نظرة على اقتصاد الدول الأوروبية

الكاتب
مروان سمور

نظرة على اقتصاد الدول الأوروبية

الكاتب
مروان سمور

الى روح ابي

الى امي الحبيبة

الى جميع من أحبهم

الى وطني الجميل

اهدي هذا الكتاب

اقتصاد أوروبا

اقتصاد أوروبا يشمل إنتاج أوروبا من السلع المصنعة السيارات والآلات والفولاذ. وتتخذ صناعة الخدمات كالصناعة المصرفية والرعاية الصحية أهمية متزايدة. تنتج أراضي أوروبا الزراعية الشاسعة ذات التربة الخصبة كميات كبيرة من القمح والمحصولات الزراعية الأخرى.

تنضوي معظم النشاطات الاقتصادية في غربي أوروبا، تحت نظام الملكية الخاصة بعيدًا عن سيطرة الدولة، إلا أن الحكومة تقوم بإدارة بعض المشروعات، التي تنتج السلع الضرورية، والتي تقدم الخدمات

الضرورية. تشمل هذه المشروعات السكك الحديدية، وفي بعض الحالات صناعة السيارات. بدأت بعض الحكومات في الثمانينيات من القرن العشرين في بيع مثل هذه المشروعات للقطاع الخاص.

ظل اقتصاد الدول الأوروبية الشرقية يتخذ لسنين عدة من المبادئ الشيوعية قاعدة له. وتحت ظل النظام الشيوعي سيطرت الدولة سيطرة كاملة على الأرض وعناصر الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات. بدأت حكومات شرق أوروبا في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين في اتخاذ الخطوات اللازمة نحو زيادة الملكية الخاصة للنشاطات الاقتصادية في بلادها.

يوجد تبادل تجاري واسع النطاق بين الدول الأوروبية. ولقد عملت المنظمات التجارية الدولية العديدة على تنمية التجارة. تشمل المنظمات التجارية في أوروبا الاتحاد الأوروبي واتحاد التجارة الحرة الأوروبية. أكبر الاقتصادات الوطنية في أوروبا مع الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) أكثر من تريليون دولار هي:

ألمانيا (حوالي 3.9 تريليون دولار)،

المملكة المتحدة (حوالي 2.7 تريليون دولار)،

فرنسا (حوالي 2.7 تريليون دولار)،

إيطاليا (حوالي 2.0 تريليون دولار)،

روسيا (حوالي 1.6 تريليون دولار)،

إسبانيا (حوالي 1.4 تريليون دولار)،

الاقتصادات الأوروبية الكبرى الأخرى هي هولندا وسويسرا وبولندا والسويد وبلجيكا والنمسا والنرويج وأيرلندا والدنمارك. ينتج الاتحاد الأوروبي (حوالي 16 تريليون دولار من إجمالي الناتج المحلي) حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا.

يعد الاتحاد الأوروبي مجتمعا ثاني أغنى وثاني أكبر اقتصاد في العالم، بعد الولايات المتحدة بنحو 5 تريليون دولار.

، يوجد 184 شركة (في عام 2010 Fortune Global 500) من بين أكبر 500 شركة تقاس بالإيرادات مقرها الرئيسي في أوروبا. يوجد 161 في الاتحاد الأوروبي، 15 في سويسرا، 6 في روسيا، 1 في تركيا، 1 في النرويج.

كما أشار عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلس في عام 2010، فإن متوسط مستوى المعيشة في أوروبا الغربية مرتفع للغاية: «لا يزال الجزء الأكبر من السكان في أوروبا الغربية يتمتعون بأعلى مستويات المعيشة في العالم وفي التاريخ».

النمو الإقتصادي

قبل 1945: النمو الصناعي

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الدول المالية والصناعية الرئيسية في أوروبا هي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. انتشرت الثورة الصناعية، التي بدأت في بريطانيا، بسرعة في كل أنحاء أوروبا، وسرعان ما كانت القارة بأكملها في مستوى عالٍ من الصناعة. أدت الحرب العالمية الأولى لفترة وجيزة إلى توقف الصناعات في بعض الدول الأوروبية، ولكن في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، تعافت أوروبا جيدًا، وكانت تتنافس مع القوة الاقتصادية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية.

تسببت الحرب العالمية الثانية في تدمير معظم المراكز الصناعية في أوروبا، ودمر الكثير من البنية التحتية للقارة.

عصر الحرب الباردة :1945-1992

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الحكومات الأوروبية في حالة يرثى لها. تحركت العديد من الحكومات الأوروبية غير الاشتراكية لربط اقتصاداتها، ووضع الأساس لما سيصبح الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني زيادة هائلة في البنية التحتية المشتركة والتجارة الحرة بينها. في حين أن هذه الدول الأوروبية حسنت اقتصاداتها بسرعة، بحلول الثمانينيات، كان اقتصاد مجلس التعاون الاقتصادي يكافح، ويرجع ذلك أساسًا إلى التكلفة الهائلة للحرب الباردة. كان الناتج المحلي الإجمالي ومستويات المعيشة لدول وسط وشرق أوروبا أقل مما كانت عليه في أجزاء أخرى من أوروبا.

.نما الاتحاد الأوروبي من 6 أعضاء أصليين بعد الحرب العالمية الثانية، إلى 12 في هذه الفترة

ارتفع متوسط مستويات المعيشة في أوروبا بشكل ملحوظ خلال فترة ما بعد الحرب، كما توضح هذه :النتائج

عام 1980 (PPSs) الاستهلاك الخاص للفرد

لوكسمبورغ: 5495

فرنسا: 5395

ألمانيا، جمهورية اتحادية: 5319

بلجيكا: 5143

الدنمارك: 4802

هولندا: 4792

المملكة المتحدة: 4343

إيطاليا: 4288

أيرلندا: 3029

في عام 1980 (PPSs) الدخل الشخصي المتاح للفرد

بلجيكا: 6202

فرنسا: 6044

ألمانيا، جمهورية اتحادية: 5661

هولندا: 5490

إيطاليا: 5378

الدنمارك: 4878

المملكة المتحدة (المملكة المتحدة): 4698

صعود الاتحاد الأوروبي

عندما تفككت الكتلة الشرقية حوالي عام 1992، كافحت هذه الدول للتكيف مع أنظمة السوق الحرة. ومع ذلك، كان هناك تباين كبير في درجات النجاح، حيث تكيفت دول أوروبا الوسطى مثل جمهورية التشيك والمجر وسلوفاكيا وسلوفينيا وبولندا بسرعة معقولة، في حين كافحت الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي مثل روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا لإصلاح البنى التحتية المتداعية.

سارعت العديد من الدول الأوروبية المتقدمة إلى تطوير علاقات اقتصادية مع الدول الأوروبية الشقيقة، حيث أعيد إدخال الديمقراطية. بعد ثورات عام 1989، تعاملت دول في وسط أوروبا ودول البلطيق مع التغيير، وانزلقت جمهوريات يوغوسلافيا السابقة في الحرب، ولا تزال روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا تكافح مع أنظمتها القديمة.

أكبر اقتصاد في أوروبا، ألمانيا، كافح من أجل التوحيد في عام 1991 مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشيوعية السابقة، أو ألمانيا الشرقية، التي كانت تابعة إيديولوجيا للاتحاد السوفيتي. تمت إزالة جزء كبير من بنيتها التحتية الصناعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية خلال الحرب الباردة، وكافحت ألمانيا الموحدة لسنوات عديدة لبناء البنية التحتية في ألمانيا الشرقية السابقة ليتساوى مستواها بمستوى ألمانيا الغربية السابقة.

لم يأت السلام إلى يوغوسلافيا لمدة عقد، وبحلول عام 2003، كان لا يزال هناك العديد من قوات حفظ السلام التابعة لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ومقدونيا وكوسوفو [a]. أعاقت الحرب النمو الاقتصادي بشدة، ولم تحقق أي تقدم حقيقي في التسعينيات.

تأثر الاقتصاد الأوروبي بهجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة في عام 2001، وكانت ألمانيا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة الأكثر تضررا. ولكن، في 2002 و2003، بدأ الاقتصاد في التعافي من الهجمات في الولايات المتحدة.

كان الاقتصاد الأوروبي في ذلك الوقت يسيطر عليه الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة اقتصادية وسياسية ضخمة تضم في ذلك الوقت 15 دولة أوروبية كاملة العضوية. كان يُنظر إلى عضوية الاتحاد الأوروبي على أنها شيء يمكن التطلع إليه، وقدم الاتحاد الأوروبي دعمًا ومساعدة كبيرين لدول وسط وشرق أوروبا الراغبة في العمل نحو تحقيق اقتصادات تلبي معايير الدخول. خلال هذا الوقت، أصبح 12 من 15 عضوًا في الاتحاد الأوروبي جزءًا من منطقة اليورو، وهو اتحاد نقدي أُطلق في عام 1999، حيث يستخدم كل عضو عملة مشتركة، وهي اليورو، والتي حلت محل عملاتها الوطنية السابقة. اختارت ثلاث دول البقاء خارج منطقة اليورو والاستمرار بعملاتها الخاصة، وهي الدنمارك والسويد والمملكة المتحدة.

توسع الاتحاد الأوروبي :2004-2007

في أوائل عام 2004، انضمت 10 دول معظمها شيوعية سابقة إلى الاتحاد الأوروبي في أكبر توسع له على الإطلاق، مما أدى إلى زيادة عدد أعضاء الاتحاد إلى 25 عضوًا، وأبرمت ثماني دول أخرى اتفاقيات تجارية مع الاتحاد.

معظم الاقتصادات الأوروبية في حالة جيدة للغاية، والاقتصاد القاري يعكس ذلك. لكن الصراع والاضطراب في بعض دول يوغوسلافيا السابقة ودول القوقاز يعيقان النمو الاقتصادي في هذه الدول.

(التي (CIS) في استجابة للنمو الهائل في الاتحاد الأوروبي، نشأت في عام 2005 رابطة الدول المستقلة يهيمن عليها روسيا) وهي كتلة تجارية منافسة للاتحاد الأوروبي، وهي مفتوحة أمام أي دولة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة، (بما في ذلك الأوروبية والآسيوية). شارك 12 من أصل 15، وقررت دول البلطيق الثلاث الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. على الرغم من ذلك، أعلنت دول القوقاز الثلاث سابقًا إنها ستنظر يومًا ما في التقدم بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وخاصة جورجيا. وهذا ينطبق أيضًا على أوكرانيا منذ الثورة البرتقالية.

إلى الوقت الحاضر: توسع منطقة اليورو وأزمة الديون الأوروبية 2008

أصبحت سلوفينيا أول دولة شيوعية سابقة تتبنى عملة الاتحاد الأوروبي، اليورو، في عام 2007، تليها مالطا وقبرص في عام 2008، وسلوفاكيا في عام 2009. في عام 2011، أصبحت إستونيا أول جمهورية من الاتحاد السوفيتي السابق تتبنى اليورو، تليها لاتفيا في عام 2014 وليتوانيا في عام 2015. مؤخرًا، أصبحت كرواتيا العضو الثامن والعشرون في الاتحاد الأوروبي، الذي دخل في اليوم الأول من يوليو 2013.

في عام 2008، تسببت الأزمة المالية العالمية، التي أثارتها فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة، في انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي لغالبية الاقتصادات الأوروبية، والتي كانت بداية أزمة الديون الأوروبية الأوسع بكثير والأكثر إشكالية في منطقة اليورو، والتي هددت انهيار اقتصاديات الجنوب وخاصة اليونان وإيطاليا المتأثرة بالأزمة السياسية المستمرة والبرتغال وإسبانيا. بعد أن تضررت أيرلندا بشدة، خرجت من الأزمة في منتصف عام 2013. وفي الوقت نفسه، خففت عمليات الإنقاذ المتزايدة لصندوق النقد الدولي والمركزي الأوروبي بطريقة ما من الوضع في الدول المنكوبة بالديون، حيث نجت اقتصادات وسط وشرق أوروبا بقيادة ألمانيا من أسوأ أزمة ديون عام 2010.

بحلول منتصف عام 2010، 2014-2015، كانت أيرلندا تتعافى بوتيرة ثابتة بعد خروجها من برنامج الإنقاذ بنجاح. أصبحت منطقة اليورو ككل أكثر استقرارًا، ولكن المشاكل في اليونان والانتعاش البطيء في إيطاليا وفي إسبانيا والبرتغال استمرت في الحفاظ على النمو في منطقة اليورو عند الحد الأدنى. تستمر ألمانيا في قيادة أوروبا في الاستقرار والنمو، بينما تشهد كل من المملكة المتحدة وأيرلندا نموًا قويًا بنسبة 3-4٪. تنخفض البطالة في أيرلندا بأسرع مستوياتها في أوروبا، ومن المتوقع أن تصل إلى 8٪ بحلول عام 2016، بانخفاض عن ضعف ما كانت عليه في عام 2011. تتمتع جمهورية التشيك وألمانيا باستمرار بأقل معدل بطالة في الاتحاد الأوروبي. توقعات النمو بشكل عام لا تزال متفائلة بالنسبة لأوروبا في المستقبل. مع توقع نمو إيجابي في جميع أنحاء منطقة اليورو. على الرغم من عدم اليقين الذي لا يزال يحيط باليونان ومدفوعات الديون في الدولة اليونانية، إلا أن الأمور تبدو مستقرة في الوقت الحالي.

شهدت الشركات الأوروبية تراجعًا مقابل الشركات العالمية منذ الأزمة. كانت سبع شركات أوروبية فقط من بين «أكثر 50 شركة عالمية قيمة» في عام 2015، مقارنة بـ 17 شركة في عام 2006. من بين 24 قطاعا اقتصاديا، تتصدر أوروبا في قطاع واحد فقط - الغذاء، الذي تقوده شركة نستله السويسرية. شركات مثل إتش إس بي سي وفودافون وتوتال وبي إن بي باريبا قد زحلت جميعها في صناعاتها ضد المنافسين

الأمريكيين والآسيويين. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت شركات التكنولوجيا السابقة ذات الوزن الثقيل مثل نوكيا وإريكسون وألكاتل-لوسنت عن الشركات الأمريكية المتطورة في وادي السيليكون.

الاختلاف الإقليمي

الدول الأوروبية التي لها تاريخ طويل في التجارة، ونظام السوق الحرة، ومستوى عالٍ من التطور في القرن الماضي تقع عمومًا في شمال وغرب القارة. تميل إلى أن تكون أكثر ثراءً واستقرارًا من البلدان المجمعة في شرق وجنوب أوروبا، على الرغم من أن الفجوة تتقارب، خاصة في وسط وشرق أوروبا، بسبب معدلات النمو المرتفعة.

أفقر الدول هي تلك التي خرجت لتوها من الشيوعية والديكتاتوريات الفاشية والحروب الأهلية، وبالتحديد تلك التي كانت في الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا، مع بعض الاستثناءات. تقدم الكتلة الغربية السابقة نفسها بعض مستويات المعيشة والاختلافات في التنمية، مع أكبر تباين بين الدول الاسكندنافية (النرويج والدنمارك والسويد وفنلندا) واليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا.

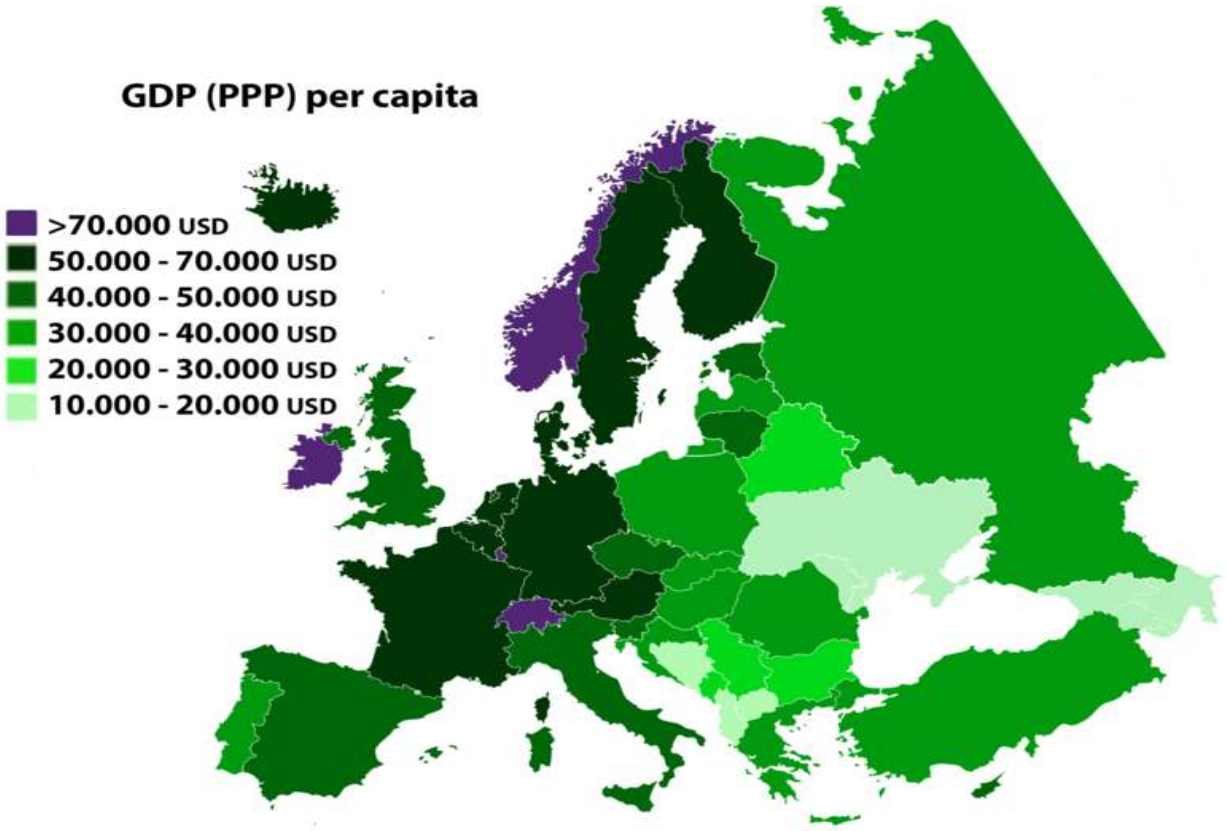

الدول الأوروبية والدول المجاورة حسب الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) للفرد

الاتحاد الأوربي

.الاتحاد الأوروبي لديه أكبر اقتصاد في العالم. تمثل التجارة داخل الاتحاد أكثر من ثلث الإجمالي العالمي

الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي هو اتحاد فوق وطني يضم 27 دولة أوروبية، وكان آخر عضو منضم هو كرواتيا، والتي أصبحت عضوًا كامل العضوية في 1 يوليو 2013. لها وظائف عديدة، أهمها إنشاء وصيانة سوق موحدة مشتركة، تتكون من اتحاد جمركي، وعملة واحدة (تم تبنيها من قبل 18 دولة من أصل 27 دولة عضو)، وسياسة زراعية مشتركة ومصايد أسماك مشتركة سياسات. كما يقوم الاتحاد .الأوروبي بمبادرات مختلفة لتنسيق أنشطة الدول الأعضاء

تطور الاتحاد بمرور الوقت من اتحاد اقتصادي في المقام الأول إلى اتحاد سياسي بشكل متزايد. يتضح هذا الاتجاه من خلال العدد المتزايد من مجالات السياسة التي تقع ضمن اختصاص الاتحاد الأوروبي: تميل السلطة السياسية إلى التحول صعودًا من الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي.

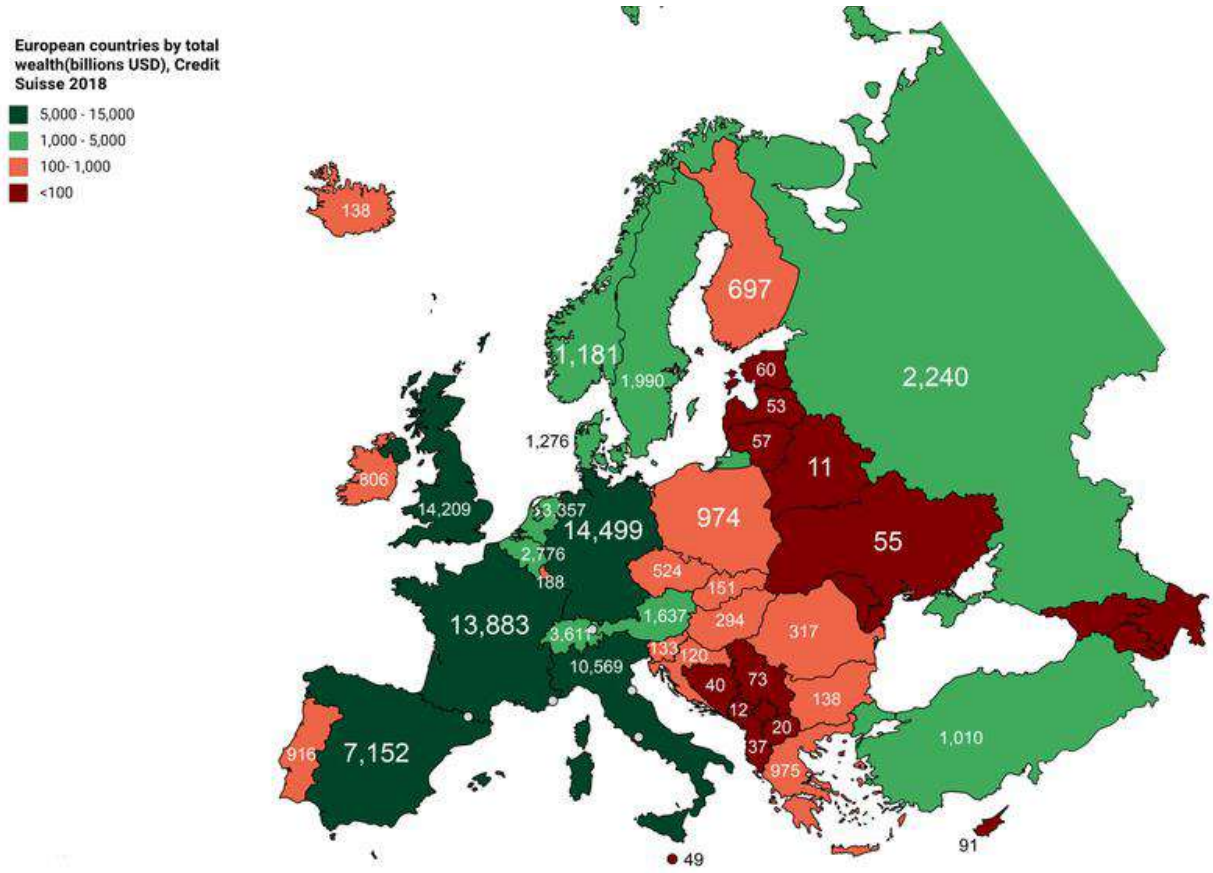

الدول الأوروبية من حيث الثروة الإجمالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)،

منظمة التجارة الحرة الأوروبية

في 3 مايو 1960 كبديل للدول الأوروبية التي لا ترغب في (EFTA) تأسست الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى إنشاء كتلة تجارية مغ سلطات مركزية أقل.

الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة اعتبارًا من عام 1992 هي النمسا والدنمارك وفنلندا وأيسلندا وليختنشتاين والنرويج والسويد وسويسرا. في عام 2014، بقيت أربع دول فقط، وهي أيسلندا

والنرويج وسويسرا وليختنشتاين، أعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، حيث غادر الأعضاء الآخرون تدريجياً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

المنطقة الاقتصادية الأوروبية

إلى حيز الوجود في 1 يناير 1994 بعد اتفاق بين الرابطة (EEA) خرجت المنطقة الاقتصادية الأوروبية تم تصميمها لتمكين دول الرابطة الأوروبية .(EU) والاتحاد الأوروبي (EFTA) الأوروبية للتجارة الحرة للتجارة الحرة من المشاركة في السوق الأوروبية الموحدة دون الحاجة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

اختارت سويسرا في استفتاء (وهي حريصة دائمًا على الحياد) عدم المشاركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (على الرغم من أنها مرتبطة بالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات ثنائية مماثلة في المحتوى لاتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية)، وبالتالي فإن الأعضاء الحاليين هم دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج وأيسلندا وليشتنشتاين.

رابطة الدول المستقلة

هي اتحاد كونفدرالي يتكون من 9 من أصل 15 دولة من الاتحاد السوفيتي (CIS) رابطة الدول المستقلة السابق، (الاستثناءات هي دول البلطيق الثلاث وجورجيا وتركمانستان وأوكرانيا (تركمانستان وأوكرانيا دولتان مشاركتان في رابطة الدول المستقلة)). على الرغم من أن رابطة الدول المستقلة لديها القليل من السلطات فوق الوطنية، إلا أنها أكثر من منظمة رمزية بحتة وتمتلك سلطات تنسيق في مجال التجارة والتمويل وسن القوانين والأمن. إن أهم هدف لرابطة الدول المستقلة هو إنشاء منطقة تجارة حرة كاملة واتحاد اقتصادي بين الدول الأعضاء، رُتِّب لإطلاقه في عام 2005. كما عززت التعاون في إرساء الديمقراطية ومنع الجريمة عبر الحدود.

اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى

هي كتلة تجارية تضم: ألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا (CEFTA) اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى نيابة عن (UNMIK) ومولدوفا والجبل الأسود وصربيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو كوسوفو التي لاتزال غير مستقرة.

العملة والبنوك المركزية

العملة الأكثر شيوعًا داخل أوروبا هي اليورو (€)، عملة الاتحاد الأوروبي. للانضمام، يجب أن يفي كل عضو جديد في الاتحاد الأوروبي بمعايير معينة، وعندما يتم استيفاء هذه المعايير، يتم استبدال العملة الخاصة به باليورو. أن تصبح عضوًا في الاتحاد الأوروبي ينطوي على تعهد بالعمل من أجل عضوية منطقة اليورو، (باستثناء حالة الدنمارك، التي لديها إلغاء الاشتراك). حاليًا، تستخدم 19 دولة من أصل 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي اليورو. يعتبر كل بنك مركزي في الاتحاد الأوروبي جزءًا من النظام الأوروبي للبنوك المركزية، .بالإضافة إلى أن البنوك التي تستخدم اليورو هي جزء من البنك المركزي الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي

هناك بعض الدول من خارج الاتحاد الأوروبي الذين اختاروا استخدام اليورو كعملة وطنية لهم مثل كوسوفو والجبل الأسود، إما مع أو بدون اتفاقيات محددة مع الاتحاد الأوروبي للقيام بذلك، (أولئك الذين .لديهم اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي قد يقومون بصك عملات اليورو الخاصة بهم)

بعض البلدان مع الحفاظ على عملتها الوطنية قد ربطت قيمتها باليورو. في بعض هذه البلدان، يوجد سعر صرف ثابت بين العملة الوطنية واليورو، وفي هذه الحالة تكون العملة في الواقع تابعًا لليورو. في البلدان الأخرى، هناك تعويم جزئي حيث تتقلب قيمة العملة الوطنية داخل نطاق (بشكل عام 15٪) حول معدل محدد. العملات المربوطة باليورو تشمل عملات بلغاريا والبوسنة والهرسك وكابو فيردي. الدنمارك لديها .فرقة صرف أجنبي مرتبطة باليورو

.كما تخطط رابطة الدول المستقلة لإدخال عملة موحدة بين أعضائها

بورصات الأسهم

.هناك العديد من البورصات داخل أوروبا

:عموم أوروبا

يورونكست

OMX

:ألبانيا

(TSE) بورصة تيرانا

:النمسا

(ATX) وينر بورس

:أرمينيا

سوق أرمينيا للأوراق المالية

:بيلاروسيا

العملة والبورصة البيلاروسية

:بلجيكا

يورونكست بروكسل

البوسنة والهرسك

بورصة سراييفو

بورصة بانيا لوكا

:بلغاريا

بورصة بلغاريا

:كرواتيا

بورصة زغرب

:قبرص

(CSE) بورصة قبرص

:جمهورية التشيك

(PSE) بورصة براغ

:الدنمارك

(OMX جزء من) (KFX) بورصة كوبنهاغن

:إستونيا

(OMX جزء من) بورصة تالين

:جزر فارو

سوق فارو للأوراق المالية، بالتعاون مع بورصة أيسلندا

:فنلندا

(OMX جزء من) بورصة هلسنكي

:فرنسا

(CAC 40) يورونكست باريس («بورصة باريس»)

جورجيا

(GSE) البورصة الجورجية

:ألمانيا

(DAX) بورصة فرانكفورت (جزء من دويتشه بورس)

:اليونان

بورصة أثينا (عام)

:هنغاريا

(BSE) بورصة بودابست

:أيسلندا

(Kauphöll slands) بورصة أيسلندا

:أيرلندا

(ISEQ) البورصة الأيرلندية

:إيطاليا

(FTSE MIB) بورصة إيطاليانا

:كازاخستان

(KASE) بورصة كازاخستان

:لاتفيا

(OMX جزء من) بورصة ريغا

:ليتوانيا

(OMX جزء من) بورصة فيلنيوس

:لوكسمبورغ

بورصة لوكسمبورغ

:مقدونيا

بورصة مقدونيا

:مالطا

بورصة مالطا

الجبل الأسود

بورصة الجبل الأسود

:هولندا

يورونكست أمستردام

:النرويج

بورصة أوسلو

:بولندا

(WSE) بورصة وارسو

:البرتغال

(PSI-20) يورونكست لشبونة

:رومانيا

(BSE) بورصة بوخارست

(SIBEX) بورصة سيبيو

:روسيا

(MICEX) بورصة العملات بين البنوك في موسكو

RTS بورصة

:صربيا

(BELEX) بورصة بلغراد

:سلوفاكيا

(BSSE) بورصة براتيسلافا

:سلوفينيا

(LJSE) بورصة ليوبليانا

:إسبانيا

(IBEX 35) بورصة مدريد

:السويد

سوق النمو الشمالي

(OMX جزء من) بورصة ستوكهولم

:سويسرا

السويسرية للصرافة SWX

:ديك رومي

(ISE) بورصة اسطنبول

:أوكرانيا

أوكرانيا للأوراق المالية PFTS

البورصة الأوكرانية

:المملكة المتحدة

(AIM) سوق الاستثمار البديل

(FTSE) (LSE) بورصة لندن

القطاعات الاقتصادية

الصناعة

تعد أوروبا موطن الصناعات الحديثة التي بدأت أثناء الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر .الميلادي، وانتشرت في أنحاء أوروبا وشمالي أمريكا في القرن التاسع عشر الميلادي

في أثناء الثورة الصناعية بدأ أصحاب المصانع في استخدام الآلات التي تعمل بالقوة المحركة لإنتاج السلع المختلفة. أدى استخدام الآلات وتطورات أخرى إلى زيادة الإنتاج وتخفيض تكلفة التشغيل بصورة ملحوظة. ونتيجة للثورة الصناعية أصبح العديد من الدول الأوروبية يحتل مكان الصدارة بين المراكز .الصناعية في العالم

يتضمن معنى كلمة صناعة نشاطات مثل البناء والتعدين بجانب التصنيع، إلا أن معظم الإنتاج الصناعي يتأتى من التصنيع. تحتل أوروبا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بين المناطق الصناعية الهامة في العالم. والدول الصناعية الكبرى في أوروبا الغربية هي فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وإسبانيا .والسويد والمملكة المتحدة. أما الدول الصناعية الكبرى في أوروبا الشرقية فهي روسيا وبولندا وأوكرانيا

معظم الصناعات في أوروبا الغربية يمتلكها الأفراد. وفي بعض الدول، مثل فرنسا وإيطاليا، تمتلك الحكومة أو تقوم بإدارة شركات صناعة السيارات، وشركات إنتاج الحديد والصلب (الفولاذ) وصناعات رئيسية أخرى. بدأت بعض حكومات دول شرقي أوروبا اتخاذ بعض الإصلاحات الاقتصادية، في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين وذلك ببيع الصناعات للأفراد لتفسح المجال لمزيد من حرية العمل.

تعد أوروبا الشرقية . بصفة عامة . متخلفة في ميدان التطور الصناعي بالمقارنة مع أوروبا الغربية. ولكن دول غربي أوروبا بدأت في إغلاق المصانع منذ عام 1970م نتيجة لضراوة المنافسة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد الأيدي العاملة في صناعات أوروبا الغربية، فأصبحت اليوم أقل بكثير مما كانت عليه في منتصف القرن العشرين الميلادي.

التصنيع

يفوق إنتاج أوروبا من السلع المصنعة إنتاج أي قارة أخرى. وتستخدم الدول الأوروبية المتطورة جدًا أحدث الوسائل التقنية المتوفرة لديها، لإنتاج كميات ضخمة من السلع. كما يستفاد في هذه الدول من العمال المهرة. ولذلك فقد عوض توفر التقنية المتقدمة واستخدام العمال المهرة النقص في المواد الخام. فروسيا وعدد قليل جدًا من الأقطار الأوروبية الأخرى فقط لديها كميات كافية من المواد الخام، ولقد استهلكت المواد الخام في بلاد كفرنسا وإيطاليا اللتين اضطرتا لاستيراد احتياجاتهما من المواد الخام الأساسية كخام الحديد والأخشاب والنفط.

تتمركز الصناعات بأوروبا بصورة رئيسية في دول القارة الخمس، التي تحتل مكان الصدارة في الصناعة. ومن أشهر هذه المراكز الصناعية الكبرى في العالم، منطقة الرور في غربي ألمانيا، والتي سميت بذلك نسبة لنهرالرور. وتوجد بهذه المنطقة ترسبات هائلة من الفحم الحجري الجيد. وبالمنطقة شبكة مواصلات متطورة تتكون من السكك الحديدية والأنهار وشبكة من القنوات. تنتج المصانع الرئيسية بمنطقة الرور الكيميائيات والحديد والصلب والآلات والنسيج.

تعد دول أوروبا من دول الصدارة في العالم في صنع العديد من المنتجات المهمة. فعلى سبيل المثال توجد بأوروبا ست دول من دول الصدارة العشر في صناعة السيارات في العالم. كانت صناعة السيارات من الإسهامات الرئيسية في تطور الصناعة الأوروبية المطرد منذ الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي، إذ

أصبحت الشركات الأوروبية لصناعة السيارات ذات شهرة عالمية. وهذه الشركات هي الفيات في إيطاليا، والرينو في فرنسا، والفولكسواجن في ألمانيا، والفولفو في السويد.

التعدين

تحتل مناطق التعدين في أوروبا نطاقًا واسعًا يمتد من بريطانيا حتى بحر قزوين، وتعد روسيا الدولة الرائدة في مجال التعدين لتوافر المواد الخام ويوجد في القطاع الأوروبي منها العديد من الترسبات المعدنية الغنية.

تنتج مناجم أوروبا نحو نصف إنتاج العالم من الفحم الحجري، والثلث من خام الحديد والغاز الطبيعي، والسدس من إنتاج البترول العالمي. وتقع أغنى حقول الفحم الحجري في أوروبا في بولندا وروسيا وألمانيا. وتعد السويد وروسيا من دول الصدارة في العالم في ميدان تعدين الحديد. كما أن روسيا وهولندا وبريطانيا من بين الدول الأولى المنتجة للغاز الطبيعي. أما الدول الرئيسية في إنتاج البترول فهي بريطانيا والنرويج وروسيا وتشمل المعادن المهمة الأخرى بأوروبا البلاتين والبوتاس والرصاص والزنك والفضة والكروم والمنجنيز والنيكل ومعظمها تنتج بصورة رئيسية في روسيا.

الطاقة

يتم توليد الطاقة المستخدمة في الصناعة الأوروبية من مصادر مختلفة; تشمل الغاز الطبيعي والفحم الحجري والطاقة الذرية وحركة المد والجزر في المحيطات والنفط والبخار والماء. ولوقت طويل كان الفحم الحجري والكهرباء المولدة من المياه هما مصادر الطاقة الرئيسية في القارة، وتُعدّ أوروبا المستهلك الرئيسي للفحم الحجري في العالم أجمع. وبالرغم من أن القارة تنتج نحو نصف الفحم الحجري في العالم فهي لا تزال تستورد كميات هائلة منه. وبينما يتناقص استخدام الفحم الحجري في توليد الطاقة، نجد أن استخدام الغاز الطبيعي والطاقة الذرية والنفط في تزايد مستمر في القارة الأوروبية.

صناعة الخدمات

صناعة الخدمات هي الصناعات التي تنتج الخدمات دون السلع. وتشمل التجارة والرعاية الصحية، والشؤون المالية، والنقل والاتصالات. وتعمل في مجال صناعة الخدمات أعداد كبيرة من العمال أكثر من أي من النشاطات الاقتصادية الأخرى. ولقد تطورت صناعة الخدمات في أوروبا بسرعة منذ منتصف القرن العشرين الميلادي.

التجارة

تشترك معظم دول أوروبا في أسواق مشتركة. السوق المشتركة وحدة اقتصادية بين عدد من الدول، تعمل مجتمعة على إنعاش النمو الصناعي، وزيادة العمالة وتوفير السلع والخدمات. وتشجع الأسواق المشتركة التجارة بين الدول الأعضاء بإزالة الحواجز الجمركية والتجارية والحواجز الأخرى.

الذي كان يعرف بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EU) ومن أشهر الأسواق المشتركة الاتحاد الأوروبي حتى عام 1994م. تكونت هذه المجموعة من دول غربي أوروبا والتي أطلق عليها أحيانًا السوق (EEC) الأوروبية المشتركة، عام 1957م. ويضم الاتحاد الأوروبي في عضويته كلاً من بلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبرج وفنلندا والنمسا والسويد وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

كما قامت سوق أوروبية مشتركة أخرى لدول غربي أوروبا باسم اتحاد التجارة الحرة الأوروبي (إفتا) عام 1960م وتضم عضويتها الآن كلاً من لختنشتاين وأيسلندا والنرويج وسويسرا.

أسست دول شرقي أوروبا مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة (الكوميكون) سنة 1949م من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفييتي (سابقًا) بالإضافة إلى دولتين آسيويتين هما منغوليا وفيتنام، ودولة من أمريكا الشمالية وهي كوبا. ولكن تم إلغاء المجلس بعد انهيار الحكم الشيوعي في دول أوروبية كثيرة عام 1991م.

تتاجر الدول الأوروبية الأعضاء في أسواقها الأوروبية المشتركة بصفة رئيسية فيما بينها، لكنها تتاجر أيضًا مع دول أوروبية أخرى خارج أسواقها المشتركة. ومن الشركاء الآخرين في التجارة الأوروبية الولايات المتحدة واليابان. تستورد أوروبا أيضًا المواد الخام كالبترول من الشرق الأوسط وتصدر السلع المصنعة. من واردات القارة الرئيسية الفحم الحجري، والحبوب والنفط ومن صادراتها الرئيسية الكيميائيات والملابس والمنسوجات والآلات والعربات بأنواعها.

ومستوى المعيشة في الكثير من الدول الأوروبية مرتفع مما يجعل الناس قادرين على شراء كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية، فأصبحت تجارة التجزئة مصدر رزق للكثير من الأوروبيين.

المواصلات

يوفر النقل في أوروبا احتياجات التنقل لأكثر من 700 مليون شخص وما يرتبط بها من شحن. تقسم الجغرافيا السياسية لأوروبا القارة إلى أكثر من 50 دولة ومنطقة ذات سيادة. أدى هذا التجزئة، إلى جانب زيادة حركة الأشخاص منذ الثورة الصناعية، إلى مستوى عالٍ من التعاون بين الدول الأوروبية في تطوير وصيانة شبكات النقل. أدت المنظمات فوق الوطنية والحكومية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي (EU) ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تطوير المعايير والاتفاقيات الدولية التي تسمح للأشخاص والشحن بعبور حدود أوروبا، إلى حد كبير بمستويات فريدة من الحرية والسهولة.

مظاهر قوة الاتحاد الأوروبيّ اقتصادياً

يعتبر الاتحاد الأوروبيّ قوة اقتصاديّة عالمية، حيث يعتبر القوة التجاريّة الأولى على مستوى العالم، ويظهر ذلك في النقاط التالية: التطوّر الصناعيّ على مستوى العالم، وذلك لأنه يمتلك العديد من القطاعات الصناعيّة القوية التي تنافس على مستوى الأسواق العالمية، مثل: قطاع صناعة النفط، والأسلحة النوويّة، بالإضافة إلى قطاع صناعة السيارات، فضلاً عن وجود العديد من الشركات المتعددة الجنسيات فيه، إضافة إلى الإعتماد التام على صناعة الأجهزة الإلكترونيّة الدقيقة، ويعتبر الاتحاد الأوروبيّ ثاني قوة صناعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

نجاح الاتحاد الأوربي في الكثير من المشاريـع المشتركة فيما بين الدول الأعضاء للإتحاد

مثل ويمثل مشروع صناعة طائرة الإيرباص التي تنافس الطائرة الأمريكية بوينغ المشروع الصناعي الأوفر وجودا والأنجح من خلال التشاركية المعتمد عليها من طرف الاتحاد الأوربي، إضافة إلى مشروع صنع المركبة الفضائية (أريان) التي اشتركت في صناعتها كل من إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، ثم بريطانيا.

ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي، حيث أن السهول الزراعية تغطي حوالي نصف القارة، وبالتالي القدرة على تلبية نسبة كبيرة من حاجيات السوق الاستهلاكية الأوروبيّة وتصدير الكمية الفائضة من الإنتاج خارج القارة الأوروبيّة، حيث أصبح الاتحاد يحتل المرتبة الثانية في إنتاج بعضا من الأنواع الزراعية مثل الحبوب.

سيطرة الاتحاد الأوربي على حصة كبيرة من السوق التجارية العالمية، حيث أنه يرتبط بعلاقات تجارية مع الكثير من دول العالم، وبخاصة الدول ذات الثقل الاقتصادي الكبير كالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين.

قوة القطاع الخدماتي وتنوعه، حيث يتميز بقدرته التشغيلية العالية، ويعتبر المصدر الأول في العالم في مجال الخدمات، فضلاً عن قوة البنية التحتية الخاصة بوسائل النقل المختلفة كالقطارات، والمطارات، والموانئ البحرية، حيث تعمل على ربط جميع أجزاء الاتحاد بعضها ببعض.

القوة الاستثمارية للإتحاد الأوربي، بسبب استقراره الأمني والسياسي وكذا ارتفاع القدرة الشرائية للسكان، إضافة إلى امتلاكه الكثير من المواد الأولية، والثروات الطبيعية، والموانئ التجارية، والأراضي الزراعية، وذلك بسبب شساعة المساحة الجغرافيّة للإتحاد الأوربي. كما امتلاك القوة التكنولوجية، والتي يتم استغلالها في العمليات الإنتاجية المختلفة.

* انخفاض نسب البطالة، وارتفاع متوسط الدخل الفردي فيه وتوفير اليد العاملة المؤهلة، نظراً للتعداد السكاني المرتفع فيه.

تمكنت الفلاحة الأوروبية من تحقيق النجاح بفضل السياسة الفلاحية المشتركة التي تبنتها الدول الأعضاء للإتحاد الأوربي، وتتجلى هذه النتائج في:

ضخامة الإنتاج الفلاحي (إنتاج الحبوب الذي بلغ 292.8 مليون طن)

تنوع في كل من الإنتاج الفلاحي والصناعي.

مساهمة مرتفعة في الإنتاج العالمي لزيت الزيتون والخمور.

إنتاج زراعي وحيواني مكثف تحتل به البلاد مراتب جد متقدمة في الساحة العالمية.

حدود الصناعة الأوروبية

رغم القوة الصناعية للإتحاد الأوربي إلا وأن هذا الأخير يواجه العديد من التحديات والمشاكل، أبرزها هي كالتالي:

ضعف الصناعات ذات التكنولوجيات العالمية أمام المنافسة الأمريكية واليابانية والقوى الصينية كذلك في إطار المجال المعلوماتي

رغم تبني جل الدول الأعضاء للنظام الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والذي يقوم أيضا على مبدأ «إنتاج أكبر بتكلفة أصغر» إلا أن الاتحاد الأوربي قلب موازين القولة القبلية وأصبح ينتج أكثر بتكلفة أكبر.

انتشار الصناعات الملوثة في عديد من المناطق خاصة ألمانيا

.ضعف مجال المعلوميات للإتحاد الأوربي مقارنة بباقي القوى الاقتصادية الأخرى

.صعوبة التسويق وذلك بفعل المنافسة الحادة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين

مساهمة قطاع الخدمات في قوى الاقتصاد الأوروبي

يساهم قطاع الخدمات بحوالي 70 بالمئة من الناتج الداخلي الخام وتمثل كل من البنوك والسياحة أهم الفروع الخدماتية في الاقتصاد الأوروبي حيث تضم الدول الأعضاء أهم البنوك في العالم مثل البنك الشهير البريطاني HSBL.

العلاقات التجارية العالمية

يتم تنفيذ الجزء الأكبر من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الصين وميركوسور والولايات المتحدة واليابان وروسيا والدول الأوروبية غير الأعضاء.

.يتم تمثيل أعضاء الاتحاد الأوروبي من قبل مسؤول واحد في منظمة التجارة العالمية

يشارك الاتحاد الأوروبي في عدد قليل من النزاعات التجارية الصغيرة. كان لديها نزاع طويل الأمد مع الولايات المتحدة بشأن الإعانات غير العادلة المزعومة التي تقدمها الحكومة الأمريكية للعديد من الشركات، مثل بوينغ. الاتحاد الأوروبي لديه حظر طويل الأمد يحظر تجارة الأسلحة مع الصين. أصدر الاتحاد الأوروبي مذكرة موجزة اتهم فيها مايكروسوفت بممارسات احتكارية ونهب.

ملاحظات

أ. كوسوفو هي موضوع نزاع إقليمي بين جمهورية كوسوفو وجمهورية صربيا. وقد أعلنت جمهورية كوسوفو الاستقلال من جانب واحد في 17 فبراير 2008، ومع ذلك استمرت صربيا في المطالبة كجزء من أراضيها السيادية الخاصة. ثم بدأت الحكومتان في تطبيع العلاقات في عام 2013 كجزء من اتفاقية بروكسل. وقد تم الإعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة من قبل 108 عضو من أعضاء الأمم المتحدة من أصل 193 عضو.

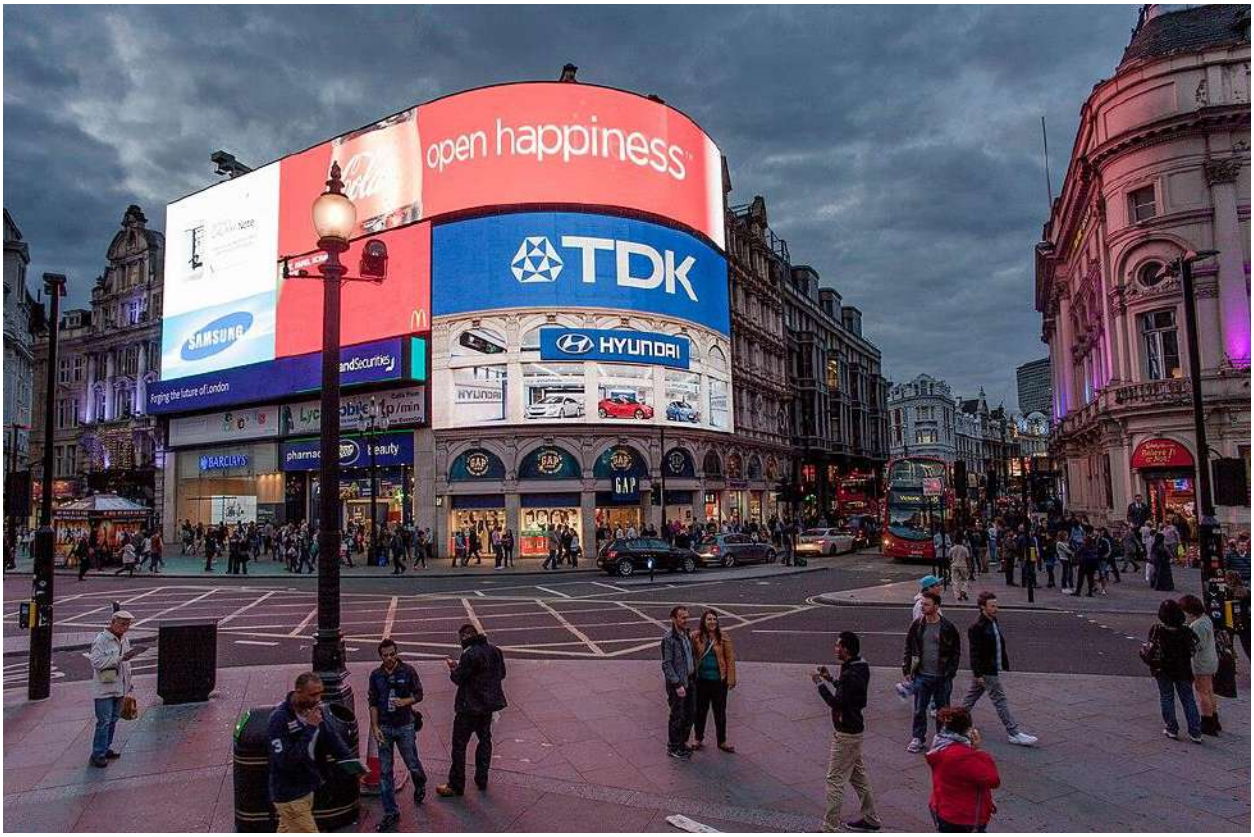

لافتات مضيئة في ميدان بيكاديللي في سبتمبر 2012. كان لدى شركة كوكاكولا لافتة في ميدان بيكاديللي منذ عام 1956. لافتة هيونداي موتورز هي الأحدث من بين اللافتات الست، حيث تم إطلاقها في 29 سبتمبر 2011. وقد حلت محل لافتة لشركة سانيو التي احتلت المساحة دون تغيير منذ عام 1987، وكانت آخر المحوسبة لشركة هيونداي. كانت لافتات سانيو LED لافتة تعمل بأضواء نيون تقليدية بدلاً من شاشة السابقة ذات الشعارات القديمة تشغل المكان منذ عام 1978، على الرغم من أنها كانت نصف حجم المساحة الحالية فقط. أضافت شركة تي دي كي لافتتها في عام 1990، حيث كانت المساحة تستخدم سابقًا من قبل شركة شويبس (1920-1961)، وبي بي (1961-1967)، وسينزانو (1967-1978)، وفوجي فيلم (1978-1986) وكوداك (1986-1990). ظلت لافتة النيون الأصلية دون تغيير تقريبًا لمدة عشرين عامًا، على الرغم من أنه في عام 2001، تم تغيير لون مصابيح الخلفية من الأخضر إلى الأزرق، وتم إزالة في عام 2010، تم .TDK الموجودة أسفل شعار "Floppy Disks"و "Audio & Video Tape" الكلمات أضافت ماكدونالدز لافتتها في عام 1987، لتحل محل واحدة لشركة .LED استبدال اللافتة بشاشة في عام 2001. تم تركيب شاشة أكبر وأكثر سطوعًا في عام LED تم تغيير اللافتة من النيون إلى .BASF

Canon 2008. أضافت سامسونج لافتتها في نوفمبر 1994، حيث كانت المساحة مشغولة سابقًا بشركة في صيف عام 2005. تمت LED تم تغيير اللافتة من النيون إلى .(94-1984) Panasonicو (84-1978) .ترقية الشاشة وتحسينها في خريف عام 2011

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	تريليون $22.9 (إسمي)
نمو الناتج الإجمالي	2.4% (2017)[2]
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	$27,330 (2017[1]
البطالة	10.0% (نوفمبر 2009)

اقتصاد إيطاليا

اقتصاد إيطاليا هو ثالث أكبر اقتصاد وطني في منطقة اليورو، وثامن أضخم اقتصاد على مستوى العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، ويحتل المرتبة 12 كأكبر اقتصاد على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي المعادل للقوة الشرائية. تمتلك إيطاليا اقتصادًا متقدمًا كبيرًا، وهي عضو مؤسس في الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الـ7، ومجموعة الـ20. وتعد إيطاليا ثامن أكبر مصدر في العالم، إذ صُدّر ما قيمته 514 مليار دولار في عام 2016. وأقرب علاقات تجارية لها هي مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، التي تدير معها نحو 59% من إجمالي تجارتها. وأكبر الشركاء التجاريين، من حيث حصة السوق، هم ألمانيا (12.6%)، وفرنسا (11.1%)، والولايات المتحدة (6.8%)، وسويسرا (5.7%)، والمملكة المتحدة (4.7%)، وإسبانيا (4.4%).

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحولت إيطاليا من اقتصادها الذي كان قائمًا على الزراعة والذي تضرر بشدة بسبب الحروب العالمية، إلى واحدة من أكثر دول العالم تقدمًا، ومن البلدان الرائدة في التجارة العالمية والصادرات. وفقا لمؤشر التنمية البشرية، فإن البلد يتمتع بمستوى معيشة مرتفع جدا يحتل المرتبة الثامنة على مستوى العالم وفقًا لصحيفة الإيكونوميست، تمتلك إيطاليا أيضًا ثالث أكبر احتياطي للذهب في العالم، وهي ثالث بلد مساهم صاف في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

تعد إيطاليا بلدًا صناعيا كبيرًا (هي الثانية في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا)، وهي مصدّر لمجموعة كبيرة من المنتجات تشمل الآلات والمركبات والمستحضرات الصيدلانية والأثاث والغذاء والملابس والروبوتات. إن البلد أيضًا معروف بقطاعه الاقتصادي المؤثر والمبدع في مجال الأعمال، وهو قطاع زراعي وصناعي وتنافسي (إيطاليا أكبر منتج للنبيذ في العالم)، ويتميز بالتصاميم الخلاقة وعالية الجودة في صناعة السيارات، والصناعات البحرية، والصناعية، والأجهزة، والأزياء. إيطاليا هي أكبر مركز للسلع الفخمة في أوروبا، وتحتل المركز الثالث في تصنيع السلع الفخمة على مستوى العالم.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهامة، يعاني اقتصاد البلد اليوم من عدة مشاكل. إذ إن معدلات النمو السنوية في البلد في كثير من الأحيان كانت أقل من المتوسط في الاتحاد الأوروبي، فقد تعرضت إيطاليا لضربة شديدة بشكل خاص بسبب الركود في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أسفر الإنفاق الحكومي الهائل منذ ثمانينيات القرن العشرين عن ارتفاع حاد في الدين العام. فضلًا عن ذلك إن مستويات المعيشة الإيطالية تشهد فجوة كبيرة بين الشمال والجنوب: ويتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في شمال ووسط إيطاليا المتوسط في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، في حين أن بعض

المناطق والأقاليم في جنوب إيطاليا هي أقل من المتوسط بشكل كبير. في السنوات الأخيرة، تمكن نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي من اللحاق ببطء بمتوسط منطقة اليورو، في حين لا يزال معدل العمالة لديها متخلفا؛ لكن خبراء الاقتصاد يختلفون حول الأرقام الرسمية بسبب العدد الكبير من الوظائف غير الرسمية (التي تقدر بنسبة تتراوح بين 10% و20% من القوى العاملة) التي ترفع معدل البطالة.

نبذة تاريخية

ينقسم التاريخ الاقتصادي لإيطاليا إلى ثلاث مراحل رئيسية: فترة نضالية أولية بعد توحيد البلد، تتسم بارتفاع معدلات الهجرة والركود، وفترة مهمة من حيث اللحاق القوي بالركب من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى ثمانينيات القرن العشرين، والتي توقفت بسبب أزمة الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن العشرين والحربين العالميتين؛ والفترة الأخيرة التي تميزت بالنمو البطيء والتي تفاقمت بسبب الركود المزدوج في أعقاب الانهيار المالي العالمي في عام 2008، ثم عادت البلاد إلى الظهور ببطء في السنوات الأخيرة.

عصر التصنيع

قبل الوحدة، كان اقتصاد العديد من المدن الإيطالية يعتمد على الزراعة بشكل كبير؛ ومع ذلك فقد أنتج الفائض الزراعي ما يسميه المؤرخون تحول «ما قبل الصناعة» في شمال غرب إيطاليا بدءًا من عشرينيات القرن التاسع عشر، والذي أدى إلى التركيز المنتشر لأنشطة التصنيع، لا سيما في بييمونتي-ساردينيا في ظل الحكم الليبرالي لكاميلو بنسو.

بعد ميلاد المملكة الإيطالية الموحدة في عام 1861، كان هناك وعي لدى الطبقة الحاكمة حول تخلف بّي بّي إس) الدولة الجديدة، وذلك لأن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الذي عبر عنه وفقًا لشروط كان حوالي نصف نظيره في بريطانيا، وأقل بنحو 25% من نظيره في فرنسا وألمانيا. أثناء ستينيات (PPS وسبعينيات القرن التاسع عشر، كان النشاط الصناعي متخلفًا وصغيرًا، في حين كان القطاع الزراعي هو العمود الفقري للاقتصاد الوطني. كان البلد يفتقر للفحم والحديد، وكان السكان أميين إلى درجة كبيرة. في ثمانينات القرن التاسع عشر، أدت أزمة زراعية حادة إلى إدخال تقنيات زراعية أكثر حداثة في وادي بو، بينما استحدث في الفترة من عام 1878 إلى عام 1887 سياسات حماية بهدف إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة

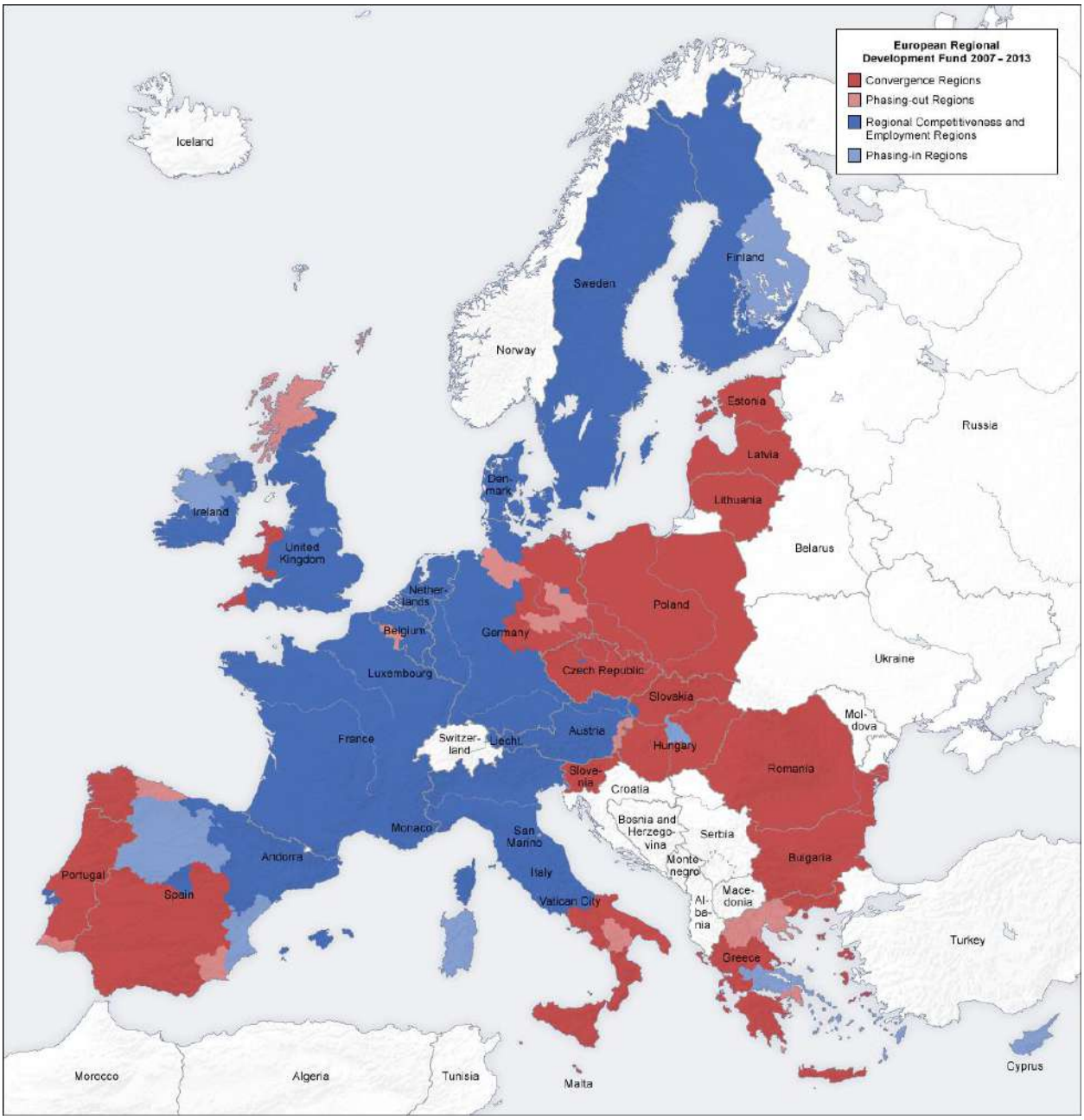

الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية 2007-2013: جنوب إيطاليا وتصنف كلها تقريبا في إطار الهدف التقارب (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقل من 75٪ من المتوسط في الاتحاد الأوروبي).

قصر ميزانوتي، مقر بورصة ميلانو

عام	
الدولة	إيطاليا
عملة	يورو
السنة المالية	سنة عادية (01 يناير حتى 31 ديسمبر)
المنظمات	منظمة الاتحاد الأوروبي عن طريق) التجارة العالمية عضوية الاتحاد ومنظمة التعاون (الأوروبي وأخرى والتنمية
الإحصائيات	

الناتج الإجمالي	(2012) تريليون دولار 1,833$
نمو الناتج الإجمالي	2,3% (2012)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] 33228 (2019)
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	الزراعة 1.8 ٪ ،صناعة 24.9 ٪، الخدمات 73.3 ٪ (2010)
التضخم (CPI) الاقتصادي	3.0 ٪ (2012)
عدد السكان تحت خط الفقر	19.6% (2011)
القوة العاملة حسب القطاع	والخدمات والصناعة الزراعة
البطالة	(مايو 2013) ٪ 12.2
الصناعات الرئيسية	والأدوية، والكيماويات السياحة، والاتصالات، والآلات وتجهيز الأغذية، والمنسوجات، والسيارات، والأجهزة المنزلية، والملابس، والموضة .

الشركاء التجاريين

شركاء التصدير	ألمانيا 12.8% ٪، فرنسا11.3% ٪، الولايات المتحدة الأمريكية 6.6% ٪، المملكة المتحدة 5.0% ٪، ٪ %إسبانيا 4.8
الواردات	مليار 931.3.
نوع الواردات	الآلات والسيارات والكيماويات والمواد الغذائية والمنسوجات والمعادن.
شركاء الاستيراد	15.7% ألمانيا 8.9%٪، فرنسا 7.0% ٪، الصين 5.8% ٪، هولندا 4.8% ٪، إسبانيا ٪،4.1% ٪، بلجيكا

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[2] بليون 151.12 (2017)
احتياطيات النقد الأجنبي	مليار 173.3

اقتصاد فرنسا

يدمج اقتصاد فرنسا عمل حر شامل (حوالي 2.5 مليون شركة سجلت). تحتفظ الحكومة بالتأثير الكبير على القطع الرئيسية من قطاعات البناء التحتي، بملك أغلبية شركات سكك الحديد، الكهرباء، الطائرات، والاتصالات. إن الحكومة تصفي الحصص ببطئ في اتصالات فرنسا، والخطوط الجوية الفرنسية، بالإضافة إلى التأمين، والأعمال المصرفية، ومصانع الدفاع.

فرنسا عضوة مجموعة الدول الصناعية الكبرى، صنف اقتصادها خامس أكبر اقتصاد في العالم في 2004، بعد الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، والصين. انضمت فرنسا إلى 10 أعضاء أوروبيين آخرين لإطلاق اليورو في 1 يناير، عام 1999، مع العملات المعدنية الأوربية والأوراق النقدية التي استبدلت الفرنك الفرنسي بالكامل في أوائل 2002.

، في 2004 كانت فرنسا خامس أكبر مصدّر (OCED) حسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للسلع المصنعة في العالم، بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، والصين، (لكن قبل المملكة المتحدة). كانت أيضاً رابع أكبر مستورد للسلع المصنعة (بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، والصين، وقبل المملكة المتحدة واليابان).

، في 2003 فرنسا كانت عضوة منظمة التعاون (OCED) أيضاً حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية التي حصلت على أكثر استثمار أجنبي مباشر. ب47 بليون دولار أمريكي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، صنفت فرنسا قبل الولايات المتحدة (39.9 بليون دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (14.6 بليون دولار أمريكي)، وألمانيا (12.9 بليون دولار أمريكي)، واليابان (6.3 بليون دولار أمريكي).

في نفس الوقت، استثمرت شركات فرنسية 57.3 بليون دولارأمريكي خارج فرنسا، جعل من ذلك تصنيف فرنسا كثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعد الولايات المتحدة (173.8 بليون دولار أمريكي)، وقبل المملكة المتحدة (55.3 بليون دولار أمريكي)، واليابان (28.8 بليون دولار أمريكي)، وألمانيا (2.6 بليون دولار أمريكي).

فرنسا أيضاً تعتبر ثاني أكبر بلاد منتجة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (عدا النرويج ولوكسمبورغ). في 2003، كان الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل في فرنسا 47.2 دولار أمريكي، حيث صُنِفت فرنسا بعد بلجيكا (48 دولار أمريكي لكل ساعة)، وقبل الولايات المتحدة (43.5 دولار أمريكي لكل ساعة)، وألمانيا (40.6 دولار أمريكي لكل ساعة)، والمملكة المتحدة (37.7 دولار أمريكي لكل ساعة)، واليابان (30.9 دولار أمريكي لكل ساعة).

على الرغم من أن معدل الإنتاج أعلى من الولايات المتحدة، الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا لكل فرد أوطأ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لكل فرد. في الحقيقة، في 2003، 41.5% من سكان فرنسا يعملون، مقابل 50.7% في الولايات المتحدة، و 47.3% في المملكة المتحدة. هذه الظاهرة نتيجة ثلاثين سنة من البطالة الهائلة في فرنسا، التي أدت إلى ثلاثة نتائج تخفض حجم الناس العاملين: حوالي 10% السكان بدون عمل؛ الطلاب يؤخرون دخولهم إلى سوق العمل كلما أمكن؛ وتعطي الحكومة الفرنسية حوافز مختلفة إلى العمال للتقاعد في أوائل خمسيناتهم، مع أن ذلك ينحسر حالياً.

كما شدد العديد من الاقتصاديين مراراً وتكراراً على مر السنين على أن القضية الرئيسية للاقتصاد الفرنسي ليس قضية معدل الإنتاج. في رأيهم، هي قضية الإصلاحات الأساسية، لكي يزيد عدد العاملين العام.

التمويل الحكومي

خلال شهري أبريل ومايو من عام 2012، عقدت فرنسا انتخاباتها الرئاسية حينما عارض الفائز فرانسوا أولاند تدابير التقشف، واعدًا بالقضاء على عجز ميزانية فرنسا بحلول عام 2017. ذكرت الحكومة الجديدة أنها تهدف إلى إلغاء التخفيضات والإعفاءات الضريبية التي سُنّت مؤخرًا بالنسبة للأثرياء إلى جانب رفع معدل الضرائب إلى 75% على الدخل لأكثر من مليون يورو واستعادة سن التقاعد إلى 60 سنة مع معاش كامل لمن عملوا 42 سنة واستعادة 60,000 وظيفة كان قد تمّ فصلها من التعليم العام، ما نظّم زيادة الإيجارات؛ وبناء مساكن عامة إضافية للفقراء.

في يونيو عام 2012، فاز حزب أولاند الاشتراكي بأغلبية عامة في الانتخابات التشريعية، ما أعطاه القدرة على تعديل الدستور الفرنسي والسماح على الفور بسنّ الإصلاحات الموعودة. انخفضت أسعار الفائدة على السندات الحكومية الفرنسية بنسبة 30% إلى مستويات منخفضة قياسية، أي أقل من 50 نقطة أساس أعلى من أسعار السندات الحكومية الألمانية.

في يوليو عام 2020، أثناء جائحة فيروس كورونا، أصدرت الحكومة الفرنسية سندات مدتها عشر سنوات كانت أسعار الفائدة فيها سلبية، وذلك للمرة الأولى في تاريخها (وهذا يعني أن المستثمرين الذين يشترون سندات فرنسية سوف يدفعون، بدلًا من حصولهم على النقود، لقاء فوائد امتلاك ديون سيادية فرنسية).

تمتلك فرنسا رابع أكبر احتياطي الذهب في العالم بحسب إحصائيات عام 2020.

الدين القومي

تشهد حكومة فرنسا عجزًا في الميزانية كل عام منذ أوائل السبعينات. اعتبارًا من عام 2021، بلغت ديون الحكومة الفرنسية ما يعادل 118.6% من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي.

بموجب قواعد الاتحاد الأوروبي، من المفترض أن تحدّ الدول الأعضاء من ديونها إلى 60% من الناتج أو أن تعمل على خفض النسبة هيكليًا نحو هذا السقف وأن تعمل على تشغيل عجز عام لا يتجاوز 3,0% من الناتج المحلي الإجمالي.

في أواخر عام 2012، حذّرت وكالات التصنيف الائتماني من أن ارتفاع مستويات الدين الحكومي الفرنسي يخاطر بتصنيف الائتمان في فرنسا، ما يزيد من إمكانية تخفيض مستوى الائتمان في المستقبل وما تلاه من ارتفاع تكاليف الاقتراض للحكومة الفرنسية. في عام 2012، تم تخفيض تصنيف فرنسا من قِبَل وكالات تقييم التصنيف الائتماني: مودي وستاندرد آند بورز وفيتش، إلى AA+.

في ديسمبر عام 2014، خفضت وكالة فيتش (وستاندرد آند بورز) التصنيف الائتماني لفرنسا إلى AA.

المواصلات

يعتمد النقل في فرنسا على واحدة من أكثر الشبكات كثافة في العالم مع 146 كم من الطرق و 6,2 كم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كيلومتر مربع. وهي مبنية على شكل شبكة مع باريس في مركزها. تشكل

شبكة النقل بالسكك الحديدية جزءًا صغيرًا نسبيًا من السفر، إذ يعتمد في ومعظمه على النقل بالسيارات. بيد أن القطارات فائقة السرعة تشكل نسبة كبيرة من السفر لمسافات طويلة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى منع .الحافلات الداخلية من العمل حتى عام 2015

مع 3220 كيلومترات من خطوط القطار فائقة السرعة، تتباهى فرنسا بامتلاكها الشبكة الثانية الأكثر .اتساعًا في العالم، بعد الصين

يُعتبر مطار باريس شارل ديغول واحدًا من أكثر المطارات ازدحامًا في العالم بسبب حركة الركاب الكثيفة. يحتل هذا المطار المرتبة الثالثة عالميًا في عدد الوجهات التي تقدم لها الخدمة، والمرتبة الأولى في عدد .البلدان التي تقدم لها رحلات جوية مستمرة على مدار العام

تضم فرنسا أيضًا عددًا من الموانئ البحرية، بما في ذلك: بايون وبوردو وبولوني سور مير وبريست وكاليه وشيربورغ أوكتوفيل ودونكيرك وفو سور مير ولا باليس ولو هافر ولوريان ومارسيليا ونانت ونيس وباريس وبورت لا نوفيل وبورت فيندريه وروسكوف وروان وسان نازير وسان مالو وسيت وستراسبورغ وتولون. ثمّة نحو 470 مطارًا في فرنسا، وحسب تقديرات عام 2005، ثمّة ثلاثة موانئ. يمتلك 288 من المطارات مدارج معبدة في حين 199 منها غير معبدة. تُعتبر الخطوط الجوية الفرنسية هي الناقل الوطني الأساسي، وهي شركة طيران عالمية متكاملة الخدمات تنظم رحلاتها إلى 20 وجهة محلية و150 وجهة دولية في 83 .دولة (بما في ذلك مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية) في جميع القارات الرئيسية الست

مناطق الاقتصاد

لا يُعدّ التفاوت الاقتصادي بين المناطق الفرنسية مرتفعًا مثلما الحال في دول أوروبية أخرى مثل المملكة المتحدة أو إيطاليا أو ألمانيا، وهو أعلى من دول مثل السويد والدنمارك وحتى إسبانيا. بيد أن اقتصاد أوروبا الأكثر ثراءً وثاني أضخم اقتصاد إقليمي، هو إيل دو فرانس (المنطقة المحيطة بباريس)، قد استفاد لفترة .طويلة من الهيمنة الاقتصادية في العاصمة

من أهم هذه المناطق: إيل دو - فرانس (الاقتصاد الرابع والأوروبي الأول الأكثر ثراءً وأضخم اقتصاد إقليمي) ورون-ألب (الاقتصاد الإقليمي الخامس الأكبر في أوروبا بفضل خدماتها والتقنيات العالية والصناعات

الكيميائية والنبيذ والسياحة) وإقليم ألب-كوت دازور (الخدمات والصناعة والسياحة والنبيذ) ونور با دو كاليه (مركز النقل الأوربي والخدمات والصناعات) وبايي دو لا لوار (التقنيات الخضراء والسياحة). إن مناطق مثل ألزاس، التي تتمتع بماضي غني في الصناعة (الآلات)، والتي تشكل حاليًا منطقة متخصصة في الخدمات ذات الدخل المرتفع، تُعتبر غنية للغاية من حيث القيمة المطلقة.

تقع المناطق الريفية في المقام الأول في أوفيرن وليموسين وسانتر-فال دو لوار، ويشكل إنتاج النبيذ نسبة كبيرة من الاقتصاد آكيتين (بوردو أو كريت) ويتم إنتاج البرغندي والشامبانيا في شامبان - أردان.ر

قطاعات الاقتصاد

الثروات المعدنية

الثروة المعدنية في فرنسا متنوعة، لكن خام الحديد هو الأهم، وحقل اللورين أكبر حقوله، ويتجاوز احتياطيه 2250 مليون طن، ونسبة الفلز تبلغ 33%، ونسبة الفسفور (1.7-1.9)، وتوجد حقول أخرى لخام الحديد، احتياطاتها متواضعة.

كما توجد معادن أخرى مستثمرة في فرنسا، وخاصة البوتاس والملح الصخري واليورانيوم والزنك والقصدير والنيكل.

الطاقة

(20%) إنتاج الكهرباء في فرنسا مفاعل نووي طاقة (8.1%) طاقة كهرمائية طاقة (11.1%) أخرى 2006

فرنسا تعد أكبر بلدان الطاقة المستقلة الغربية بسبب استثمارها الثقيل في الطاقة النووية، الذي يجعل فرنسا المنتج الأصغر لثاني أكسيد الكربون من بين أكبر دول «صناعية سبع في العالم. المناط» ق الكبيرة للأراضي الخصبة، تطبيق التقنية الحديثة، وجمع الإعانات المالية الأوروبية جعلت فرنسا المنتج الزراعي البارز في أوروبا.

مصادر الوقود محدودة الكمية والنوعية، ويعدُّ الفحم أهم مصادر «الوقود، و» تتركز احتياطيات الفحم في حقل الشمال، وهو امتداد للحقل البلجيكي، كما يوجد الفحم في حقول أخرى أقل أهمية في اللورين كما يوجد الغاز الطبيعي بالقرب من كتلة البيرينيه .Pas de Calais والهضبة الوسطى والبا دو كاليه الشرقية.

الزراعة

اشتهرت فرنسا منذ القديم بلداً زراعياً، ولا تزال تعدُّ من أهم الدول الزراعية في العالم، فهي أول منتج زراعي في الاتحاد الأوربي. تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة نحو 32.5% من مجمل مساحة الأرض الفرنسية، وقد دخلتها مكننة متطورة جداً، وأصبحت توفر نحو 4% من قيمة الناتج العام في البلاد، وهو موزع بين 52% للمنتجات النباتية و48% للمنتجات الحيوانية. وتبلغ المساحة التي تغطيها الغابات في فرنسا 26.9%.

بلغ إنتاج فرنسا من القمح نحو 15 مليون طن في عام 1972، ثم تطور الإنتاج حتى وصل إلى 30582 ألف طن في عام 2003، محتلة المرتبة الرابعة في العالم بإنتاج القمح، والذي تنتشر زراعته في مختلف الأقاليم الفرنسية، لكنه يجود بوضوح في المناطق الشمالية حيث الترب الخصيبة، أو حيث تستخدم الأسمدة على نطاق واسع، كما في سهول الفلاندر الفرنسية، وشمالي الألزاس، وشمالي بريتاني.

ومن المحاصيل الزراعية المهمة الأخرى الكرمة التي تنتج كميات كبيرة ومتنوعة من العنب، ويستخدم الجزء الأعظم من العنب في صناعة النبيذ والخمور التي اشتهرت بها فرنسا.

الثروة الحيوانية

ولتربية الحيوان أهمية كبيرة، وتزيد مساحة المراعي على 42% من مساحة البلاد، لذلك تنتشر تربية الأبقار والأغنام في مختلف الأقاليم الفرنسية، وهي منتجة للألبان واللحوم والصوف.

الصيد

تشرف فرنسا على سواحل طويلة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، ولذلك يتم اصطياد أنواع كثيرة من الأسماك وخاصة السردين والتونة.

السياحة

مع أكثر من 75 مليون سائح أجنبي في 2003، فرنسا مصنفة كالاتجاه السياحي الأول في العالم، قبل إسبانيا (52.5 مليون) والولايات المتحدة (40.4 مليون). حيث أن لفرنسا مدن لها اهتمام ثقافي عالٍ (مثل باريس)، وشواطئ ومنتجعات ساحلية، ومنتجعات تزلج، ومناطق ريفية تتمتع بالجمال والهدوء.

التجارة الخارجية

بلغت الصادرات الفرنسية من القمح في عام 2002 (13678411طن) محتلة المرتبة الثالثة بين دول العالم بعد الولايات المتحدة وأستراليا، وبلغ إنتاج الذرة الصفراء (11898) ألف طن في عام 2003 محتلة المرتبة الخامسة بين دول العالم، ومن الواضح تفوق إنتاج القمح. ومن الحبوب الأخرى الشوفان، ويستخدم علفاً للحيوانات، والشعير وهو يستخدم في صناعة الجعة، كما تنتشر زراعة البطاطا، وخاصة في الشمال وبريتاني والألزاس والهضبة الوسطى، وإنتاجها مخصص للاستهلاك المحلي في معظمه، وقسم منه مخصص للتصدير.

قصر فرساي

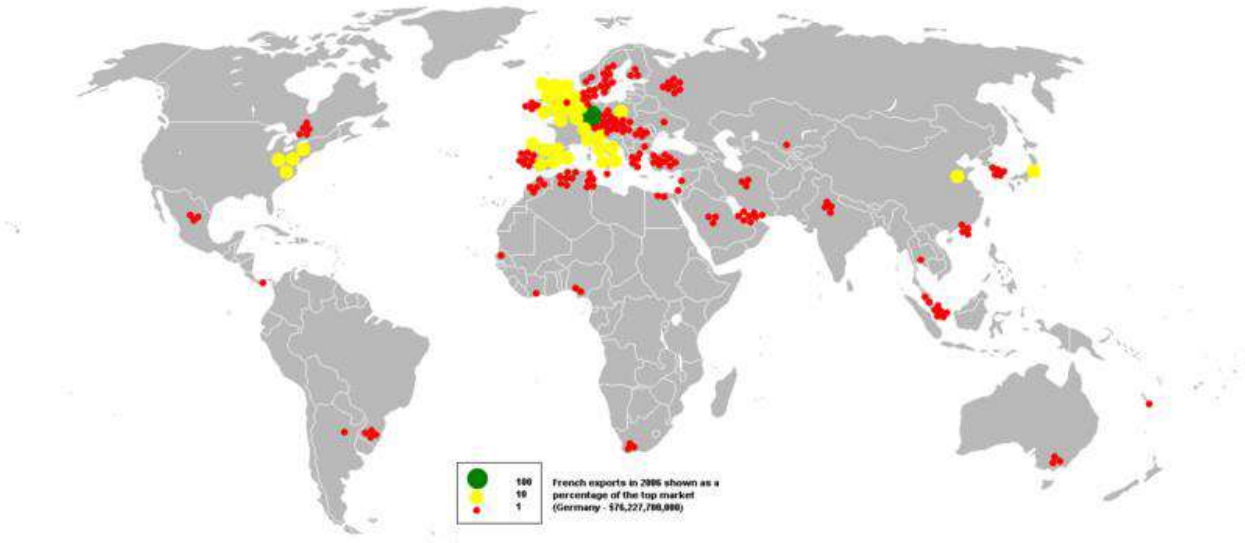

الصادرات الفرنسية في عام 2006

اقتصاد **الأقاليم**

Rank	Region	GDP (in millions euros, 2009)	GDP per capita (euros, 2009)	GDP (in millions US Dollars, 2009)	GDP per capita (US Dollars, 2009)
1	إيل دو فرانس	552,052	46,984	769,705	65,508
2	رون ألب	181,810	29,420	253,491	41,019
3	بروفنس ألب كوت دازور	138,002	27,855	192,411	38,837
4	نور با دو كاليه	96,839	24,025	135,019	33,497

Rank	Region	GDP (in millions euros, 2009)	GDP per capita (euros, 2009)	GDP (in millions US Dollars, 2009)	GDP per capita (US Dollars, 2009)
5	باي دو لا لوار	94,032	26,481	131,105	36,921
6	آكيتين	85,693	26,710	119,478	37,241
7	بريتاني (منطقة إدارية)	81,632	25,739	113,816	35,887
8	ميدي بيرينه	76,522	26,628	106,692	37,126
9	سانتر	65,173	25,571	90,868	35,653
10	لنكدوك روسيون	60,523	22,984	84,385	32,046
11	لورين (منطقة)	55,396	23,653	77,237	32,978
12	ألزاس	50,701	27,322	70,690	38,094
13	نورماندي العليا	48,555	26,599	67,698	37,086
14	بيكاردي	43,725	22,894	60,964	31,920

Rank	Region	GDP (in millions euros, 2009)	GDP per capita (euros, 2009)	GDP (in millions US Dollars, 2009)	GDP per capita (US Dollars, 2009)
15	بواتو شارنت	42,379	24,046	59,087	33,526
16	منطقة بورغندي	41,805	25,516	58,287	35,576
17	شامبان - أردان	35,779	26,768	49,885	37,322
18	باس نورماندي	34,869	23,737	48,617	33,096
19	أوفرن	33,174	24,680	46,253	34,410
20	فرانش كونته	28,083	24,042	39,155	33,521
21	ليموزان	17,509	23,637	24,412	32,956
22	كورسيكا	7,279	23,800	10,149	33,183

عام	
الدولة	فرنسا
عملة	يورو

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] تريليون 2.583 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 1.2 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 38484 (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 0.7 (2016)
البطالة	نسبة مئوية 6.2

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 156.322 (2017)

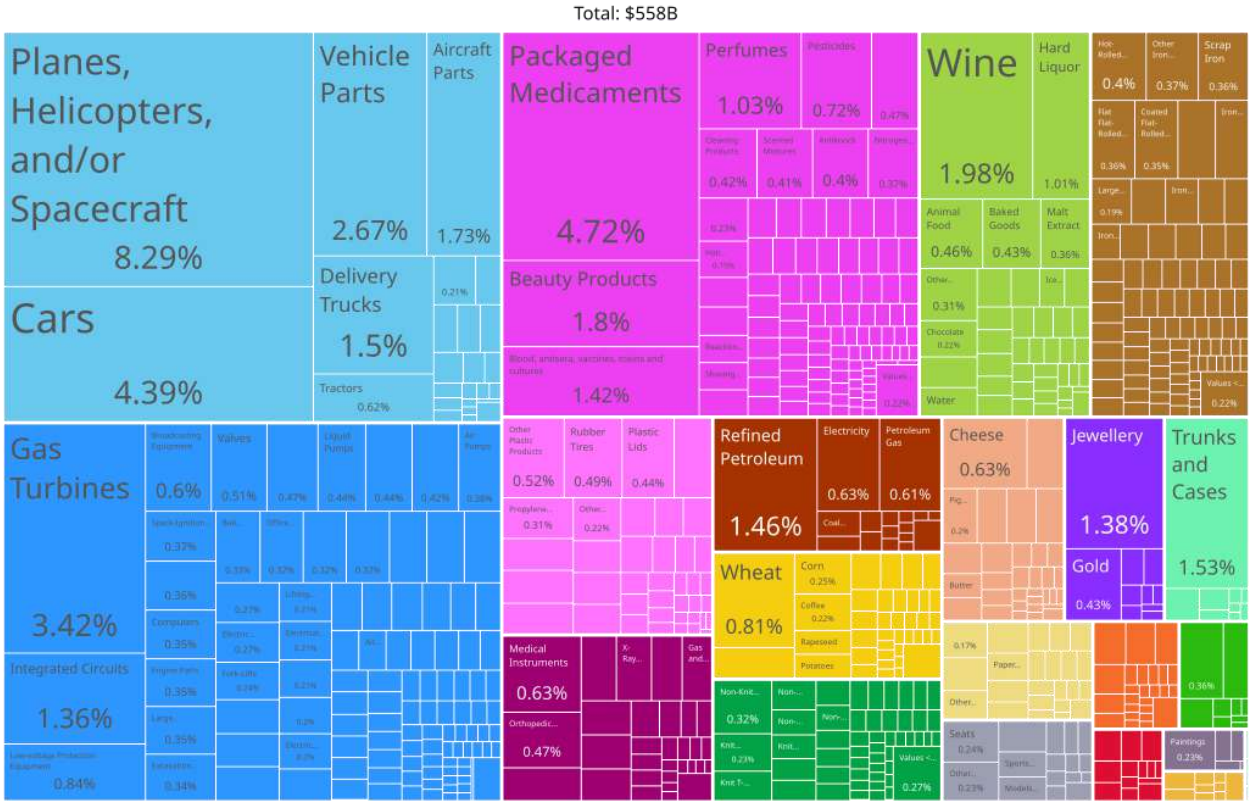

(2019) صادرات المنتجات الفرنسية

اقتصاد روسيا

اقتصاد روسيا هو اقتصاد ذو دخل متوسط مرتفع مختلط انتقالي، يتميز بزيادة ملكية الدولة في المجالات الإستراتيجية للاقتصاد. خصخصت إصلاحات السوق في التسعينيات جزءًا كبيرًا من الصناعة والزراعة الروسية، مع استثناءات ملحوظة لهذه الخصخصة، حيث لم تشمل قطاعي الطاقة والدفاع.

تعد الجغرافيا الشاسعة في روسيا عاملاً محددًا مهمًا لنشاطها الاقتصادي، حيث تقدر بعض المصادر أن روسيا تحتوي على أكثر من 30 في المائة من موارد العالم الطبيعية. يقدر البنك الدولي القيمة الإجمالية للموارد الطبيعية في روسيا بـ 75 تريليون دولار أمريكي. تعتمد روسيا على عائدات الطاقة لدفع معظم نموها. تمتلك روسيا وفرة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة، والتي تشكل حصة كبيرة من صادرات روسيا. اعتبارًا من 2012، يمثل قطاعا النفط والغاز 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي، 52٪ من عائدات الميزانية الفيدرالية وأكثر من 70٪ من إجمالي الصادرات. تعتبر روسيا «قوة عظمى في مجال الطاقة»، حيث لديها أكبر احتياطي غاز طبيعي مؤكد في العالم وتعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي. كما أنها ثاني أكبر مصدر للنفط.

تمتلك روسيا صناعة أسلحة كبيرة ومتطورة، قادرة على تصميم وتصنيع معدات عسكرية عالية التقنية، بما في ذلك طائرة مقاتلة من الجيل الخامس، وغواصات تعمل بالطاقة النووية، والأسلحة النارية، وصواريخ باليستية قصيرة المدى/طويلة المدى. بلغت قيمة صادرات الأسلحة الروسية 15.7 مليار دولار في عام 2013 - ما يجعلها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. تشمل أهم الصادرات العسكرية من روسيا الطائرات القتالية وأنظمة الدفاع الجوي والسفن والغواصات.

تعد التنمية الاقتصادية في البلاد متفاوتة جغرافيا، حيث تساهم منطقة موسكو بحصة كبيرة للغاية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. هناك ارتفاع كبير في عدم المساواة في الثروة في روسيا منذ عام 1990 (أكثر بكثير من الصين وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية). وصف كريدي سويس عدم المساواة في الثروة في روسيا بأنه متطرف جدا بالمقارنة مع البلدان الأخرى لدرجة أنه «يستحق أن يوضع في فئة منفصلة.» وتقدر إحدى الدراسات أن «ثروة الأغنياء الروس التي يحفظونها في الخارج تبلغ حوالي ثلاث أضعاف صافي الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتماثل تقريبا إجمالي الأصول المالية للأسر الروسية المحفوظة في روسيا».

التاريخ الاقتصادي

الاقتصاد السوفيتي

التصنيع في عهد ستالين

ابتداء من عام 1928 ، كان مسار اقتصاد الاتحاد السوفيتي يسترشد بسلسلة من الخطط الخمسية .بحلول الخمسينيات من القرن الماضي ، تطور الاتحاد السوفيتي بسرعة من مجتمع زراعي بشكل أساسي إلى قوة صناعية كبرى. بحلول السبعينيات ، دخل الاتحاد السوفيتي عصر الركود . أدت المتطلبات المعقدة للاقتصاد الحديث والإدارة غير المرنة إلى إرباك وتقيد المخططين المركزيين. حجم القرارات التي تواجه المخططين في موسكو أصبحت ساحقة. أدت الإجراءات المرهقة للإدارة البيروقراطية إلى منع الاتصال الحر والاستجابة المرنة المطلوبة على مستوى المؤسسة للتعامل مع اغتراب العمال والابتكار والعملاء .والموردين

من عام 1975 إلى عام 1985 ، أصبح الفساد والتلاعب في البيانات ممارسة شائعة بين البيروقراطية للإبلاغ عن أهداف وحصص مرضية ، مما أدى إلى ترسيخ الأزمة. ابتداء من عام 1986 ، حاول ميخائيل غورباتشوف معالجة المشاكل الاقتصادية من خلال التحرك نحو اقتصاد اشتراكي موجه نحو السوق .فشلت سياسات غورباتشوف في البيريسترويكا في إنعاش الاقتصاد السوفييتي. بدلاً من ذلك ، بلغت عملية .التفكك السياسي والاقتصادي ذروتها في تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991

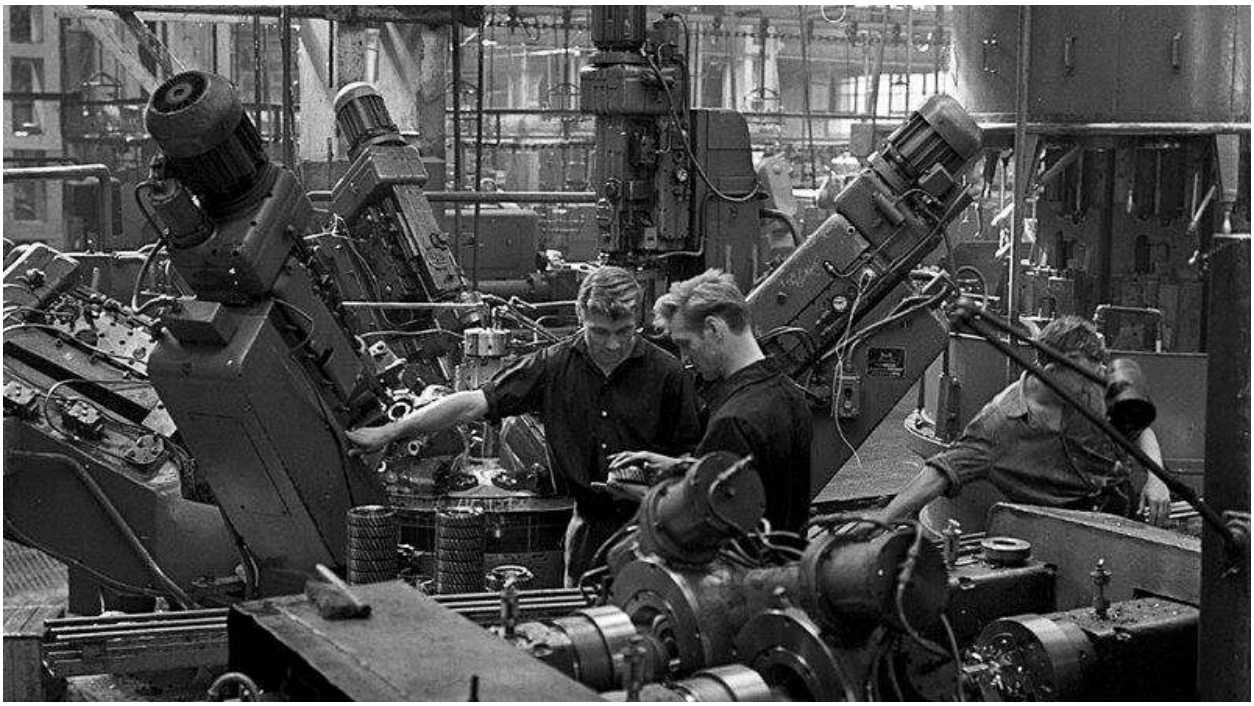

عمال مصنع موسكو ليخاتشيف للسيارات عام 1963

(1991-1998) التحول إلى اقتصاد السوق

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مرّت روسيا بتحول جذري، وانتقلت من اقتصاد مخطط مركزيًا إلى اقتصاد سوقي متكامل عالميًا. حوّلت عمليات الخصخصة الاعتباطية والفاسدة ملكية الشركات الكبرى من الدولة إلى «الأقلية» ذات الصلة السياسية القوية، الأمر الذي أسفر عن ترك ملكية الأسهم في حالة من التركز الشديد.

سرعان ما أصبح برنامج الإصلاح الجذري الداعم للسوق يلتسن يُعرف باسم «العلاج بالصدمة». فقد كان يعتمد على السياسات المرتبطة بإجماع واشنطن، وتوصيات صندوق النقد الدولي ومجموعة من كبار الاقتصاديين الأمريكيين بمن فيهم لورانس سامرز. نتيجةً للفساد المزمن الذي طرأ على هذه العملية، كانت النتيجة كارثية، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 40% في عام 1999، وأدى إلى الانتشار السريع للتضخم المفرط الذي قضى على المدخرات الشخصية، والجريمة والفقر المدقع. ترافق

هذا بانخفاض في مستوى المعيشة، بما في ذلك الارتفاع المفاجئ في التفاوت الاقتصادي والفقر، إلى جانب الزيادة المفرطة في معدل الوفيات والانخفاض في متوسط العمر المتوقع.

تم خصخصة غالبية الشركات والمؤسسات الحكومية وسط خلاف كبير وأصبحت فيما بعد مملوكة للمطلعين بشؤونها بأقل بكثير مما كانت تساوي قيمتها. على سبيل المثال، غالبًا ما كان مدير مصنع في النظام السوفييتي يصبح مالكًا لنفس المؤسسة. حدث تلاعب مالي جسيم، تحت غطاء الحكومة أسفر بدوره عن تشكيل مجموعة محدودة من الأفراد في مراكز صنع القرار في الحكومة والقطاع التجاري لثروات طائلة. استثمر العديد منهم وعلى الفور ثرواتهم الحديثة في الخارج مشكّلين هروب رأس مال كبير خارج البلاد.

أدت الصعوبات في جمع الإيرادات الحكومية وسط الاقتصاد المنهار والاعتماد على الاقتراض القصير الأمد لتمويل العجز الحاصل في الميزانية لحدوث الأزمة المالية الروسية في عام 1998.

في تسعينيات القرن الماضي، كانت روسيا «المستدين الأكبر» من صندوق النقد الدولي مع قروض بلغ مجموعها نحو 20 مليار دولار. كان صندوق النقد الدولي موضعًا للانتقاد بسبب إقراضه الكثير من المال لروسيا في حين أنها لم تُقدم سوى القليل من الإصلاحات الموعودة للحصول على المال كما أن جزءًا كبيرًا من هذه الأموال من الممكن أن تكون قد «استُخدمت في غير غرضها المقصود وأُدرجت ضمن تدفقات رأس المال التي أُخرجت من البلاد بطريقة غير شرعية».

(1999-2008) الانتعاش والنمو الاقتصادي

تعافت روسيا من الانهيار المالي الذي حصل في عام 1998 بسرعة مذهلة. ومن الأسباب الرئيسية التي كانت وراء ذلك تخفيض قيمة الروبل، ما زاد بدوره بشكل كبير من قدرة المنتجين المحليين المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

بين عامي 2000 و 2002، كان حجم الإصلاحات الاقتصادية المشجعة للنمو كبيرًا بما في ذلك الإصلاح الضريبي الشامل، الذي فرض ضريبة دخل ثابتة بنسبة 13%؛ والجهد واسع النطاق في سبيل نزع القيود الأمر الذي حسّن الوضع بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

بين عامي 2000 و2008، حصل الاقتصاد الروسي على دعم كبير ناجم عن رفع أسعار السلع. ونما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 7% سنويًا. ازداد الدخل المتاح أكثر من الضعف وقُدّرت الزيادة مقومةً بالدولار بثمانية أضعاف. بين عامي 2000 و2006 ارتفع حجم الائتمان الاستهلاكي 45 مرة، ما أسفر بدوره عن حدوث طفرة في الاستهلاك الخاص. كما انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من 30% في عام 2000 إلى 14% في عام 2008.

2009-14

تعرضت البنوك الروسية لأزمة الائتمان العالمية في عام 2008 ، على الرغم من عدم حدوث أضرار طويلة الأجل بفضل الاستجابة الاستباقية وفي الوقت المناسب من قبل الحكومة والبنك المركزي ، والتي حمت النظام المصرفي من آثار الأزمة المالية العالمية . تبع الركود الحاد ولكن القصير في روسيا انتعاش قوي بدأ في أواخر عام 2009.

بعد 16 عامًا من المفاوضات، تم قبول عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية في عام 2011.

. في عام 2013 ، تم تصنيف روسيا على أنها دولة ذات دخل مرتفع من قبل البنك الدولي

تحدث القادة الروس مرارًا وتكرارًا عن الحاجة إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن اعتماده على النفط والغاز وتعزيز قطاع التكنولوجيا العالية. في عام 2012 ، شكلت منتجات النفط والغاز والبترول أكثر من 70٪ من إجمالي الصادرات. يبدو أن هذا النموذج الاقتصادي يظهر حدوده، بعد سنوات من الأداء القوي، توسع الاقتصاد الروسي بنسبة 1.3 ٪ فقط في عام 2013. تم اقتراح عدة أسباب لتفسير التباطؤ، بما في ذلك الركود الطويل في الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر شريك تجاري لروسيا، وأسعار النفط الراكدة، ونقص الطاقة الصناعية الاحتياطية، والمشاكل الديموغرافية . الاضطرابات السياسية في أوكرانيا المجاورة إضافة إلى عدم اليقين والاستثمار المكبوت.

وفقًا لمسح قدمته فاينانشال تايمز في عام 2012 ، احتلت روسيا المرتبة الثانية من حيث الأداء الاقتصادي بين مجموعة العشرين، بعد المملكة العربية السعودية ، بناءً على سبعة مقاييس: نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الميزانية والدين الحكومي لعام 2012 ؛ الانتعاش الاقتصادي - الناتج مقارنة بذروة ما قبل الأزمة ؛ التغيير في الديون منذ عام 2009 ؛ تغيير في البطالة من 2009 إلى 2013 ؛ وأخيرا، انحراف الحساب الجاري عن الرصيد. تسرد مجلة فوربس روسيا في المرتبة 91 في أفضل البلدان للأعمال. حققت كل دولة في عدد من Forbes تصنف) .البلاد تحسنًا كبيرًا مؤخرًا في مجالات مثل الإبتكار وحرية التجارة الفئات وتستمد من مصادر متعددة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي ، وكالة الاستخبارات .«منذ عام 2008 ، أطلقت مجلة فوربس على موسكو مرارًا اسم «عاصمة المليارديرفي العالم .(المركزية

إلى الوقت الحاضر 2014

بعد ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014 وتدخل روسيا في الصراع الدائر في أوكرانيا ، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (وبعض الدول الأوروبية الأخرى) ، كندا واليابان عقوبات على قطاعات المال والطاقة والدفاع في روسيا. أدى ذلك إلى تراجع قيمة الروبل الروسي وأثار مخاوف من حدوث أزمة مالية روسية. ردت روسيا بفرض عقوبات على عدد من الدول، بما في ذلك فترة عام واحد من الحظر التام على واردات الغذاء من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. اعتبارًا من عام 2018 ، تشير التقديرات إلى أن .العقوبات الغربية ربما تكون قد قلصت الاقتصاد الروسي بنسبة تصل إلى 6٪

وفقًا لوزارة الاقتصاد الروسية في يوليو 2014 ، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2014 1٪. توقعت الوزارة نموًا بنسبة 0.5٪ لعام 2014. نما الاقتصاد الروسي بنسبة 0.6٪ في 2014 أفضل من المتوقع. اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2015 ، كان التضخم، مقارنة بالربع الثاني من عام 2014 ، 8٪ ؛ تقلص الاقتصاد بنسبة 4.6٪ مع دخول الاقتصاد في حالة ركود. لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة في عام 2015 ، يجب أن يكون سعر النفط حوالي 74 دولارًا أمريكيًا مقابل104 دولارًا أمريكيًا لعام 2014. اعتادت روسيا امتلاك حوالي 500 مليار دولار أمريكي من احتياطيات النقد الأجنبي، لكنها تمتلك 360 دولارًا أمريكيًا.مليار دولار في صيف 2015 وتخطط لمواصلة تراكم احتياطيات النقد الأجنبي لسنوات .قادمة، حتى تصل مرة أخرى إلى 500 مليار دولار

وفقًا لهيرمان جريف من سبير بنك، فإن انكماش الاقتصاد الروسي «ليس أزمة بل واقعًا جديدًا» يتعين عليه التكيف معه، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار النفط. كما قدم عددًا من المقاييس التي توضح التغيير - فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7٪، والدخل - بنسبة 4.3٪، والرواتب - بنسبة 9.3٪،

وبلغ التضخم 12.9٪. ومع ذلك، خلال ديسمبر 2015 ، ذكرت صحيفة موسكو تايمز أن عدد الأشخاص الذين يعيشون عند خط الفقر أو تحته، «أولئك الذين يقل دخلهم الشهري عن 9662 روبل (140 دولارًا)» زاد بأكثر من 2.3 مليون شخص. تم تصنيف روسيا كواحدة من أكثر اقتصادات العالم تفاوتًا.

خلال 2014-2015 ، غادر ربع البنوك في روسيا السوق، وبلغت نفقات صندوق الضمان المصرفي الروسي 1. تريليون روبل بالإضافة إلى الأموال الحكومية الإضافية لإعادة رسملة البنوك إلى 1.9 تريليون روبل.

في نهاية عام 2016 ، فرضت الولايات المتحدة مزيدًا من العقوبات على الإتحاد الروسي ردًا على ما قالت الحكومة الأمريكية إنه تدخل روسي في انتخابات الولايات المتحدة لعام 2016 .

في عام 2016 ، كان الاقتصاد الروسي سادس أكبر اقتصاد في العالم من خلال تعادل القوة الشرائية والثاني عشر في أسعار الصرف في السوق. بين عامي 2000 و 2012 غذت صادرات الطاقة الروسية نموًا سريعًا في حيث denominated- مستويات المعيشة، مع ارتفاع الدخل الحقيقي المتاح بنسبة 160٪. في الدولار بلغت هذه الزيادة إلى أكثر من سبع مرات في الدخل المتاح منذ عام 2000. وفي نفس الفترة، والبطالة والفقر إلى أكثر من النصف، والتقييم الذاتي الروس الرضا عن الحياة كما ارتفع بشكل ملحوظ. كان هذا النمو نتيجة مشتركة لازدهار السلع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفاع أسعار النفط، فضلا عن السياسات الاقتصادية والمالية الحكيمة. ومع ذلك، تم توزيع هذه المكاسب بشكل غير متساو، حيث على أنهم يمتلكون 35 ٪ من جميع Credit Suisse تم العثور على أغنى 110 فردًا في تقرير صادر عن الأصول المالية التي تمتلكها الأسر الروسية . تمتلك روسيا أيضًا ثاني أكبر حجم من التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج، حيث خسرت أكثر من 880 مليار دولار بين عامي 2002 و 2011 بهذه الطريقة. «منذ عام 2008 ، عينت فوربس موسكو مرارًا وتكرارًا «عاصمة المليارديرفي العالم.

الاقتصاد الروسي يهدد الذهاب إلى الركود في وقت مبكر من عام 2014، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط، عقوبات، واللاحقة هروب رأس المال . بينما في نمو الناتج المحلي الإجمالي 2014 ظلت إيجابية عند 0.6٪، في عام 2015 كان من المتوقع أن تتقلص بدرجة أكبر في عام 2016. وتقلص الاقتصاد الروسي بنسبة 3.7٪ وومع ذلك، فإن البنك الدولي و صندوق النقد الدوليتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الروسي سيبدأ الانتعاش بحلول عام 2017. بحلول عام 2016 ، انتعش الاقتصاد الروسي بمعدل نمو 0.3٪ في الناتج المحلي الإجمالي وخرج رسميًا من الركود. استمر النمو في عام 2017 ، بزيادة قدرها 1.5٪.

في يناير 2016 ، صنفت شركة بلومبيرج الأمريكية الاقتصاد الروسي على أنه رقم 12 الأكثر ابتكارًا في العالم، ارتفاعًا من المرتبة 14 في يناير 2015 والمركز الثامن عشر في يناير 2014. تحتل روسيا المرتبة الخامسة عشر في العالم في معدل طلبات براءات الاختراع، يحتل المرتبة الثامنة في أعلى نسبة تركيز للشركات العامة عالية التقنية، مثل الإنترنت والفضاء، وثالث أعلى معدل تخرج للعلماء والمهندسين. وزير المالية السابق أليكسي كودرين إن روسيا بحاجة إلى تقليل التوترات الجيوسياسية لتحسين ظروفها الاقتصادية.

في مايو 2016 ، انخفض متوسط الأجور الشهرية الاسمية إلى أقل من 450 دولارًا في الشهر، وتُدفع الضريبة على دخل الأفراد بمعدل 13٪ على معظم الدخول. ما يقرب من 19.2 مليون روسي عاشوا تحت خط الفقر الوطني في عام 2016 ، ارتفاعًا كبيرًا من 16.1 مليون في عام 2015.

أظهر استطلاع للرأي أجري في عام 2018 وشمل 1400 مديراً لشركات روسية غير نفطية مستوى عاليًا من التشاؤم، حيث وصفت الأغلبية الوضع الإقتصادي في البلاد بأنه «كارثي». 73٪ من المبحوثين في الشركات الكبيرة و 77٪ في المؤسسات المتوسطة والصغيرة يتعاملون مع «أزمة» فيما وصفها 4٪ فقط بـ «جيدة». عانى 50٪ من ارتفاع معدلات الضرائب الحقيقية، وتأثر 60٪ بزيادة تعرفة المرافق العامة.

في عام 2019 ، قدرت وزارة الموارد الطبيعية والبيئة الروسية قيمة الموارد الطبيعية بـ 844 مليار دولار أو 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

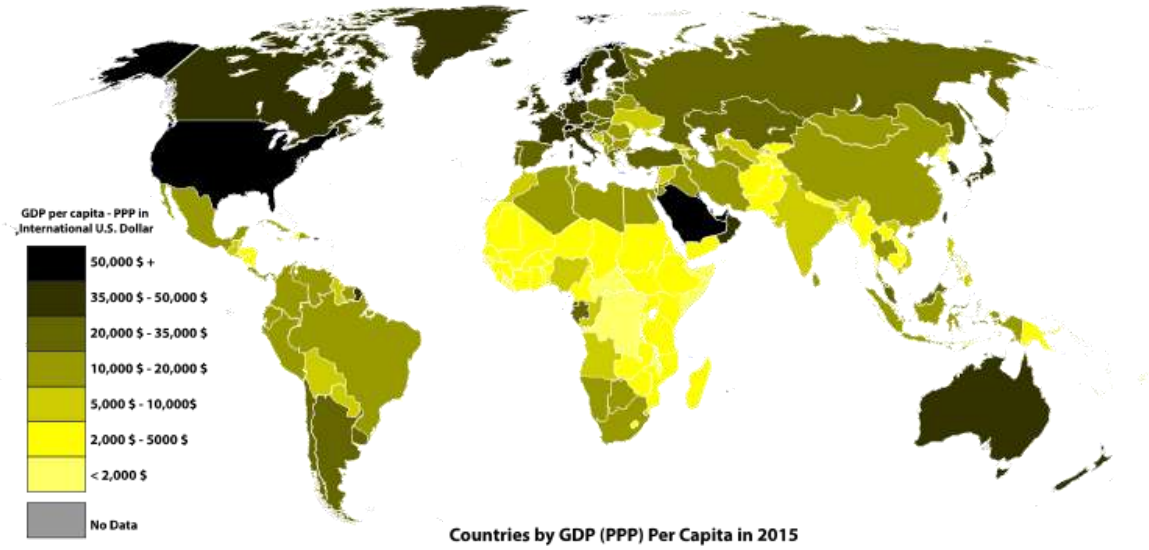

ناتج محلي إجمالي للفرد في عام 2014

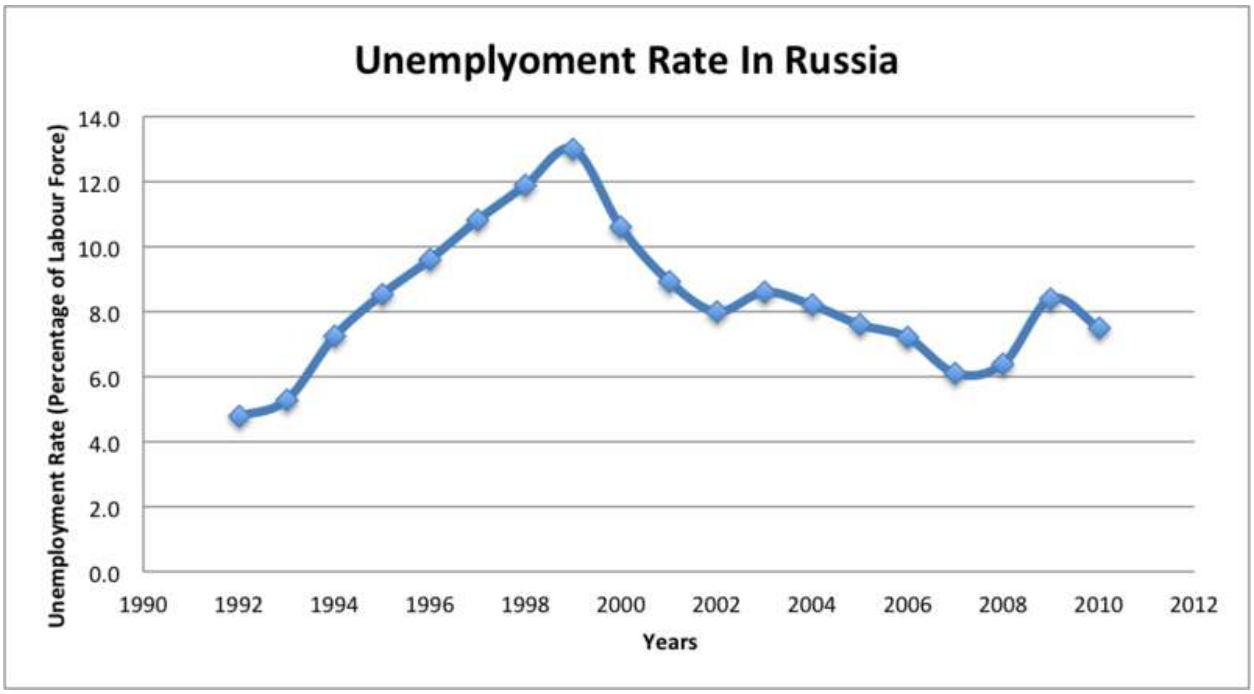

معدل البطالة في روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي

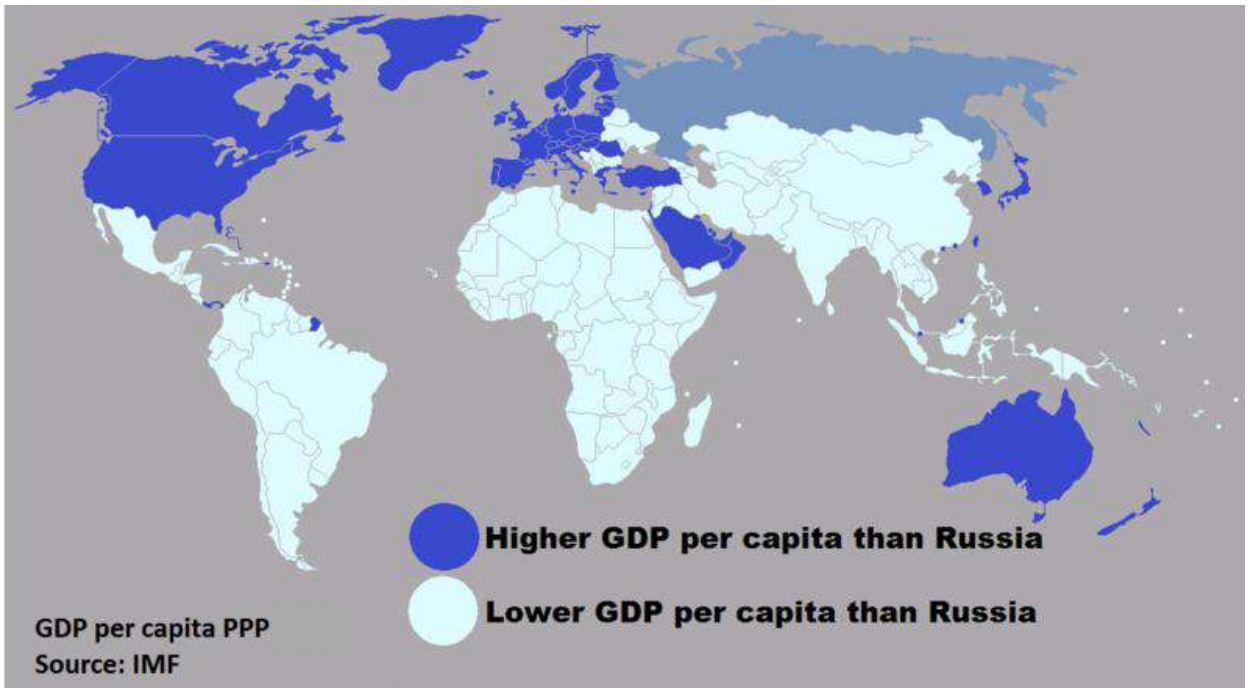

خريطة توضح البلدان التي لديها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى أو أقل من روسيا

البيانات

يبين الجدول التالي أهم المؤشرات الإقتصادية في الفترة 1992-2018. التضخم الإقتصادي أقل من 5٪ باللون الأخضر.

الدين الحكومي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	البطالة (بالنسبة المئوية)	معدل التضخم (بالنسبة المئوية)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (حقيقي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي تعادل القوة الشرائية)	الناتج المحلي الإجمالي (بمليار دولار أمريكي تعادل القوة الشرائية)

1993	▼1,591.9	▼10,724	▼−8.7 %	▲874.6 %	▲5.9 %	n/a
1994	▼1,419.3	▼9,563	▼−12.7 %	▲307.6 %	▲8.1 %	n/a
1995	▼1,389.5	▼9,370	▼−4.1 %	▲197.5 %	▲9.4 %	n/a
1996	▼1,363.8	▼9,210	▼−3.6 %	▲47.7 %	▲9.7 %	n/a
1997	▲1,406.3	▲9,517	▲1.4 %	▲14.8 %	▲11.8 %	n/a
1998	▼1,345.6	▼9,130	▼−5.3 %	▲27.7 %	▲13.3 %	n/a
1999	▲1,452.9	▲9,889	▲6.4 %	▲85.7 %	▼13.0 %	92.1 %
2000	▲1,635.3	▲11,170	▲10.0 %	▲20.8 %	▼10.6 %	▼55.7 %
2001	▲1,757.7	▲12,054	▲5.1 %	▲21.5 %	▼9.0 %	▼44.3 %
2002	▲1,869.3	▲12,875	▲4.7 %	▲15.8 %	▼8.0 %	▼37.5 %
2003	▲2,046.7	▲14,156	▲7.3 %	▲13.7 %	▲8.2 %	▼28.3 %
2004	▲2,253.9	▲15,647	▲7.2 %	▲10.9 %	▼7.7 %	▼20.8 %
2005	▲2,474.8	▲17,232	▲6.4 %	▲12.7 %	▼7.2 %	▼14.8 %
2006	▲2,758.8	▲19,249	▲8.2 %	▲9.7 %	▼7.1 %	▼14.8 %
2007	▲3,073.9	▲21,473	▲8.5 %	▲9.0 %	▼6.0 %	▼8.0 %
2008	▲3,298.7	▲23,054	▲5.2 %	▲14.1 %	▲6.2 %	▼7.4 %
2009	▼3,063.8	▼21,411	▼−7.8 %	▲11.7 %	▲8.2 %	▲9.9 %
2010	▲3,240.9	▲22,639	▲4.5 %	▲6.9 %	▼7.4 %	▲10.9 %
2011	▲3,475.4	▲24,259	▲5.0 %	▲8.4 %	▼6.5 %	▲11.1 %
2012	▲3,670.4	▲25,592	▲3.7 %	▲5.1 %	▼5.5 %	▲11.9 %
2013	▲3,798.0	▲26,430	▲1.8 %	▲6.8 %	−5.5 %	▲13.1 %
2014	▲3,895.4	▲26,626	▲0.7 %	▲7.8 %	▼5.2 %	▲16.1 %
2015	▼3,845.1	▼26,247	▼−2.3 %	▲15.5 %	▲5.6 %	▲16.4 %

2016	▲3,897.7	▲26,551	▲0.3 %	▲7.0 %	▼5.5 %	▼16.1 %
2017	▲4,035.9	▲27,474	▲1.6 %	▲3.7 %	▼5.2 %	▼15.5 %
2018[90]	▲4,227.4	▲28,797	▲2.3 %	▲2.9 %	▼4.8 %	▼14.6 %

العملة والبنك المركزي

الروبل الروسي (توقيع: ₽) هو وحدة العملة في الاتحاد الروسي. ومن المُسَلَّمِ به أيضا أنه كعملة قانونية في دول معترف بها جزئيا من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وغير المعترف بها جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية .

يُدار النظام النقدي الروسي من قبل بنك روسيا . تأسس بنك روسيا في 13 يوليو 1990 باعتباره بنك الدولة في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، وتولى مسؤوليات البنك المركزي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991.

وفقًا للدستور، يعتبر بنك روسيا كيانًا مستقلًا يتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية استقرار العملة الوطنية، الروبل. بل هو أيضا كبير منظم ومقرض الملاذ الأخير لالمصرفية الصناعة في روسيا. يدير بنك روسيا مجلس إدارة يرأسه محافظ يعينه رئيس روسيا .

تسببت الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري في حدوثارتفاع حقيقي سريع للروبل بين عامي 2000 و 2008. حاول بنك روسيا مكافحة هذا الاتجاه من خلال تكديس احتياطيات العملات الأجنبية بقوة. كان هذا سببًا رئيسيًا في ارتفاع معدلات التضخم نسبيًا خلال هذه الفترة. تطورت سياسة البنك المركزي في أعقاب الأزمة المالية العالمية . بدلا من استهداف سعر صرف ثابت مقابل سلة من الدولار واليورو، تحول البنك من روسيا تركيزها على استهداف التضخم . في أبريل 2012 وصل التضخم الروسي إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 3.6٪.

يخطط البنك المركزي الروسي لتحرير الروبل الروسي وتوسع نطاق تداول العملة ويتوقع أن يكون الروبل معومًا بالكامل في عام 2015. ومع ذلك، فقد انخفض الروبل بشكل كبير منذ عام 2013 عندما كان البنك المركزي أعلن عن الخطط. في 3 أكتوبر 2014 ، وصل سعر الصرف بين الدولار والروبل الروسي إلى 40.00 روبل روسي مقابل الدولار الأمريكي، مقابل 32.19 روبل في نفس الوقت من العام الماضي ؛ وهذا يمثل انخفاضًا بنسبة 24.26٪. صرح البنك المركزي الروسي أن البنوك الروسية قادرة على تحمل تخفيض يصل إلى 25٪ -30٪ في يناير 2014 عندما بدأ الروبل في الإنخفاض، وبالتالي قد تكون هناك حاجة لتدخل البنك المركزي ؛ ومع ذلك، استمرت خطط تحرير العملة اعتبارًا من يناير 2014 . أنفق البنك المركزي الروسي 88 مليار دولار من أجل وقف انخفاض الروبل في عام 2014. وبسبب تدخل البنك المركزي وارتفاع أسعار النفط، انتعش الروبل بحدة في بداية عام 2015. في أبريل 2015 ، كسينيا يودايفا، النائب الأول لبنك روسيا صرحت المحافظ أنها تعتقد أن العملة قد استقرت بالمعدل الحالي البالغ حوالي 50. روبل للدولار الأمريكي.

إلى جانب الانخفاض السريع في قيمة الروبل، زاد التضخم في روسيا بشكل كبير. في أكتوبر 2014 ، تم الإبلاغ عن معدل التضخم ليكون 8 ٪، على الرغم من أن هذا كان أقل بكثير من معدل التضخم 2333.30 ٪ الذي شهدناه في عام 1992. في نوفمبر 2017 كان التضخم عند أدنى مستوى له منذ سقوط الاتحاد السوفيتي بنسبة 2.5٪.

عملات معدنية من الروبل الروسي

نصب تذكاري لبطرس الأكبر ، سفينة شراعية ومحطة بحرية في أرخانجيلسك على الأوراق النقدية فئة 500 روبل.

سياسة مالية

كان من المتوقع أن يكون عجز الميزانية الحكومية لروسيا 21 مليار دولار في عام 2016. تقلص عجز الميزانية إلى 0.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 من 2.8٪ في عام 2016.

صندوق الثروة الوطنية

في 1 يناير 2004، وحكومة روسيا أنشأت صندوق لتحقيق الاستقرار في الاتحاد الروسي كجزء من الموازنة العامة الاتحادية لتحقيق التوازن لو سعر النفط ينخفض.في 1 فبراير 2008 تم تقسيم صندوق الاستقرار إلى قسمين. الجزء الأول عبارة عن صندوق احتياطي يساوي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي (10٪ من الناتج المحلي الإجمالي يساوي حوالي 200 مليار دولار الآن) ، وكان من المقرر استثماره بطريقة مماثلة لصندوق الاستقرار. الجزء الثاني هو صندوق الرخاء الوطني للاتحاد الروسي. وقدر نائب وزير المالية سيرجي ستورتشاك أن المبلغ سيصل إلى 600-700 مليار روبل بحلول الأول من فبراير 2008. ومن المقرر أن يستثمر صندوق الرخاء الوطني في أدوات أكثر خطورة، بما في ذلك أسهم الشركات الأجنبية.

الدين العام

تتمتع روسيا بنسبة منخفضة جدًا من الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي من بين أدنى النسب في العالم.معظم ديونها الخارجية خاصة. في عام 2016 ، كانت نسبة دينها إلى الناتج المحلي الإجمالي 12٪.

بصفتها الدولة الخلف الرئيسية للاتحاد السوفيتي، أخذت روسيا على عاتقها مسؤولية سداد الديون الخارجية للاتحاد السوفيتي .

الحمائية

روسيا هي إحدى الدول الرائدة في السياسات الحمائية. وفقًا لتحذير التجارة العالمية المستقل، وضعت روسيا سياسات حمائية مهمة. تعد الكتلة التجارية الإستراتيجية لروسيا المكونة من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان مسؤولة عن جزء كبير من الحمائية العالمية خلال عام 2013. من السياسات الحمائية، كانت 43٪ منها عمليات إنقاذ مستهدفة وإعانات مباشرة للشركات المحلية، بينما كانت 15٪ إجراءات جمركية .

منذ عام 2008 ، نفذت روسيا العديد من الإجراءات الحمائية، تقريبًا بنفس النطاق كما فعلت الهند ، لكن الولايات المتحدة هي أكثر الدول حمائية .

الفساد

بدءًا من ولاية بوتين الثانية، كانت قضايا الفساد قليلة للغاية موضع غضب. يتميز نظام بوتين بالاندماج الشامل والمفتوح بين الخدمة المدنية والأعمال التجارية، فضلاً عن استخدامه للأقارب والأصدقاء والمعارف للاستفادة من نفقات الميزانية والاستيلاء على ممتلكات الدولة. الإغارة على الشركات والممتلكات والأراضي أمر شائع.

الفساد في روسيا ينظر إليها على أنها مشكلة كبيرة التي تؤثر على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الإدارة العامة، إنفاذ القانون، الرعاية الصحية والتعليم . ترسخت ظاهرة الفساد بقوة في النموذج التاريخي للحكم العام في روسيا وتعزى إلى الضعف العام لسيادة القانون في روسيا. وفقًا لنتائج 2018 لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، في المرتبة روسيا من 138 th من 180 دولة برصيد 28 من أصل 100، وربط مع غينيا، إيران، لبنان، المكسيك وبابوا غينيا الجديدة .

هناك العديد من التقديرات المختلفة للتكلفة الفعلية للفساد. وفقًا للإحصاءات الحكومية الرسمية من Rosstat ، احتل «اقتصاد الظل» 15٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في عام 2011 ، وشمل ذلك الرواتب غير المبلغ عنها (لتجنب الضرائب والمدفوعات الإجتماعية) وأنواع أخرى من التهرب الضريبي. وفقًا لتقديرات Rosstat ، بلغ الفساد في عام 2011 ما بين 3.5 إلى 7 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، يرى بعض الخبراء المستقلين أن الفساد يستهلك ما يصل إلى 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا.قدر تقرير البنك الدولي هذا الرقم بنسبة 48٪. هناك أيضًا تحول مثير للاهتمام في التركيز الرئيسي للرشوة: بينما كان المسؤولون في السابق يأخذون رشاوى لإغماض أعينهم عن المخالفات القانونية، فإنهم يأخذونهم الآن ببساطة لأداء واجباتهم. يعترف العديد من الخبراء أن الفساد في روسيا قد تحول في السنوات الأخيرة إلى تجارة. في التسعينيات، كان على رجال الأعمال أن يدفعوا لمجموعات إجرامية مختلفة من أجل توفير «كريشا» (حرفياً، «سقف» ، أي الحماية). في الوقت الحاضر، يتم تنفيذ هذه الوظيفة «الوقائية» من قبل المسؤولين. تميّز التسلسلات الهرمية الفاسدة مختلف قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك التعليم.

في النهاية، يدفع الشعب الروسي ثمن هذا الفساد. على سبيل المثال، يعتقد بعض الخبراء أن الزيادات السريعة في الفواتير الشهرية التي تفوق بشكل كبير معدل التضخم هي نتيجة مباشرة لارتفاع حجم الفساد على أعلى المستويات. في استطلاع أجري عام 2020 ، وافق 45٪ من المواطنين الروس على التهرب الضريبي، وهو ارتفاع حاد من 35٪ عن عام 2019 ، و 60٪ شهدوا انخفاضًا في الدخل في مايو مقارنة بشهر فبراير.

مؤشر مدركات الفساد ، منظمة الشفافية الدولية ، 2019

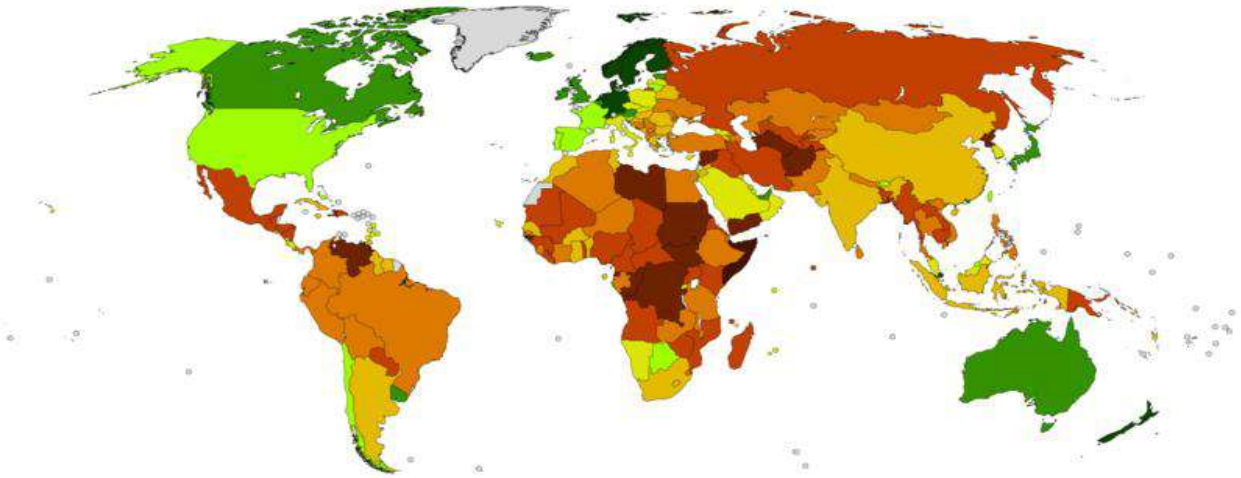

القطاعات

في روسيا ، تعد الخدمات أكبر قطاع في الاقتصاد وتمثل 58٪ من الناتج المحلي الإجمالي. القطاعات الأكثر أهمية ضمن الخدمات هي: تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية (17٪ من إجمالي الناتج المحلي) ؛ الإدارة العامة والصحة والتعليم (12٪)؛ العقارات (9٪) والنقل والتخزين والاتصالات (7٪). تساهم الصناعة بنسبة 40٪ في إجمالي الإنتاج. التعدين (11٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والتصنيع (13٪) والبناء (4٪) هي أهم قطاعات الصناعة.الزراعة تمثل 2٪ المتبقية.

طاقة

جبال الأورال واسعة الوقود الأحفوري(النفط والغاز والفحم)، واحتياطيات الأخشاب من سيبيرياو الشرق الأقصى الروسي تجعل روسيا الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تهيمن على الصادرات الروسية. لا تزال صادرات النفط والغاز ، على وجه التحديد ، هي المصدر الرئيسي للعملة الصعبة .

تعتبر صناعة البترول في روسيا من أكبر الصناعات في العالم. تمتلك روسيا أكبر احتياطيات ، وهي أكبر مصدر للغاز الطبيعي. لديها ثاني أكبر احتياطي من الفحم ، وثامن أكبر احتياطي نفطي ، وهي أكبر مصدر ، أو ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بالأرقام المطلقة. وهي تغير المواقف بشكل دوري مع السعودية. الرغم من أن إنتاج الفرد من النفط في روسيا ليس مرتفعًا. اعتبارا من عام 2007، روسيا تنتج 69,603 برميل / يوميا لكل 1,000 شخص، أقل بكثير من كندا (102.575 برميل / يوميا)، المملكة العربية السعودية (371,363 برميل / يوميا)، أو النرويج (554,244 برميل / يوميا)، ولكن أكثر من مرتين الولايات المتحدة الأمريكية (28.083 برميل / يوميا) أو المملكة المتحدة (27.807 برميل / يوميا).

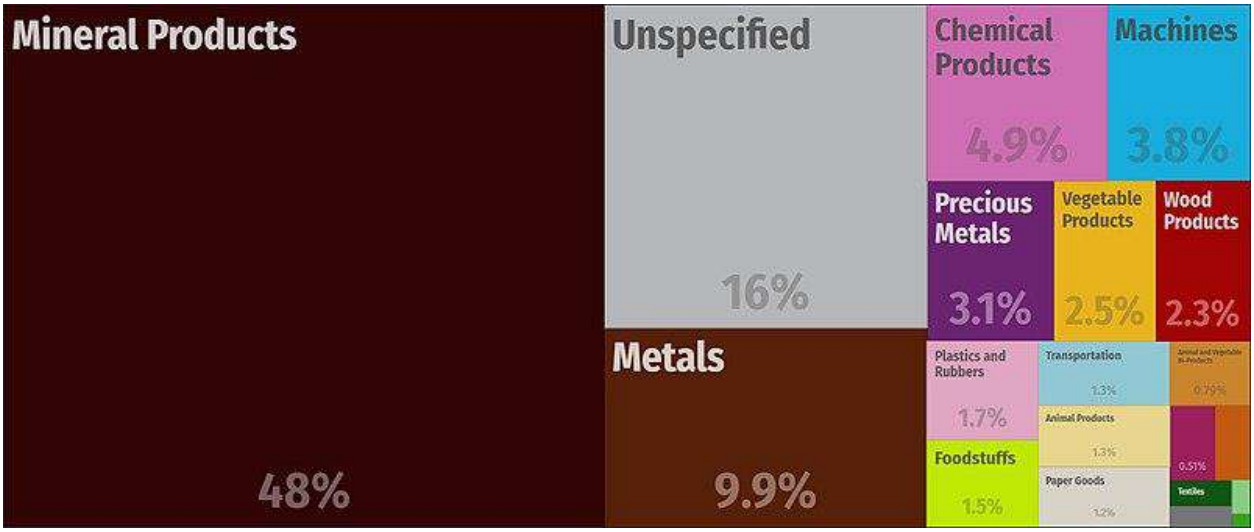

هيكل تصدير روسيا 2016

روسيا هي مفتاح النفط و الغاز المورد إلى جزء كبير من أوروبا

التعدين

تعد روسيا أيضًا منتجًا ومصدرًا رئيسيًا للمعادن والذهب. كما تعد روسيا أكبر دولة منتجة للماس في العالم ، حيث يقدر إنتاجها بأكثر من 33 مليون قيراط في عام 2013 ، أو 25 ٪ من الإنتاج العالمي الذي تبلغ المملوكة للدولة حوالي 95 ٪ من إجمالي الإنتاج ALROSA قيمته أكثر من 3.4 مليار دولار ، حيث تمثل .الروسي

من المتوقع أن يصبح الوصول إلى المنطقة أكثر سهولة حيث يؤدي تغير المناخ إلى ذوبان الجليد في القطب الشمالي ، والاعتقاد بأن المنطقة تحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي غير المستغلين ، زرع المستكشفون الروس في 2 أغسطس 2007 في غواصات العلم الروسي في قاع البحر المتجمد الشمالي ، مطالبين بالطاقة مصادر حتى القطب الشمالي. كانت ردود الفعل على الحدث متباينة: هنأ الرئيس فلاديمير بوتين المستكشفين على «المشروع العلمي المتميز» ، بينما صرح المسؤولون الكنديون بأن الرحلة الاستكشافية كانت مجرد عرض عام.

بموجب القانون الاتحادي «بشأن تطوير الجرف القاري»بناءً على اقتراح من الوكالة الفيدرالية التي تدير صندوق الدولة للموارد المعدنية ، أو مكاتبها الإقليمية ، توافق الحكومة الروسية على قائمة بعض أقسام الموارد المعدنية التي تم تمريرها من أجل التنمية دون أي مسابقات ومزادات ، وبعض الأقسام ذات الأهمية الفيدرالية الجرف القاري الروسي ، بعض أقسام الموارد المعدنية ذات الأهمية الفيدرالية الموجودة في روسيا والممتدة على جرفها القاري ، وبعض رواسب الغاز ذات الأهمية الفيدرالية التي يتم تسليمها للتنقيب عن الموارد المعدنية وتنميتها بموجب ترخيص مشترك. كما أن الحكومة مخولة أيضًا لاتخاذ قرار بشأن تسليم الأقسام المذكورة سابقًا من الموارد المعدنية من أجل التنمية دون أي مسابقات ومزادات.

مقر روسنفت على ضفة نهر موسكفا ، موسكو

الغابات في روسيا

كما تمتلك روسيا أكثر من خُمس مساحة الغابات في العالم ، مما يجعلها أكبر دولة غابات في العالم. ومع ذلك ، وفقًا لدراسة عام 2012 من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وحكومة الاتحاد الروسي ، فإن الإمكانات الكبيرة للغابات الروسية غير مستغلة بشكل كافٍ وحصة روسيا من التجارة العالمية في منتجات الغابات هي أقل من 4٪.

الزراعة

تضم روسيا ما يقرب من ثلاثة أرباع أراضي الاتحاد السوفيتي السابق. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وبعد ما يقرب من 10 سنوات من التدهور ، بدأت الزراعة الروسية في إظهار علامات التحسن بسبب التحديث التنظيمي والتكنولوجي. تركز المناطق الشمالية بشكل أساسي على الثروة الحيوانية ، وتنتج الأجزاء الجنوبية وغرب سيبيريا الحبوب.

انخفاض قيمة الروبل وفرض عقوبات حفزت الإنتاج المحلي، وفي عام 2016 روسيا تجاوزت 2014 مستويات انتاج الحبوب السوفيتية، وفي ذلك العام أصبح أكبر مصدر للقمح في العالم. في عام 2016 تجاوزت الزراعة صناعة الأسلحة كثاني أكبر قطاع تصدير في روسيا بعد النفط والغاز. اعتبارًا من عام 2020 ، تواجه روسيا مشاكل التغذية المفرطة مع أكثر من 23٪ من البالغين يعانون من السمنة المفرطة وأكثر من 57٪ من الوزن الزائد. أقل من 2.5٪ من السكان يعانون من نقص التغذية.

منتجات الكافيار الروسي.

الصناعة

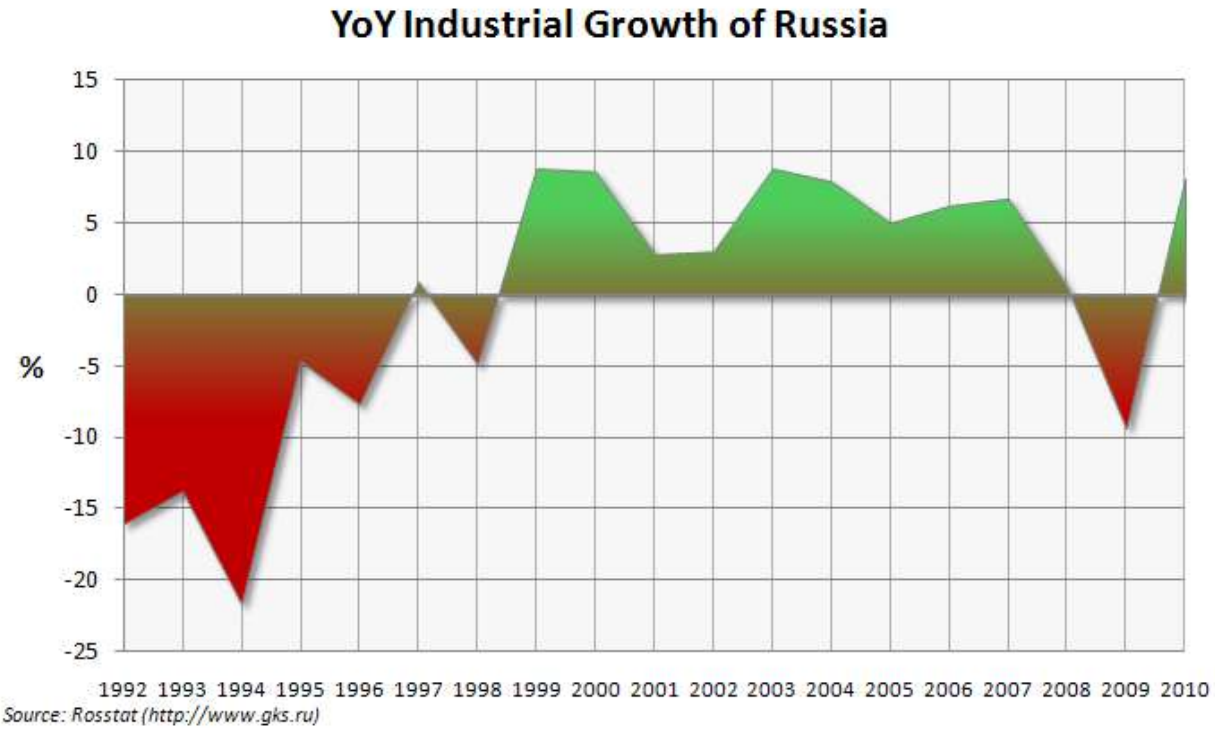

النمو الصناعي في روسيا سنويًا (٪) ، 1992-2010

صناعة الدفاع

.توظف صناعة الدفاع الروسية 2.5 - 3 ملايين شخص ، وهو ما يمثل 20٪ من جميع وظائف التصنيع

روسيا هي ثاني أكبر مصدر للأسلحة التقليدية في العالم بعد الولايات المتحدة. تنتج شركة كلاشينكوف ، أكبر شركة لتصنيع الأسلحة النارية في البلاد ،حوالي 95٪ من جميع الأسلحة الصغيرة في روسيا وتزود بها أكثر من 27 دولة حول العالم . ومعظم أنواع شعبية من الأسلحة تم شراؤها من روسيا وسوخوي وميغ المقاتلين، الدفاع الجوينظم، المروحيات ، الدبابات ، ناقلات جند مدرعة ومركبات المشاة القتالية . صنف مركز الأبحاث لتحليل الاستراتيجيات والتقنيات منتج أنظمة الدفاع الجوي ألماز-أنتي على أنه الشركة الأكثر نجاحًا في الصناعة في عام 2007 ، تليها شركة صناعة الطائرات سوخوي . بلغت عائدات .في ذلك العام 3.122 مليار دولار ، وكان لديها قوة عاملة تبلغ 81857 شخصًا Almaz-Antey

(2016) لقاء الرئيس فلاديمير بوتين مع عمال شركة كلاشينكوف

منظر لدبابات تي-14 أرماتا

الفضاء

يعد تصنيع الطائرات قطاعًا صناعيًا مهمًا في روسيا ، حيث يعمل فيه حوالي 355300 شخص. تقدم صناعة الطائرات الروسية مجموعة من الطائرات العسكرية المنافسة دوليًا مثل Su-30 ، و MiG-29 بينما من المؤمل أن تنعش المشاريع الجديدة مثل ثروات قطاع الطائرات Sukhoi Superjet 100 المدنية. في عام 2009 ، الشركات التابعة لمؤسسة الطائرات المتحدة سلمت 95 طائرة جديدة ثابتة الجناحين لعملائها ، بما في ذلك 15 نموذجًا مدنيًا. بالإضافة إلى ذلك ، أنتجت الصناعة أكثر من 141 طائرة هليكوبتر.إنه أحد أكثر قطاعات التكنولوجيا العالية كثافة في العلوم ويوظف أكبر عدد من الموظفين المهرة. إن إنتاج وقيمة فرع الطائرات العسكرية يفوقان بكثير قطاعات صناعة الدفاع الأخرى ، وتشكل منتجات الطائرات أكثر من نصف صادرات الأسلحة في البلاد.

تتكون صناعة الفضاء في روسيا من أكثر من 100 شركة وتوظف 250000 شخص. أكبر شركة في الصناعة هي RKK Energia ، المقاول الرئيسي لرحلات الفضاء المأهولة. مما يؤدي المنتجين مركبة الإطلاق التقدم . أكبر مطور للأقمار الصناعية هو TsSKB وخرونيتشيفو Reshetnev Information Satellite هو المطور الرئيسي للمسبارات بين الكواكب NPO Lavochkin ، بينما Systems.

تعد سوخوي سوبرجيت 100 واحدة من أحدث منتجات الطيران المدني في روسيا. تم طلب طائرة الركاب الإقليمية حوالي 280 مرة لمختلف شركات الطيران وشركات التأجير اعتبارًا من عام 2018

صناعة السيارات

يعد إنتاج السيارات صناعة مهمة في روسيا ، حيث يعمل بها بشكل مباشر حوالي 600000 شخص أو 0.7٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك ، تدعم الصناعة حوالي 2-3 مليون شخص في الصناعات ذات الصلة. احتلت روسيا المرتبة الخامسة عشر بين أكبر منتجي السيارات في العالم في عام 2010 ، وتمثل حوالي 7٪ من الإنتاج العالمي. في عام 2009 ، أنتجت الصناعة 595807 مركبة خفيفة ، بانخفاض عن 1469898 في عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية . أكبر الشركات هي منتجي المركبات .هي الشركة الرائدة في إنتاج المركبات الثقيلة KAMAZ ، في حين أن GAZو AvtoVAZ الخفيفة

. لادا هي علامة تجارية لشركة أفتوفاز ، أكبر شركة لتصنيع السيارات الروسية في صناعة السيارات الروسية

أوروس سينات مشروع ليموزين مدرعحديث من قبل نامي

إلكترونيات

. JCS Mikron تشهد روسيا إعادة نمو للإلكترونيات الدقيقة ، مع إحياء

خدمات

التجزئه

اعتبارًا من عام 2013 ، أنفق الروس 60٪ من دخلهم قبل اقتطاع الضرائب ، وهي أعلى نسبة في أوروبا. هذا ممكن لأن العديد من الروس لا يدفعون إيجارًا أو مدفوعات منزل ، ويملكون منازلهم الخاصة بعد خصخصة المساكن السوفيتية المملوكة للدولة. كانت مراكز التسوق رائجة بين المستثمرين والمتسوقين الدوليين من الطبقة المتوسطة الناشئة. تم بناء 82 مركزًا تجاريًا بالقرب من المدن الكبرى بما في ذلك عدد .سوبر ماركت بيع البقالة هو مخزن مرساة نموذجي في مركز تجاري الروسي A .قليل منها كان كبيرًا جدًا

مبيعات التجزئة في روسيا

عام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي مبيعات التجزئة (تريليونات روبل روسي)	3.77	4.53	5.64	7.04	8.69	10.76	سنةمفقودة	14.60	16.49	19.08

الإتصالات

صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في روسيا تنمو من حيث الحجم والنضج. اعتبارًا من ديسمبر 2007. ، كان هناك ما يقدر بنحو 4900000 خط النطاق العريض في روسيا

، تمثل 5٪ من حصة السوق ، مع الاتصال BWA في عام 2006 ، كان هناك أكثر من 300 شبكة مشغل الهاتفي يمثل 30٪ ، والنفاذ الثابت عريض النطاق يمثل النسبة المتبقية البالغة 65٪. في ديسمبر 2006 : GSM ، صرح توم فيليبس ، كبير موظفي الحكومة والشؤون التنظيمية بجمعية

لقد حققت روسيا بالفعل انتشارًا للهواتف المحمولة بنسبة تزيد عن 100٪ بفضل الشعبية الهائلة » للاتصالات اللاسلكية بين الروس والعمل الجيد الذي تقوم به الحكومة في تعزيز قطاع الهاتف المحمول «.الذي يحركه السوق على أساس المنافسة القوية

تسببت الأزمة المالية ، التي ضربت البلاد بالفعل في نهاية عام 2008 ، في انخفاض حاد في الاستثمارات من قبل قطاعات الأعمال وانخفاض ملحوظ في ميزانية تكنولوجيا المعلومات التي قدمتها الحكومة في 2008-2009. نتيجة لذلك ، انخفض سوق تكنولوجيا المعلومات في روسيا في عام 2009 بأكثر من 20٪ من حيث الروبل والثلث من حيث اليورو. من بين القطاعات المعينة ، لا تزال الحصة الأكبر من سوق .تكنولوجيا المعلومات الروسية تنتمي إلى الأجهزة

بيانات أساسية عن سوق الاتصالات في روسيا

عام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011 (تقديريًا)
القيمة السوقية للاتصالات السلكية واللاسلكية (مليار يورو)	12.9	16.0	20.9	25.0	27.5	24.4	28.5	30.6
معدل نمو سوق الاتصالات (٪)	32.0	23.5	30.6	20.2	10.0	−11.4	17.1	7.3

وسائل النقل

تمثل السكك الحديدية الروسية 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا . النسبة المئوية لحركة نقل البضائع والركاب التي تمر بالسكك الحديدية غير معروفة ، حيث لا توجد إحصاءات متاحة للنقل الخاص مثل السيارات الخاصة أو الشاحنات المملوكة للشركة. في عام 2007 ،ذهب حوالي 1.3 مليار مسافر و 1.3 مليار طن من البضائع عبر السكك الحديدية الروسية. في عام 2007 ، امتلكت الشركة 19700 قاطرات بضائع وركاب ، و 24200 سيارة ركاب (عربات) (2007) و 526,900 سيارة شحن (عربات بضائع) (2007).

هناك 270 ألف سيارة شحن أخرى في روسيا مملوكة للقطاع الخاص . في عام 2009 ، كان لدى روسيا 128000 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية المشتركة ، كان نصفها تقريبًا كهربائيًا وينقل معظم حركة المرور ؛ أكثر من 40٪ كان مسار مزدوج أو أفضل.

يربط قطار سابسان عالي السرعة بين موسكو وسانت بطرسبرغ

اعمال بناء

في عام 2009 ، نجت صناعة البناء الروسية من أصعب عام لها منذ أكثر من عقد. بدا الانخفاض بنسبة 0.8٪ الذي سجلته الصناعة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 في حالة صحية ملحوظة مقارنةً بالتراجع الذي سجلته الصناعة بنسبة 18.4٪ في العام السابق ، وأصبحت شركات البناء أكثر تفاؤلاً بشأن المستقبل مقارنة بالأشهر السابقة. أبرمت شركات البناء الأكثر نجاحًا عقودًا بمليارات الدولارات وخططت لتوظيف موظفين وشراء آلات بناء جديدة. أدى الانكماش الاقتصادي إلى التأكيد على أهمية الحكومة في سوق البناء.

على جسر روسكي في فلاديفوستوك هو أطول جسر معلق بأسلاك فولاذية في العالم

تأمين

وفقًا للبنك المركزي الروسي ، تعمل 422 شركة تأمين في سوق التأمين الروسي بحلول نهاية عام 2013. يعتبر تركيز أعمال التأمين كبيرًا في جميع القطاعات الرئيسية باستثناء سوق مسؤولية الطرف الثالث ، كأفضل 10 شركات في فرضت 2013 أقساط 58.1٪ إجمالاً بدون تأمين (CMTPL) الإجباري للسيارات أظهر سوق التأمين الروسي في عام 2013 معدل نمو كبير في العمليات. بلغ إجمالي .(CHI) صحي إلزامي في عام 2013 904.9 مليار روبل روسي (زيادة بنسبة 11.8٪ مقارنة بعام (CHI بدون) أقساط التأمين 2012) ، وبلغ إجمالي المطالبات المدفوعة 420.8 مليار روبل روسي (زيادة بنسبة 13.9٪ مقارنة بعام في عام 2013 إلى (CHI الإجمالي بدون) 2012). ارتفعت نسبة الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.36٪ مقارنة بـ 1.31 في العام السابق. وزادت حصة الأقساط في إنفاق الأسرة إلى 1.39٪. بلغ مستوى

٪ ، وهي زيادة غير كافية مقارنة بعام 2012. CHI 46.5 المطالبات المدفوعة على إجمالي السوق بدون .ارتفع عدد الوثائق في 2013 بنسبة 0.1٪ مقارنة بعام 2012 ، إلى 139.6 مليون بوليصة

على الرغم من أن المؤشرات النسبية لسوق التأمين الروسي عادت إلى مستويات ما قبل الأزمة ، إلا أن التقدم تحقق بشكل رئيسي من خلال زيادة التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث ، إلا أن مساهمة هذين القطاعين في السوق في نمو الأقساط في عام 2013 تجاوزت إلى حد كبير حصتها في السوق. كما كان من قبل ، غالبًا ما تستخدم البنوك التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث كملحق لعقد ائتمان يحمي الدائنين من مخاطر التخلف عن سداد الائتمان في حالة وفاة المقترض أو عجزه. ومن الواضح أن صعود هذه الخطوط مرتبط بزيادة القروض الاستهلاكية ، حيث ارتفع إجمالي الالتزامات الائتمانية للسكان في عام 2013 بنسبة 28٪ إلى 9.9 تريليون روبل. في الوقت نفسه ، ظلت نسبة قسط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، صافي التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث عند نفس المستوى البالغ 1.1٪ كما في «عام 2012. وهكذا ، إذا تم استبعاد خطوط الأعمال «المصرفية

تكنولوجيا المعلومات

يعد سوق تكنولوجيا المعلومات أحد أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد الروسي. ارتفعت صادرات البرمجيات الروسية من 120 مليون دولار فقط في عام 2000 إلى 3.3 مليار دولار في عام 2010. منذ عام 2000 ، بدأ سوق تكنولوجيا المعلومات بمعدلات نمو تتراوح بين 30-40٪ سنويًا ، ونموًا بنسبة 54٪ في عام 2006 وحده. أكبر قطاع من حيث الإيرادات هو تكامل النظام والشبكة ، والذي يمثل 28.3 ٪ من إجمالي إيرادات السوق. وفي الوقت نفسه ، فإن الجزء الأسرع نموًا في سوق تكنولوجيا المعلومات هو البرمجة الخارجية

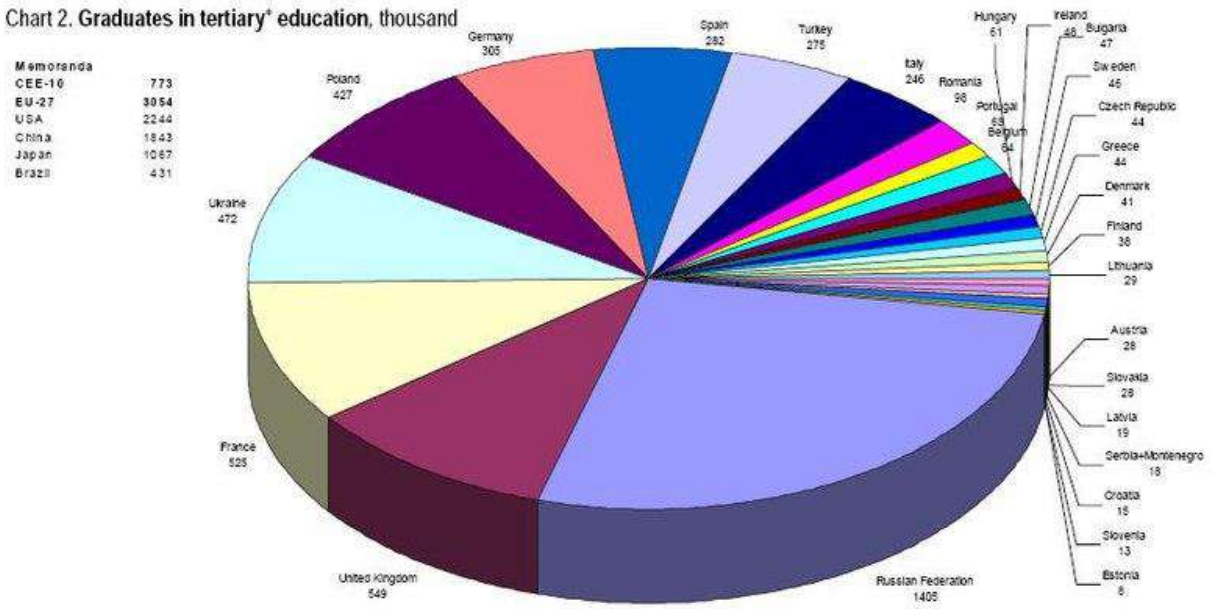

* tertiary = International Standard Classification of Education (ISCED) level 5+6: level 5: first stage of tertiary education (not leading directly to an advanced research qualification), level 6: second stage of tertiary education (leading to an advanced research qualification)
Source: UNESCO Institute for Statistics, UniCredit New Europe Research Network

يوجد في روسيا خريجون أكاديميون أكثر من أي دولة أخرى في أوروبا. (والرائد عالميًا في نسبة السكان الحاصلين على درجة جامعية أو أعلى: 54٪ مقارنة بـ 31٪ في المملكة المتحدة

حاليًا ، تسيطر روسيا على 3٪ من سوق تطوير البرمجيات الخارجية وهي ثالث دولة رائدة (بعد الهند والصين) بين مصدري البرمجيات . هذا النمو في تعهيد البرمجيات في روسيا ناتج عن عدد من العوامل. أحدها هو الدور الداعم للحكومة الروسية. أطلقت الحكومة برنامجًا لتعزيز بناء المجمعات التكنولوجية الموجهة لتكنولوجيا المعلومات (حدائق التقنية) - وهي مناطق خاصة لها بنية تحتية راسخة وتتمتع بنظام ضرائب وجمارك مناسب ، في سبعة أماكن مختلفة في جميع أنحاء البلاد: موسكو ،نوفوسيبيرسك ، نيجني نوفغورود ، كالوجا ، منطقة تومين ، جمهورية تتارستان وسانت بيتربورغ. عامل آخر يحفز نمو Googleو Intel قطاع تكنولوجيا المعلومات في روسيا هو وجود شركات التكنولوجيا العالمية مثل وغيرها ، SAP AGو Hewlett-Packardو Nortel و Boeing و Sun Microsystemsو Motorolaو .والتي كثفت من تطوير برامجهاالأنشطة وفتحت مراكز البحث والتطويرالخاصة بهم في روسيا

وبموجب مرسوم حكومي وقعت في يونيو 2013، ومن المتوقع أن تسهيل دخول شركات الأعمال "إلى برامج المشتريات الاحتكارات البنية التحتية المملوكة للدولة، بما في ذلك المؤسسات الكبيرة خاص" خارطة الطريق "غازبروم ، روسنفت ، السكك الحديدية الروسية ، روساتوم ، و ترانسنفت . من المتوقع أن تزيد هذه الشركات نسبة الحلول التقنية المحلية التي تستخدمها في عملياتها. ويشدد المرسوم بشكل خاص على شراء منتجات وتقنيات مبتكرة. وفقًا للمرسوم الجديد ، بحلول عام 2015 ، يجب على الشركات المرتبطة بالحكومة مضاعفة مشترياتها من الحلول التكنولوجية الروسية مقارنة بمستوى 2013 .، ويجب أن تتضاعف مستويات الشراء لديها أربع مرات بحلول عام 2018

تعد روسيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تمتلكمحرك بحث على الإنترنت محليًا يمتلك حصة منقبل 53.8٪ من مستخدمي الإنترنت Yandex سوقية ذات صلة حيث يستخدم محرك البحث الروسي .في الدولة

وقواميس FineReader OCR نظام) ABBYY شركات تكنولوجيا المعلومات الروسية المعروفة هي و (Kaspersky Internet Security و Kaspersky Anti-Virus) Kaspersky Lab و (Lingvo و ICQ و Mail.ru Agent messenger البوابة ومحرك البحث وخدمة البريد و) Mail.Ru .(الشبكة ومصادر الوسائط عبر الإنترنت Odnoklassniki social

داخل مجمع بيريف العلمي والتقني في تاجانروغ

السياحة

شهدت السياحة في روسيا نموًا سريعًا منذ أواخر الحقبة السوفيتية ، السياحة الداخلية أولاً ثم السياحة الدولية. يضع التراث الثقافي الغني والتنوع الطبيعي الرائع روسيا بين الوجهات السياحية الأكثر شعبية في العالم.

في عام 2013 ، زار روسيا 28.4 مليون سائح لتكون تاسع أكثر الدول زيارة في العالم. الوجهات الأكثر زيارة في روسيا هي موسكو وسانت بطرسبرغ ، والمعروفة باسم مدن العالم .

سوتشي ، منتجع ساحلي على البحر الأسود

منتجع روزا خوتور ألبين

التجارة الخارجية والاستثمار

التجارة

سجلت روسيا فائضًا تجاريًا قدره 15.8 مليار دولار أمريكي في عام 2013. أفاد البنك المركزي الروسي عن الميزان التجاري في روسيا. تاريخيًا ، من 1997 حتى 2013 ، بلغ متوسط الميزان التجاري لروسيا 8338.23 مليون دولار أمريكي ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 20647 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2011 وأدنى مستوى قياسي بلغ 185 مليون دولار أمريكي في فبراير 1998. وتدير روسيا فوائض تجارية منتظمة يرجع ذلك أساسًا إلى الصادرات من السلع.

في عام 2015 ، كانت الصادرات الرئيسية لروسيا هي النفط والغاز الطبيعي (62.8٪ من إجمالي الصادرات) ، والخامات والمعادن (5.9٪) ، والمنتجات الكيماوية (5.8٪) ، والآلات ومعدات النقل (5.4٪) ، (0.2٪) والمواد الغذائية (4.7٪). وتشمل الأخرى: المواد الخام الزراعية (2.2٪) والمنسوجات.

تستورد روسيا المواد الغذائية ووسائل النقل البري والأدوية والمنسوجات والأحذية. الشركاء التجاريون الرئيسيون هم: الصين (7٪ من إجمالي الصادرات و 10٪ من الواردات) ، ألمانيا (7٪ من الصادرات و 8٪ من الواردات) وإيطاليا. تتضمن هذه الصفحة مخططًا بالبيانات التاريخية لميزان التجارة الروسي.

انخفضت الصادرات في روسيا إلى 39038 مليون دولار أمريكي في يناير 2013 من 48568 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2012. تم الإبلاغ عن الصادرات في روسيا من قبل البنك المركزي الروسي. تاريخيًا ، من عام 1994 حتى عام 2013 ، بلغ متوسط الصادرات الروسية 18668.83 مليون دولار أمريكي ووصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 51338 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2011 وأدنى مستوى قياسي بلغ 4087 مليون دولار أمريكي في يناير 1994.

تحتل روسيا المركز السادس عشر بين أكبر اقتصاد تصديري في العالم (2016) وهي مصدر رئيسي للنفط والغاز الطبيعي. في روسيا ، تعد الخدمات أكبر قطاع في الاقتصاد وتمثل 58٪ من الناتج المحلي الإجمالي. القطاعات الأكثر أهمية ضمن الخدمات هي: تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية (17٪ من إجمالي الناتج المحلي) ؛ الإدارة العامة والصحة والتعليم (12٪)؛ العقارات (9٪) والنقل والتخزين والاتصالات (7٪). تساهم الصناعة بنسبة 40٪ في إجمالي الإنتاج.

التعدين (11٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والتصنيع (13٪) والبناء (4٪) هي أهم قطاعات الصناعة.الزراعة تمثل نسبة 2٪ المتبقية. تتضمن هذه الصفحة مخططًا بالبيانات التاريخية لصادرات روسيا.

انخفضت الواردات في روسيا إلى 21296 مليون دولار أمريكي في يناير 2013 من 31436 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2012. وذكر البنك المركزي الروسي الواردات في روسيا.تاريخيا ، من 1994 حتى 2013 ، بلغ متوسط واردات روسيا 11392.06 مليون دولار أمريكي ووصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 31553 مليون دولار أمريكي في أكتوبر 2012 وأدنى مستوى قياسي بلغ 2691 مليون دولار أمريكي في يناير 1999. واردات روسيا الرئيسية هي الغذاء (13٪ من إجمالي الواردات) والأرض.

النقل (12٪).وتشمل الأخرى: الأدوية والمنسوجات والأحذية والبلاستيك والأدوات البصرية. شركاء الاستيراد الرئيسيون هم الصين (10٪ من إجمالي الواردات) وألمانيا (8٪). وتشمل الدول الأخرى: إيطاليا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة. تتضمن هذه الصفحة مخططًا بالبيانات التاريخية لواردات روسيا.

المنسوجات والأحذية والبلاستيك والأدوات البصرية. شركاء الاستيراد الرئيسيون هم الصين (10٪ من إجمالي الواردات) وألمانيا (8٪). وتشمل الدول الأخرى: إيطاليا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة.

تتضمن هذه الصفحة مخططًا بالبيانات التاريخية لواردات روسيا. المنسوجات والأحذية والبلاستيك والأدوات البصرية. شركاء الاستيراد الرئيسيون هم الصين (10٪ من إجمالي الواردات) وألمانيا (8٪). وتشمل الدول الأخرى: إيطاليا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة. تتضمن هذه الصفحة مخططًا بالبيانات التاريخية لواردات روسيا.

بورصة موسكو ، أكبر مجموعة تبادل في روسيا.

التجارة الخارجية لروسيا - الصادرات والواردات الروسية

عام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	241	302	352	468	302	397	517	525	527	498	344	285
الواردات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	99	138	200	267	171	229	306	316	315	287	183	182

أهم شركاء التداول لروسيا لعام 2015

الواردات إلى روسيا 2015

٪	القيمة (بالدولار الأمريكي)	بلد تصنيف	
٪100.0	مليون دولار 182.782	العالمية	
٪19.3	مليون دولار 35199	الصين	1
٪10.4	مليون دولار 18992	ألمانيا	2
٪6.3	مليون دولار 11.490	الولايات المتحدة الأمريكية	3
٪4.4	مليون دولار 7989	بيلاروسيا	4

4.3٪	مليون دولار 7928	إيطاليا	5
3.7٪	مليون دولار 6819	اليابان	6
3.1٪	مليون دولار 5643	أوكرانيا	7
3.0٪	مليون دولار 5،563	فرنسا	8
2.5٪	مليون دولار 4،532	كوريا الجنوبية	9
2.3٪	مليون دولار 4275	كازاخستان	10

الصادرات الروسية لعام 2015

٪	القيمة (بالدولار الأمريكي)	بلد تصنيف	
100.0٪	مليون دولار 343908	العالمية	
11.7٪	مليون دولار 40198	هولندا	1
8.2٪	مليون دولار 28335	الصين	2
4.7٪	مليون دولار 16204	إيطاليا	3
4.6٪	مليون دولار 15906	ألمانيا	4
4.2٪	مليون دولار 14.426	اليابان	5
3.8٪	مليون دولار 13196	كوريا الجنوبية	6
3.6٪	مليون دولار 12.428	بيلاروسيا	7
3.4٪	مليون دولار 11703	ديك رومي	8
3.0٪	مليون دولار 10،302	كازاخستان	9
2.8٪	مليون دولار 9،513	بولندا	10

ارتفعت التجارة الخارجية بنسبة 34٪ لتصل إلى 151.5 مليار دولار في النصف الأول من عام 2005 ، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز التي تشكل الآن 64٪ من إجمالي الصادرات من حيث

القيمة. وارتفعت التجارة مع بلدان رابطة الدول المستقلة بنسبة 13.2٪ لتصل إلى 23.3 مليار دولار. تشكل التجارة مع الاتحاد الأوروبي 52.9 ٪ ، مع رابطة الدول المستقلة 15.4 ٪ ، والمجتمع الاقتصادي الأوروبي الآسيوي 7.8 ٪ ، والمجتمع الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ 15.9 ٪.

عمليات الدمج والاستحواذ

بين عامي 1985 و 2018 تم الإعلان عن ما يقرب من 28500 عملية اندماج أو استحواذ في روسيا. يتراكم هذا إلى قيمة إجمالية تبلغ حوالي 984 بيل. الدولار الأمريكي والذي يترجم إلى 5.456 مليار. فرك. من حيث القيمة ، كان عام 2007 هو العام الأكثر نشاطًا حيث بلغ 158 مليارًا.بالدولار الأمريكي ، في حين بلغ عدد الصفقات ذروتها في عام 2010 حيث بلغ 3684 صفقة (964 مقارنة بالقيمة القياسية لعام 2007). منذ عام 2010 ، انخفضت القيمة والأرقام باستمرار ومن المتوقع حدوث موجة أخرى من عمليات الاندماج والاستحواذ.

تمت غالبية الصفقات داخل روسيا أو خارجها في القطاع المالي (29٪) ، تليها البنوك (8.6٪) ، والنفط (7.2٪) والغاز (7.8٪) والمعادن والتعدين.

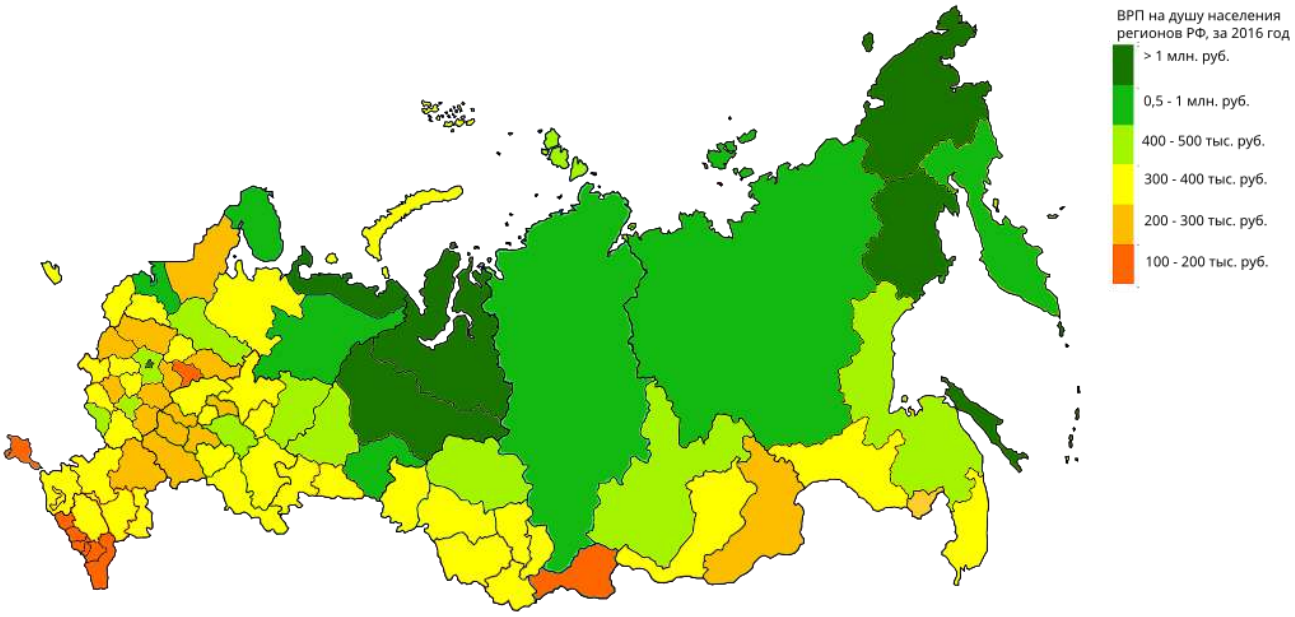

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، 2016 (بالدولار الأمريكي):
50 000 and over
30 000 – 50 000
9 750 (Russian average) – 20 000
7 500 – 9 750
5 000 – 7 500
under 3 000

فيما يلي قائمة بأفضل الصفقات مع الشركات الروسية المشاركة مرتبة حسب قيمة الصفقة بالمليون.
دولار أمريكي:

قيمة الصفقة (مليون دولار)	الأمة المستهدفة	الهدف منتصف الصناعة	اسم الهدف	أمة المستحوذ	صناعة المستحوذ المتوسطة	اسم المستحوذ	علن التاريخ
27854.12	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	TNK-BP Ltd	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	شركة روسنفت للزيوت	10/22/2012
26061.15	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	TNK-BP Ltd	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	شركة روسنفت للزيوت	07/24/2012
13615.23	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	شركة Sibirskaia Neftianaia	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	يوكوسنيفتجاز	04/22/2003

13101.08	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	سبنفت	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	غازبروم	09/28/2005
12867.39	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المعادن والتعدين	بوليوس	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المالية الأخرى	المساهمين	04/13/2005
12800	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المعادن والتعدين	MMC Norilsk Nickel PJSC	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المعادن والتعدين	MMC Norilsk Nickel PJSC	12/16/2010
12381.83	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	قوة	HydroOGK	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المالية الأخرى	المساهمين	07/27/2007
	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	النفط والغاز	شركة روسنفت للزيوت	سنغافورة	المالية الأخرى	QHG Shares Pte Ltd	12/10/2016
10261.33	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المعادن والتعدين	بوليوس زولوتو	كازاخستان	المعادن والتعدين	Kazazegold Group Ltd	06/30/2010
10021.11	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المعادن والتعدين	MMC Norilsk Nickel PJSC	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	المالية الأخرى	فلاديمير بوتانين	08/05/2008

.تقع غالبية أكبر 10 صفقات ضمن قطاع النفط والغاز الروسي ، تليها المعادن والتعدين

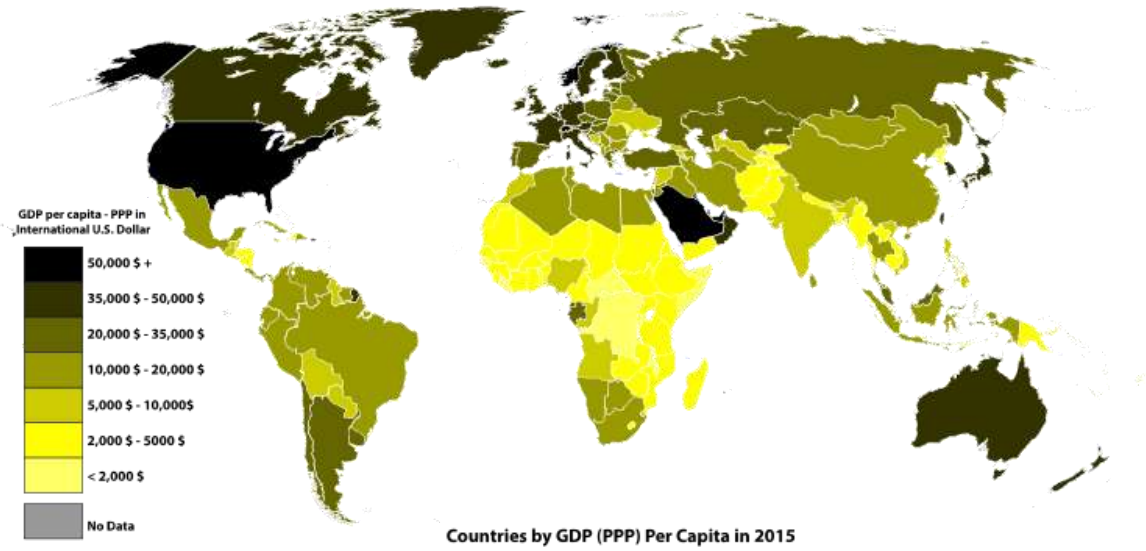

الدول حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) في عام 2015، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

موسكو مركز الأعمال الدولي أحد أكبر المراكز المالية في أوروبا

عام	
الدولة	روسيا
عملة	روبل روسي (RUB, ₽)
السنة المالية	تقويم سنوي[1]
المنظمات	WTO ، بريكس، منتدى الدول المصدرة للغاز، CIS، APEC، EAEU، G-20 and others

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	▼ $1.4 trillion (nominal, 2020 est.)[10]

	▼ $4.0 trillion (PPP, 2020 est.)[10]
نمو الناتج الإجمالي	2.5% (2018) 1.3% (2019) −6.6% (2020e) 4.1% (2021e)][17]note 1[
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	▼ $9,972 (nominal, 2020 est.)[10] ▼ $27,393 (PPP, 2020 est.)[10]
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	4.7% :قطاع أولي 32.4% :قطاع ثانوي 62.3% :صناعة الخدمات (2017 est.)[16]
(CPI) التضخم الاقتصادي	3.2% (2020 est.)[10]

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[27] بليون 432.731 (2017)

اقتصاد ألمانيا

قتصاد ألمانيا يعتبر أحد أكبر اقتصادات العالم حيث أنه يحتل المركز الرابع من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. والمرتبة الخامسة من حيث القوة الشرائية تعتبر ألمانيا الأكثر سكاناً في أوروبا حيث أن عدد سكانها يبلغ 82 مليون نسمة تقريباً. اقتصاد ألمانيا المزدهر يجذب الملايين من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم كما هو ثالث أكبر دولة من حيث عدد المهاجرين لها. تحد ألمانيا كل من بولندا وبلجيكا وجمهورية التشيك والنمسا وسويسرا وفرنسا وهولندا. المساحة حوالي 357021، وحافظت على مستوى عالٍ من المعيشة. ومن المعروف عن ألمانيا أنها راسخة في نظام الضمان الاجتماعي الذي ينبع من ازدهار الاقتصاد الألماني.

يذكر أن ألمانيا هي أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي. فهي تستفيد من مجموعة كبيرة من القوى العاملة الموهوبة التي مكنت ألمانيا من أن تكون واحدة من أكثر الدول صناعةً للسيارات والآلات والمواد الكيميائية والمعدات والأدوات المنزلية في جميع أنحاء العالم. وتواجه ألمانيا تحديات ديموغرافية كبيرة لتحقيق النمو على المدى الطويل. ولقدأطلقت حكومة المستشار الألماني غيرهارد شرودر(1998-2005) إصلاحات للاقتصاد، التي تعتبر ضرورية للتصدي لارتفاع معدلات البطالة المزمنة وانخفاض متوسط النمو، وساهمت في النمو القوي في عامي 2006 و2007 وانخفاض معدل البطالة. التحفيز وجهود تحقيق الاستقرار التي بدأت في 2008 و2009 والتخفيضات الضريبية التي أدخلت في فترة ولاية أنغيلا ميركل الثانية سيزيد من العجز في الموازنة الألمانية.

تاريخها

عصر التحول الصناعي

بدأت الثورة الصناعية في ألمانيا بعد قرن تقريبًا من المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن ألمانيا لم تتوحد حتى عام 1871.

كان تأسيس الاتحاد الجمركي الألماني في عام 1834 وتوسع أنظمة السكك الحديدية الدافعين الرئيسين للتطور الصناعي والاتحاد السياسي في ألمانيا. منذ عام 1834، أُلغيت الحواجز الجمركية بين الأعداد المتزايدة من ولايات ألمانيا الصغرى. في عام 1835، وصل أول خطط سكك حديدية ألماني بين المدينتين الفرنكونيتين نورنبرغ وفورت، وأبدا نجاحًا باهرًا حد أن العقد الرابع من القرن التاسع عشر شهد «جنون سككٍ حديدية» في كل الولايات الألمانية. بين عامي 1845 و1870، بُني 8.000 كيلومترًا (5.000 ميلًا) من

السكك الحديدية وفي عام 1850 كانت ألمانيا تصنع قاطراتها الخاصة. مع مرور الوقت، انضمت ولايات ألمانية أخرى إلى الاتحاد الجمركي وبدأت بوصل سككها الحديدية، ما بدأ يصل بين أركان ألمانيا. عزز نمو التجارة الحرة والسكك الحديدية عبر ألمانيا من النمو الاقتصادي ما فتح أسواقًا جديدة للمنتجات المحلية، وخلق تجمعًا من المديرين المتوسطين، وزاد الطلب على المهندسين والمعماريين والخراطين المهرة وحفز الاستثمار في الفحم والحديد.

من العوامل الأخرى التي دفعت بعجلة الصناعة الألمانية إلى الأمام كان توحيد النظام المالي، ما صار ممكنًا جزئيًا من خلال التوحيد السياسي. طُرح المارك الألماني، وهو نظام عملة نقدي جديد مدعوم بالذهب، في عام 1871. مع ذلك، لم يُستخدم هذا النظام بالشكل الكامل إذ احتفظت العملات الفضية بقيمتها حتى عام 1907.

آذن نصر بروسيا وحلفائها على نابليون الثالث ملك فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية في عام 1870 - 1871 بنهاية الهيمنة الفرنسية في أوروبا وأسفر عن إعلان الإمبراطورية الألمانية في عام 1871. قدم إنشاء الإمبراطورية بطبيعته لأوروبا حقيقة نظام حكم جديد صناعي مزدحم بالسكان يمتلك حضورًا دبلوماسيًا واقتصادًا ضخمًا ومتزايدًا بشكل لا يمكن إنكاره. أنتج تأثير المبادئ الاقتصادية الفرنسية إصلاحات مؤسساتية هامة في ألمانيا، بما فيها إنهاء القيود الإقطاعية على بيع العقارات الكبيرة، والحد من قوة النقابات في المدن، وإدخال قانون تجاري جديد أكثر كفاءة. إضافة إلى ذلك، كانت القرارات السياسية بخصوص اقتصاد الإمبراطورية ما تزال إلى حد كبير خاضعة لسيطرة اتحاد «الشيلم والحديد»، وهم اليونكرات البروسيين ملاك الأراضي في الشرق وصناعة حوض الرور الثقيلة في الغرب.

فيما يخص السياسة والمجتمع، شجع المستشار أوتو فون بسمارك بين عامي 1881 و1889 القوانين التي توفر تأمينًا اجتماعيًا وتحسن ظروف العمل. أنشأ أول دولة رفاهية في العالم. كانت ألمانيا أولى الدول التي قدمت برامج تأمين اجتماعي بما فيها الرعاية الصحية الشاملة والتعليم الإلزامي والتأمين ضد المرض والتأمين ضد الحوادث والتأمين ضد العجز والمعاش التقاعدي. علاوة على ذلك، أثمرت سياسة التعليم الشامل الحكومية عند بلوغ ألمانيا أعلى معدل تثقُّف في العالم – 99% - ما زود البلاد بالمزيد من الأشخاص الماهرين في الحساب وعدد أكبر من المهندسين والكيميائيين وأخصائي البصريات والعمال المهرة لمصانعها ومديرين مهرة ومزارعين ضليعين وطاقمًا عسكريًا ماهرًا.

القطاعات

الزراعة

في عام 2008 كانت الزراعة، الغابات، والتعدين تمثل فقط 0.9% من اجمالي الناتج المحلي، ويعمل بها فقط 2.4% من السكان، انخفاضاً من 4% في عام 1991. ووقعت الكثير من التخفيض في العمالة في الولايات الشرقية، حيث وصل عدد العمال الزراعيين بنسبة تصل إلى 75 ٪ بعد إعادة التوحيد. ومع ذلك، والزراعة مثمرة للغاية، وألمانيا قادرة على تغطية 90 ٪ من الاحتياجات الغذائية مع الإنتاج المحلي. وفي الواقع، ألمانيا هي ثالث أكبر البلدان إنتاجاً للمنتوجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي بعد فرنسا وإيطاليا. تنتج ألمانيا كل من البطاطا والقمح والشعير والسكر، والفواكه، والكرنب (الملفوف). وعلى الرغم من .مستوى التصنيع العالي، فإن ما يقرب من ثلث أراضيها مغطاة بالغابات

الصناعة

تمثل الصناعة 29% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، ويعمل 29.7 ٪ من القوة العاملة في الصناعة. تتفوق ألمانيا في إنتاج السيارات، والأدوات الآلية، والمواد الكيميائية. وتم تصنيع ما يقرب من 5.5 مليون سيارة في عام 2003، كانت ألمانيا في العالم، ثالث أكبر منتج للسيارات بعد الولايات المتحدة واليابان، وتهدد شعبية جمهورية الصين بفقدان ألمانيا مركزها في التصنيف العالمي اعتباراً من عام 2005. في عام 2004 ألمانيا تمتعت بأكبر حصة في أدوات الآلات في السوق العالمية (19.3 ٪ من السوق العالمية). ومما له أهمية حيوية هو دور صغير لحجم شركات الصناعات التحويلية المتوسطة، والتي تتخصص في المنتجات المتخصصة وغالبا ما تكون مملوكة من قبل الإدارة

.وسط مدينة فرانكفورت في ألمانيا؛ كما يظهر من جسر داتشيرن

عام

الدولة	ألمانيا
عملة	يورو
السنة المالية	سنة عادية (01 يناير حتى 31 ديسمبر)
المنظمات	منظمة الاتحاد الأوروبي عن طريق) التجارة العالمية عضوية الاتحاد ومنظمة التعاون (الأوروبي وأخرى والتنمية

الإحصائيات

الناتج الإجمالي	(2008) تريليون دولار 3.673
نمو الناتج الإجمالي	▲ 0,4% (2013)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار (اسمي) 44,729
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	(2009)الزراعة 0.9 ٪ ،صناعة 27.1 ٪، الخدمات 72 ٪
التضخم (CPI) الاقتصادي	(آذار / مارس 2010) ٪ 1.2
عدد السكان تحت خط الفقر	11% (2001)
معامل جيني	27 (2006)
القوة العاملة	(2013) مليون 43,93
القوة العاملة حسب القطاع	(2005) (الزراعة (2،4 ٪) والصناعة (29،7 ٪) والخدمات (67،5 ٪
البطالة	(يونيو 2010) ٪ 7
الصناعات الرئيسية	أدوات ;والصلب، الفحم، الاسمنت، الكيماويات، والآلات، السيارات الحديد .صناعة السفن ;والمشروبات المواد الغذائية ;الإلكترونيات ;الآلات

الشركاء التجاريين

الصادرات	(2009) تريليون دولار 1.121

نوع الصادرات	والمواد والسيارات الآلات والمواد والمصنوعات والمعادن الكيميائية والمنسوجات الغذائية.
شركاء التصدير	فرنسا 10.2 ٪، الولايات المتحدة 6.7 ٪، هولندا 6.7 ٪، المملكة المتحدة 6.6 ٪، إيطاليا 6.3 ٪، النمسا 6 ٪، الصين 4.5 ٪، سويسرا 4.4 ٪ (2009)
الواردات	931.3 مليار.
نوع الواردات	الآلات والسيارات والكيماويات والمواد الغذائية والمنسوجات والمعادن.
شركاء الاستيراد	هولندا 8.5 ٪، الصين 8.2 ٪، فرنسا 8.2 ٪، إيطاليا 5.9 ٪، الولايات المتحدة 5.9 ٪، بلجيكا 4.9 ٪، المملكة المتحدة 4.3 ٪، سويسرا 4.3 ٪، النمسا 4.2 ٪ (2009)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	199.983 بليون دولار أمريكي[1] (2017)
احتياطيات النقد الأجنبي	138 مليار (31 ديسمبر 2008)
الدين العام	77.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي (2009)
الدين الخارجي الإجمالي	5.208 تريليون (2006)
الإيرادات	1.398 تريليون (2008)
المصروفات	1.54 تريليون (2009)

المملكة المتحدة هي سادس أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و سادس أكبرها من حيث تعادل القدرة الشرائية. تمتلك ثالث أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا وفرنسا من حيث القيمة الاسمية، و الثاني بعد ألمانيا من حيث تعادل القوة الشرائية. يصنف تعادل القدرة الشرائية من حيث نصيب الفرد في المرتبة 17 في العالم و المرتبة 20 اسمياً. المملكة المتحدة هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم المالي، في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة و هي موطن للعديد من أكبر البنوك و الشركات في العالم والشركات. لندن عاصمة البلاد و أكبر مركز مالي في العالم، و لديها أكبر ناتج محلي إجمالي كمدينة في أوروبا و هي موطنا لأكثر من 100 من أصل أكبر 500 شركة أوروبية مثل إتش إس بي سي وبريتيش بتروليوم. المملكة المتحدة هي أيضاً عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي والكومنويلث.

نبذة تاريخية

منذ عام 1945 حتى عام 1979

عمدت الحكومة العمالية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تأميم بنك إنجلترا، والطيران المدني، وشبكات الهاتف، والسكك الحديدية، والغاز، والكهرباء، والفحم، وصناعات الحديد والصلب، ما انعكس سلبًا على وظائف 2.3 مليون عامل. تمتعت المملكة المتحدة بعد الحرب بفترة طويلة خالية من أي ركود كبير؛ تحقق الازدهار بسرعة في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، إذ ظلت البطالة منخفضة ولم تتجاوز 3.5% حتى أوائل السبعينيات. وصل معدل النمو السنوي بين عامي 1960 و1973 إلى 2.9% وسطيًا، مع أن هذا الرقم كان أقل بكثير من أرقام الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا.

عنى تخفيض التصنيع إغلاق أنشطة التعدين والصناعات الثقيلة والتصنيع، ما أدى إلى خسارة موظفي الطبقة العاملة ذات الأجور العالية وظائفهم. ارتفعت حصة المملكة المتحدة من الإنتاج الصناعي من 9.5% في عام 1830 خلال الثورة الصناعية إلى 22.9% في سبعينيات القرن التاسع عشر، بينما انخفضت إلى 13.6% بحلول عام 1913، و10.7% بحلول عام 1938، و4.9% بحلول عام 1973. فُسر هذا الانخفاض بأسباب متعددة مثل المنافسة الخارجية، والافتقار إلى الابتكار، والنقابية التجارية، ونظام الرفاه الذي اتبعته الدولة، وزوال الإمبراطورية البريطانية، والمواقف الثقافية. وصل الانحدار إلى مرحلة حرجة في

السبعينيات على خلفية أزمة الطاقة العالمية، والتضخم الكبير، والتدفق الهائل للسلع المصنعة منخفضة التكلفة من آسيا.

سقط الاقتصاد البريطاني في ركود 1973-1975، عقب أزمة النفط عام 1973، وانهيار سوق الأسهم 1973-1974، والأزمة المصرفية الثانوية في 1973-1975، وأطاح حزب العمال تحت قيادة هارولد ويلسون بحكومة إدوارد هيث، الذي حكم سابقًا بين عامي 1964 و1970. شكل ويلسون حكومة أقلية في مارس 1974 بعد الانتخابات العامة في 28 فبراير، التي أفضت إلى تعليق برلماني. حصل ويلسون على أغلبية مطلقة ثلاثية المقاعد في الانتخابات الثانية في أكتوبر من ذلك العام.

سجلت المملكة المتحدة نموًا أضعف من الدول الأوروبية الأخرى في السبعينيات؛ حتى بعد الركود، عانى الاقتصاد ارتفاعًا في معدلات البطالة وتضخم فاقت نسبته 10%، وتجاوزت 20% في أكثر من مناسبة ونادرًا ما قلت عن 10% بعد عام 1973.

اضطرت المملكة المتحدة عام 1976 إلى تقديم طلب للحصول على قرض بقيمة 2.3 مليار جنيه إسترليني من صندوق النقد الدولي. كان دينيس هيلي، مستشار الخزانة آنذاك، مطالبًا بخفض الإنفاق العام وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الأخرى من أجل تأمين القرض، وفعلًا تحسن الاقتصاد البريطاني فترة من الزمن، مع تحقيق نمو بنسبة 4.3% في أوائل عام 1979. على أي حال، خسرت حكومة جيمس كالاهان تصويتًا على حجب الثقة في مارس 1979، في أعقاب شتاء السخط، حيث شهدت المملكة المتحدة إضرابات عديدة في القطاع العام. أدى هذا إلى عقد الانتخابات العامة في 3 مايو 1979، إذ أفضت إلى تشكيل حكومة جديدة على يد حزب مارغريت تاتشر المحافظ.

إلى 1997 1979

بدأت فترة جديدة من الاقتصاد النيوليبرالي بهذه الانتخابات. خُصخصت العديد من الصناعات والمرافق التابعة للدولة خلال الثمانينيات، مع تخفيض الضرائب، وإقرار إصلاحات نقابية وتحرير الأسواق. انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.9% مبدئيًا، لكن النمو عاد لاحقًا وارتفع إلى معدل سنوي قدره 5% في ذروته عام 1988؛ أحد أعلى المعدلات في أوروبا.

لم يسلم تحديث الاقتصاد الذي حققته تاتشر من المتاعب؛ أدت معركتها مع التضخم، الذي ارتفع عام 1980 إلى 21.9%، إلى زيادة كبيرة في البطالة، إذ ارتفعت من 5.3% في عام 1979 إلى أكثر من 10.4% بحلول بداية عام 1982، وبلغت ذروتها عند 11.9% تقريبًا في عام 1984 -مستوى لم تشهده بريطانيا منذ الكساد العظيم. تزامن ارتفاع معدل البطالة مع الركود العالمي في أوائل الثمانينيات، وبعدها لم يعد الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة إلى معدل ما قبل الركود حتى عام 1983. أعيد انتخاب تاتشر رغم ذلك في يونيو 1983 بأغلبية ساحقة. انخفض التضخم إلى 3.7%، بالتزامن مع وصول أسعار الفائدة إلى قيمة كبيرة نسبيًا استقرت عند 9.56%.

يُنسب ارتفاع البطالة أساسًا إلى سياسة الحكومة الاقتصادية التي أدت إلى إغلاق المصانع القديمة وحفر الفحم. انخفضت أنشطة التصنيع في إنجلترا وويلز ونسبة وظائفها، إذ هبطت من نحو 38% من الوظائف في عام 1961 حتى 22% تقريبًا في عام 1981. استمر هذا الاتجاه خلال معظم الثمانينيات، حيث حققت الصناعات الجديدة وقطاع الخدمات نموًا كبيرًا. أدت زيادة كفاءة التصنيع ومن ثم نقص عدد العاملين المطلوب في هذا القطاع إلى خسارة وظائف إضافية أيضًا. انخفض عدد العاطلين عن العمل إلى أقل من 3 ملايين بحلول انتصار تاتشر الثالث على التوالي في يونيو 1987؛ انخفض هذا الرقم إلى 1.6 مليون مع نهاية عام 1989.

دخل الاقتصاد البريطاني ركودًا عالميًا آخر في أواخر عام 1990؛ مع انكماش اقتصادي بنسبة 6% من الذروة إلى القاع، وارتفاع معدل البطالة من نحو 6.9% في ربيع 1990 إلى ما يقارب 10.7% بنهاية عام 1993. على أي حال، انخفض التضخم من 10.9% في عام 1990 إلى 1.3% بعد ثلاث سنوات. كان الانتعاش الاقتصادي اللاحق عظيمًا، وعلى عكس ما حدث بعد ركود أوائل الثمانينيات، ترافق الانتعاش مع انخفاض سريع وكبير في معدل البطالة، ليصل إلى 7.2% بحلول عام 1997، علمًا أن شعبية حكومة المحافظين لم تتحسن رغم الانتعاش الاقتصادي. فازت الحكومة بالانتخابات الرابعة على التوالي في عام 1992 تحت قيادة جون ميجر، الذي خلف تاتشر في نوفمبر 1990، لكن الأربعاء الأسود جاء بعد الفوز بوقت قصير، ما أضر بسمعة حكومة المحافظين وكفاءتها الاقتصادية، ليتصدر حزب العمال نتائج استطلاعات الرأي منذ تلك المرحلة فصاعدًا، لا سيما في أعقاب انتخاب توني بلير زعيمًا للحزب في يوليو 1994 بعد الوفاة المفاجئة لسلفه جون سميث.

رغم فترتي الركود، نمت الأجور نموًا ثابتًا بنحو 2% سنويًا بالقيمة الحقيقية منذ عام 1980 حتى عام 1997، واستمرت بالنمو حتى عام 2008.

.هذه صورةٌ لمبنى في إنكلترا وويلز تحت التَّصنيف: 1079134

عام	
الدولة	المملكة المتحدة
عملة	جنيه إسترليني
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] تريليون 2.622 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 1.8 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 39953

	(2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 1.2 (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 150.858 (2017)

اقتصاد هولندا

اقتصاد هولندا يتميز بالاستقرار مقارنة مع باقي الدول الأوروبية الأخرى ويتمتع بنسبة بطالة منخفضة جدا (3.3%). وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 826.2 مليار دولار يشكل قطاع الخدمات 73.1% منه ثم قطاع الصناعة بنسبة 24.6% منه وأخيراً قطاع الزراعة بـ 2.3% منه وهكذا يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 53 ألف دولار أمريكي سنويا مما يعطي المواطن الهولندي واحداً من أعلى مستويات المعيشة في العالم.

بلغت قيمة صادرات هولندا 461 مليار دولار (2017) بهذا الرقم تعد ثامن أكبر مصدر علي مستوي العالم. وهي ثاني أكبر مصدر زراعي علي مستوي العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) بقيمة 90.3 مليار يورو (2018). أهم صناعات البلاد هي المواد الغذائية، الصناعات الكيمائية، الصناعات الكهربائية وتكرير النفط. لدى هولندا ثروة زراعية متقدمة، فإلى جانب الخضراوات، الفاكهة، الحبوب، تُزرع أيضاً الأزهار والورود وخاصة أزهار الخُزامى (التوليب)، جاعلةً من البلاد أحد أكبر مصدري الورود في العالم. الجبنة الهولندية هي أحد أهم صادرات البلاد.

القطاع السياحي يشكل عنصرا هاماً في الاقتصاد الهولندي وبلغ عدد السياح الزائرين لهولندا 11 مليون سائح سنوياً بإجمالي عائدات 17 مليار دولار.

احتلت البلاد المرتبة السابعة بين الدول الأكثر ابتكارًا في العالم وفق مؤشر الابتكار العالمي عام 2023 مقارنة بالمرتبة الثانية في عام 2018.

الصناعة

التصنيع هو أهم نشاط اقتصادي في هولندا ويشكل ربع الناتج الوطني الإجمالي. ولقد تعاونت الحكومة ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال في وضع أسس سياسات الأجور والسياسات الوظيفية الأخرى، وعلى هذا فالإضراب شيء غير مألوف هناك.

المعامل

وتعمل مصانع الصلب (الفولاذ)، على قناة بحر الشمال بالقرب من أمستردام، اعتمادًا على خام الحديد المستورد. وتقع ترسانات بناء السفن حول روتردام. أما إيندهوفن فهي مقر واحدة من أكبر شركات العالم للإلكترونيات فيليبس، وينتج مصنع الشركة هناك سلعًا مثل الأجهزة المنزلية وأجهزة المذياع والتلفاز، .وتنتج مصانع أخرى سيارات الركوب وسيارات النقل والطائرات التجارية الصغيرة والالآت الصناعية

الصناعات الرئيسية

ومن الصناعات الرئيسية أيضًا الأغذية المصنعّة. ومن الأغذية الرئيسية هناك منتجات الألبان خاصة الزبد والجبن والحليب المصّنع والبيض. وتعدُّ هولندا واحدة من أكبر منتجي الجبن في العالم. وتشمل المنتجات الغذائية الأخرى وبنجر السكر والشوكولاتة واللحم المصنّع. والصناعات الكيميائية تنتج العقاقير والأسمدة والدهانات وأعمال البلاستيك والمطاط الصناعي. وهناك مصانع تكرير ضخمة بالقرب من روتردام. وتقوم صناعة النسيج بإنتاج المواد القطنية والصوفية والألياف الصناعية. وكانت أمستردام لفترة .طويلة مركزًا شهيرًا لقطع الماس وصقله

الزراعة

لا يستطيع الهولنديون تبديد أي مساحة من الأرض ذلك لأن البلاد كثيفة السكان إلى حد كبير. ويقوم الفلاحون بتسميد أراضيهم واستخدام الآلات الحديثة وهذا ما جعل 3% فقط يعمل بالزراعة من مجموع القوى العاملة الهولندية. ومتوسط مساحة المزرعة الهولندية صغير بسبب كثافة الأرض الزراعية. وتشكل الأراضي المستخدمة للزراعة 28% من المساحة الكلية للدولة. وأهم فروع الزراعة في هولندا هي مزارع منتجات الألبان. ويزرع أغلب السكان المحاصيل التي تستخدم بصفة رئيسية لتغذية الحيوانات. وهناك .حوالي 3.75مليون رأس من الأبقار. ويربي الفلاحون الخنازير والدواجن والغنم

المحاصيل

وأهم المحاصيل: البطاطس (أكثر من 7 ملايين طن)، وبنجر السكر (أكثر من 6 ملايين طن)، والحبوب (2 مليون طن). وزراعة الزهور من أهم تخصصات الزراعة الهولندية، حيث تزرع الزهور والخضراوات في بيوت زجاجية ضخمة ثم تُصدّر إلى معظم بقاع العالم. وأبصال الزهور، وخاصة الزنابق مهمة أيضًا. .وتغطي زهور النرجس والياقوتين والزنابق منطقة الريف بين هارلم وليدن في شهري أبريل ومايو من كل عام

التعدين

ينتج الهولنديون الكثير من الغاز الطبيعي. يقع في إقليم خرونينجن في الجزء الشمالي الشرقي من الأراضي المنخفضة واحد من أكبر مستودعات هذا الوقود وهو حقل سلوخترن. وتوجد آبار النفط في إقليم درنت في الشمال الشرقي وبالقرب من لاهاي. ويسد إنتاج هذه الآبار جزءًا يسيرًا من حاجة البلاد. وتقع رواسب الملح بالقرب من هنجلو، ويذيب عمال التعدين الملح الخام تحت الأرض ثم يضخون الملح الذائب إلى السطح؛ حيث تتم عملية التبخير للحصول على الملح.

صيد السمك

تأتي حصيلة السمك الهولندي أساسًا من المياه الساحلية والخلجان ومن بحر الشمال، ويتم صيد الروبيان(الجمبري)وأسماك الثعابين والرخويات من المياه الساحلية. وأهم الأنواع هي سمك الرنجة والماكريل.وبلغ الصيد 700 ألف طن متري عام 2006م.

الموارد الطبيعية

تملك هولندا مخزونًا ضخمًا من الملح والغاز الطبيعي وبعض النفط. والتربة في منطقة الأراضي المجففة خصبة جدًا. وتغطي الغابات ومعظمها من الزان والبلوط والصنوبر حوالي 8% من الأراضي فقط، وتتدفق أنهار كثيرة عبر هولندا. ولكن الأراضي مستوية إلى درجة أن الأنهار لا تتدفق بالقوة الكافية لتوليد الطاقة الكهربائية المائية. لذا فإن القوى الكهربائية تتولد بشكل رئيسي بوساطة محطات القوى التي تستخدم الوقود، وكذلك محطات القوى النووية. أما الأنهار، ومعها الشبكة المترابطة من القنوات، فتمد البلاد بالنقل الرخيص.

عام	
هولندا	**الدولة**
يورو	**عملة**
الإحصائيات	
دولار أمريكي[1] بليون 826.2	**الناتج الإجمالي**

	(2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.1 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 48482 (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 0.6 (ديسمبر 2016 31)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 38.422 (2017)

اقتصاد سويسرا هو واحد من الاقتصادات الأكثر إستقرارا في العالم. حيث جعلت سياستها الاستقرار الأمني والسياسي النقدي على المدى الطويل وبذلك اعتبرت سويسرا ملاذا آمنا للمستثمرين، وسعت لخلق اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على المد المطرد للإستثمار الأجنبي. سويسرا واحدة من الدول التي لديها أعلى معدلات دخل للفرد في العالم مع انخفاض معدلات البطالة وميزانية متوازنة. قطاع الخدمات يلعب دور اقتصادي كبير في البلاد. على الرّغم من مساحتها المحدودة وعدم توفُّرها على المواد الخام، إلا أن سويسرا تشهَد نجاحا اقتصاديا مرمُوقا في المجاليْن، الصناعي والمالي. ونظرا للظروف الاقتصادية والسياسية الإيجابية، فإن العديد من الشركات متعدِّدة الجنسيات، تتَّخذ من سويسرا مقرّا لها. وتبقى البلد معتمدة بشكل كبير على استيراد المواد الأولية والمُنتجات شِبه المصنعة والمنتجات الجاهزة، وكذا الطاقة والمواد الغذائية.

قطاع الخدمات السويسري في غاية التطوّر والتقدم حيث هناك البنوك وشركات التأمين المتجذِّرة في واقع الحياة، وهي تُزاول نشاطها على المستوى الدولي. ومَن الذي لم يسمع بالنظام المصرفي في سويسرا ومكانته العالمية ومدى تقدّمه. وفي هذا المقام، لابد من لفْت النظر إلى فنّ صناعة السياحة الذي تُجيده سويسرا، إذ تحتلّ السياحة هي الأخرى مكانة مرموقة، ولها اعتباراتها المتميِّزة، من تنوع في الطبيعة والمواقع، إلى تعدّد أماكن ممارسة الرياضات المختلفة، بالإضافة إلى المطاعم التي تقدِّم أطيب وأشهى الأكلات المتميِّزة، كل ذلك جعل من سويسرا مكانا ممتعا لقضاء العطلات والقيام بالرحلات، ويستقطب الأعداد الغفيرة من السياح. ومن جانب آخر، فإن سويسرا منْخرِطة بشكل كبير في مجال التجارة الدولية، لدرجة أنها أصبحت تحقِّق حاليا نصف أرباحها في الخارج. ويُعتبر أهم شركائها التجاريِّين، دول الاتحاد الأوروبي ودول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين. وهنالك تقدُّم على جبهة المحيط الهادي، حيث أسواق جديدة آخِذة في التوسّع. وفي عام 2008، بلغت قيمة الصادرات السويسرية 216,3 مليار فرنك، بينما بلغت قيمة السِّلع المُستوردة 197,4 مليار فرنك، وبذلك تكون قيمة الفائض التجاري نحو 18,9 مليار فرنك.

سويسرا هي موطن لعدة شركات ضخمة متعددة الجنسيات. أكبر الشركات السويسرية من ناحية الإيرادات هي جلينكور، جونفور، نستله، نوفارتيس، هوفمان لاروش، شركة أي بي بي، مجموعة ميركوريا الطاقة واديكو. ملحوظة أيضا هي يو بي اس إيه جي، زيوريخ للخدمات المالية، بنك كريدي سويس، باري كاليبو، سويس ري، لافارج هولسيم، تراباك ومجموعة سواتش. تحتل سويسرا بأنها واحدة من أكثر الاقتصادات القوية في العالم. أهم قطاع اقتصادي في سويسرا هو تصنيع. يتكون التصنيع إلى حد كبير من إنتاج المواد الكيميائية المتخصصة، والصحة والأدوية السلع والعلمية وأدوات القياس الدقيقة والآلات الموسيقية.

أكبر السلع المصدرة هي المواد الكيميائية (34٪ من السلع المصدرة)، تصدير الخدمات تصل إلى ثلث الصادرات. قطاع الخدمات آلات / إلكترونيات (20.9٪)، وأدوات دقيقة / ساعة (16.9٪) - لا سيما .الأعمال المصرفية والتأمين، والسياحة، والمنظمات الدولية - هو صناعة هامة أخرى لسويسرا

التاريخ

القرن 19

تأسست سويسرا كدولة اتحادية في عام 1848. قبل ذلك الوقت، بدأت كانتونات مدينة زيورخ وبازل على وجه الخصوص في تطوير اقتصاديا على أساس الصناعة والتجارة، في حين ظلت المناطق الريفية في سويسرا فقيرة ومتقدمة النمو. وبينما كان نظام الورش قائما طوال فترة العصر الحديث، بدأ إنتاج الآلات في عام 1801 في سانت غالن، مع الجيل الثالث من الآلات المستوردة من بريطانيا العظمى. ولكن في سويسرا، كانت الطاقة الهيدروليكية غالبا ما تستخدم بدلا من محركات البخار بسبب تضاريس البلد في حين لا توجد رواسب كبيرة من الفحم. بحلول عام 1814، تم استبدال النسيج اليدوي في الغالب بنول الطاقة. بدأ كل من السياحة والمصارف في التطور كعامل اقتصادي من نفس الوقت تقريبا. في حين كانت سويسرا ريفية في المقام الأول، شهدت المدن ثورة صناعية في أواخر القرن 19، وركزت خصوصا على المنسوجات. ففي بازل، على سبيل المثال، كانت المنسوجات، بما فيها الحرير، هي الصناعة الرائدة. وفي عام 1888، شكلت النساء 44 في المائة من العاملين بأجر. ويعمل ما يقرب من نصف النساء في مصانع النسيج، حيث يشكل خادمو المنازل ثاني أكبر فئة عمل. وكانت نسبة النساء في القوى العاملة أعلى بين عامي 1890 و 1910 عما كانت عليه في أواخر الستينيات والسبعينيات.

لعبت السكك الحديدية دورا رئيسيا في التصنيع مع أول السكك الحديدية التي ظهرت في عام 1847 بين زيوريخ وبادن. بسبب المنافسة بين اللاعبين الخاصين، كانت سويسرا تغطي أكثر من 1000 كم من المسار .بحلول عام 1860

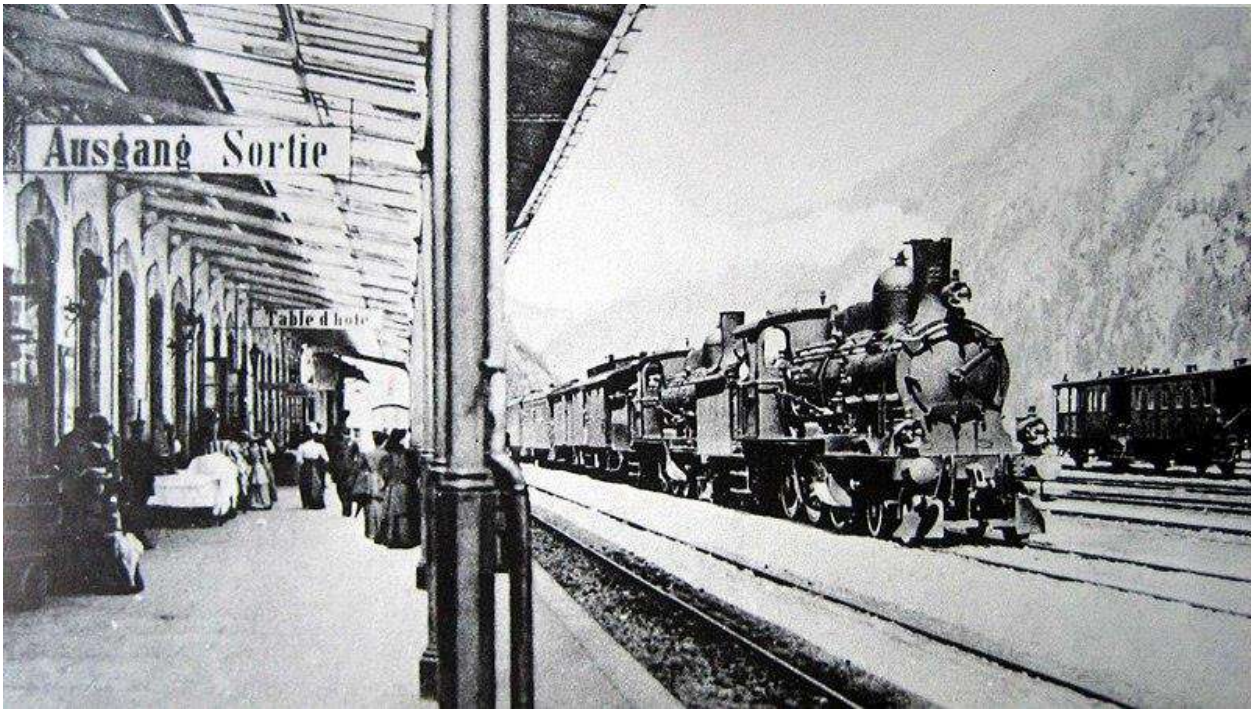

غوتهارد نفق السكك الحديدية في عام 1882

القرن العشرون

بدأ نمو القطاع الصناعي في سويسرا في القرن التاسع عشر مع سياسة عدم التدخل في الصناعة والتجارة، وأصبحت سويسرا واحدة من أشد دول أوروبا ازدهارًا، وهو ما يسميه البعض أحيانًا «المعجزة السويسرية»، وهي التطور في أواسط القرن القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين، وأشياء أخرى مرتبطة بدور سويسرا في الحربين العالميتين.

عاد إجمالي استهلاك سويسرا للطاقة إلى الازدياد في أوائل عشرينيات القرن العشرين، بعد أن شهد انحدارًا في العقد السابق. وركد في الثلاثينيات قبل أن ينحدر من جديد في أوائل الأربعينيات، ليشهد بعد ذلك نموًّا سريعًا بدأ في أواسط الأربعينيات.

في أربعينيات القرن العشرين، لا سيما في فترة الحرب العالمية الثانية، استفاد الاقتصاد من تزايد الصادرات وتوصيل الأسلحة إلى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وبلدان أوروبية أخرى. ولكن استهلاك الطاقة في سويسرا انخفض سريعًا. أدّى تعاون المصارف مع النازيين (ولو أنها تعاونت كذلك كثيرًا مع البريطانيين والفرنسيين) وعلاقاتهم التجارية مع قوى المحور في الحرب إلى انتقادات كثيرة لها، أدّت إلى فترة قصيرة من العزلة الدولية شهدتها سويسرا. لم تؤثر الحرب في مرافق الإنتاج السويسرية كثيرًا، ونمت الصادرات والواردات بعد الحرب نموًّا سريعًا.

في خمسينيات القرن العشرين، بلغ متوسّط نمو الناتج الإجمالي المحلي سنويًّا 5% وتضاعف استهلاك سويسرا للطاقة ضعفين. خسر الفحم مكانته بوصفه ثاني مصدر أولي للطاقة في سويسرا، إذ تزايد الاعتماد على أوقدة أحفورية مستوردة أخرى، مثل النفط الخام والمكرّر، والغاز الطبيعي والمكرر.

في ستينيات القرن العشرين، عاد متوسط نمّ الناتج الإجمالي المحلي سنويًّا إلى 4%، وتضاعف استهلاك سويسرا للطاقة ضعفين مرة أخرى تقريبًا. مع انتهاء العقد، قدم النفط أكثر من ثلاثة أرباع الطاقة في سويسرا.

في سبعينيات القرن العشرين نمى معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي تدريجيًّا من قمة 6.5% في عام 1970، ليصل إلى 7.5% في 1975 و1976. تزايد اعتماد سويسرا على النفط المستورد من المصدّرين الأساسيين، وهم دول أوبك. أدت أزمة النفط العالمية عام 1973 إلى انخفاض استهلاك الطاقة في سويسرا في السنوات بين 1973 و1978. في عام 1974، شهدت سويسرا ثلاثة أيام أحد مُنع فيها النقل الخاص نتيجة صدمة العرض في النفط. منذ عام 1977، نمى الناتج الإجمالي المحلي مرة أخرى، ولو أن سويسرا تأثّرت بأزمة الطاقة عام 1979 وهو ما أدى إلى انخفاض قصير الأمد في استهلاك الطاقة في سويسرا. في عام 1970 كانت الصناعة توظّف نحو 46% من القوة العاملة، ولكن في فترة الركود الاقتصادي في السبعينيات نمى قطاع الخدمات ليسود الاقتصاد الوطني. في عام 1970 كان 17.2% من السكان ونحو ربع اليد العاملة من الأجانب، ولو أن خسارات العمل في الركود الاقتصادي قللت هذا الرقم.

في ثمانينيات القرن العشرين، انكمش اقتصاد سويسرا بنسبة 1.3% عام 1982 ولكنه نمى بقية العقد نموًّا كبيرًا، وبلغ نمو الناتج الإجمالي المحلي سنويًّا بين 3% و4%، إلا في عام 1986 و1987 إذ انخفض النمو إلى 1.9% و1.6% على الترتيب.

شهد اقتصاد سويسرا نموًّا بطيئًا في تسعينيات القرن العشرين، إذ كان أضعف الاقتصادات نموًّا في أوروبا الغربية. ثم تأثر الاقتصاد بركود ثلاثة أعوام من 1991 إلى 1993، إذ انكمش الاقتصاد 2%. ظهر الانكماش هذا في استهلاك سويسرا للطاقة وفي معدلات نمو الصادرات. لم يكن نمو الاقتصاد السويسري في هذه كبيرًا من ناحية الناتج الإجمالي المحلي (0.6% سنويًّا فقط).

بعد أن كانت معدلات البطالة أقل من 1% قبل 1990، أدى ركود الأعوام الثلاثة إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى قمتها التاريخية وهي 5.3% عام 1997. في عام 2008، كانت سويسرا الثانية بين الدول الأوروبية التي يزيد عدد سكانها على الملوين من حيث الناتج الإجمالي المحلي الاسمي وتساوي قوة الشراء، بعد النرويج. في تسعينيات القرن العشرين، انخفضت الأجور الحقيقية عدة مرات لأن الأجور الاسمية لم تستطع مواكبة التضخم. ولكن، بدءًا من 1997، حدث تجدد عالمي في حركة العملة حفز الاقتصاد السويسري حفزًا كافيًا. اكتسب الاقتصاد ببطء قوة دافعة، ليبلغ في عام 2000 قمة هي 3.7% من النموّ.

العقد الأول من القرن الواحد والعشرين

في ركود أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لم تستطع سويسرا إلا أن يتباطأ اقتصادها، لعلاقتها الوثيقة باقتصادات أوروبا الغربية والولايات المتحدة. بعد انهيارات أسواق البورصة العالمية صبيحة الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، زادت التصريحات عن إحصائيات زائفة وأجور عالية للمديرين. انخفض نمو الناتج الإجمالي المحلي إلى 1.2% في 2001 ثم إلى 0.4% في 2002، ثم إلى أقل من 0.2% في عام 2003. أثر هذا التباطؤ الاقتصادي أثرًا كبيرًا في سوق العمل.

أعلن شركات كثيرة عن تسريحات جماعية فتزايدت معدلات البطالة من منخفض هو 1.6% في سبتمبر 2000 إلى قمة هي 4.3% في يناير 2004، ولو أنها بقيت أقل من معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي بكثير، إذ بلغ 9.2% في نهاية 2004.

في 10 نوفمبر 2002، اقترحت مجلة الاقتصاد كاش 5 إجراءات تتخذها المؤسسات السياسية والاقتصادية لإنعاش الاقتصاد السويسري:

تشجيع الاستهلاك الخاص بزيادة الأجور زيادة جيدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحصل الأسر ذات الأطفال على خصوم في تأمينها الصحي.

يجب أن يحيي البنك الوطني السويسري الاستثمار بتخفيض معدلات الفائدة. إلى جانب ذلك، يجب أن تزيد المؤسسات النقدية من مستهلكي الائتمان وأن تقدم أراضي أرخص للبناء.

طُلب إلى بنك سويسرا الوطني أن يخفض قيمة الفرانك السويسري، لا سيما أمام اليورو.

يجب أن تتخذ الحكومة إجراءً ضد الدورية هو زيادة عجز الميزانية. يجب أن يزداد إنفاق الحكومة على البنى التحتية وقطاع التعليم. ينبغي تخفيض الضرائب لتشجيع استهلاك الأسر الخاصة.

يجب تشريع جداول دوام مرنة، لتجنب التسريحات لقلة الطلب.

طُبّقت هذه الإجراءات وآتت ثمارًا ناجحة، وسعت الحكومة إلى السداسي السحري، وهو العمالة الكاملة، والمساواة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، والجودة البيئية، والموازنة التجارية الإيجابية، واستقرار الأسعار. هذا الانتعاش الذي بدأ في أواسط عام 2003 شهد بلوغ متوسط معدل النمو 3% (وفي عام 2004 و2005 بلغ نمو الناتج الإجمالي المحلي 2.5% و2.6% على الترتيب، أما في 2006 و2007 فقد بلغ 3.6%). في عام 2008، كان نمو الناتج الإجمالي المحلي متواضعًا في النصف الأول من السنة، وتراجع في الربعين الأخيرين. وبسبب تأثير القاعدة، أصبح النمو الحقيقي 1.9%. ومع أنه تقلص 1.9% عام 2009، فقد عاد الاقتصاد إلى النمو في الربع الثالث منها، وفي الربع الثاني من 2010 كان قد تجاوز قمته السابقة. بلغ النموّ عام 2010 2.6%.

أثر سقوط سوق البورصة عام 2007-2009 أثرًا عميقًا في عائدات الاستثمارات الأجنبية. أدى هذا إلى انحدار كبير في فائض الميزانية الحالية. في عام 2006، بلغ فائض الميزانية 15.1% بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي. انخفض الفائض إلى 9.1% في 2007 ثم إلى 1.8% في 2008. ثم انتعش في عام 2009 و2010 إذ بلغ الفائض فيهما 11.9% و14.6% على الترتيب. بلغت البطالة قمة في ديسمبر 2009 هي 4.4%. في أغسطس 2018، كان معدل البطالة 2.4%.

القطاعات الاقتصادية

يتبع الاقتصاد السويسري النموذج المعياري التي تتبعه الدول المتقدمة في شأن القطاعات الاقتصادية. تعمل أقلية صغيرة من العمال في القطاع الأولي أو الزراعي (1.3% من السكان، عام 2006)، وتعمل أقلية أكبر في القطاع الثانوي أو التصنيعي (27.7% عام 2012). تعمل أغلبية اليد العاملة في القطاعات الثالثية أو الخدمية (71.0% عام 2012).

مدينة زيورخ المركز الاقتصادي الأهم في البلاد

عام	
سويسرا	**الدولة**

عملة	دولار 1 ≈ (CHF) فرنك سويسري أمريكي
السنة المالية	Calendar year
المنظمات	رابطة التجارة الحرة منظمة التعاون WTO and الأوروبية، الاقتصادي والتنمية

الإحصائيات

الناتج الإجمالي	$700 billion (nominal; 2017)[1]
نمو الناتج الإجمالي	▲ 5% (2017)[3]
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	$78,245 (nominal; 2017)[1]
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	agriculture (1.3%) industry (27.7%) services (71.0%) (2012 est.)
التضخم الاقتصادي (CPI)	▲ 0.01% (CPI, 2014)[3]

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[15] بليون 811.031 (2017)

اقتصاد إسبانيا

اقتصاد إسبانيا هو الثالث عشر على مستوى العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي الاسمي، كما يعد واحدًا من أكبر اقتصادات العالم من خلال تعادل القوة الشرائية. إسبانيا عضو في كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وتمتلك اقتصاد رأسمالي مختلط.

يعد الاقتصاد الأسباني (بناءً على إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) خامس أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا والرابع في منطقة اليورو. في عام 2012 كانت إسبانيا المصدر الثاني عشر في العالم والمستورد السادس عشر.

أدرجت إسبانيا في المرتبة 25 في قائمة الدول حسب مؤشر التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة وفي المركز 28 في قائمة الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد الصادرة عن البنك الدولي، وبالتالي فقد صنفت كاقتصاد مرتفع الدخل وبين البلدان ذات التنمية البشرية العالية للغاية. وفقًا لصحيفة الإيكونومست، تتمتع إسبانيا بأعلى 10 جودة حياة في العالم.

في أعقاب الأزمة المالية في 2007-2008، دخل الاقتصاد الإسباني في الركود، ودخل في دورة من الأداء السلبي للاقتصاد الكلي. مقارنة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. في المتوسط، دخل الاقتصاد الإسباني الركود في وقت لاحق (كان الاقتصاد لا يزال ينمو بحلول عام 2008)، لكنه بقي هناك لفترة أطول. انعكس الازدهار الاقتصادي في الألفية الثانية، تاركاً أكثر من ربع القوى العاملة في إسبانيا عاطلة عن العمل بحلول عام 2012. بشكل إجمالي، انخفض إجمالي الناتج المحلي الإسباني بنسبة 9٪ تقريبًا خلال الفترة 2009-2013.

بدأ الوضع الاقتصادي يتحسن بحلول 2013-2014. خلال ذلك الوقت، تمكنت البلاد من عكس العجز التجاري القياسي الذي تراكم خلال سنوات الطفرة حيث حقق فائضًا تجاريًا في عام 2013 بعد ثلاثة عقود من العجز التجاري. استمر الفائض في التعزيز خلال عامي 2014 و2015.

في عام 2015، نما الناتج المحلي الإجمالي الإسباني بنسبة 3.2 ٪، وهو معدل لم نشهده منذ عام 2007، قبل اندلاع الأزمة؛ كان معدل النمو هذا الأعلى بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي الأكبر في ذلك العام. في

غضون عامين فقط (2014-2015)، استعاد الاقتصاد الأسباني 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي المفقود خلال فترة الركود 2009-2013، مما جعل بعض المحللين الدوليين يشيرون إلى الانتعاش الحالي في إسبانيا على أنه «عرض لجهود الإصلاح الهيكلي».

تم تسجيل نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي أيضًا خلال عام 2016، حيث نمت البلاد بمعدل أسرع مرتين من متوسط منطقة اليورو. في هذا الصدد، من المتوقع أن يظل الاقتصاد الأسباني هو الاقتصاد الرئيسي الأفضل أداءًا في منطقة اليورو أيضًا في عام 2017. انخفض معدل البطالة في إسبانيا بشكل كبير من 2013 إلى 2017، على الرغم من أن معدل البطالة الحقيقي أقل بكثير، حيث يوجد تقدير لملايين الأشخاص الذين يعملون في السوق الرمادية، والذين يعتبرون عاطلين عن العمل أو غير نشطين ولكنهم لا يزالون يؤدون وظائف. الناتج المحلي الإجمالي الإسباني الحقيقي أكبر أيضًا بنحو 20٪، حيث يتحرك الاقتصاد السري سنويًا بمقدار 190.000 مليون يورو (224.200 مليون دولار أمريكي). من أي دولة أوروبية ذات الدخل المرتفع، تتمتع إيطاليا واليونان فقط باقتصاد تحت الأرض أكثر من إسبانيا، لذلك أصغر. طلبت إسبانيا بسبب أزمة خطيبة مساعدة مثل غيرها GINI تتمتع إسبانيا بقوة شرائية أكبر ومعامل من البلدان المتعثرة مثل اليونان إلى الاتحاد الأوروبي من قبل آلية الاستقرار الأوروبي. بسبب الأزمة الأخيرة في السنوات الأخيرة، يعيش 10.2 مليون شخص في إسبانيا تحت خط الفقر المطلق، أي ما يعادل معدل الفقر البالغ 22.3 في المائة. وهذا يجعل إسبانيا ثالث دولة في الاتحاد الأوروبي تتمتع بأعلى مستويات عدم المساواة.

التاريخ

عندما انضمت إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1986 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 72 ٪ من متوسط عضوها.

في النصف الثاني من التسعينيات، عملت حكومة يمين الوسط لرئيس الوزراء السابق خوسيه ماريا أثنار بنجاح للحصول على قبول في مجموعة الدول التي أطلقت اليورو في عام 1999. نظرًا لتطورها الاقتصادي وتوسعات الاتحاد الأوروبي التي يصل عدد أعضائها إلى 28 عضوًا، حققت إسبانيا بحلول عام 2007 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 105٪ من متوسط الاتحاد الأوروبي، مما جعلها متقدمة قليلاً على إيطاليا (103٪). تم إدراج ثلاث مناطق في مجموعة الاتحاد الأوروبي الرائدة التي تتجاوز 125٪ من متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: بلد الباسك يتصدر مدريد ونافاري. وفقًا لحسابات الألمانية، كان الاقتصاد الإسباني في طريقه للتغلب على بلدان مثل ألمانيا في دخل Die Welt صحيفة

الفرد بحلول عام 2011. بلغت نسبة البطالة 7.6٪ في شهر أكتوبر 2006، وهي نسبة مقارنة بشكل إيجابي بالعديد من الدول الأوروبية الأخرى، وخاصة مع أوائل التسعينيات عندما بلغت 20٪.

تشمل نقاط الضعف الدائمة في الاقتصاد الإسباني ارتفاع معدل التضخم، اقتصاد كبير تحت الأرض، ونظام تعليمي، إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والتي تفيد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضعها بين أفقر الدول المتقدمة.

كان النمو خلال الفترة من 1997 إلى 2007 بقيادة فقاعة عقارية تغذيها معدلات فائدة منخفضة تاريخياً، ومعدلات هائلة من الاستثمارات الأجنبية (خلال تلك الفترة أصبحت إسبانيا مفضلة لبنوك الاستثمار الأوروبية الأخرى) وارتفاع كبير في الهجرة. في ذروته في عام 2007، توسعت البناء إلى 16 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلد و12 ٪ من إجمالي العمالة. خلال تلك الفترة، تراكمت إسبانيا عجزًا تجاريًا هائلاً، بتمويل من تدفقات رأس المال - بما في ذلك الاستثمار في المضاربة على المدى القصير - تم توجيهه في الغالب إلى الاستهلاك والممتلكات بدلاً من الأصول الثابتة طويلة الأجل مثل مصانع التصنيع وما شابه.

كان الجانب السلبي للطفرة العقارية ارتفاعا مماثلا في مستويات الديون الشخصية. نظرًا لأن أصحاب المنازل المحتملين قد كافحوا من أجل تلبية أسعار الطلب، فإن متوسط مستوى ديون الأسر تضاعف ثلاث مرات في أقل من عقد. هذا وضع ضغطًا كبيرًا على الفئات ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط؛ بحلول عام 2005، نما متوسط نسبة المديونية إلى الدخل إلى 125 ٪، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الرهون العقارية وقت الطفرة باهظة الثمن التي غالبا ما تتجاوز الآن قيمة العقار.

استمر التقدم الملحوظ حتى أوائل عام 2008، عندما انفجرت "الأزمة المالية العالمية" فقاعة العقارات في إسبانيا.

توقعت المفوضية الأوروبية توقع أن تدخل إسبانيا الركود العالمي في أواخر عام 2000 بحلول نهاية عام 2008. في ذلك الوقت، نُقل عن وزير الاقتصاد الأسباني قوله: «تواجه إسبانيا أعمق ركود في نصف قرن» ESADE توقعت الحكومة الإسبانية ارتفاع معدل البطالة إلى 16٪ في عام 2009. وتوقع مدرسة الأعمال 20٪ .

بحلول عام 2017، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا إلى 95 ٪ من متوسط الاتحاد الأوروبي.

توري أغبار، برشلونة

مقر المعهد الوطني للإحصاء في اسبانيا

الحي المالي في فالنسيا

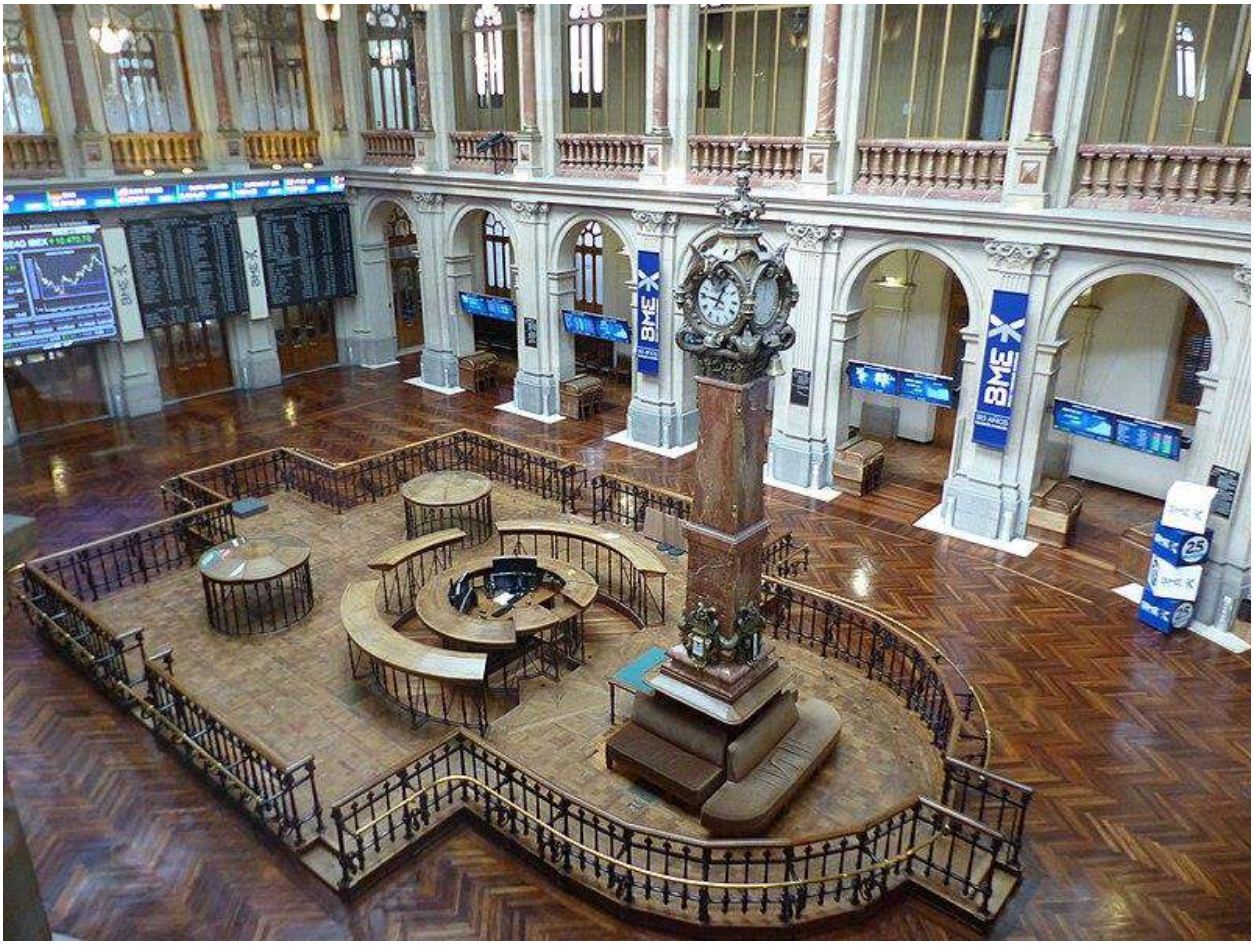

بورصة مدريد، الأكبر والأكثر دولية في إسبانيا

الأزمة الاقتصادية والمالية

استمرت إسبانيا في طريق النمو الاقتصادي عندما تغير الحزب الحاكم في عام 2004، حيث حافظ على نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الولاية الأولى لرئيس الوزراء خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو، على الرغم من أن بعض المشاكل الأساسية في الاقتصاد الإسباني أصبحت واضحة. من بين هذه، وفقًا لصحيفة فاينانشيال تايمز، كان العجز التجاري المتنامي بسرعة في إسبانيا، والذي وصل إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول صيف عام 2008، «فقدان القدرة التنافسية ضد شركائها التجاريين الرئيسيين»، وأيضًا، كجزء من هذا الأخير، معدل التضخم الذي كان تقليدياً أعلى من أحد شركائه الأوروبيين، تأثر في ذلك الوقت بشكل خاص بارتفاع أسعار المنازل بنسبة 150٪ عن عام 1998 وتزايد مديونية الأسرة (115٪) المرتبطة بشكل رئيسي ريال مدريد الازدهار العقاري وارتفاع أسعار النفط.

في عام 2011، وصل العجز إلى مستوى مرتفع بلغ 8.5 ٪. لعام 2016، هدف العجز للحكومة هو حوالي 4. ٪، وهبط إلى 2.9 ٪ لعام 2017. طلبت المفوضية الأوروبية 3.9 ٪ لعام 2016 و2.5 ٪ لعام 2017.

كانت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي للحكومة الإسبانية لعام 2008 في أبريل 2.3 ٪. تم تعديل هذا الرقم على التوالي من قبل وزارة الاقتصاد الإسبانية إلى 1.6. تقدر الدراسات الاستعادية التي أجراها معظم خبراء التنبؤ المستقلين أن المعدل انخفض فعليًا إلى 0.8٪ بدلاً من ذلك، وهو أقل بكثير من معدلات النمو السنوي القوية البالغة 3٪ بالإضافة إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد 1997-2007. ثم، خلال الربع الثالث من عام 2008، تقلص الناتج المحلي الإجمالي الوطني للمرة الأولى منذ 15 عامًا، وفي فبراير 2009، تم التأكيد على أن إسبانيا، إلى جانب الاقتصاديات الأوروبية الأخرى، دخلت رسميًا في الركود.

في يوليو 2009، أدى صندوق النقد الدولي إلى تفاقم تقديرات انكماش إسبانيا لعام 2009، إلى ناقص 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام (بالقرب من المتوسط الأوروبي البالغ ناقص 4.6 ٪)، إلى جانب ذلك، فقد قدر انكماش الاقتصاد الإسباني بنسبة 0.8 ٪ أخرى لعام 2010.

بلباو (إقليم الباسك)

(2003-2014) ازدهار الممتلكات وتمثال نصفي

أدى تبني اليورو في عام 2002 إلى انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل، مما أدى إلى زيادة في قروض الرهن العقاري التي قفزت بأكثر من أربعة أضعاف من عام 2000 إلى قمة عام 2010. تسارع النمو في سوق العقارات الإسبانية، الذي بدأ في عام 1997، وفي غضون سنوات قليلة تطورت إلى فقاعة عقارية، ممولة إلى حد كبير من قبل البنوك الإقليمية، المعروفة باسم «كاجاس»، والتي هي بنوك الادخار الإقليمية تحت إشراف الحكومات الإقليمية، والتي تغذيها معدلات الفائدة المنخفضة تاريخيا والنمو الهائل للهجرة. كان هذا الاقتصاد مدفوعًا لهذا الاقتصاد، حيث كان يُنسب إليه الفضل في تجنب معدل النمو الصفري الفعلي لبعض أكبر شركائه في الاتحاد الأوروبي في الأشهر التي سبقت الركود العالمي الكبير.

خلق الاقتصاد الإسباني أكثر من نصف الوظائف الجديدة في الاتحاد الأوروبي على مدار السنوات الخمس المنتهية في 2005. في الجزء العلوي من الطفرة العقارية، كانت إسبانيا تبني منازل أكثر من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة مجتمعة. ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 71 ٪ بين عامي 2003 و2008 ، جنبا إلى جنب مع انفجار الائتمان.

لقد انفجرت الفقاعة عام 2008، مما تسبب في انهيار قطاعي العقارات والبناء في إسبانيا، مما تسبب في تسريح جماعي للعمال، وانهيار الطلب المحلي على السلع والخدمات. البطالة ارتفعت.

في البداية، تجنبت البنوك والخدمات المالية في إسبانيا الأزمة المبكرة لنظيراتها الدولية. ومع ذلك، ومع تعمق الركود وتراجع أسعار العقارات، أجبرت الديون المعدومة المتزايدة لبنوك الادخار الإقليمية الأصغر، "كاجاس"، تدخل البنك المركزي والحكومة في إسبانيا من خلال برنامج لتحقيق الاستقرار والتوحيد، واستولت أو دمج "الكاجاس الإقليمية " " وأخيرا تلقي خطة إنقاذ بنك من البنك المركزي الأوروبي في عام 2012. تهدف بشكل خاص للأعمال المصرفية و" كاجاس "على وجه الخصوص.

بعد ذروة عام 2008، انخفضت أسعار المنازل بنسبة 31 ٪، قبل أن تصل إلى القاع في أواخر عام 2014.

مركز التجارة العالمي سرقسطة (أراغون)

برج إشبيلية (إشبيلية) (الأندلس)

الانتعاش العقاري

بحلول عام 2017، بعد عدة أشهر من ارتفاع الأسعار، بدأ أصحاب المنازل الذين كانوا يستأجرون خلال الركود الاقتصادي في إعادة عقاراتهم إلى سوق المبيعات. في هذا الصدد، من المتوقع أن تعود مبيعات المنازل في عام 2017 إلى مستوى ما قبل الأزمة (2008).

بشكل عام، يشهد سوق العقارات الإسبانية طفرة جديدة، هذه المرة في قطاع الإيجار. من بين 50 مقاطعة ومقارنة بشهر مايو 2007، سجل المعهد الوطني للإحصاء مستويات أعلى للإيجارات في 48 مقاطعة، مع تضخم الإيجار المتراكم الأكثر 10 سكانًا بين 5٪ و15٪ منذ عام 2007 هذه الظاهرة أكثر وضوحًا في المدن الكبيرة مثل برشلونة أو مدريد، التي تشهد أسعارًا قياسية قياسية جديدة، مدفوعة جزئيًا بالإيجارات قصيرة الأجل للسياح.

بينيدورم، مقصد سياحي شهير

أزمة الديون الأوروبية

في الأسابيع الأولى من عام 2010، انتشر القلق المتجدد بشأن المستويات المفرطة للديون في بعض دول الاتحاد الأوروبي، وبشكل أعم، حول صحة اليورو من أيرلندا واليونان إلى البرتغال، وبدرجة أقل في إسبانيا.

أوصى العديد من الاقتصاديين بمجموعة من السياسات للسيطرة على ارتفاع الدين العام الناجم عن الانهيار الركودي لعائدات الضرائب، والجمع بين تدابير التقشف الصارمة والضرائب المرتفعة. ذهب بعض صانعي السياسة الألمان إلى حد القول إن عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ يجب أن تشمل عقوبات قاسية على متلقي مساعدات الاتحاد الأوروبي مثل اليونان. وقد لوحظ أن ميزانية الحكومة الإسبانية كانت في فائض في السنوات التي سبقت مباشرة الأزمة المالية العالمية وأن ديونها لم تعتبر مفرطة.

في بداية عام 2010، كان الدين العام لإسبانيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا يزال أقل من دين بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا. ومع ذلك، أشار المعلقون إلى أن الانتعاش في إسبانيا كان هشًا، وأن الدين العام

كان ينمو بسرعة، وأن البنوك الإقليمية المتعثرة قد تحتاج إلى عمليات إنقاذ كبيرة، وآفاق النمو ضعيفة، وبالتالي الحد من الإيرادات وأن الحكومة المركزية لديها سيطرة محدودة على إنفاق المنطقة الحكومات. في ظل هيكل المسؤوليات الحكومية المشتركة التي تطورت منذ عام 1975، تم إرجاع الكثير من المسؤولية عن الإنفاق إلى المناطق. وجدت الحكومة المركزية نفسها في موقف صعب من محاولة الحصول على دعم لخفض الإنفاق غير الشعبي من الحكومات الإقليمية المتمردة.

في 23 مايو 2010، أعلنت الحكومة عن مزيد من الإجراءات التقشفية، لتوحيد الخطط الطموحة التي أعلنت في يناير.

اعتبارًا من سبتمبر 2011، سجلت البنوك الإسبانية ارتفاعًا قياسيًا بلغ 142 مليار يورو من السندات JPMorgan الوطنية الإسبانية. من المرجح أن تتم تغطية مزادات السندات لشهر ديسمبر 2011 وفقًا لـ Chase.

حتى الربع الثاني من عام 2012، سُمح للبنوك الإسبانية بالإبلاغ عن الأصول العقارية ذات السعر الأعلى غير السوقي من قبل المنظمين. يجب أن يكون المستثمرون الذين اشتروا هذه البنوك على دراية. لا يمكن بيع المنازل الإسبانية بالقيمة الدفترية للأرض بعد أن ظلت شاغرة على مدار سنوات.

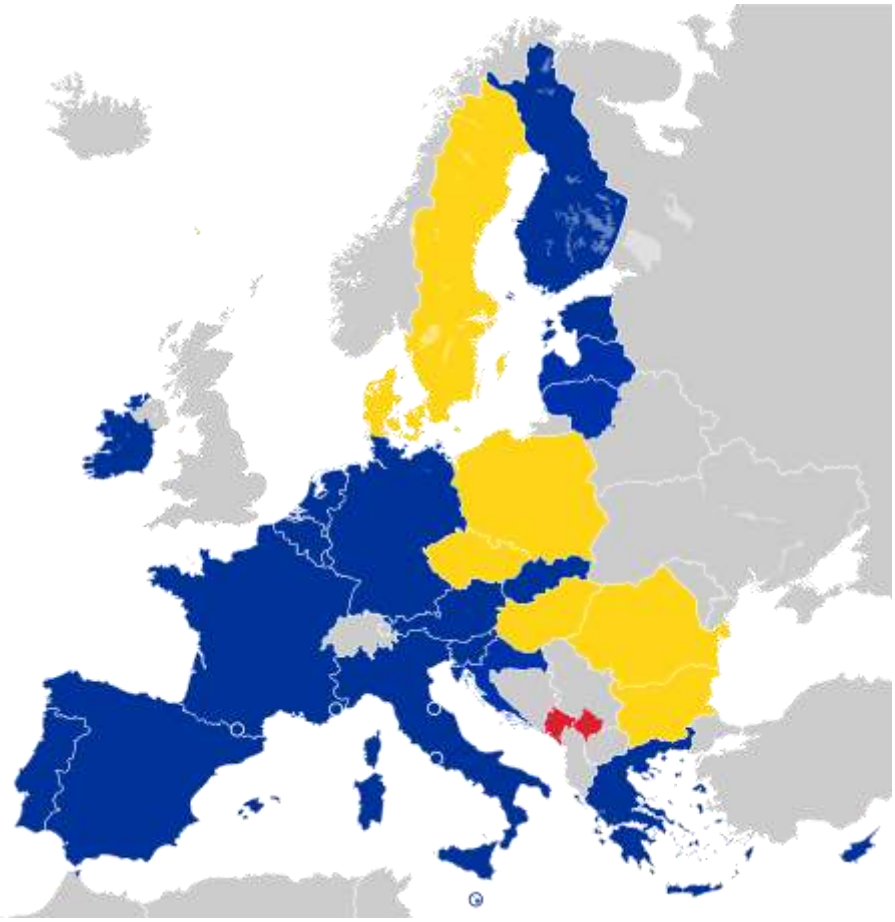

.إسبانيا جزء من اتحاد نقدي، ومنطقة اليورو (الأزرق الداكن)، وسوق الاتحاد الأوروبي الموحدة

أزمة العمالة

على الرغم من أن الحجم الهائل للاقتصاد السري في إسبانيا يخفي إلى حد ما الوضع الحقيقي، إلا أن العمالة تمثل ضعفًا طويل الأجل للاقتصاد الأسباني. بحلول عام 2014، كان معدل البطالة الهيكلية يقدر بنحو 18 ٪.

بعد الانتهاء من التحسينات الكبيرة خلال النصف الثاني من التسعينيات وخلال 2000، حققت إسبانيا في عام 2007 معدل بطالة منخفض قياسي، بحوالي 8 ٪، مع وجود مناطق قليلة على وشك العمالة الكاملة. ثم عانت إسبانيا من نكسة حادة منذ أكتوبر 2008، عندما شهدت ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات 1996. خلال الفترة من أكتوبر 2007 إلى أكتوبر 2008، فاق ارتفاع معدل البطالة ارتفاع الأزمة

الاقتصادية السابقة، بما في ذلك عام 1993. على وجه الخصوص، خلال شهر أكتوبر 2008، عانت إسبانيا من أسوأ ارتفاع للبطالة سجلته على الإطلاق.

بحلول يوليو 2009، كانت قد تخلت عن 1.2 مليون وظيفة في عام واحد. كانت الصناعات الضخمة المرتبطة بالبناء والإسكان تسهم بشكل كبير في ارتفاع أعداد البطالة. منذ عام 2009، بدأ الآلاف من المهاجرين المقيمين في المغادرة، رغم أن بعضهم حافظوا على الإقامة في إسبانيا بسبب الظروف السيئة في بلدهم الأصلي. إجمالاً، وصلت إسبانيا في أوائل عام 2013 إلى سجل بطالة غير مسبوق بلغ حوالي 27٪.

أزمة الشباب

خلال أوائل التسعينيات من القرن الماضي، شهدت إسبانيا فترة من الأزمة الاقتصادية نتيجة لحلقة اقتصادية أكبر في جميع أنحاء أوروبا أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة. وجد العديد من الشباب في إسبانيا أنفسهم محاصرين في حلقة من الوظائف المؤقتة، مما أدى إلى إنشاء فئة ثانوية من العمال من خلال تخفيض الأجور والاستقرار الوظيفي وفرص التقدم. نتيجة لذلك، هاجر العديد من الإسبان، ومعظمهم من الشباب غير المتزوجين، إلى بلدان أخرى من أجل متابعة فرص العمل ورفع مستواهم المعيشي، الذي ترك فقط كمية صغيرة من الشباب يعيشون تحت خط الفقر في إسبانيا. شهدت إسبانيا أزمة اقتصادية أخرى خلال الألفينيات من القرن الماضي، والتي أدت أيضًا إلى ارتفاع عدد المواطنين الأسبان الذين هاجروا إلى البلدان المجاورة مع مزيد من الاستقرار الوظيفي والوقوف الاقتصادي الأفضل. لا تزال البطالة بين الشباب مصدر قلق في إسبانيا، مما دفع الباحثين مثل أنيتا وولف إلى اقتراح أن إسبانيا يمكن أن تقلل من البطالة عن طريق جعل برامج سوق العمل والمساعدة في البحث عن عمل في متناول الشباب الأكثر حرمانًا. وقد افترضت أيضًا أن هذا من شأنه أن يحسن سوق العمل الشبابي الضعيف في إسبانيا، حيث أن المشكلات إجراء Wölfl مع المدرسة للعمل الانتقالي جعلت من الصعب العثور على عمل طويل الأجل. كحل، اقترح تحسينات عن طريق مواءمة مهاراتهم مع الشركات.

انتعاش العمالة

في مايو 2012، تم إجراء إصلاح جذري للعمالة من أجل سوق عمل أكثر مرونة، مما يسهل تسريح العمال بهدف تعزيز ثقة الشركات. بحلول الربع الثاني من عام 2014، كان الاقتصاد الإسباني قد عكس اتجاهه السلبي وبدأ في خلق وظائف لأول مرة منذ عام 2008.

بدأ هذا اتجاهًا لوضع سجلات توظيف إيجابية متتالية. كان انعكاس الربع الثاني مفاجئًا وغير عادي بالنظر إلى أن عدد الوظائف التي تم إنشاؤها سجل رقما إيجابيا مطلقا حيث تم الاحتفاظ بإحصائيات التوظيف الفصلية هذه (تبدأ السلسلة في عام 1964). بدا أن الإصلاح العمالي يلعب دورًا مهمًا؛ أحد الأدلة التي تم الاستشهاد بها هي أن أسبانيا قد بدأت في خلق وظائف بمعدلات أقل لنمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة السابقة: في الدورات السابقة، ارتفع التوظيف عندما وصل النمو إلى 2 ٪، وهذه المرة جاء المكسب خلال عام عندما زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2 ٪ فقط.

على الجانب الآخر، تنتقد النقابات العمالية وأحزاب اليسار واليسار الإصلاح وتريد إلغاؤه، على أساس أنه يميل ميزان القوى بعيدا عن أصحاب العمل. إلى جانب ذلك، فإن معظم العقود الجديدة مؤقتة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من المتوقع مهد الطريق لمزيد من الانخفاض في معدل البطالة. منذ عام 2014، تسجل إسبانيا انخفاضًا سنويًا ثابتًا في أرقام البطالة الرسمية. خلال عام 2016، شهدت البطالة في إسبانيا أكبر انخفاض على الإطلاق حتى الآن. بحلول نهاية ذلك العام، كانت أسبانيا قد استعادت 1.7 مليون من أكثر من 3.5 مليون وظيفة فقدت خلال فترة الركود. بحلول الربع الأخير من عام 2016، انخفضت البطالة الإسبانية إلى 18.6 ٪، وهو أدنى معدل في سبع سنوات. في أبريل 2017، سجلت الدولة أكبر انخفاض في طالبي البطالة لمدة شهر واحد في السلسلة التاريخية بأكملها حتى الآن. خلق فرص العمل تسارع. في هذا الصدد، كان مايو 2017 أفضل مايو حتى الآن من حيث انتماءات الضمان الاجتماعي منذ أن بدأ هذا السجل في عام 2001 وخلال ذلك الشهر انخفضت مطالبات العاطلين عن العمل إلى أدنى رقم منذ يونيو 2009.

عند 17.2 ٪ في الربع الثاني من عام 2017، انخفضت البطالة إلى أقل من 4 ملايين للمرة الأولى منذ عام 2008، حيث شهدت البلاد أكبر انخفاض فصلي في البطالة على الإطلاق حتى الآن (بدأت السلسلة في عام 1964). في عام 2018، بمعدل 14.6 ٪ لم يتجاوز معدل البطالة عتبة 15 ٪ لأول مرة منذ عام 2008 عندما بدأت الأزمة.

في عام 2019، زادت حكومة بيدرو سانشيز الاشتراكية الحد الأدنى للأجور بنسبة 22 ٪ في محاولة لزيادة التوظيف وتشجيع الإنفاق. جادل أعضاء المعارضة بأن هذه الزيادة من 736 يورو إلى 900 يورو شهريًا ستؤثر سلبًا على 1.2 مليون عامل بسبب عدم قدرة أرباب عملهم على تغطية الزيادة المذكورة أعلاه.

تخفيض أموال الاتحاد الأوروبي

انخفضت مساهمات رأس المال من الاتحاد الأوروبي، والتي ساهمت بشكل كبير في التمكين الاقتصادي لإسبانيا منذ انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، انخفاضًا كبيرًا منذ عام 1990 بسبب التقييس الاقتصادي فيما يتعلق بالبلدان الأخرى وآثار توسيع الاتحاد الأوروبي. من ناحية، تنتشر الآن الأموال عبر المزيد من البلدان (CAP) الزراعية من السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، مع توسيع الاتحاد الأوروبي لعامي 2004 و2007 ، انضمت الدول الأقل نمواً إلى الاتحاد الأوروبي، مما خفض متوسط دخل الفرد (أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، بحيث أصبحت المناطق الإسبانية التي كانت تعتبر أقل نسبياً المتقدمة، أصبح في المتوسط الأوروبي أو حتى فوقه. أصبحت إسبانيا تدريجياً مساهماً صافياً في تمويل أقل البلدان نمواً في الاتحاد بدلاً من تلقي الأموال.

(-2014) الانتعاش الاقتصادي

مع زيادة بنسبة 3.2 ٪ في عام 2015، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسباني هو الأعلى بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي الأكبر في ذلك العام. خلال عامين فقط (2014-2015)، استعاد الاقتصاد الإسباني 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي المفقود خلال فترة الركود 2009-2013، مما جعل بعض المحللين الدوليين يشيرون إلى الانتعاش الحالي في إسبانيا على أنه «واجهة لجهود الإصلاح الهيكلي».

بحلول الربع الثاني من عام 2016، كان الاقتصاد الإسباني قد تراكم 12 ربعًا متتاليًا من النمو، وتمكن من التفوق باستمرار على بقية منطقة اليورو. استمر هذا النمو، مع تفوق الاقتصاد الأسباني على التوقعات ونموه بنسبة 3.2 في المائة في عام 2016، وهو ضعف معدل متوسط منطقة اليورو تقريبًا.

في وقت لاحق، في الربع الثاني من عام 2017، استردت إسبانيا إجمالي الناتج المحلي المفقود خلال الأزمة الاقتصادية، متجاوزة لأول مرة مستوى الإنتاج الذي تم التوصل إليه في عام 2008. من المتوقع أن يظل الاقتصاد الإسباني هو الاقتصاد الرئيسي الأفضل أداءًا في منطقة اليورو أيضًا في عام 2017.

إن التجارة الدولية هي أحد الدوافع الرئيسية للانتعاش الاقتصادي، والتي أشعلتها بدورها مكاسب هائلة في إنتاجية العمالة. خلال الأزمة الاقتصادية، خفضت إسبانيا بشكل كبير الواردات، وزادت الصادرات واستمرت في جذب أعداد متزايدة من السياح ؛ نتيجة لذلك، بعد ثلاثة عقود من إدارة العجز التجاري، حققت البلاد في عام 2013 فائضًا تجاريًا والذي تعزز خلال عامي 2014 و2015. ارتفعت الصادرات، من حوالي 25 ٪ (2008) إلى 33 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (2016) على خلفية تخفيض قيمة العملة الداخلية (فاتورة الأجور في البلاد إلى النصف في الفترة 2008-2016)، والبحث عن أسواق جديدة وخفيفة .مؤخرا انتعاش الاقتصاد الأوروبي

البيانات

يوضح الجدول التالي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الفترة 1980-2017. التضخم تحت 2 ٪ باللون .الأخضر

النظام المصرفي

لعبت المصارف التجارية الإسبانية الخاصة دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية في إسبانيا، مستفيدة من دورها كدائن للدولة في القرن التاسع عشر، ومن قدرتها على تسييل الدين العام، ومن الترتيبات الاحتكارية التي فرضتها الدولة والتي استمرت منذ بداية القرن العشرين. حتى أواخر الثمانينيات، عندما فرضت القواعد الأوروبية تحرير القطاع. وقد قيل إن المعاملة المواتية التي تلقتها البنوك التجارية الإسبانية بعد نهاية نظام فرانكو سمحت للشراكة (Banco de España) الرئيسية وعلاقتها الوثيقة ببنك إسبانيا Santander) بين القطاعين العام والخاص بإعادة هيكلة البنوك التجارية الكبيرة إلى بنكين كبيران بهدف إعداد المؤسسات الخاصة للمنافسة الدولية والتوسع الخارجي بمجرد دمج السوق (BBVAو المصرفية الأوروبية في عام 1992 إلى جانب هذه التجارة المالية التي تعود بالنفع على القطاع المصرفي التجاري، سمحت الجهات التنظيمية الإسبانية أيضًا توسع هائل في بنوك الادخار غير الربحية التي ترعاها الحكومات الإقليمية والتي أصبحت معرضة بشدة لقطاع الرهن العقاري وقطاعات التطوير العقاري خلال .الطفرة الاقتصادية الإسبانية في الفترة 1999-2007

قبل عام 2010، تم اعتماد النظام المصرفي الأسباني كواحد من أكثر النظم المصرفية الغربية قوةً في مواجهة أزمة السيولة المستمرة في جميع أنحاء العالم، وذلك بفضل القواعد والممارسات المصرفية المحافظة في البلاد. كان مطلوبًا من البنوك أن يكون لديها مخصصات رأسمالية عالية وأن تطلب ضمانات وأوراقًا مالية متنوعة من المقترضين المقصودين. سمح هذا للبنوك، وخاصة البنوك الكبيرة المتنوعة

، بالتغلب على انكماش العقارات بشكل أفضل من المتوقع. في Santanderو BBVA جغرافيا وصناعيًا مثل الواقع، تمكنت البنوك التجارية الكبرى في إسبانيا من الاستفادة من موقعها القوي في شراء الأصول المصرفية المتعثرة في أماكن أخرى في أوروبا والولايات المتحدة.

ومع ذلك، مع الأزمة غير المسبوقة لأزمة الإسكان في البلاد، كانت بنوك الادخار المحلية الأصغر حجماً («كاجاس») تؤخر تسجيل القروض الرديئة، خاصة تلك المدعومة من المنازل والأراضي، لتجنب إعلان الخسائر. في يونيو 2009، أنشأت الحكومة الإسبانية صندوق الإنقاذ المصرفي وإعادة الإعمار Fondo، والمعروف باللغة الإنجليزية باسم «صندوق de reestructuración ordenada bancaria (FROB) ، إعادة هيكلة البنك المنظم». في هذه الحالة، كان تدخل الدولة لمصارف الادخار المحلية بسبب مخاطر التخلف عن السداد أقل من المخاوف. في 22 مايو 2010، استحوذت Banco de España على "CajaSur" ، كجزء من برنامج وطني لوضع البنوك الصغيرة في البلاد على أساس مالي ثابت. في ديسمبر 2011، استولى البنك المركزي الأسباني Banco de España (ما يعادل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)، على "Caja Mediterraneo" ، المعروف أيضًا باسم CAM ، قدرت (البنك الإقليمي) لمنع انهياره المالي. والديون CAM ، خللاً في التوازن بين أصول PriceWaterhouseCooperشركة المحاسبة الدولية، بقيمة 3,500 مليون يورو، دون حساب المؤسسة الصناعية. بلغ الوضع المضطرب ذروته مع التأميم في مايو 2012. بحلول ذلك الوقت، أصبح من الواضح أن الخسائر العقارية المتزايدة Bankia الجزئي لـ لبنوك الادخار تقوض الثقة في السندات الحكومية في البلاد، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون السيادية.

في أوائل يونيو 2012، طلبت إسبانيا تمويلًا أوروبيًا بقيمة 41 مليار يورو «لإعادة رسملة البنوك الإسبانية التي تحتاجها». لم تكن خطة إنقاذ من حيث أنها كانت تقتصر على أجزاء من الأعمال المصرفية (خطة إنقاذ كاملة لاقتصاد بلغ حجم الإسبان يصل إلى عشرة أو اثني عشر ضعف هذا المبلغ). في مقابل المساعدات، لم يكن هناك أي ضرائب أو شروط الاقتصاد الكلي. الفائدة من القرض ستدفع للبنوك نفسها. سيشرف صندوق النقد الدولي على هذه الخطة، والتي لن تضع أي أموال. وفقًا لبيان وزراء المالية الأوروبيين، ستراقب مجموعة اليورو عن كثب «تصحيح الاختلالات الاقتصادية».

اعتبارًا من عام 2017، قدرت تكلفة إعادة هيكلة بنوك الادخار المفلسة في إسبانيا بمبلغ 60.7 مليار يورو، والباقي من قبل القطاع المصرفي. لن يتم فهم FROB منها حوالي 41.8 مليار يورو من قبل الدولة من خلال التكلفة الإجمالية بالكامل حتى يتم خصخصة هؤلاء المقرضين الذين لا تزال تحت سيطرة الدولة مؤخرًا. في هذا الصدد، تدرس إسبانيا بحلول أوائل عام 2017 اندماج كلا البنكين ثم (BMNو Bankia) تقوم بخصخصة البنك الموحد لاسترداد ما يقدر بنحو 400 مليون يورو من تكاليف خطة الإنقاذ.

، Catalunya Banc، وCAM خلال فترة التحول هذه، اندمجت معظم بنوك الادخار الإقليمية مثل منذ ذلك الحين و/ Cajasur ، أوUnnim Banc، وNovagalicia Banco، وBanco de Valenciaو أو تم استيعابها من قبل البنوك الإسبانية الأكبر والأكثر عالمية، والتي فرضت ممارسات إدارية أفضل والقضاء على التدخل السياسي.

الأسعار

بسبب نقص الموارد الخاصة بها، يتعين على إسبانيا استيراد جميع أنواع الوقود الأحفوري. إضافة إلى ذلك، وحتى أداء أزمة عام 2008، أظهر الأداء الأخير لإسبانيا ميلًا تضخميًا وفجوة تضخمية مقارنة ببلدان الاتحاد النقدي الأوروبي الأخرى، مما أثر على الإنتاجية الإجمالية للبلاد. علاوة على ذلك، عندما انضمت إسبانيا إلى منطقة اليورو، فقدت اللجوء إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة التنافسية، مما يعرضها لخسارة دائمة وتراكمية للمنافسة بسبب التضخم. في سيناريو أسعار النفط القياسية بحلول منتصف عام 2000، كان هذا يعني ضغطًا كبيرًا على معدل التضخم. في يونيو 2008، بلغ معدل التضخم أعلى مستوى في 13 عامًا عند 5.00٪.

بعد ذلك، مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حدث في النصف الثاني من عام 2008 بالإضافة إلى الانفجار الواضح للفقاعة العقارية، تحولت المخاوف سريعًا إلى خطر الانكماش، حيث سجلت إسبانيا في يناير 2009 أدنى معدل تضخم لها في 40 سنوات، تليها فترة وجيزة، في مارس 2009 بمعدل تضخم سلبي لأول مرة منذ بدء جمع هذه الإحصاءات. بعد ذلك، وبخلاف الصدمات الطفيفة المؤقتة للنفط، تذبذب الاقتصاد الإسباني بشكل عام بين معدلات تضخم سلبية إلى ما يقرب من الصفر خلال فترة 2009 - أوائل عام 2016. يعتقد المحللون أن هذا لم يكن مرادفًا للانكماش، نظرًا لحقيقة أن إجمالي الناتج المحلي كان ينمو منذ عام 2014، فقد انتعش الاستهلاك المحلي أيضًا، خاصة وأن التضخم الأساسي ظل إيجابيًا إلى حد ما.

في الواقع، مع تلاشي تأثير أسعار الوقود أرخص واستعادة الانتعاش الاقتصادي، عاد التضخم المعتدل في منطقة 1-2 ٪ في عام 2017.

القوة الاقتصادية

منذ التسعينيات، اكتسبت بعض الشركات الإسبانية مكانة متعددة الجنسيات، وغالبًا ما توسعت أنشطتها في أمريكا اللاتينية القريبة من الناحية الثقافية. اسبانيا هي ثاني أكبر مستثمر أجنبي هناك، بعد الولايات المتحدة. توسعت الشركات الإسبانية أيضًا في آسيا، وخاصة الصين والهند. هذا التوسع العالمي المبكر هو ميزة تنافسية على منافسيها وجيرانها الأوروبيين. قد يكون السبب في المقام الأول هو الاهتمام المتزايد باللغة والثقافة الإسبانية في آسيا وإفريقيا، ولكن أيضًا ثقافة الشركات التي تعلمت المخاطرة في الأسواق غير المستقرة.

الشركات الاسبانية استثمرت في مجالات مثل تجارة الطاقة المتجددة (ايبردرولا هو أكبر مشغل في العالم للطاقة المتجددة)، وشركات التكنولوجيا مثل تليفونيكا، أبينجوا، مؤسسة موندراغون، موفيستار، والشركات العالمية مثل شركة الغزل TALGO، CAF ، إندرا، مصنعي القطارات مثلHisdesatجاميسا، والبنية التحتية، مع ست من أكبر عشر شركات بناء دولية Repsol وشركات البترول مثل Inditex والنسيج FCCو OHLو ACSو Acciona وFerrovial متخصصة في النقل كونها إسبانية، مثل.

BBVAإسبانيا مجهزة بنظام مصرفي قوي، بما في ذلك بنكين عالميين مهمين، بانكو سانتاندر و

بنية تحتية

في الإصدار 2012-2013 من تقرير التنافسية العالمية، احتلت إسبانيا المرتبة العاشرة في العالم من حيث البنية التحتية من الدرجة الأولى. إنها الدولة الخامسة في الاتحاد الأوروبي التي تتمتع بأفضل بنية أساسية وتتفوق على دول مثل اليابان أو الولايات المتحدة. على وجه الخصوص، تعتبر البلاد رائدة في مجال السكك الحديدية عالية السرعة، حيث طورت ثاني أطول شبكة في العالم (فقط خلف الصين) وقيادة مشاريع عالية السرعة مع التكنولوجيا الإسبانية في جميع أنحاء العالم.

تتصدر شركات الامتياز في مجال البنية التحتية الإسبانية 262 بنية تحتية للنقل في جميع أنحاء العالم، تحتل .Public Works Financing تمثل 36٪ من الإجمالي، وفقًا لأحدث التصنيفات التي جمعتها نشرة ، وفقًا لتصنيف الشركات حسب عدد Abertisو Global Víaو ACS :أهم ثلاث شركات إسبانية عالمية الامتيازات للطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ قيد الإنشاء أو التشغيل في أكتوبر 2012. بالنظر ، التي تبلغ قيمتها Ferrovial-Cintra إلى الاستثمار، فإن أول شركة امتياز للبنية التحتية في العالم هي شركة عن كثب، بمبلغ 70200 مليون. من بين العشرة الأوائل في العالم ACS 72000 مليون يورو، تليها شركة

OHL (17870)(مع 19400 مليون) و Global Víaو FCCالإسبانية (21500 مليون)، Sacyr أيضا (مليون).

خلال عام 2013، وقعت شركات الهندسة المدنية الإسبانية عقودًا في جميع أنحاء العالم بمبلغ إجمالي قدره 40 مليار يورو، وهو رقم قياسي جديد للصناعة الوطنية.

ميناء فالنسيا في إسبانيا هو أكثر المطارات ازدحاما في حوض البحر الأبيض المتوسط، الخامس الأكثر ازدحاما في أوروبا و30 في العالم. هناك أربعة موانئ إسبانية أخرى في ترتيب أفضل 100 موانئ بحرية عالمية ؛ نتيجة لذلك، ترتبط إسبانيا باليابان في المرتبة الثالثة من بين الدول التي تتصدر هذا الترتيب.

الصادرات تنمو باطراد

خلال سنوات الطفرة، حققت إسبانيا عجزًا تجاريًا بلغ في نهاية المطاف مستوى ا قياسيًا يعادل 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي (2007) والدين الخارجي ارتفع إلى ما يعادل 170٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد أعلى المعدلات بين الاقتصادات الغربية. بعد ذلك، خلال فترة الركود الاقتصادي، خفضت إسبانيا بشكل كبير الواردات بسبب انكماش الاستهلاك المحلي بينما - على الرغم من التباطؤ العالمي - فقد زادت الصادرات واستمرت في جذب أعداد متزايدة من السياح. نمت الصادرات الإسبانية بنسبة 4.2 ٪ في عام 2013، وهو أعلى معدل في الاتحاد الأوروبي. نتيجة لذلك، بعد ثلاثة عقود من إدارة العجز التجاري، حققت إسبانيا في عام 2013 فائضا تجاريا. كان نمو الصادرات مدفوعًا بالسلع الرأسمالية وقطاع السيارات وكان من المتوقع أن يصل الفائض إلى 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. بلغت الصادرات في عام 2014 34 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعة من 24 ٪ في عام 2009. تم دمج الفائض التجاري الذي تحقق في عام 2013 في عامي 2014 و2015.

على الرغم من الانخفاض الطفيف في الصادرات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نفس الفترة، استمرت الصادرات الإسبانية في النمو، وفي النصف الأول من عام 2016، تجاوزت البلاد سجلها الخاص حتى الآن في تصدير السلع بمبلغ 128,041 مليون يورو ؛ من المجموع، تم تصدير ما يقرب من 67 ٪ إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. خلال هذه الفترة نفسها، من بين 70 عضوًا في منظمة التجارة العالمية (التي تضم اقتصاداتها مجتمعة 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، كانت إسبانيا هي الدولة التي نمت صادراتها أكثر من غيرها.

في عام 2016، بلغت صادرات السلع أعلى مستوياتها التاريخية على الرغم من التباطؤ العالمي في التجارة، والتي تمثل 33 ٪ من إجمالي الناتج المحلي (بالمقارنة، تمثل الصادرات 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ، 18 ٪ في اليابان ، 22 ٪ في الصين أو 45 ٪ في ألمانيا).

إجمالاً، بحلول عام 2017، ارتفعت المبيعات الأجنبية كل عام منذ عام 2010، مع وجود درجة من استبدال الواردات غير المخطط لها - وهذا إنجاز غير عادي بالنسبة لإسبانيا عندما تكون في مرحلة توسعة - مما يشير إلى مكاسب تنافسية هيكلية. وفقًا لأحدث بيانات عام 2017، فإن حوالي 65٪ من صادرات البلاد تذهب إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين.

قطاعات الاقتصاد

بما في ذلك) ، والذي يتصدر منذ عام 2016 البنوكIBEX 35 مؤشر سوق الأسهم الاسباني القياسي هو والطاقة (Telefónica) والاتصالات (Inditex) والملابس (BBVAو Banco Santander (Iberdrola).

التجارة الخارجية

تقليديا حتى عام 2008، كانت معظم الصادرات والواردات من إسبانيا مع دول الاتحاد الأوروبي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة والبرتغال.

في السنوات الأخيرة، لجأت التجارة الخارجية إلى خارج الاتحاد الأوروبي. العملاء الرئيسيون لإسبانيا هم أمريكا اللاتينية وآسيا (اليابان والصين والهند) وأفريقيا (المغرب والجزائر ومصر) والولايات المتحدة. الشركاء التجاريون الرئيسيون في آسيا هم اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، تايوان. في إفريقيا، تعد الدول المنتجة للنفط (نيجيريا والجزائر وليبيا) شركاء مهمين وكذلك المغرب. بلدان أمريكا اللاتينية شركاء تجاريون مهمون جدًا، مثل الأرجنتين والمكسيك وكوبا (السياحة) وكولومبيا والبرازيل وشيلي (المنتجات الغذائية) والمكسيك وفنزويلا والأرجنتين (البترول). [15]

بعد الأزمة التي بدأت في عام 2008 وسقوط السوق المحلية، أسبانيا (منذ عام 2010)، تحولت إلى الخارج على نطاق واسع مما أدى إلى زيادة كميات الصادرات والتصدير. لقد تنوعت وجهاتها التقليدية ونمت بشكل كبير في مبيعات منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية، بما في ذلك الأسواق ذات القدرة التنافسية العالية مثل الولايات المتحدة وآسيا. [16]

أهم الشركاء التجاريين لإسبانيا لعام 2015

السياحة

خلال العقود الأربعة الماضية، نمت صناعة السياحة الأجنبية في إسبانيا لتصبح ثاني أكبر صناعة في العالم. أعلن مسح أجراه عام 2015 المنتدى الاقتصادي العالمي أن صناعة السياحة في البلاد هي الأكثر تنافسية في العالم. كرر مسح 2017 هذه النتيجة.

بحلول عام 2015، ظلت البلاد ثالث أكثر الدول زيارةً في العالم. مع 75.3 مليون زائر، حطمت البلاد في عام 2016 سجلها السياحي الخاص للسنة السابعة على التوالي.

ارتفع حجم العمل من حوالي 40 مليار يورو في عام 2006 إلى حوالي 77 مليار يورو في عام 2016. في عام 2015، بلغت القيمة الإجمالية للسياحة الأجنبية والمحلية ما يقرب من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وفرت فرص عمل لنحو مليوني شخص.

يقع مقر المنظمة العالمية للسياحة في مدريد، إسبانيا.

صناعة السيارات

صناعة السيارات هي واحدة من أكبر أرباب العمل في البلاد. في عام 2015، كانت إسبانيا ثامن أكبر بلد منتج للسيارات في العالم وثاني أكبر منتج للسيارات في أوروبا بعد ألمانيا.

بحلول عام 2016، كانت صناعة السيارات تحقق 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا، وتوظف حوالي تسعة في المائة من الصناعة التحويلية. بحلول عام 2008، كانت صناعة السيارات ثاني أكثر الصناعات المصدرة بينما في عام 2015 كان حوالي 80 ٪ من إجمالي الإنتاج للتصدير.

ضخت الشركات الألمانية 4.8 مليار يورو في إسبانيا في عام 2015، مما جعل البلاد ثاني أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر الألماني وراء الولايات المتحدة فقط. حصة الأسد من هذا الاستثمار - 4 مليارات يورو - ذهبت إلى صناعة السيارات في البلاد.

طاقة

في عام 2008، كان معدل استهلاك الكهرباء في أسبانيا يبلغ 6523 كيلو واط في الساعة للشخص الواحد. ، (كيلو واط ساعة / شخص 7,409 :EU15) EU15 شكل استخدام الكهرباء في إسبانيا 88٪ من متوسط (كيلو واط / فرد 8991) OECD و73٪ من متوسط.

تعد إسبانيا واحدة من الشركات الرائدة في العالم في مجال الطاقات المتجددة، كمنتج للطاقة المتجددة بحد ذاتها وكمصدر لهذه التكنولوجيا. في عام 2013، أصبحت أول دولة في العالم تمتلك طاقة الرياح كمصدر رئيسي للطاقة.

مختبرأرتيتشي عالي الجهد

الأعمال الزراعية

كانت الأعمال التجارية الزراعية قطاعًا آخر ينمو بقوة خلال السنوات القليلة الماضية. بما يزيد قليلاً عن 40 مليار يورو، في عام 2015، بلغت صادرات الصناعات الزراعية 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 15٪ من إجمالي الصادرات الإسبانية.

تشكلت الطفرة خلال الفترة 2004-2014، عندما نمت صادرات الصناعات الزراعية في إسبانيا بنسبة 95 ٪ بقيادة لحم الخنزير والنبيذ وزيت الزيتون. بحلول عام 2012، كانت إسبانيا أكبر منتج لزيت الزيتون في العالم، حيث تمثل 50٪ من إجمالي الإنتاج في جميع أنحاء العالم. بحلول عام 2013، أصبحت البلاد أكبر منتج للنبيذ في العالم ؛ في عام 2014 و2015 كانت إسبانيا أكبر مصدر للنبيذ في العالم. ومع ذلك، لا

يزال سوء التسويق والهوامش المنخفضة مشكلة، كما يتضح من حقيقة أن المستوردين الرئيسيين لزيت الزيتون والنبيذ الإسباني (إيطاليا وفرنسا، على التوالي) يشترون المنتجات الإسبانية السائبة التي يتم تعبئتها وبيعها في ظل التسميات الإيطالية أو الفرنسية، غالبًا لترميز كبير.

إسبانيا هي أكبر منتج ومصدر في الاتحاد الأوروبي من فواكه الحمضيات (البرتقال والليمون والفواكه الحمضية الصغيرة) والخوخ والمشمش. كما أنها أكبر منتج ومصدر للفراولة في الاتحاد الأوروبي.

بقايا الحكم المطلق ثابتة في الزراعة. يظل الملك والكنيسة وأصحاب ألقاب النبلاء هم أصحاب الأراضي الرئيسيين في البلاد، وبالتالي يستفيدون من مساعدات التنمية الإقليمية الأوروبية (1.85 مليون يورو في عام 2003 لصالح دوقة ألبا).

عمليات الدمج والاستحواذ

بين عامي 1985 و2018 ، تم الإعلان عن 23201 صفقة حيث شاركت الشركات الإسبانية إما كمستحوذ أو كهدف. هذه الصفقات تتراكم بقيمة إجمالية قدرها 1935 مليار. دولار أمريكي (1571.8 مليار دولار). يورو). فيما يلي قائمة بأفضل 10 صفقات بمشاركة إسبانية:

قيمة الصفقة (مليون دولار)	الهدف الأمة	الهدف منتصف الصناعة	اسم الهدف	الأمة المستحوذة	Acquiror Mid Industry	اسم المستحوذ	ريخ الإعلان
31,659.40	المملكة المتحدة	لاسلكي	O2 PLC	إسبانيا	خدمات الاتصالات	Telefonica SA	10/31/2005
26,437.77	إسبانيا	قوة	Endesa SA	إيطاليا	البيانات المالية	مجموعة المستثمرين	04/02/2007

			الأخرى				
23,785.68	إسبانيا	البنوك	Banco Financiero y de Ahorros	إسبانيا	البيانات المالية الأخرى	FROB	05/09/2012
22,210.00	المملكة المتحدة	قوة	السلطة الاسكتلندية PLC	إسبانيا	قوة	Iberdrola SA	2006/11/28
21,810.57	المملكة المتحدة	البنية التحتية لوسائل النقل	BAA PLC	إسبانيا	البيانات المالية الأخرى	المطار Dvlp والاستثمار المحدودة	02/08/2006
17,872.72	إسبانيا	تبغ	التاديس	المملكة المتحدة	البيانات المالية الأخرى	شركة التبغ الامبراطوري لما وراء البحار	2007/03/14
15,787.49	المملكة المتحدة	البنوك	الدير الوطني PLC	إسبانيا	البنوك	سانتاندر الوسطى Hispano SA	2004/07/23
14,364.85	إسبانيا	اتصالات أخرى	Airtel SA	المملكة المتحدة	لاسلكي	فودافون AirTouch PLC	2000/07/17
14,155.31	إسبانيا	البنوك	Bankia SA	إسبانيا	البنوك	Banco Financiero y de	2012/12/26

					Ahorros	
13,469.98	إسبانيا	قوة	Endesa SA	إيطاليا	قوة	Enel SpA	04/02/2007

بانوراما أوربانو دي أزكا (مدريد)

عام	
الدولة	Spain
عملة	1 euro (€1) = 1.13 دولار أمريكي[2]
السنة المالية	Calendar year
المنظمات	WTO and OECDالاتحاد الأوروبي،
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	$1.437 trillion (nominal, 2018

	est.)[1] $1.867 trillion (PPP, 2018 est.)[1]
نمو الناتج الإجمالي	3.6% (2015) 3.2% (2016) 3.0% (2017) 2.6% (2018f)[3][1]
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	$31,059 (nominal, 2018 est.)[1] $40,371 (PPP, 2018 est.)[1]
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	زراعة: 2.6% صناعة: 23.2% خدمةs: 74.2% (2017 est.)[3]
التضخم الاقتصادي (CPI)	▲ 2.0% (2017 est.)[3] -0.2% (2016 est.)[3]

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[4] بليون 69.4 (2017)

اقتصاد السويد

الاقتصاد السويدي هو اقتصاد تصديري متطور مدعوم بصادرات أخشاب البناء وخام الحديد والطاقة المائية. القطاعات الصناعية الرئيسية تشمل صناعة السيارات والأدوية والاتصالات والألات الصناعية والمعدات الدقيقة والسلع الكيماوية والحديد والصلب والتحريج والسلع والأجهزة المنزلية. يُستخدم القطاع الزراعي الحديث في توظيف أكثر من نصف القوى العاملة بالبلاد، واليوم تعمل السويد على تطوير الصناعات الهندسية والمناجم والصلب للمنافسة عالميًا.

الاقتصاد السويدي هو اقتصاد متطور موجه نحو التصدير مدعوم بالخشب والطاقة الكهرمائية وخام الحديد. هذه تشكل قاعدة موارد الاقتصاد الموجه نحو التجارة الخارجية. وتشمل الصناعات الرئيسية السيارات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمستحضرات الصيدلانية، والآلات الصناعية، والمعدات الدقيقة، والسلع الكيماوية، والسلع المنزلية والأجهزة المنزلية، والغابات، والحديد، والصلب. تقليديا الاقتصاد الزراعي الحديث الذي يعمل أكثر من نصف القوى العاملة المحلية، والسويد اليوم تطوير الصناعات الهندسية، والألغام، والصلب واللب التي هي قادرة على المنافسة دوليا، كما يتضح من شركات مثل إريكسون، A SE A / AB B، SK F، ألفا لافال، A GA، ودينو نوبل.

السويد هي اقتصاد مختلط تنافسي يضم دولة رفاهية عالمية سخية تمول من خلال ضرائب الدخل المرتفعة نسبياً والتي تضمن توزيع الدخل في جميع أنحاء المجتمع، وهو نموذج يُطلق عليه أحيانًا نموذج الشمال. في عام 2014، بلغت نسبة الثروة الوطنية التي تملكها الحكومة 24.1٪.

نظرًا لكون السويد بلدًا محايدًا ولم يشارك بنشاط في الحرب العالمية الثانية، لم يكن عليها إعادة بناء قاعدتها الاقتصادية ونظامها المصرفي وبلدها ككل، كما فعلت العديد من الدول الأوروبية الأخرى. حققت السويد مستوى معيشة مرتفعًا في ظل نظام مختلط من رأسمالية التكنولوجيا الفائقة ومزايا الرفاهية الشاملة. السويد لديها ثاني أعلى إجمالي إيرادات الضرائب وراء الدنمارك، كحصة من دخل البلاد. اعتبارا من عام 2012، بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية 44.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض عن 48.3 ٪ في عام 2006.

يتوقع المعهد القومي للبحوث الاقتصادية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8 ٪ و 3.1 ٪ و 3.4 ٪ في عام 2014 و 2015 و 2016 على التوالي. كشفت مقارنة لمعدلات النمو الاقتصادي القادمة لدول الاتحاد الأوروبي أن دول البلطيق وبولندا وسلوفاكيا هي الدول الوحيدة التي من المتوقع أن تحافظ على معدلات نمو مماثلة أو أعلى.

التاريخ

في القرن التاسع عشر، تطورت السويد من اقتصاد زراعي إلى حد كبير إلى بدايات بلد صناعي متحضر. كان الفقر لا يزال واسع الانتشار. ومع ذلك، كانت الدخول مرتفعة بما يكفي لتمويل الهجرة إلى أماكن بعيدة، مما دفع جزءًا كبيرًا من البلاد للمغادرة، وخاصة إلى الولايات المتحدة. تم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإنشاء نظام اقتصادي حديث والبنوك والشركات خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. خلال ذلك الوقت كانت السويد بطريقة ما «قوة» للمنطقة الاسكندنافية مع عملية تصنيع قوية بدأت في الستينيات من القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك، تطور البرلمان السويدي إلى برلمان نشط للغاية بالفعل خلال «عصر الحرية» (1719-1772)، واستمر هذا التقليد في القرن التاسع عشر، ووضع الأساس للانتقال نحو الديمقراطية الحديثة في نهاية القرن المذكور. بصرف النظر عن المستويات العالية نسبيا لتكوين رأس المال البشري، ونتيجة للإصلاحات والسياسات الحكومية ذات الصلة، كانت هذه التقاليد الديمقراطية المحلية هي الأصل الآخر الذي جعل «اللحاق بالركب» في الدول الاسكندنافية، بما في ذلك السويد، وربما كان هذا الارتفاع الاقتصادي أبرز ظاهرة في تلك المنطقة خلال القرن التاسع عشر.

بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي، حصلت السويد على ما وصفته مجلة الحياة في عام 1938 بأنه «أعلى مستوى معيشة في العالم». أعلنت السويد نفسها محايدة خلال الحربين العالميتين، وبالتالي تجنب الكثير من الدمار المادي وبدلاً من ذلك، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، استفادت من الظروف الجديدة - مثل الطلب المتزايد على المواد الخام والمواد الغذائية واختفاء المنافسة الدولية على صادراتها. دفعت طفرة ما بعد الحرب، التي كانت استمرارًا لاتجاهات تضخمية قوية خلال الحرب نفسها، السويد إلى ازدهار اقتصادي أكبر. ابتداءً من السبعينيات وبلغت ذروتها بالركود العميق في أوائل التسعينيات، تطورت مستويات المعيشة السويدية بشكل أقل إيجابية من العديد من البلدان الصناعية الأخرى. منذ منتصف التسعينيات، تحسن الأداء الاقتصادي.

في عام 2009، احتلت السويد المرتبة العاشرة من حيث إجمالي الناتج المحلي للفرد من حيث القيمة الاسمية، وكانت في المرتبة الرابعة عشرة من حيث تعادل القوة الشرائية.

أزمة التسعينات

كان للسويد نموذج اقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تتميز بالتعاون الوثيق بين الحكومة والنقابات العمالية والشركات. يتمتع الاقتصاد السويدي بفوائد اجتماعية شاملة وعالمية بتمويل من الضرائب المرتفعة، بما يقرب من 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في الثمانينات، تشكلت فقاعة عقارية وعقارية، مدفوعة بزيادة سريعة في الإقراض. تسببت إعادة هيكلة النظام الضريبي، من أجل التأكيد على انخفاض التضخم إلى جانب التباطؤ الاقتصادي الدولي في أوائل التسعينيات، في انفجار الفقاعة. بين عامي 1990 و 1993 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 ٪ والبطالة ارتفعت، مما تسبب في أسوأ أزمة في عام 1992، انخفض Computer Sweden وفقًا لتحليل نُشر في .sاقتصادية في السويد منذ 1930 مستوى الاستثمار بشكل كبير بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات ومعدات الحوسبة، باستثناء القطاع المالي والمصرفي، وهو جزء من الصناعة التي تسببت في الأزمة. تمت استعادة مستويات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكمبيوتر في عام 1993. في عام 1992 كان هناك ركض على العملة، حيث قام البنك المركزي بزيادة الفائدة لفترة قصيرة إلى 500 ٪ في محاولة فاشلة للدفاع عن سعر صرف العملة الثابت. .انخفض إجمالي العمالة بنسبة 10 ٪ تقريبا خلال الأزمة

انتهت طفرة العقارات في تمثال نصفي. استحوذت الحكومة على ما يقرب من ربع الأصول المصرفية بتكلفة تبلغ حوالي 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كان هذا يعرف بالعامية باسم «حل ستوكهولم». في عام 2007، أشار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة إلى أنه «في أوائل سبعينيات القرن الماضي، كان للسويد أحد أعلى مستويات الدخل في أوروبا؛ واليوم، اختفت قيادتها... .«لكن، حتى الأزمات المالية المدارة جيدًا لا تفعل ذلك حقًا. لدينا نهاية سعيدة

لا يمكن أن يستمر نظام الرعاية الاجتماعية الذي كان ينمو بسرعة منذ سبعينيات القرن الماضي مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض العمالة ومدفوعات الرعاية الاجتماعية الأكبر. في عام 1994 تجاوز عجز الموازنة الحكومية 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كانت استجابة الحكومة لخفض الإنفاق ووضع العديد من الإصلاحات لتحسين القدرة التنافسية للسويد. عندما تحسنت النظرة الاقتصادية الدولية إلى جانب النمو السريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والذي كانت السويد في وضع جيد .للاستفادة منه، كانت البلاد قادرة على الخروج من الأزمة

Svenska" كان ينظر إلى أزمة التسعينيات على أنها نهاية لنموذج الرفاه الاجتماعي الذي أطلق عليه اسم "modellen ، حرفيًا «النموذج السويدي»، حيث أثبت أن الإنفاق الحكومي على المستويات التي كانت سائدة في السويد سابقًا لم يكن مستدامًا على المدى الطويل في الاقتصاد العالمي المفتوح. في الواقع، كان يتعين النظر إلى الكثير من المزايا الشهيرة للنموذج السويدي كنتيجة للحالة الخاصة لما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تركت السويد دون مساس عندما كانت اقتصادات المنافسين ضعيفة نسبيًا.

ومع ذلك، فإن الإصلاحات التي سُنت خلال التسعينيات يبدو أنها خلقت أنموذج يمكن من خلاله الحفاظ على مزايا الرفاهية الشاملة في الاقتصاد العالمي.

البيانات

يوضح الجدول التالي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الفترة 1980-2017. التضخم تحت 2 ٪ باللون الأخضر.

لسنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات الدولارات الأمريكية PPP)	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص (in US$ PPP)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)	معدل التضخم (كنسبة مئوية)	البطالة (كنسبة مئوية)	الدين الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
1980	87.5	10,516	▲4.6 %	▲17.5 %	2.7 %	n/a
1981	▲100.0	▲12,013	▲4.5 %	▲12.1 %	▲3.4 %	n/a
1982	▲107.7	▲12,933	▲1.4 %	▲8.6 %	▲4.3 %	n/a
1983	▲114.3	▲13,715	▲2.1 %	▲8.9 %	▲4.8 %	n/a
1984	▲123.4	▲14,791	▲4.3 %	▲8.0 %	▼4.2 %	n/a
1985	▲130.1	▲15,582	▲2.3 %	▲7.4 %	▼3.9 %	n/a
1986	▲136.7	▲16,315	▲2.9 %	▲4.2 %	▼3.6 %	n/a
1987	▲144.8	▲17,211	▲3.3 %	▲4.2 %	▼2.9 %	n/a
1988	▲153.6	▲18,155	▲2.5 %	▲5.8 %	▼2.4 %	n/a

1989	▲163.5	▲19,172	▲2.4 %	▲6.4 %	▼2.0 %	n/a
1990	▲170.9	▲19,891	▲0.8 %	▲3.2 %	▲2.2 %	n/a
1991	▲174.8	▲20,216	▼−1.0 %	▲8.8 %	▲4.0 %	n/a
1992	▲177.0	▲20,363	▼−1.0 %	▲1.4 %	▲7.1 %	n/a
1993	▲177.7	▼20,315	▼−2.0 %	▲4.7 %	▲11.2 %	66.3 %
1994	▲188.9	▲21,421	▲4.1 %	▲2.9 %	▼10.8 %	▲68.7 %
1995	▲200.6	▲22,693	▲4.0 %	▲2.5 %	▼10.4 %	▲68.8 %
1996	▲207.3	▲23,439	▲1.5 %	▲1.0 %	▲10.9 %	▲69.2 %
1997	▲217.0	▲24,524	▲2.9 %	▲1.8 %	– 10.9 %	▼68.0 %
1998	▲228.6	▲25,818	▲4.2 %	▲1.0 %	▼8.8 %	▼65.8 %
1999	▲242.6	▲27,378	▲4.5 %	▲0.6 %	▼7.6 %	▼60.5 %
2000	▲259.9	▲29,257	▲4.7 %	▲1.3 %	▼6.3 %	▼50.6 %
2001	▲270.0	▲30,302	▲1.5 %	▲2.7 %	▼5.8 %	▲51.7 %
2002	▲279.8	▲31,294	▲2.1 %	▲1.9 %	▲6.0 %	▼49.8 %
2003	▲292.1	▲32,552	▲2.4 %	▲2.3 %	▲6.6 %	▼48.9 %
2004	▲313.2	▲34,754	▲4.3 %	▲1.0 %	▲7.4 %	▼47.9 %
2005	▲332.4	▲36,735	▲2.8 %	▲0.8 %	▲7.6 %	▲48.2 %
2006	▲358.6	▲39,354	▲4.7 %	▲1.5 %	▼7.0 %	▼43.1 %
2007	▲380.7	▲41,460	▲3.4 %	▲1.7 %	▼6.1 %	▼38.2 %
2008	▲386.0	▲41,704	▼−0.5 %	▲3.3 %	▲6.2 %	▼36.8 %
2009	▼368.8	▼39,483	▼−5.2 %	▲1.9 %	▲8.3 %	▲40.3 %
2010	▲395.7	▲42,022	▲6.0 %	▲1.9 %	▲8.6 %	▼38.6 %
2011	▲414.6	▲43,719	▲2.7 %	▲1.4 %	▼7.8 %	▼37.9 %
2012	▲421.0	▲44,058	▼−0.3 %	▲0.9 %	▲8.0 %	▲38.1 %
2013	▲433.1	▲44,907	▲0.4 %	▲0.4 %	– 8.0 %	▲40.8 %
2014	▲452.4	▲46,410	▲2.6 %	▲0.2 %	▼7.9 %	▲45.5 %
2015	▲478.0	▲48,519	▲4.5 %	▲0.7 %	▼7.4 %	▼44.2 %

2016	▲499.7	▲49,996	▲3.2 %	▲1.1 %	▼7.0 %	▼42.2 %
2017	▲520.9	▲51,475	▲2.4 %	▲1.9 %	▼6.9 %	▼40.9 %

الاقتصاد الحالي

السويد هي اقتصاد مختلط موجه نحو التصدير يتميز بنظام توزيع حديث، واتصالات داخلية وخارجية ممتازة، وقوة عاملة ماهرة. تشكل الأخشاب والطاقة الكهرمائية وخام الحديد قاعدة موارد لاقتصاد موجه بشكل كبير نحو التجارة الخارجية. يمثل قطاع الهندسة في السويد 50 ٪ من الإنتاج والصادرات.
الاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة السيارات والصناعات الدوائية هي أيضا ذات أهمية كبيرة. تمثل الزراعة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.

كانت أكبر 20 شركة مسجلة في السويد من حيث قيمة التداول في عام 2013 هي فولفو وإريكسون وفاتينفول وسكانسكا وهينيس وموريتز والكترولوكس وفولفو بيرفنفانيار وبريم وتيلياسونيرا وساندفيك وآيكيا وأطلس كوبكو ونورديا وسفينسكا سيلولوزا أكتيبولاجيت وسكانيا وسيكيوريتاس و Nor d st j r n صناعة السويد. Sony Mobile Communications AB و AB B Nor den Holding و SK F و an ، وهي شركة تعدين مملوكة للدولة، L K AB تحت سيطرة القطاعين العام والعام، وأبرز مثال على ذلك هو ومعظمها نشط في الجزء الشمالي من البلاد، مع أكبر حصة سوقية من جميع منافسيها المحليين.

يعمل حوالي 4.5 مليون نسمة، ثلثهم تقريباً من ذوي التعليم العالي. الناتج المحلي الإجمالي في الساعة هو 9 أعلى مستوى في العالم عند 31 دولار في عام 2006، مقارنة بـ 22 دولارًا في إسبانيا و 35 دولارًا في الولايات المتحدة. وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان إلغاء القيود التنظيمية والعولمة ونمو قطاع التكنولوجيا من العوامل المحركة الرئيسية للإنتاجية. الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة ينمو 2

في المائة سنوياً بالنسبة للاقتصاد ككل ونمو الإنتاجية المتوازن بشروط التجارة 2٪. السويد هي شركة 2 -1 عالمية رائدة في مجال المعاشات التقاعدية المخصخصة ومشاكل تمويل المعاشات التقاعدية صغيرة مقارنة بالعديد من بلدان أوروبا الغربية الأخرى. أصبح سوق العمل السويدي أكثر مرونة، لكنه لا يزال لديه

بعض المشاكل المعترف بها على نطاق واسع. العامل العادي يتلقى 40 ٪ فقط من دخله بعد قطع الضرائب. لا يزال الانخفاض الإجمالي في الضرائب، والذي يمثل 51.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، ضعف ما يقرب من ذلك في الولايات المتحدة أو أيرلندا. يبلغ عدد موظفي الخدمة المدنية ثلث القوى العاملة السويدية، أي عدة أضعاف النسبة في العديد من البلدان الأخرى. بشكل عام، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سريعًا منذ الإصلاحات في أوائل التسعينيات، وخاصة في التصنيع.

يحتل مؤشر القدرة التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي 2012-2013 المرتبة الرابعة بين السويد في مجال المنافسة. يصنف مؤشر الحرية الاقتصادية 2012 السويد في المرتبة 21 من بين 179 دولة، أو 10 التنافسية لعام 2008، حيث I M D من أصل 43 دولة أوروبية. احتلت السويد المركز التاسع في حولية سجلت أعلى مستوى في كفاءة القطاع الخاص. وفقًا لكتاب «رحلة الصف الإبداعي»، من خلال الدراسات الحضرية الأمريكية، تم تصنيف البروفيسور ريتشارد فلوريدا من جامعة تورنتو بالسويد على أنه أفضل إبداع في أوروبا من أجل الأعمال ويتوقع أن يصبح مغنطيسًا موهوبًا لمعظم دول العالم العمال هادفة. جمع الكتاب فهرسًا لقياس نوع الإبداع الذي يدعي أنه مفيد للغاية لمهارات العمل والتكنولوجيا والتسامح. بلغت استثمارات السويد في البحث والتطوير، في عام 2007، أكثر من 3.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. OE CD. ، بما في ذلك الولايات المتحدة، وهو الأكبر بين أعضاء ME DC s هذا أعلى بكثير من عدد من

(SE K). رفضت السويد اليورو في استفتاء عام 2003، وتحتفظ السويد بعملتها الخاصة، الكرونا السويدية السويدي - الذي تم تأسيسه في عام 1668 مما يجعله أقدم بنك مركزي في العالم R i k s bank يركز بنك - حاليًا على استقرار الأسعار مع هدف التضخم الذي يبلغ 2٪. وفقًا للمسح الاقتصادي للسويد 2007 الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان متوسط التضخم في السويد واحدًا من أقل المعدلات بين الدول الأوروبية منذ منتصف التسعينيات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إلغاء القيود التنظيمية والاستخدام السريع للعولمة.

أكبر التدفقات التجارية هي مع ألمانيا والولايات المتحدة والنرويج والمملكة المتحدة والدنمارك وفنلندا.

لقد سطعت الصورة الاقتصادية السويدية بشكل كبير منذ الركود الحاد في أوائل التسعينيات. كان النمو قوياً في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من تباطؤ النمو في الاقتصاد بين عامي 2001 و 2003، فقد ارتفع معدل النمو منذ ذلك الحين بمعدل نمو متوسط قدره 3.7 ٪ في السنوات الثلاث الماضية. لا تزال آفاق

النمو طويلة الأجل مواتية. معدل التضخم منخفض ومستقر، مع توقعات باستمرار مستويات منخفضة .على مدى 2-3 سنوات القادمة

منذ منتصف التسعينيات، كان قطاع التصدير مزدهرًا، حيث كان المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. أثبتت الصادرات السويدية أيضًا أنها قوية بشكل مدهش. أدى التحول الملحوظ في هيكل الصادرات، حيث استحوذت الخدمات وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الصناعات التقليدية مثل الصلب والورق واللب، على جعل قطاع التصدير السويدي أقل عرضة للتقلبات الدولية. ومع ذلك، في الوقت نفسه، تلقت الصناعة السويدية أموالًا أقل مقابل صادراتها بينما ارتفعت أسعار الواردات. خلال الفترة 1995-2003، انخفضت أسعار الصادرات بنسبة 4 ٪ في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الواردات .بنسبة 11 ٪. التأثير الصافي هو أن معدلات التبادل التجاري السويدية انخفضت بنسبة 13 ٪

بحلول عام 2014، حذر المشرعون والاقتصاديون وصندوق النقد الدولي من حدوث فقاعة مع ارتفاع أسعار العقارات السكنية وتزايد مستوى ديون الرهن العقاري الشخصية. ارتفع الدين إلى الدخل للأسر فوق 170٪ حيث دعا صندوق النقد الدولي المشرعين إلى التفكير في إصلاح المناطق وغيرها من وسائل توليد قدر أكبر من الإسكان حيث أن الطلب يفوق العرض. بحلول آب (أغسطس) 2014، كان لدى 40٪ من المقترضين من المنازل قروض بفائدة فقط، بينما كان لدى أولئك الذين لم يسددوا رأس المال بمعدل قد .يستغرق 100 عام حتى يسدد بالكامل

الحكومة

لقد تحسنت ميزانية الحكومة بشكل كبير من عجز قياسي بلغ أكثر من 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993. في العقد الماضي، من عام 1998 إلى الوقت الحاضر، حققت الحكومة فائضا كل عام، باستثناء عامي 2003 و 2004. فائض عام 2011 هو من المتوقع أن يكون 99 مليار كرونة (15 مليار Riksdag ، دولار). لقد أدت عملية الميزانية الجديدة الصارمة ذات الحدود القصوى للإنفاق التي حددها .والتغيير الدستوري إلى مصرف مركزي مستقل، إلى تحسين مصداقية السياسة بشكل كبير

من منظور الاستدامة المالية على المدى الطويل، دخل الإصلاح الذي طال انتظاره لمعاشات الشيخوخة حيز التنفيذ في عام 1999. وهذا يستلزم نظامًا أكثر قوة مقارنة بالاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية الضارة، والتي ينبغي أن تحافظ على نسبة الإجمالي مدفوعات المعاشات التقاعدية على فاتورة الأجور

الإجمالية ما يقرب من 20 ٪ في العقود المقبلة. إذا أخذنا معا، فإن إعادة التوحيد المالي وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية قد أعادا المالية العامة إلى وضع مستدام. استقر إجمالي الدين العام، الذي قفز من 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 78 في المائة في عام 1994، في منتصف التسعينيات وبدأ في الانخفاض مرة أخرى بدرجة أكبر ابتداءً من عام 1999. وفي عام 2000، انخفض إلى ما دون المستوى الرئيسي البالغ 60 في المائة وقد انخفض إلى مستوى 35 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من عام 2010.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي

تعكس التنمية الاقتصادية الحالية تحسنا ملحوظا للاقتصاد السويدي منذ الأزمة في 1991-1993، بحيث يمكن للسويد بسهولة التأهل للعضوية في المرحلة الثالثة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي، واعتماد اليورو كعملة لها. نظريًا، وفقًا لقواعد الاتحاد النقدي الأوروبي، فإن السويد ملزمة بالانضمام، نظرًا لأن البلد لم يحصل على استثناء بموجب أي بروتوكول أو معاهدة (على عكس الدانمرك والمملكة المتحدة). ومع ذلك، قررت الحكومة السويدية في عام 1997 عدم الانضمام إلى العملة الموحدة من بدايتها في 1 يناير 1999. تم تنفيذ هذا الخيار من خلال استغلال ثغرة قانونية، والابتعاد عن عمد عن آلية سعر الصرف الأوروبي. يتحمل البنك المركزي الأوروبي هذه الخطوة حاليًا ، لكنه حذر من أن هذا لن يكون الحال بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد.

في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، برزت الأغلبية للانضمام إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم ، على الرغم من أن المسألة كانت موضع نقاش ساخن ، مع وجود شخصيات بارزة في الحزب من كلا الجانبين. في 14 سبتمبر 2003، تم إجراء استفتاء وطني على اليورو. رفضت أغلبية السويديين 56 ٪ العملة المشتركة ، بينما صوت 42 ٪ لصالحها. لا يتم حاليًا مناقشة أي خطط لإجراء استفتاء جديد أو تصويت برلماني حول هذه المسألة ، على الرغم من أنه تم ضمنيًا إجراء استفتاء آخر في غضون عشر سنوات تقريبًا.

بطالة

على عكس معظم الدول الأوروبية الأخرى ، حافظت السويد على معدل بطالة حوالي 2 ٪ أو 3 ٪ من قوة العمل طوال الثمانينات. ومع ذلك ، كان هذا مصحوبًا بتضخم مرتفع ومتسارع. أصبح من الواضح أن معدلات البطالة المنخفضة هذه لم تكن مستدامة ، وفي الأزمة الحادة في أوائل التسعينيات ، ارتفع المعدل إلى أكثر من 8٪. في عام 1996، حددت الحكومة هدف خفض البطالة إلى 4٪ بحلول عام

2000. خلال عام 2000، ارتفع التوظيف بمقدار 90,000 شخص ، وهي أكبر زيادة خلال 40 عامًا ، وتم الوصول إلى الهدف في خريف عام 2000. الهدف الجديد: أن 80٪ من السكان في سن العمل سوف يحصلون على وظيفة منتظمة بحلول عام 2004. وقد أعرب البعض عن قلقهم من أن تحقيق هدف التوظيف قد يكون بتكلفة مرتفعة للغاية ، حيث يزيد معدل الأجور ، وبالتالي زيادة التضخم. ومع ذلك ، اعتبارًا من أغسطس 2006، كان ما يقرب من 5٪ من السويديين في سن العمل عاطلين عن العمل ، مقارنة بالهدف الذي وضعته الحكومة. ومع ذلك ، فإن بعض الأشخاص الذين لا يستطيعون العثور على عمل "AM S-a t g a r d er" يوضعون في ما يسمى «بالأنشطة السياسية لسوق العمل»، ويشار إليهم باسم.

ووفقًا لجان إيدلينج ، وهو نقابي سابق ، فإن العدد الفعلي للعاطلين عن العمل أعلى بكثير ، ويتم قمع هذه الأرقام من قبل كل من الحكومة والاتحاد النقابي السويدي. في تقرير Ed ling ، أضاف أن 3٪ أخرى من السويديين كانوا مشغولين في خطط العمل التي تنظمها الدولة ، وليس في القطاع الخاص. كما ادعى أن 700000 Edling سويدي آخر إما في إجازة مرضية طويلة الأجل أو في التقاعد المبكر. يسأل كم من هؤلاء الأشخاص عاطلون عن العمل في الواقع. وفقا لتقريره ، فإن معدل «البطالة الفعلية» يحوم بالقرب من 20 ٪. لا يوافق بعض النقاد على مفهوم البطالة «الفعلي»، والذي يُطلق عليه أيضًا «البطالة الواسعة»، لأنهم لا يرون على سبيل المثال الطلاب الذين يريدون وظيفة ، والأشخاص الذين في إجازة مرضية والمجندين «العسكريين «العاطلين عن العمل.

وفقًا للإحصاءات السويدية ، بلغت البطالة في يونيو 2013 9.1٪ بين عامة السكان و 29٪ بين 15 إلى 25 عامًا.

النقابات العمالية

حوالي سبعين في المئة من القوى العاملة السويدية هي نقابية. بالنسبة لمعظم النقابات ، هناك منظمة صاحب عمل مناظرة للشركات. النقابات ومنظمات أصحاب العمل مستقلة عن كل من الحكومة والأحزاب السياسية LO ، على الرغم من أن أكبر اتحاد للنقابات ، الاتحاد الوطني السويدي لنقابات العمال أو (تنظيم العمال ذوي الياقات الزرقاء)، يحتفظ بصلات وثيقة مع أحد الحزبين الرئيسيين ، الديموقراطيون الاجتماعيون.

معدل النقابات بين العمال ذوي الياقات البيضاء مرتفع بشكل استثنائي في السويد - منذ عام 2008 أعلى من العمال ذوي الياقات الزرقاء. في عام 2017، كانت كثافة ذوي الياقات الزرقاء 61 ٪ ، وكثافة ذوي الياقات البيضاء كانت 73 ٪ (الطلاب بدوام كامل يعملون بدوام جزئي مستبعدين). قبل الرسوم المرتفعة إلى حد كبير على صناديق البطالة في الاتحاد في يناير 2007، كانت كثافة نقابات ذوي الياقات الزرقاء والكثافة نفسها (77٪ في عام 2006). بلغ متوسط الكثافة النقابية 70٪ في الأعوام 2011 و 2012 و 2013. يوجد اتحادان رئيسيان ينظمان محترفين وغيرهم من الموظفين المؤهلين: الاتحاد السويدي والاتحاد السويدي (TCO أو Tjänstemännens Centralorganisation) للعاملين المحترفين الأكاديميين المركزية أو ساكو). كلاهما مستقلان عن الأحزاب السياسية في (Sveriges) للجمعيات المهنية السويد ولا يوافقان أبدًا على المرشحين لمنصب في الانتخابات السياسية.

لا يوجد حد أدنى للأجور يتطلبه التشريع. بدلاً من ذلك ، عادة ما يتم وضع معايير الحد الأدنى للأجور في القطاعات المختلفة عن طريق المفاوضة الجماعية. تتم تغطية حوالي 90 ٪ من جميع العمال من خلال الاتفاقات الجماعية ، في القطاع الخاص حوالي 85 ٪ (2016). يتم تحقيق تغطية عالية للاتفاقيات الجماعية على الرغم من عدم وجود آليات الدولة التي تمتد الاتفاقات الجماعية لتشمل صناعات أو قطاعات بأكملها. وهذا يعكس هيمنة التنظيم الذاتي (التنظيم من قبل أطراف سوق العمل نفسها) على تنظيم الدولة في العلاقات الصناعية السويدية.

لم تنضم السويد إلى الاتحاد النقدي الأوروبي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي / اليورو) ولن تنضم في المستقبل المنظور. عندما كانت القضية على جدول الأعمال ، كانت الحركة النقابية السويدية منقسمة جدًا. على عكس الموقف الإيجابي للغاية لرابطات أرباب العمل ، كان الرأي العام للنقابة والملف منقسمًا عن SACO و TCO و LO لدرجة امتنعت العديد من النقابات ، بالإضافة إلى اتحادات النقابات العمالية اتخاذ موقف رسمي.

القوى العاملة

زاد الفرق في الأجور المنخفضة تقليديًا في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة المرونة حيث تعزز دور تحديد الأجور على مستوى الشركة إلى حد ما. ومع ذلك ، يحصل الموظفون السويديون غير المهرة على أجور جيدة بينما يتقاضى الموظفون السويديون المتعلمون أجورًا منخفضة مقارنةً بالموظفين في الدول المنافسة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. متوسط الزيادات في الأجور الحقيقية في السنوات الأخيرة كانت عالية بالمعايير التاريخية ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى استقرار الأسعار غير المتوقع. ومع ذلك ، فإن

الأجور الاسمية في السنوات الأخيرة كانت أعلى قليلاً من الأجور في البلدان المنافسة. وهكذا ، في حين ارتفعت أجور القطاع الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره 3.75 ٪ من عام 1998 إلى عام 2000 في السويد ، كانت الزيادة المماثلة في منطقة الاتحاد الأوروبي 1.75 ٪. في عام 2000، بلغ إجمالي القوى العاملة حوالي 4.4 مليون شخص.

الخصخصة المستمرة والنهائية

أعلنت الحكومة السويدية أنها ستقوم بخصخصة عدد من الشركات المملوكة للدولة كلياً وجزئياً. «سيتم استخدام الدخل من هذه المبيعات لسداد الدين الحكومي وتخفيف عبء الدين عن الأجيال المقبلة. طموح الحكومة هو بيع الشركات بقيمة 200 مليار كرونة سويدية خلال 2007-2010».

الخصخصة الجارية

الاتصالات. 37.3 ٪ مملوكة من قبل الحكومة السويدية. تم بيع ما قيمته 18 مليار - Te l i a So n era كرونا سويدية مما قلل من ملكية الدولة من 45.3٪ إلى 37.3٪.

مجموعة ساس - شركات الطيران. 14.8 ٪ مملوكة من قبل الحكومة السويدية. في 13 أكتوبر 2016، باعت الحكومة السويدية 13,8 مليون سهم بقيمة 213,9 مليون كرونة سويدية. صرح وزير المؤسسة ، ميكائيل دامبيرج أن «هناك أسباب وجيهة لعدم وجود حكومة سويدية على المدى الطويل لشركة طيران متداولة علنيًا هذا البيع يمثل خطوة أولى نحو تقليل ملكية الحكومة السويدية في شركة مسؤولة الطريقة».

الخصخصة المكتملة

البورصة. تم بيع الأسهم إلى بورصة دبي مقابل 2.1 مليار كرونة سويدية - O M X.

مقابل 5.626 مليار يورو Pernod R i c a rd فين وسبريت. تم بيعه إلى.

مقابل 4.3 مليار يورو AP Fa s ti g he t e r تم بيعها إلى .V a a k r o n an.

بنك الشمال 19.5 ٪ مملوكة من قبل الحكومة السويدية. تم بيع آخر مجموعة من الأسهم الحكومية في سبتمبر

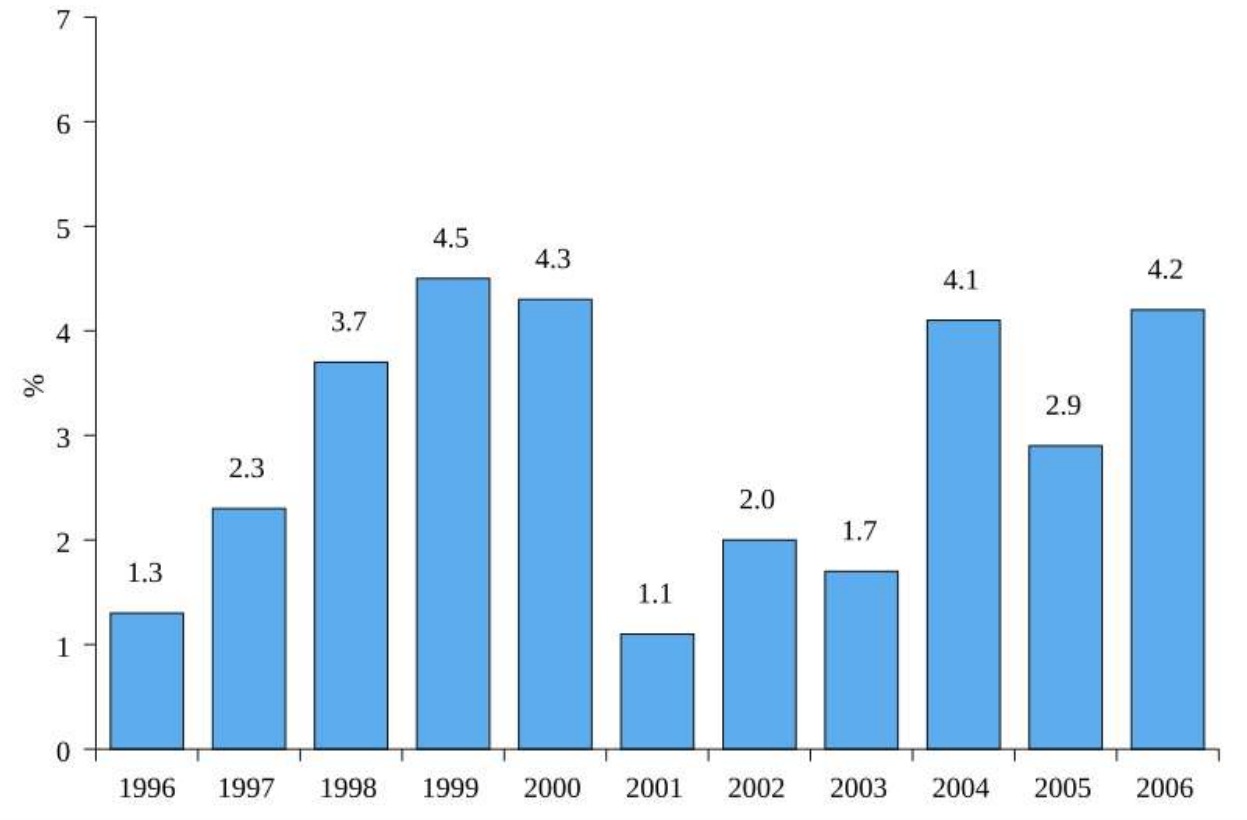

نمو الناتج المحلي الإجمالي في السويد بين 1996–2006

.الموارد الطبيعية في السويد

عام	
الدولة	السويد
عملة	كرونة سويدية
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 538.04

	(2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 3.3 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 53253 (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 1.7 (2016)
البطالة	نسبة مئوية 7.8

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 62.191 (2017)

اقتصاد النرويـج

الاقتصاد النرويجي هو معقل للرأسمالية مزدهرة الرفاه، ويضم مجموعة من نشاط السوق الحرة والتدخلات الحكومية. وتسيطر الحكومة على المجالات الرئيسية، مثل قطاع النفط الحيوي، على نطاق واسع من خلال مؤسسات الدولة ذات الأغلبية التي تملكها. والغنية بالموارد الطبيعية في البلاد من الموارد الطبيعية النفط والطاقة الكهرومائية، والأسماك، والغابات، والمعادن، ويعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من 30% من عائدات الدولة. النرويـج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم ؛اختارت النرويـج على البقاء بعيدا عن الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء في نوفمبر 1994.

تستورد النرويـج ما يزيد على 50% من احتياجاتها الغذائية وتستخدم المراعي الجبلية الشاسعة لرعي الماشية والأغنام ، وفي الشمال، لرفع الرنة. تزرع الشعير والقمح ، والبطاطس. حوالي ربع النرويـج غابات ؛ الأخشاب هي مورد كبير من الطبيعية وهي أساس واحدة من الصناعات الرئيسية. تجذب المضايق النرويجية الجميلة والشمس منتصف الليل العديد من السياح. صيد الأسماك (وخاصة من سمك القد والرنجة، والماكريل) له أهمية كبيرة في النرويـج، حيث أنها تصدر للبلدان الأخرى.

الأعمال الرئيسية في النرويـج هي البترول والغاز الطبيعي، والشحن، والتجارة. ومنذ اكتشاف النفط في حقل إيكوفسك في عام 1969 ، أصبحت صناعات البترول والغاز الطبيعي حيوية لاقتصاد النرويـج، وبذلك ازدادت فرص العمل، ولكن أيضا ازداد التضخم والتعرض للتقلبات في السوق العالمية للبترول (أكثر من قيمة تصدير النفط والغاز الطبيعي). الموارد المعدنية الأخرى تشمل خام الحديد والنحاس والرصاص والزنك ، والتيتانيوم، غير بيريت، والنيكل. ويتم إنتاج الألمنيوم والسبائك الحديدية. والطاقة الكهرومائية. من صادرات البلاد أيضاً. تجهيز الأغذية، وبناء السفن، وصناعة لب الورق ومنتجات الورق والمعادن والكيماويات والمنسوجات. الأسطول النرويجي التجاري العظيم يحمل جزءاً كبيراً من تجارة العالم من النفط والمنتجات النفطية، والآلات والمعدات والمعادن والمواد الكيميائية، والسفن، والأسماك أهم الصادرات والواردات وتشمل السلع الرأسمالية والمواد الكيميائية والمعادن والمواد الغذائية. الشركاء التجاريين الرئيسيين هم بريطانيا، وألمانيا ، والسويد ، وفرنسا.

.كولاج أوسلو

عام	
النرويج	**الدولة**
كرونه نروجية	**عملة**
السنة التقويمية	**السنة المالية**
منظمة التعاون منظمة التجارة والتنمية وأخرى العالمية	**المنظمات**

الإحصائيات	
(2009) مليار دولار 276.5	**الناتج الإجمالي**
(2009) 1.1%	**نمو الناتج الإجمالي**
دولار (2009) 53,269 (تعادل القوة الشرائية)	**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**
الزراعة 2,2 ٪ ،صناعة	**الناتج الإجمالي حسب القطاعات**

45.1 ٪ ، الخدمات 52.7 ٪(2009)	
2.3 ٪ (2010)	**(CPI) التضخم الاقتصادي**
25 (2008)	**معامل جيني**
2.6 مليون (2009)	**القوة العاملة**
2.9 ٪ الزراعة 21.1 ٪ ، الصناعة 76 ٪ (2008) ، والخدمات	**القوة العاملة حسب القطاع**
3.3(2010 يناير) ٪ [1]	**البطالة**
، والغاز الطبيعي النفط الصناعات الغذائية ، صناعة السفن ، ولب الورق و الورق المنتجات ، و المعادن ، المواد الكيميائية ، الخشبية ، النسيج ، صيد ، التعدين الأسماك.	**الصناعات الرئيسية**

الشركاء التجاريين

122 مليار دولار (2009)	**الصادرات**
27 ٪ المملكة المتحدة 12.8 ٪ ، ألمانيا 10.4 ٪ ، هولندا 9.4 ٪ ، فرنسا 6.5 ٪ ، الولايات السويد ، 4.5 ٪ (2008) المتحدة	**شركاء التصدير**
64.5 مليار دولار.	**الواردات**
الآلات والمعدات والمواد الكيميائية والمعادن و المواد الغذائية	**نوع الواردات**
14.3 ٪ السويد 13.4 ٪ ، ألمانيا 6.8 ٪ ، الدنمارك 6.4 ٪ ، المملكة الصين ، 5.9 ٪ الولايات المتحدة	**شركاء الاستيراد**

	٪ 5.4 المتحدة (2008) ٪ 4.1 ، هولندا

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[1] بليون 65.924 (2017)
احتياطيات النقد الأجنبي	مليار دولار(31 ديسمبر 2008) 50.95
الدين العام	٪ من الناتج المحلي الإجمالي60.2 (2009)
الدين الخارجي الإجمالي	مليار دولار (30 يونيو 2009) 548.1
المصروفات	(2009) مليار دولار 169

النمسا واحدة من أغنى 12 دولة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد, لديها اقتصاد سوق اجتماعي متطور، ومستوى معيشي مرتفع. حتى الثمانينيات، كان قد تم تأميم العديد من كبريات شركات الصناعة النمساوية؛ في السنوات الأخيرة، قد خفضت الخصخصة حيازات الدولة إلى مستوى يُضاهي الاقتصادات الأوروبية الأخرى. الحركات العمالية قوية بشكل فعال في النمسا ولها تأثير كبير على سياسات العمل. السياحة هي الجزء الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني، إلى جانب التطور الصناعي الكبير.

تاريخيًا كانت ألمانيا الشريك التجاري الرئيسي للنمسا، ما جعلها غير محصنة تجاة التغيرات السريعة في الاقتصاد الألماني. ومع ذلك، منذ أن أصبحت النمسا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي قد اكتسب علاقات أوثق مع اقتصادات الاتحاد الأوروبي الأخرى، والحد من الاعتماد الاقتصادي على ألمانيا. بالإضافة إلى ذلك، جذبت عضويتها في الاتحاد الأوروبي المستثمرين الأجانب بهدف الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة ولقربها من الاقتصادات الطموحة داخل للاتحاد الأوروبي. يتسارع النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، وبلغ معدل نمو 3.3٪ عام 2006.

في عام 2004 كانت النمسا رابع أغنى دولة في الاتحاد الأوروبي، لناتج محلي إجمالي (تعادل القوة الشرائية) للفرد الواحد حوالي 27,666 يورو.

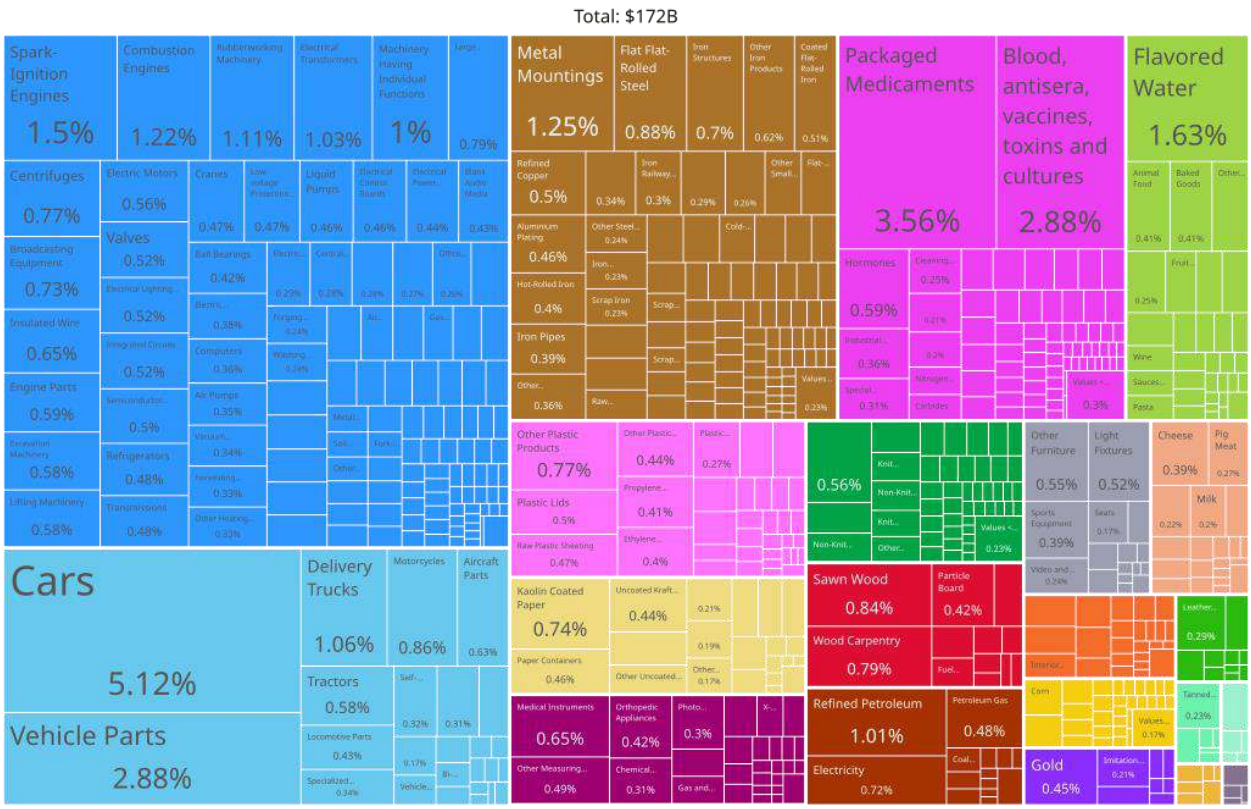

Austria Product Exports (2019)

عام	
الدولة	النمسا
عملة	يورو

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	447.033 دولار أمريكي بليون (2019)
نمو الناتج الإجمالي	1.5 نسبة مئوية[1] (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	44920 يورو[2] (2019)
التضخم الاقتصادي (CPI)	1.5 نسبة مئوية[3]

	(2016)
البطالة	نسبة مئوية[4][5] 4.9 (مارس 2014)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[6] بليون 21.565 (2017)

مدينة دوناو، الجزء الجديد من فيينا

اقتصاد تركيا

اقتصاد تركيا هو اقتصاد سوق ناشئ كما حدده صندوق النقد الدولي. تعتبر تركيا من بين الدول المتقدمة في العالم وفقًا لكتاب حقائق العالم لوكالة المخابرات المركزية. يُعرِّف الاقتصاديون وعلماء السياسة تركيا أيضًا بأنها واحدة من الدول الصناعية الحديثة في العالم. تمتلك تركيا المرتبة التاسعة عشرة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في العالم حسب إحصائيات العام 2019، والثالثة عشر في الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية. تعد الدولة من بين المنتجين الرائدين في العالم للمنتجات الزراعية والمنسوجات والسيارات ومعدات النقل ومواد البناء والإلكترونيات الاستهلاكية والأجهزة المنزلية (انظر الفصول ذات الصلة أدناه).

، وارتفاع (TRY) في عام 2018، مرت تركيا بأزمة عملة وديون، تميزت بانخفاض قيمة الليرة التركية التضخم، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وبالتالي ارتفاع حالات التخلف عن سداد القروض. نشأت الأزمة بسبب العجز المفرط في الحساب الجاري للاقتصاد التركي والديون بالعملة الأجنبية، بالاشتراك مع الاستبداد المتزايد لحزب العدالة والتنمية الحاكم والأفكار غير التقليدية للرئيس رجب طيب أردوغان حول سياسة أسعار الفائدة.

تعد تركيا من بين أفضل 50 دولة ابتكارًا في العالم، حيث تحتل المرتبة 39 على مستوى العالم وفق مؤشر الابتكار العالمي عام 2023؛ ويمثل ذلك زيادة كبيرة منذ عام 2011، حيث احتلت المرتبة 65 حينها.

اتجاهات الاقتصاد الكلي

تركيا هي الدولة 17 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و15 من حيث الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)بنسبة. تركيا عضو مؤسس في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(1961) ومجموعة العشرين للاقتصاديات الرئيسية (1999). منذ 31 ديسمبر 1995، وتركيا أيضًا جزء من الاتحاد الجمركي في الاتحاد الأوروبي.

خلال عقد التسعينيات الماضي، كان لعدم اليقين السياسي في تركيا آثار سلبية تركت الاقتصاد تحت وطأة الدَّين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري.

أخفقت الحكومات الائتلافية في معالجة هذه المشكلات. بعد صعوده إلى السلطة في 2002، وضع حزب العدالة والتنمية منظورًا جديدًا للاقتصاد والسياسة والسياسة الخارجية، يشار إليه إجمالًا بـ«تركيا الجديدة». أكدت الحكومة الانضباط المالي، والتحول الهيكلي، والخصخصة. خلال هذه الفترة، تعافت تركيا سريعًا من الآثار السلبية لأزمة 2001 المالية، وحققت معدل نموٍّ مطردًا. كما نجت البلاد من أزمة 2008 المالية العالمية بأقل ضرر. تسعى الحكومة لتحقيق أهدافها بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية. ألقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة. كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي العالية خلال التسعينيات تأثير سلبي على عدد من المجالات، منها الاقتصاد. خلال هذه الفترة، تُرِك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة عجز الحساب الجاري الاقتصاد عرضة لصدمات محلية ودولية. أخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة. كانت هذه هي الظروف التي شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001. عقب الأزمة المالية مباشرة، أسفرت انتخابات 2002 البرلمانية عن إخفاق أحزاب سياسية عديدة في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني، وهكذا فتحت الانتخابات صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسي. فاز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في انتخابات 2002، وشرع في سلسلة إصلاحات في السياسة، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، وغيرها من المجالات الرئيسة التي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة». وضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلّت البلاد 11 عامًا. بعد تولّي السلطة أواخر 2002، اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. خلال هذه الفترة، وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة. دشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل. في هذه الأثناء، اتخذ حزب العدالة والتنمية تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ الديون. خلال العقد الذي تولى فيه العدالة والتنمية الحكم، أجرت ثلاث حكومات متعاقبة إصلاحًا شاملًا للاقتصاد التركي الذي يفوق أداؤه حاليًّا أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي. تقدم هذه الدراسة تحليلًا لاقتصاد تركيا خلال العقد الماضي مع الإشارة لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحول المالية العامة، والسياسات الاجتماعية الجديدة، وتحسن العلاقات بالمنظمات الدولية، وتغيرات الاقتصاد العالمي عقب أزمة 2008 المالية العالمية. أخيرًا، تقترح الدراسة تدابير لتحسين المكانة الحالي للاقتصاد، وتفصل أولويات تركيا تجاه أهدافها لعام 2023.

الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي

أدى توسع الأسواق العالمية وتوافر الائتمانات الرخيصة عقب أزمة 2001 المالية إلى زيادة كبيرة في تدفق رؤوس الأموال من الأسواق المالية إلى الدول النامية. خلال هذه الفترة، جعل توافر السيولة الواسع في الأسواق العالمية، مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في تركيا، البلاد وجهة جذابة لرؤوس الأموال.1 نتيجة

لذلك، سجل الاقتصاد نموًّا بنسبة 6.2 بالمئة في 2002 متعافيًا من انكماش بلغ 5.7 بالمئة في 2001. بالمثل، شهدت البلاد نموًّا بلغت نسبته 5.3 بالمئة في 2003، و9.4 بالمئة في 2004، و8.4 بالمئة في 2005، و6.9 بالمئة في 2006. خلال هذه الفترة، لم يكن النمو الاقتصادي راجعًا فقط إلى زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة، بل لانتعاش الطلب المحلي كذلك. في الوقت نفسه، أسهمت استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة في الإنتاج المحلي. بفضل هذه الأسباب كلها، فضلًا عن التدابير الوقائية المتنوعة وبرنامج التقشف الاقتصادي بعد الأزمة، اكتسب الاقتصاد التركي مرونة ضد الصدمات الخارجية وسجل إحدى أسرع فترات النمو منذ 1950 بين 2002 و2007. (انظر الشكل1). أثرت أزمة 2008 المالية العالمية في الاقتصاد التركي بشكل رئيس من حيث العلاقات التجارية بدرجة ما، وأدت في 2009 إلى ركود بلغ 4.8 بالمئة. نتيجة لفترة الركود، شرعت تركيا تسعى للوصول إلى أسواق جديدة على أمل إيجاد بدائل للاتحاد الأوروبي، وهو الكتلة التجارية التي تضم الغالبية العظمى من حجم التجارة الخارجية للبلاد. أسهم إنشاء صلات تجارية مع أسواق جديدة، بالإضافة إلى ازدياد حجم الطلب المحلي والصادرات في تعافي الاقتصادي التركي. ضمنت إعادة تركيا لهيكلة قطاعها الحقيقي وإحيائه إمكانية أن تساهم جميع قطاعاتها في النمو الاقتصادي، وأتاحت للاقتصاد أداء جيدًا للغاية في 2010 و2011. خلال هذه الفترة، سجل الاقتصاد التركي نموًّا سنويًّا بمعدل 8.5 بالمئة ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نموًّا في العالم، بعد الصين التي بلغ نموّها 9.2 بالمئة في 2011. واصل اقتصاد تركيا وتيرة نموّه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتّسقة، بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثرًا شديدًا جراء الأزمة المالية العالمية. رغم تحقيق الاقتصاد التركي نموًّا متواضعًا بلغ 2.2 بالمئة في 2012 وأخفق في تلبية التوقعات، إلا أن هذا الأداء عرض تنويعة أنشطة اقتصادية مختلفة في تركيا وأظهر حراكًا نسبيًّا لهياكل البلاد الاقتصادية. عقب أزمة 2001 المالية وفترةِ التراجع اللاحقة، سجل الاقتصاد التركي باستمرار نموًّا سنويًّا عاليًا حتى أزمة 2008 المالية العالمية. على مدى عقد،2002–2011، شهد الاقتصاد نموًّا متوسطا بلغ 6.5 بالمئة – مما يعد أداءً قويًّا مقارنة بمتوسط نمو 4.7 بالمئة على مدى الثلاثين عامًا الماضية. وفقًا لتقديرات منظمة التعاون ، ستحقق تركيا نموًّا سنويًّا بمتوسط 6.7 بالمئة بين 2011 و2017 لتصبح (OECD) الاقتصادي والتنمية أسرع بلدان المنظمة نموًّا اقتصاديًّا.2 كان لأداء البلاد القوي في النمو الاقتصادي السنوي بين 2002 و2012 تأثير إيجابي أيضًا في مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال نفس الفترة. في 2012، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10504 دولارات أمريكية مقابل 3492 دولارًا في 2002. في الوقت ذاته، عززت تركيا مكانتها بين البلدان النامية بمساعدة نموها الاقتصادي. لكن هذا التطور جعل ترويج إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية ضرورة مطلقة لهذا البلد، لضمان تراكم أكبر للمدخرات المحلية ولإتاحة نمو أكثر وتركيز جهودها على قطاع الأعمال التنافسية لتجنب الوقوع في شَرَك الدخل المتوسط، وهو مشكلة شائعة لدى الاقتصادات النامية. بحسب تصنيف البنك الدولي للدول، الذي يُعرِّف البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد دون 1105 دولارات بأنها «منخفضة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين 3976 و12275 دولارًا بأنها «متوسطة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد فوق 12276 دولارًا بأنها «مرتفعة الدخل»؛ تهدف خطة تركيا متوسطة الأجل لفترة 2013-2015 إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى 12859 دولارًا بحلول 2015، لتصبح دولة ذات دخل مرتفع

حسب معايير البنك الدولي. إضافة إلى التحسينات السالفة في النمو الاقتصادي، اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية أيضًا تدابير معينة طويلة الأجل لمعالجة ارتفاع التضخم، وهو عنصر تقليدي في الاقتصاد التركي. خلال التسعينيات، تسبّب نقص خطير في الاستقرار الاقتصادي ارتفاعًا مفاجئًا بمعدلات الفائدة قصيرة الأجل حيث ضعفت الليرة التركية وفاقم الإنفاق العام المفرط خلال مواسم الانتخابات ارتفاع التضخم. خلال هذه الفترة، تقلصت المدخرات المحلية، وزاد الطلب المحلي، مما أدى بالحكومة لتوفير الأموال بواسطة الديون الخارجية. كذلك، حدّثت الحكومة الأسعار والمرتبات على أساس مستويات تضخم السنوات السابقة، وبذلك أخفقت في معالجة عقبة هيكلية بوجه الحاجة الملحة لخفض معدلات التضخم. بالمثل، تسبّب الضعف السريع لليرة التركية خلال مسار أزمة 1994 الاقتصادية في زيادة التكاليف، بينما أجلت الحكومة ترتيبات التسعير للقطاع العام لتشهد على الفور معدلات تضخم من رقمين.3 أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى ضعف الليرة التركية على مرّ السنين، ودفع الحكومات المتعاقبة لتلبية الاحتياجات النقدية عن طريق طباعة أوراق النقد عالية القيمة.4 قبل مضي وقت طويل، حولت هذه السياسية كل مواطن– للمفارقة- إلى مليونير. كانت برامج الإصلاح الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية وتداعياتها رائدة لجهود تحول هياكل الاقتصاد الكلي التي سببت تضخمًا عاليًا في البلاد عقدين من الزمن. حدد نظام استهداف التضخم الذي اعتمدته الحكومة التركية عقب أزمة 2001 المالية مستويات التضخم المنشودة وأعلنها. تحت هذا النظام، كانت أداة السياسة النقدية الأساسية المتاحة للبنك المركزي هي أسعار الفائدة قصيرة الأجل. مثلت توقعات البنك المركزي، بشأن التضخم والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، إنذارًا مبكرًا ضد الضغوط التضخمية التي قد تنشأ مستقبلًا، وكانت بمثابة مبدأ توجيهي لمسؤولي البنك المركزي خلال عمليات صنع القرار بشأن أسعار الفائدة. أدت أزمة 2001 المالية لانصراف تركيا عن «السياسة النقدية القائمة على أساس أسعار الصرف المستهدفة» واعتماد سياسة «استهداف التضخم» بديلًا عنها. سمح هذا النهج للاقتصاد التركي بتسجيل معدل تضخم أحادي الرقم (9.4 بالمئة) في 2004، عقب معدل تضخم رهيب بلغ 54.4 بالمئة في 2001. دفع الانتعاش السريع للاقتصاد، مقترنًا بالإرادة السياسية والدعم الشعبي والاستقرار الاقتصادي، حكومة حزب العدالة والتنمية في 2005 إلى إصدار قرار بإسقاط ستة أصفار من الليرة التركية.

الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008

أعاقت أزمة 2008 المالية العالمية استمرار معدل تضخم أحادي الرقم في تركيا. ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 10.1 بالمئة في 2008، لكنه عاد للانخفاض إلى رقم واحد في 2009 و2010. بعد معدل تضخم سنوي بلغ 6.4 بالمئة في 2010، سبّبت صدمات الطلب المفاجئة المتعلقة بالأغذية غير المجهزة والنفط والذهب – التي لا سيطرة للسياسات النقدية عليها– معدل تضخم بلغ 10.45 بالمئة في 2011. مع ذلك، انخفض معدل التضخم إلى 6.16 بالمئة في عام 2012، وهو أدنى مستوى تاريخي منذ 1968.

الديون الخارجية وعجز الموازنة

ساعد تأسيس الانضباط المالي في تركيا عقب انتخابات 2002 البرلمانية في خفض عجز موازنة البلاد، وبالتالي تحسين التوازنات المالية العامة. اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية برنامج تقشف في 2003 لخفض التضخم وعجز الموازنة. مثلت الصدقية والشفافية وقابليتها للتوقع خصائص ثابتة للموازنات السنوية لحكومة العدالة والتنمية بين 2002 و2012. ركزت السياسة الاقتصادية للحكومة على الخصخصة الشاملة للمشروعات المملوكة للدولة، وبذلت جهودًا لخفض الإنفاق العام. بين 2004 و2007، واصلت الحكومة تنفيذ برنامج اقتصادي ركز على تدابير تقليص [تبعات] المالية العامة. في مجال السياسة المالية، عملت الحكومة على تبسيط التشريعات الضريبية، وألغت عفوًا ضريبيًا من بدايات العقد الماضي، ووضعت بدلًا منه برنامج 'السلام الضريبي' الذي رفع عدد دافعي الضرائب لتوسيع قاعدتها الضريبية. ساعدت عائدات الضرائب الإضافية الناجمة عن هذه الخطوات في تمويل تنفيذ الحكومة لبرنامج اقتصادي جديد. تعكس الخطة متوسطة الأجل أيضًا التزام الحكومة بالانضباط المالي إزاء الماليات العامة. قدرت الخطة انخفاضًا في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 1.8 بالمئة في 2015. مثلت القروض الخارجية الفادحة تحديًا خطيرًا للاقتصاد التركي ردحًا من الزمن. خلال التسعينيات، أدى تراكم ديون تركيا الخارجية الضخمة إلى عدم كفاية الاستثمار الأجنبي، ومن ثَمَّ إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت الديون الخارجية للبلاد، بجانب اعتماد الحكومة على عائدات ضرائب الأرباح القائمة على الاستثمار لتغطية مدفوعات الفائدة، إلى اعتقاد المستثمرين الأجانب بأن تركيا ستفرض ضرائب أكثر على عملياتهم في المستقبل، وامتنعوا من ثَمَّ عن الاستثمار في البلاد.6 مع عدم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، شهدت تركيا صعوبات أكبر في سداد ديونها الخارجية وانخفاضًا كبيرًا في تدفق العملات الأجنبية. في حين ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار العملات الأجنبية مما فاقم الوضع، وسبب تراكم الديون الخارجية الثقيلة على تركيا التي سيستغرق سدادها سنوات.7 إلى جانب التوقعات المحفوفة بالمخاطر المتعلقة بتركيا في الأسواق العالمية، زادت تقييمات المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني تكلفة اقتراض البلاد. وأدت سلسلة من الحكومات الائتلافية قصيرة الأجل، مقترنة بانتخابات متكررة، بين 1990 و2001 لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. نجح حزب العدالة والتنمية في خفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لضمان قدرة البلاد على سداد ديونها الخارجية والتزاماتها نحوها. ساعدت السياسات الحكومية منذ 2002، مع زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وحجم الصادرات أيضًا على تحسين مؤشرات المديونية. بل ونجحت تركيا في تحقيق مرتبة ائتمانية أعلى من مختلف الدول الأوروبية.8 بينما بلغت نسبة صافي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 38.4 بالمئة في 2002، انخفضت النسبة إلى 24.2 بالمئة بحلول 2012. كذلك، انخفضت نسبة صافي ديون القطاع العام الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 بالمئة في 2002 إلى 0.6 بالمئة في 2011. وانخفضت النسبة إلى الصفر في 2012. كذلك، سيسفر تحليل الديون الاسمية للإدارة العامة لتركيا – بحسب تعريف الاتحاد الأوروبي– عن معلومات مهمّة، ويسمح بمقارنة تركيا بدول الاتحاد الأوروبي بحسب معايير ماستريخت، التي تُعد شرطًا مسبقًا للانضمام للوحدة الاقتصادية والنقدية

بالاتحاد الأوروبي. فبينما تشترط معايير ماستريخت أن لا يتجاوز سقف الدين 60 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لأي بلد، فإن نسبة ديون تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز هذا السقف منذ 2004. مقارنة بتعريف الاتحاد الأوروبي لنسبة ديون الإدارة العامة في تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة 74 بالمئة في 2002، حققت تركيا أداءً جيدًا بتقليل النسبة إلى 59.6 بالمئة في 2004، و36.9 بالمئة بحلول 2012 (انظر الشكل4). في هذا الصدد، ستكشف جميع المؤشرات الاقتصادية أن هذا الانخفاض الكبير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى تركيز البلاد الثابت على الانضباط المالي والأداء الاقتصادي القوي، رغم تفاوت التعريفات.9 في حين ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصادات الأوروبية، تناول الاقتصاد التركي الوضع بنجاح، وأصبح عرضة للحد الأدنى من تداعيات الأزمة فقط.

أظهرت بيانات الخزانة التركية في 17 آب 2020، أن الحكومة سجلت عجزا في ميزانيتها بلغ 29.7 مليار ليرة، أي 4.02 مليار دولار في شهر تموز. وبلغ العجز الأولي بدون مدفوعات الفوائد 21.2 مليار ليرة. تجاوز عجز الموازنة لعام 2020 ما توقعته الحكومة، حيث بلغ 139.1 مليار ليرة.

العودة إلى النمو ونظام الرعاية الاجتماعية

رغم نمو الاقتصاد باضطراد من 2001 فصاعدً ظل معدل البطالة نحو 10 بالمئة بين 2002 و2007. لكن التدابير طويلة الأجل، بدأت تؤتي نتائج في السنوات اللاحقة. فبجانب نجاح إدارة البلاد للأزمة المالية العالمية، أتاحت هذه التدابير للبلاد تحقيق معدل بطالة بنسبة 9.3 بالمئة في 2013، و8.7 بالمئة في 2014 وفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية– وهي دون نظيراتها بدول منطقة اليورو.11 وبحسب تقدير الخطة متوسطة الأجل، ستنخفض البطالة بحلول 2015 إلى 8.7 بالمئة. وضع نظام المساعدات الاجتماعية بتركيا بعد 2001 شبكة شاملة من برامج الرفاه الاجتماعي، وكلف عدة مؤسسات ووكالات بتنفيذها. خلال هذه الفترة، قدمت الحكومة تمويلًا إضافيًا لبرامج المساعدات الاجتماعية لتقليل تعرض الأسر محدودة الدخل للمخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية. هكذا، أنفق إجمالي 500 مليون دولار بين 2001 و2006 لمراقبة (SRMP) مشروع تخفيف المخاطر الاجتماعية وخفض الفقر، وكذلك لتقوية المؤسسات ذات الصلة. بل تكفل نظام المساعدات الاجتماعية بنفقات علاج المواطنين محدودي الدخل وقدم مساعدات عينية ونقدية من خلال برامج للأطفال، والطلاب، والمسنين، والمعاقين. في هذه الأثناء، وفرت الحكومة أموالًا إضافية للوكالات الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية أساسية للأسر محدودة الدخل. كان هذا سياق إدخال الحكومة التركية برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وهو نظام دعم اجتماعي للفئات الأقل دخلًا ويستهدف زيادة كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. كذلك، اتخذت الوكالات الحكومية خطوات إضافية لإتاحة فرص أكبر لمحدودي

الدخل للوصول إلى خدمات اجتماعية لتوليد الدخل وإيجاد فرص عمل. في جهد لتحديد أصحاب الحق في الاستفادة من برامج المساعدات الاجتماعية بشكل صحيح، أدخلت الحكومة نظام «تحديد النقاط» لضمان تقييم استحقاق المستفيدين من المعونة الاجتماعية بشكل مستقل. أخذ نظام «تحديد النقاط» بالاعتبار تعدد فئات المعونة الاجتماعية والفروق بين المناطق، واستهداف تطوير توزيع أعدل للدخل في البلاد بالاستفادة بالبيانات الكَمّية لتقييم الاستحقاقات التي يؤكدها الباحثون الاجتماعيون عبر الزيارات المنزلية. يسهل نظام المساعدات الاجتماعية الجديد تبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة لتشكيل قاعدة بيانات مركزية للتعرف بشكل صحيح إلى احتياجات المتقدمين ولمنع حصول المستفيدين على دعم مالي من عدة وكالات عامة تزامنيًّا. بالمثل، يشهد إنشاء وزارة جديدة للأسرة والسياسات الاجتماعية في 2011 بالتزام حكومة العدالة والتنمية بتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية. خصصت الحكومة لوزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية حصة من موازنة 2013 السنوية أكبر من حصص الوزارات الأخرى: فقد زادت الموازنة السنوية للوزارة إلى 14.7 مليار ليرة تركية في 2013 مقارنة بنحو 8.8 مليار ليرة تركية في السنة السابقة. كما وفر الأداء القوي للاقتصاد التركي أيضًا أموالًا إضافية للسياسات الاجتماعية. وبينما بلغت النفقات المتعلقة بالمساعدات والخدمات الاجتماعية 0.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا في 2002، ارتفع إجمالي الإنفاق الاجتماعي بما في ذلك المدفوعات المختلفة لوكالة الضمان الاجتماعي في 2011 إلى 1.42 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.13 بالتعبيرات المجردة، زاد الإنفاق الاجتماعي من 1.376 مليار ليرة تركية في 2002 إلى 18.216 مليارًا في 2012.

الثانية عالمياً بانتاج العسل

في عام 2017 أحرزت تركيا تقدماً كبيراً في إنتاج العسل ارتقت بفضله إلى المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين متصدرة الترتيب. ظهرت هذه الاحصائية بمناسبة اليوم العالمي للنحل، حيث تنتج 6.85% من إجمالي الإنتاج العالمي، متأخرة عن الصين صاحبة المرتبة الأولى بنسبة 30.6% من الإنتاج العالمي، في حين تأتي الولايات المتحدة ثالثةً بـ 5.35%. ووفقا لإحصائيات العام 2016؛ عدد أماكن العمل المزاولة لمهنة تربية النحل في تركيا بلغ 84047، أنتجت 105727 طناً من العسل.

منظر اسطنبول من منصة مراقبة اسطنبول سفاير أغسطس 2014. بشيكتاش، كريستال كولي فينانس بنك، إيش كوليري، يابي كريدي بلازا، ليفينت، كانيون، ميتروسيتي، أوزديليك بارك، أكمركيز، أولوس، نيسبيتي، أكاتلار، مركز زورلو، بويوكدير كاديسي، بوغازيسي كوبرسو، البوسفور ، جامليكا

عام	
الدولة	تركيا
عملة	(أيزو 4217) ليرة تركية
السنة المالية	calendar year
المنظمات	مجموعة العشرين، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، منظمة

التعاون الاقتصادي، منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود	

الإحصائيات

الناتج الإجمالي	$1.358 trillion (تعادل القدرة الشرائية, 2012)[2][1] $789.257 billion (ناتج محلي إجمالي, 2012)[3]
نمو الناتج الإجمالي	▲ 3.2% (Q2 2013)[5][4] ▲ 5.2% (2002-2011 average)[6] ▲ 6.7% (2011-2017 avg. Forecast in OECD)[6]
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	$18,348 (تعادل القدرة الشرائية, 2012)[2] $10,666 (ناتج محلي إجمالي, 2012)[2]
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	زراعة: 8.9%; صناعة: 28.1%; خدمة: 63.0% (2012 est.)[7]
التضخم الاقتصادي (CPI)	6.1% (April 2013)[8] 5.3% (2013 target)[9] 5.0% (2014 target)[9]

الشركاء التجاريين

الصادرات	▲ $163.40 billion قائمة الدول حسب الصادرات (2012)[16]
شركاء التصدير	8.6% ألمانيا 7.1% العراق 6.5% إيران 5.7% المملكة المتحدة 5.4% الإمارات العربية المتحدة

	4.4% روسيا 4.2% إيطاليا 4.1% (2012 est.)[18] فرنسا
الواردات	▼ $228.90 billion (22nd) (2012)[19]
نوع الواردات	machinery، مادة كيميائية، semi- finished goods [لغات نقل[20] ,sأخرى]، وقود
شركاء الاستيراد	11.3% روسيا 9.0% ألمانيا 9.0% الصين 6.0% الولايات المتحدة 5.6% إيطاليا 5.1% (2012 est.)[21] إيران

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	107.657 بليون دولار أمريكي[33] (2017)

اقتصاد الدنمارك

الدنمارك لديها اقتصاد مختلط متعدد، لكنه يعتمد بشكل كبير على الموارد البشرية، نظراً لأن هناك القليل من الموارد الطبيعية الثمينة المتاحة، ما عدا بعض آبار النفط والغاز في بحر الشمال. وتشكل الحركة التعاونية الدنماركية جزءاً كبيراً من بعض القطاعات، سواء كان ذلك في مجال الإسكان والزراعة أو التجزئة. .وتلعب المؤسسات دوراً كبيراً في ملكية شركات القطاع الخاص

اقتصاد الدنمارك هو اقتصاد سوق حديث مع مستويات معيشة مريحة، ومستوى عالٍ من الخدمات والتحويلات الحكومية، واعتماد كبير على التجارة الخارجية. يُهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد بنسبة 80% من جميع الوظائف، في حين يعمل نحو 11% من مجموع الموظفين في قطاع الصناعات التحويلية و2% في القطاع الزراعي. في عام 2017، كان دخل الفرد القومي الإجمالي الاسمي في الدنمارك العاشر عالميًا كأكبر دخل بقيمة بلغت 55,220 دولارًا أمريكيًا. تصحيحًا للقوة الشرائية، كان دخل الفرد 52,390 دولارًا أمريكيًا دوليًا أو في المرتبة 16 عالميًا كأكبر دخل. توزيع الدخل متساوٍ نسبيًا، إلا أن التفاوت قد ازداد بعض الشيء خلال العقود الماضية، ومع ذلك، يرجع هذا التفاوت إلى فرق أكبر في الدخل الإجمالي وإلى تدابير سياسة اقتصادية مختلفة على حد سواء. في عام 2017، كان للدنمارك سابع أدنى قيمة لمعامل جيني (وهو مقياس لعدم المساواة الاقتصادية) بين دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين. يحتل الاقتصاد الدنماركي مع تعداد سكاني يبلغ 5,789,957 نسمة (إحصائيات 1 يوليو 2018) المرتبة 39 كأكبر اقتصاد وطني في العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (جي دي بّي) والمرتبة 60 عالميًا كأكبر اقتصاد من ناحية .تعادل القوة الشرائية (بّي بّي بّي)

باعتباره اقتصادًا مفتوحًا صغيرًا، تؤيد الدنمارك بشكل عام سياسة تجارة ليبرالية، وتشكل صادراتها وأيضًا وارداتها نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي. منذ عام 1990، كان للدنمارك وبشكل متواصل فائض في الحساب الجاري، باستثناء وحيد في عام 1998. نتيجةً لذلك، أصبحت الدنمارك دولة مُقرضة على نحو كبير، وحصلت على مركز استثمار دولي صافٍ بلغ نحو 65% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. السبب الحاسم وراء ذلك هو خطط المعاشات التقاعدية الإلزامية الممولة على نطاق واسع في سوق العمل، والتي تسببت بزيادة كبيرة في معدلات الادخار الخاصة، وتلعب اليوم دورًا هامًا في الاقتصاد .الدنماركي

تتمتع الدنمارك بتقليد قديم للغاية في الالتزام بنظام سعر الصرف الثابت وما زالت تحافظ على هذا التقليد حتى اليوم. إنه لمن الإبداع أن تقوم دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أو سي إي دي) بذلك مع المحافظة في نفس الوقت على عملة مستقلة: الكرونة الدنماركية، والتي ترتبط باليورو. على الرغم من أن الدنمارك تتمتع بالمؤهلات المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي النقدي للاتحاد الأوروبي، رفض الناخبون الدنماركيون في استفتاء اليورو الدنماركي عام 2000 استبدال اليورو بالكرونة. في الوقت الذي كانت تتبع فيه بشكل عام جاراتها النرويج، والسويد، وبولندا، والمملكة المتحدة، في استهداف التضخم في سياساتها النقدية، كانت أولوية البنك المركزي الدنماركي هي المحافظة على استقرار سعر الصرف. ونتيجةً لذلك، ليس للبنك المركزي أي دور في سياسة الاستقرار المحلية. منذ فبراير عام 2015، حافظ البنك المركزي على سعر فائدة سلبي بغرض احتواء ضغط سعر الصرف التصاعدي.

في السياق الدولي، تُشكل مجموعة كبيرة نسبيًا من السكان جزءًا من القوى العاملة، لا سيما لأن معدل مشاركة الإناث مرتفع للغاية. في عام 2017، كان نحو 78.8% من مجموع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 64 سنة عاملين في سوق العمل، وهو سادس أعلى رقم بين جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أو سي إي دي). يُعد معدل البطالة في الدنمارك منخفضًا نسبيًا بالمقارنة مع الدول الأوروبية؛ في أكتوبر عام 2018، كان نحو 4.8% من القوى العاملة الدنماركية عاطلين عن العمل مقارنةً بمتوسط 6.7% لجميع دول الاتحاد الأوروبي. في الدنمارك، لا يوجد حد أدنى قانوني للأجور. يتميز سوق العمل عادةً بدرجة عالية من العضوية النقابية والتمثيل النقابي. استثمرت الدنمارك بكثافة في سياسات سوق العمل النشطة، وكان لمفهوم المرونة والأمان أهمية تاريخية.

كوبنهاجن الدنمارك

عام	
الدولة	Denmark
عملة	كرونة دنماركية (DKK, kr)
السنة المالية	calendar year
المنظمات	الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية and others

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	▲ $330.8 billion

	(2014) (nominal) ▲ $296.9 billion (2014) (PPP)
نمو الناتج الإجمالي	▼ 0.3% (Q2 2014)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	▲ $46,255 (2014) (nominal) ▲ $41,524 (2014) (PPP)
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	agriculture: 4.5%; industry: 19.1%; services: 76.4% (2011 est.)
(CPI) التضخم الاقتصادي	0.5% (2014)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[8] بليون 75.244 (2017)

يصنَّف اقتصاد البرتغال في المركز الثاني والأربعين في تقرير التنافس الدولي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017- 2018.

تتم غالبية التجارة الدولية في الاتحاد الأوروبي الذي تتلقى بلدانه 72.8% من الصادرات البرتغالية، وتشكّل 76.5% من الواردات البرتغالية في عام 2015.

تشارك مجموعاتٌ إقليمية البرتغالَ تجاريًا، مثل: رابطة أميركا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA (6.3% من الصادرات و2% من الاستيرادات)، ومجموعة البلدان الأفريقية الخمسة الناطقة باللغة البرتغالية (5.7% من الصادرات و2.5% من الاستيرادات)، والمغرب العربي (3.7% من الصادرات و1.3% من الاستيرادات)، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (1.4% من الصادرات و 2.5% من الاستيرادات).

عملة البرتغال هي اليورو ولطالما كان البرتغال في منطقة اليورو منذ بدايته. مصرف البرتغال المركزي هو بانكو دو بورتغال الذي يشكل جزءًا من النظام الأوروبي للمصارف المركزية. ويعتبر يورو نيكست ليبسن - التابع ليورونيكست بورصة نيويورك- سوقَ الأوراق المالية الرئيس، ويُعتبر أول سوق أوراق مالية عالمي.

لطالما كان الاقتصاد الأوروبي مستقرًا متوسعًا بشكل مستمر منذ الربع الثالث من عام 2014 بنمو إجمالي الناتج المحلي سنويًا بنسبة 1.5% مسجلة في الربع الثاني من عام 2015. ترافق النمو الاقتصادي بتراجع مستمر في معدلات البطالة (6.3% في الربع الأول من عام 2019 مقارنة بنسبة 13.9% مسجلة في أواخر عام 2014). انخفض عجز ميزانية الحكومة من 11.2% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى 0.5% في عام 2018. تؤشر هذه المعدلات إلى انعكاس الاتجاه السلبي الذي سببته آثار الأزمة المالية في عام 2007 -2008 على الاقتصاد البرتغالي، فتقلص ثلاثة أعوام متتالية (2011 و2012 و2013) ورافقها ارتفاع كبير في معدلات البطالة (التي سجلت 17.7% في عام 2013). سببت الأزمة سلسلة طويلة من المشاكل المحلية المرتبطة على وجه الخصوص بمستويات العجز العام ومستويات الدين المفرط في الاقتصاد، وتكللت بموافقة من البرتغال بكفالة مالية قدرها 78 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي في أبريل 2011 تلتها قرارات مشابهة من اليونان وإيرلندا. تولت الحكومة منصبها في يونيو 2011، وكان عليها

مواجهة قرارات صعبة فيما يتعلق بمحاولاتها لتحفيز الاقتصاد، بينما تسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على عجزها العام ضمن متوسط الاتحاد الأوروبي.

يعتبر البرتغال موطنًا لعدة شركات هامة مشهورة عالميًا مثل: ذا نافيغاتر كومباني التي تلعب دورًا رئيسًا في سوق الأوراق الدولي، وسوناي إندستريا أكبر منتجة للألواح الخشبية. وكيمبور التي تُعتبر من أكبر 10 شركات منتجة للإسمنت في العالم، وإي دي بي هينوفافيز، ثالث أكبر شركة منتجة لطاقة الرياح في العالم، وجيرونيمو مارتشينز المصنعة لمنتجات المستهلك والريادية في أسواق التجزئة في البرتغال وبولندا وكولومبيا، وتاب أير برتغال التي تتميز بسجل أمان عالٍ، وتُعتبر واحدة من شركات الطيران الرائدة التي تربط أوروبا مع أفريقيا وأميركا اللاتينية (أي البرازيل).

يتميز نظام التعليم البرتغالي بتحديث تدريجي وتوسع نسبي منذ ستينيات القرن العشرين، وقد اشتُهر بممارساته العالمية واتجاهاته في القرن الحادي والعشرين. وفقًا لبرنامج تقييم الطلاب الدولي عام 2015. يبلي الطالب البرتغالي في عمر 15 أداءً أعلى بشكل واضح من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك في ما يتعلق بمقدرة القراءة والرياضيات والمعارف العلمية. تحتوي البرتغال على العديد من الجامعات -التي تحظى بترتيب عالمي- وكليات تجارية أسهمت في تخريج العديد من المدراء المشهورين عالميًا بشكل كبير.

تحوي البرتغال أيضًا أعلى معدل هجرة نسبةً إلى السكان في الاتحاد الأوروبي. يعيش أكثر من مليوني من البرتغاليين خارج البرتغال (20% من السكان). أما تاريخيًا، تُصنَّف البرتغال على أنها ذات أعلى معدلات بطالة في أوروبا والاتحاد الأوروبي، إذ تدل معدلات الهجرة المرتفعة -التي تشكّل تدفقًا للقوى العاملة- على زيادة مقدار البطالة.

التاريخ

الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية

بدأت فترة الامبراطورية البرتغالية في القرن الخامس عشر واستمرت حتى ثورة القرنفل عام 1974، وخلال هذه الفترة ركز الاقتصاد البرتغالي على التجارة والمواد الخام والأنشطة المرتبطة بذلك ضمن ممتلكاته الاستعمارية الكثيرة، وبشكل أساسي في آسيا (البهارات والحرير والأصبغة والبورسلان والأحجار الكريمة) وأفريقيا (العاج والخشب والنفط والألماس والعبيد) وأميركا الجنوبية (قصب السكر والأصبغة والخشب

والذهب). كانت البرتغال من بين البلدان الأقوى في العالم؛ لأنها إمبراطورية قارية بموارد طبيعية وافرة ومساحات كبيرة قابلة للاستثمار.

في عام 1822 أصبحت مستعمرة البرازيل البرتغالية بلدًا مستقلًا، إلا أن البرتغال تمكنت من الحفاظ على مستعمراتها (أقاليم ما وراء البحار) في أفريقيا حتى عام 1974، واشتمل الأمر كل من أقاليم أنغولا وموزمبيق التي شهدت معدلات نمو اقتصادي جيدة حتى مغادرة البرتغال عام 1975.

بعد فترة قصيرة من الانحراف الاقتصادي قبل عام 1914، تعافى الاقتصاد البرتغالي جزئيًا حتى عام 1950، فدخل بعد ذلك إلى مسار تقارب اقتصادي قوي. ومن الناحية الاقتصادية، اتسمت أعوام سالازار (1933-1968) بفترة نمو خجول، وبقي البلد متخلفًا بشكل كبير، وسكانه في حالة فقر نسبي، وبمستوى تعليمي متدنٍ حتى ستينات القرن العشرين. خلق النمو الاقتصادي البرتغالي في الفترة الممتدة بين 1960 و1873 فرصةً للاندماج الحقيقي مع الاقتصادات المتطورة في أوروبا الغربية.

تمكنت الشركات والأفراد من تغيير نماذج الإنتاج والاستهلاك عبر الهجرة والتجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي، ما أحدث تغيرًا بنيويًا. وفي الوقت ذاته ساهم التعقيد المتزايد للاقتصاد النامي بخوض تحديات تنظيمية وتقنية، فحفز تشكيل فرق إدارية ومهنية حديثة. كان الاقتصاد البرتغالي وأقاليم ما وراء البحار في حالة نمو جيد فوق المتوسط الأوروبي، وذلك على أعتاب ثورة القرنفل (انقلاب عسكري في 25 أبريل 1974). ارتفع متوسط القوة الشرائية العائلي مع اتجاهات ونماذج استهلاكية جديدة، ما شكل حافزًا للاستثمار في معدات رأس مال جديدة ونفقات استهلاك للسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة. خلقت السياسة الاقتصادية لنظام الدولة الجديدة ظروفًا لتشكيل تكتلات تجارية كبيرة.

حافظ النظام على سياسة هيمنة جماعات المصلحة، ما نتج عنه وضع جزء كبير من الاقتصاد البرتغالي في أيدي عدد من التكتلات القوية، عُرف أهمها باسم «العظماء السبعة». كان لهذه التكتلات البرتغالية نموذج تجاري يشابه تشائيبولس جنوب كوريا وكيريتسوس وزايباتسوس اليابانيتان. ومن بين العظماء السبعة كانت التكتلات التي أسستها وأدارتها عائلات تشامباليموند وميلو (سي يو إف غاروب) وأموريم وسانتوس (جيرونيمو مارتشينز غروب). كانت مجموعة سي يو إف (بالبرتغالية Companhia União Fabril) أكبر التكتلات البرتغالية وأكثرها تنوعًا. أصبحت في مرحلة ما أكبر مجموعة صناعية في شبه الجزيرة الإيبيرية وواحدة من أكبر خمس في أوروبا. شكّلت أعمالها الأساسية الإسمنتَ والكيماويات والبيتروكيماويات والتأمين والصرافة والأوراق والسياحة والتعدين. تمركزت مقرات الشركة وأنشطتها التجارية في البرتغال

القارية، لكنها أيضًا شملت فروعًا ومصانع ومشاريع تجارية عديدة متطورة في أرجاء الأقاليم البرتغالية ما وراء البحار، وعلى وجه الخصوص في أنغولا وموزمبيق.

تخصصت الشركات العائلية المتوسطة الأخرى في المنسوجات (مثلًا تلك التي تقع في مدينة كوفيلا والشمال الغربي) والسيراميك والبورسلان والزجاج والكريستال (مثل تلك الموجودة في ألكوباكا وكالداس دا راينا ومارينا غراندي) والخشب المحور هندسيًا (مثل سوناي بالقرب من بورتو) وتعليب الاسماك (مثل تلك الموجودة في ألغارف والشمال الغربي)

التاريخ

القطاعات

مصايد الأسماك والزراعة في الوقت الحالي تشكل حوالي 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضاً من حوالي 25 ٪ في عام 1960، في حين لا تزال تستخدم 13 ٪ من القوة العاملة. من ناحية أخرى، فإن قطاع الخدمات قد نما، وينتج 66 ٪ من إجمالي الناتج المحلي ويوفر فرص عمل ل 52 ٪ من السكان القادرين على العمل. أما باقي الناتج المحلي الإجمالي "30٪" في البناء وقطاعات الطاقة.

الموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية مثل الغابات تغطي حوالي 34 ٪ من البلاد، وهي أشجار الصنوبر (13,500 كيلومتر مربع)، بلوط الفلين (6800 كيلومتر مربع)، البلوط هولم (5340 كيلومتر مربع)، والكينا (2430 كيلومتر مربع).وتنتج البرتغال نصف الفلين في العالم. المعادن الهامة مثل والليثيوم، والقصدير، واليورانيوم.

الصناعة

الصناعات الرئيسية ما يلي: تكرير النفط، البتروكيماويات، الاسمنت الإنتاج، والسيارات وصناعات السفن، الكهربائية والالكترونيات، الآلات، صناعة اللب والورق، حقن صب، منتجات بلاستيكية، النسيج، الأحذية، والجلود، والأثاث، السيراميك، والمشروبات والصناعات الغذائية الفلين الأكثر إنتاجاً.

عام	
البرتغال	**الدولة**
يورو	**عملة**
السنة التقويمية	**السنة المالية**
منظمة الاتحاد الأوروبي عن طريق) التجارة العالمية عضوية الاتحاد ومنظمة التعاون (الأوروبي وأخرى والتنمية	**المنظمات**

الإحصائيات	
مليار دولار 232.2 (2009)	**الناتج الإجمالي**
3,3% (2009)	**نمو الناتج الإجمالي**
دولار 21,700	**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**
الزراعة 2,9 ٪، الصناعة 24,4 ٪، الخدمات 72,8 ٪(2009)	**الناتج الإجمالي حسب القطاعات**
0,9 ٪(2009)	**(CPI) التضخم الاقتصادي**
18 ٪(2006)	**عدد السكان تحت خط الفقر**
38.5(2007)	**معامل جيني**
(2009) مليون 5.58	**القوة العاملة**
الزراعة 10٪، الصناعة 30٪، الخدمات 60 ٪ (2007)	**القوة العاملة حسب القطاع**
اعتبارا من مارس) ٪ 10.5 2010)	**البطالة**
المنسوجات، الملابس، الأحذية، الخشب والفلين، الورق، المواد الكيميائية، صناعة قطع السيارات، والمعادن غيار	**الصناعات الرئيسية**

	الأساسية، ومنتجات الألبان المنتجات، والنبيذ وغيرها من الأطعمة، والخزف والسيراميك، الأواني الزجاجية، التكنولوجيا، الاتصالات السلكية واللاسلكية، بناء السفن والتجديد ؛ السياحة

الشركاء التجاريين

الصادرات	(2009) مليار دولار 41.43
نوع الصادرات	المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية والمنتجات النفطية والمنتجات الكيماوية والبلاستيك والمطاط والجلود والجلود والخشب والفلين والخشب ولب الورق والورق والمواد النسيجية والملابس والأحذية، والمعادن والمنتجات المعدنية، والمعادن الأساسية والآلات والأدوات والمركبات وغيرها من المواد والنقل، والبصرية والأجهزة الدقيقة.
شركاء التصدير	٪، المملكة 5.9 ٪، أنغولا11.1 ٪، فرنسا12.6 ٪، ألمانيا25.6 إسبانيا (2008) ٪ 5.3 المتحدة
الواردات	مليار 58.79.
نوع الواردات	المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية والمنتجات النفطية والمنتجات الكيماوية والبلاستيك والمطاط والجلود والجلود والخشب والفلين والخشب ولب الورق والورق والمواد النسيجية والملابس والأحذية، والمعادن والمنتجات المعدنية، والمعادن الأساسية والآلات والأدوات والمركبات وغيرها من المواد والنقل، وبصرية وأدوات دقيقة، مستلزمات الكمبيوتر وقطع الغيار، أشباه الموصلات والأجهزة ذات الصلة، والسلع المنزلية وسيارات الركوب الجديدة والمستعملة، والمنتجات النبيذ
شركاء الاستيراد	4,4% ، هولندا4,9% ، إيطاليا8% ، فرنسا11,6% ، ألمانيا28.9% إسبانيا (2008)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[1] بليون 26.097 (2017)
احتياطيات النقد الأجنبي	مليار (31 ديسمبر 2008) 11.95
الدين العام	٪ من الناتج المحلي الإجمالي75.2

(2009)	
(2006) مليار 507	**الدين الخارجي الإجمالي**
(2009) مليار دولار 106.8	**المصروفات**

.

اقتصاد رومانيا

اقتصاد رومانيا هو اقتصاد سريع النمو ومتوسط الدخل مختلط مع ارتفاع مؤشر التنمية البشرية وقوة عاملة ماهرة، احتلت رومانيا المرتبة الخامسة عشر في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لكنها تحتل المرتبة العاشرة عند قياس التكافؤ في القوة الشرائية.

يحتل الاقتصاد الروماني المرتبة 40 في العالم، بإنتاج سنوي يبلغ 516.5 مليار دولار. في السنوات الأخيرة، تمتعت رومانيا ببعض من أعلى معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي: 6 ٪ في عام 2016، 7 ٪ في عام 2017، و4.1 ٪ في عام 2018. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى + 3.8 ٪ في عام 2019، على الرغم من أن بيانات ربيع 2019 قابلة للتغيير. من خلال استقراء الاتجاهات الحالية، من المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في البلاد 1000 مليار دولار قبل عام 2035.

تعد رومانيا وجهة رائدة في أوروبا الوسطى والشرقية للاستثمار الأجنبي المباشر، فيبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في البلاد منذ عام 1989 أكثر من 170 مليار دولار. رومانيا هي أكبر منتج للإلكترونيات في أوروبا الوسطى والشرقية. خلال العشرين عامًا الماضية، نمت رومانيا أيضًا لتصبح مركزًا رئيسيًا لتكنولوجيا الأجهزة المحمولة وأمن المعلومات وبحوث الأجهزة ذات الصلة. تعتبر البلاد رائدا إقليميا في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات وإنتاج السيارات. بوخارست، العاصمة، هي واحدة من أهم المراكز المالية والصناعية في أوروبا الشرقية.

أهم 10 صادرات لرومانيا هي المركبات والآلات والسلع الكيماوية والمنتجات الإلكترونية والمعدات الكهربائية والأدوية ومعدات النقل والمعادن الأساسية والمنتجات الغذائية والمطاط والبلاستيك. زادت استيرادات السلع والخدمات بنسبة 9.3 ٪، في حين نمت الصادرات بنسبة 7.6 ٪ في عام 2016، مقارنة بعام 2015. من المتوقع أن تنمو صادرات السلع والخدمات بنسبة 5.6 ٪ في عام 2017، في حين أن الاستيرادات تشهد زيادة بنسبة 8.5 ٪، وفقا لآخر توقعات (اللجنة الوطنية للتنبؤ).

في النصف الأول من عام 2018 (GDP) شكلت الصناعة في رومانيا 33.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

التاريخ

قبل الحرب العالمية الثانية

تحول اقتصاد رومانيا إلى الحداثة مع معاهدة أدريانوب في عام 1829، منهيا قرون من السيطرة التركية. حفزت العديد من الانجازات على النمو الاقتصادي منها: اكتشاف النفط واستغلاله صناعيًا في عام 1857، والاتحاد السياسي بين والاشيا ومولدافيا في عام 1859، وإصلاحات الأراضي، واعتماد عملة محلية، الليو (1867)، واستقلال الدولة (1877)، فضلا عن بناء نظام السكك الحديدية واسعة النطاق تحت حكم الملك كارول الأول.

بعد تفكك الإمبراطوريتين الروسية والنمساوية المجاورتين بعد الحرب العالمية الأولى، اتحدت العديد من المقاطعات الناطقة باللغة الرومانية (ترانسيلفانيا، بيسارابيا، بانات، بوكوفينا) مع مملكة رومانيا، لتشكيل الدولة الرومانية في شكلها الحديث. أدى تطبيق الإصلاحات الزراعية الجذرية وإقرار دستور جديد إلى إنشاء إطار ديمقراطي وسمح بنمو اقتصادي سريع (تضاعف الإنتاج الصناعي بين 1923-1938، على الرغم من آثار الكساد الكبير).

حتى الحرب العالمية الثانية، كانت رومانيا ثاني أكبر منتج للنفط والغذاء في أوروبا.

الفترة الشيوعية

بعد عام 1945، أصبحت رومانيا التي كانت تحت الاحتلال السوفيتي عضواً في الكتلة الشرقية وتحولت إلى اقتصاد تحكّم على النمط السوفيتي. خلال هذه الفترة، عانت البلاد من التصنيع السريع في محاولة لخلق «مجتمع اشتراكي متعدد الأطراف». كان النمو الاقتصادي مدعومًا بالائتمانات الأجنبية في سبعينيات القرن الماضي، مما أدى في النهاية إلى زيادة الدين الخارجي الذي وصل إلى 11-12 مليار دولار.

تم سداد ديون رومانيا إلى حد كبير خلال الثمانينيات من القرن الماضي من خلال تدابير تقشفية شديدة حرمت الرومانيين من السلع الاستهلاكية الأساسية. في عام 1989، قبل الثورة الرومانية، كان لدى رومانيا ناتج محلي إجمالي حوالي 800 مليار ليو، أو 53.6 مليار دولار. حوالي 58 ٪ من إجمالي الدخل القومي للبلاد جاء من الصناعة، و15 ٪ أخرى جاءت من الزراعة. كان الحد الأدنى للأجور 2000 ليو، أو 135

دولار. شكلت نهاية الفترة الشيوعية بداية انكماش اقتصادي حاد. انخفض وزن رومانيا في الاقتصاد العالمي إلى 0.3 ٪ في عام 1993 من 0.8 ٪ في عام 1983.

التحول إلى السوق الحر

بدأت خصخصة الصناعة بتحويل 30٪ من أسهم حوالي 6000 مؤسسة مملوكة للدولة في عام 1992 إلى خمسة صناديق ملكية خاصة، حيث حصل كل مواطن بالغ على شهادات ملكية. ونُقلت ملكية 70 ٪ المتبقية من الشركات إلى صندوق ملكية خاص بالدولة، مع تفويض لبيع أسهمها بمعدل لا يقل عن 10 ٪ سنويا. كما دعا قانون الخصخصة إلى البيع المباشر لنحو 30 شركة تم اختيارها خصيصًا وبيع «أصول» (أي الوحدات المكونة القابلة للتطبيق تجاريًا) إلى المؤسسات الكبرى.

ارتفع معدل التضخم من 4.8 ٪ في عام 2007 إلى 7.8 ٪ في عام 2008، التي قدرها البنك الوطني الروماني في حدود 6 ٪ لعام 2006 (مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي، الذي نشر في مارس 2007، هو 3.66 ٪). منذ عام 2001، نما الاقتصاد بشكل ثابت في حوالي 6-8 ٪. لذلك، يقدر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لرومانيا في عام 2008 بما يتراوح بين 12200 دولار و 14064 دولار.

كانت رومانيا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أوروبا الوسطى والشرقية حتى تخلي تشاوشيسكو عن سياسة الدولة الأكثر تفضيلًا في عام 1988، مما أدى إلى ارتفاع التعريفة الجمركية الأمريكية على المنتجات الرومانية. وافق الكونغرس على استعادة وضع الدولة الأكثر تفضيلًا اعتبارًا من 8 نوفمبر 1993، كجزء من اتفاقية تجارية ثنائية جديدة. انخفضت الرسوم الجمركية على معظم المنتجات الرومانية إلى الصفر في فبراير 1994 مع إدراج رومانيا في نظام الأفضليات المعمم. تشمل الصادرات الرومانية الرئيسية إلى الولايات المتحدة الأحذية والملابس والصلب والمواد الكيميائية.

وقعت رومانيا اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1992 واتفاقية تجارة حرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) في عام 1993، لتنسيق قوانين وصول رومانيا إلى الأسواق الأوروبية وخلق إطار عمل أساسي لمزيد من التكامل الاقتصادي. انضمت رومانيا رسميًا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007.

خلال الجزء اللاحق من فترة كوشيسكو، حصلت رومانيا على عقود كبيرة من العديد من البلدان النامية، ولا سيما العراق، لمشاريع متعلقة بالنفط. في أغسطس 2005، وافقت رومانيا على إعفاء 43٪ من ديون 1.7 مليار دولار المستحقة على العراق الذي ما زالت تحتله إلى حد كبير القوات العسكرية لـ «تحالف الإرادة» بقيادة الولايات المتحدة، مما يجعل رومانيا أول بلد خارج نادي باريس للأثرياء للدول الدائنة تقوم .بإسقاط الديون العراقية

كان النمو في الفترة 2000-2007 مدعومًا بالصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وبشكل أساسي إلى إيطاليا وألمانيا، والانتعاش القوي للاستثمار الأجنبي والمحلي. يلعب الطلب المحلي دوراً أكثر أهمية في دعم النمو مع انخفاض أسعار الفائدة وزيادة توافر بطاقات الائتمان والرهون العقارية. بدأ العجز في الحساب الجاري البالغ حوالي 2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض مع زيادة الطلب على المنتجات الرومانية في .الاتحاد الأوروبي. منح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مزيدًا من الزخم والتوجه نحو الإصلاح الهيكلي

في أوائل عام 2004، أقرت الحكومة زيادات في ضريبة القيمة المضافة وشددت من الشروط التي تجعل الفرد مؤهلا للحصول على المساعدات الاجتماعية بقصد خفض فجوة التمويل العام إلى 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2006، لكن يجب الانتظار قبل البدء بالإصلاحات في المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية الأكثر صعوبة بعد الانتخابات القادمة. تمت خصخصة البنك المملوك للدولة بانكا كوميرشال روماني في عام 2005. ومن المتوقع أن تؤدي إعادة الهيكلة المكثفة بين المؤسسات الكبيرة والتحسينات في القطاع المالي والاستخدام الفعال لأموال الاتحاد الأوروبي المتاحة إلى تسريع النمو .الاقتصادي. ومع ذلك، تأثر الاقتصاد الروماني بالأزمة المالية 2007-2008 وتقلص في عام 2009

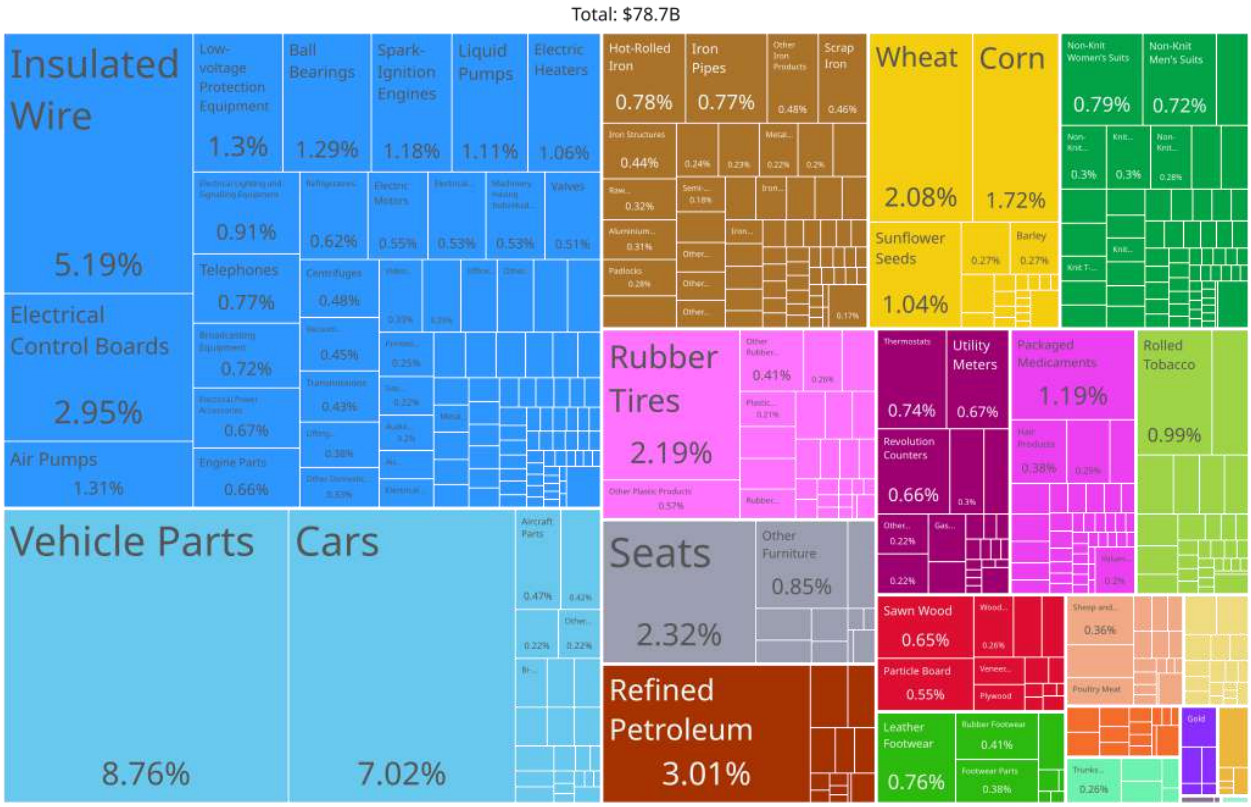

(2019) صادرات المنتجات الرومانية

عام	
الدولة	رومانيا
عملة	ليو روماني

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] 211.803 بليون (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 4.8 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 10819 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 0.5-

	(2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 44.429 (2017)

فنلندا لديها اقتصاد مختلط صناعي عالي شديد التنوع، مع معدل دخل الفرد مساوي لغيرها من الاقتصادات الغربية مثل اقتصاد فرنسا، اقتصاد ألمانيا، اقتصاد السويد أو اقتصاد المملكة المتحدة. وأكبر قطاع من قطاعات الاقتصاد بها هو قطاع الخدمات حوالي 68% في المئة منه تقريبًا، تليها الصناعات التحويلية والتكرير بنسبة 29%، والقطاع الأولي 2.9 في المئة.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فإن القطاع الاقتصادي الرئيسي هو التصنيع. أكبر الصناعات هي الإلكترونيات (21.6%) والآلات والمركبات وغيرها من المنتجات المعدنية المهندسة (21.1%)، وصناعة الأخشاب (13.1%)، والمواد الكيميائية (10.9%). لدى فنلندا صناعات خشبية والعديد من موارد المياه المعدنية والمياه العذبة. تعتبر الغابات ومصانع الورق والقطاع الزراعي (الذي ينفق عليه دافعو الضرائب حوالي ملياري يورو سنويًا) حساسة من الناحية السياسية لسكان الريف. تولّد منطقة هلسنكي الكبرى حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

في مقارنة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2004، احتلت الصناعات التكنولوجية المتقدمة في فنلندا المرتبة الثانية بعد أيرلندا. صُنفت الخدمات كثيفة المعرفة أيضًا على أنها القطاعات الأصغر والأبطأ نموًا -ولا سيما الزراعة والتصنيع ذات التكنولوجيا المنخفضة- في المرتبة الثانية بعد أيرلندا. كان الاستثمار دون المتوقع. كانت النظرة العامة على المدى القصير جيدة ونمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نظرائه في الاتحاد الأوروبي. تمتلك فنلندا رابع أكبر اقتصاد للمعرفة في أوروبا، بعد السويد والدنمارك والمملكة المتحدة. يتصدر اقتصاد فنلندا تصنيف تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي لعام 2014 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للإنتاج المتضافر بين قطاع الأعمال والإنتاج العلمي والمساعدة الحكومية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تندمج فنلندا بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي، وتشكل التجارة الدولية ثلث الناتج المحلي الإجمالي. يمثل التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي 60% من إجمالي التجارة. أكبر التدفقات التجارية هي مع ألمانيا وروسيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا والصين. يدير الاتحاد الأوروبي السياسة التجارية لفنلندا التي كانت من داعمي التجارة الحرة، باستثناء الزراعة. فنلندا هي الدولة الأوروبية الشمالية الوحيدة التي انضمت لمنطقة اليورو؛ احتفظت الدنمارك والسويد بعملاتهما المحلية، في حين لم تنضم آيسلندا ولا النرويج للاتحاد الأوروبي من الأساس. احتلت فنلندا المركز السادس في مؤشر الابتكار العالمي

عام 2023، ما يجعلها سادس دولة في العالم في مجال الابتكار. وقد عادت إلى هذا المركز بعد أن تراجعت .إلى المركز السابع عام 2020

التاريخ

بحكم بعدها جغرافيًا عن أوروبا الوسطى مقارنة ببلدان الشمال الأخرى، عانت فنلندا صناعيًا باستثناء صناعة الورق التي استبدلت جزئيًا تصدير الأخشاب كمواد خام في نهاية القرن التاسع عشر. بما أنها كانت بلدًا فقيرًا نسبيًا، فقد كانت فنلندا عرضة للصدمات التي يتعرّض لها الاقتصاد مثل المجاعة الكبرى في الفترة بين عامي 1867 و1868، والتي قضت على 15% من السكان. حتى الثلاثينيات من القرن الماضي، كان الاقتصاد الفنلندي في الغالب زراعيًا، وفي أواخر الخمسينيات، كان أكثر من نصف السكان و40% من .الإنتاج ما يزالون في القطاع الأساسي

بعد الحرب العالمية الثانية

كانت حقوق الملكية في فنلندا قوية. في الوقت الذي شكلت في فرنسا والمملكة المتحدة لجان للتأميم، تجنبته فنلندا. بعد تجارب فاشلة مع الحمائية، خففت فنلندا القيود التجارية وأبرمت اتفاقية تجارة حرة مع المجتمع الأوروبي عام 1973، ما جعل أسواقها أكثر تنافسية. توسعت أسواق التعليم المحلية وتوجه عدد متزايد من الفنلنديين إلى الخارج للدراسة في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية، ما أعاد إلى البلد مهارات متقدمة. كان هناك تعاون ائتماني واستثماري شائع لكن براغماتي بين الدولة والشركات في فنلندا، على الرغم من أن الريبة والحذر كانا يحكمان تلك العلاقة. كان الدعم للرأسمالية منتشرًا على نطاق واسع. وصلت معدلات الادخار لتصبح بين أعلى المعدلات في العالم فبلغت حوالي 8% حتى الثمانينيات من القرن الماضي. في بداية السبعينيات، وصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في فنلندا إلى مستوى اليابان والمملكة المتحدة. تتشارك التنمية الاقتصادية في فنلندا بالعديد من الجوانب مع الدول الآسيوية التي تقودها الصادرات. مكّنت سياسة الحياد الرسمية فنلندا من التجارة مع كل من الأسواق الغربية وأعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي، كما كان التبادل التجاري كبيرًا مع الاتحاد السوفييتي لكن الأمر لم .يتطور لتعتمد فنلندا عليه

تحرير الاقتصاد

كدول الشمال الأخرى، حررت فنلندا نظامها الاقتصادي منذ أواخر الثمانينيات. عُدّلت القوانين المنظمة للأسواق المالية وأسواق السلع. خُصخصت بعض المؤسسات الحكومية وغُيّرت بعض معدلات الضرائب.

عام 1991، وقع الاقتصاد الفنلندي في ركود حاد. كان السبب مزيجًا من الإنهاك الاقتصادي (يرجع إلى حد كبير لتغيير القوانين المصرفية عام 1986، الأمر الذي جعل الائتمان أكثر سهولة)، وركود الأسواق مع الشركاء التجاريين الرئيسيين (لا سيما الأسواق السويدية والسوفييتية) وكذلك الأسواق المحلية، وبطء النمو مع الشركاء التجاريين الآخرين، واختفاء التجارة الثنائية مع الاتحاد السوفييتي. انخفضت أسعار الأسهم والسوق بنسبة 50%. استند النمو في الثمانينيات إلى الاستدانة، وعندما بدأت عمليات التخلف عن السداد بالانتشار، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13% وزادت البطالة من صفر بالمئة أي توظيف كامل، إلى خُمس القوى العاملة. تفاقمت الأزمة بسبب معارضة النقابات لأي إصلاحات. جاهد السياسيون لخفض الإنفاق لكن الدين العام تضاعف ليبلغ حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ارتكز معظم النمو الاقتصادي في الثمانينات على الاستدانة، وأدت حالات التخلف عن سداد الديون إلى أزمة مدخرات وقروض. استُخدم ما مجموعه أكثر من 10 مليارات يورو لإنقاذ البنوك المتعثرة، ما أدى إلى تعزيز القطاع المصرفي. بعد تخفيض قيمة العملة، بلغ الكساد ذروته عام 1993.

الاتحاد الأوروبي

انضمت فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي عام 1995. حصل البنك المركزي على تفويض لاستهداف التضخم حتى تنضم فنلندا إلى منطقة اليورو. يعتبر معدل النمو من أعلى معدلات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتصدرت فنلندا العديد من مؤشرات الأداء الوطني.

كانت فنلندا واحدة من البلدان الـ 11 التي انضمت إلى المرحلة الثالثة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي، فتبنت اليورو عملة للبلاد في 1 يناير من العام 1999. سحبت العملة الوطنية «ماركا» واستبدلت بـ اليورو بداية عام 2002.

أبرز الشركات

الشركات البارزة في فنلندا تشمل نوكيا، وهي الشركة الرائدة سابقًا في مجال الاتصالات الهاتفية الجوالة؛ ستورا إينسو، وهي أكبر شركة مصنعة للورق في العالم، نيستي أويل، وهي شركة لتكرير وتسويق النفط، يو بي إم كيميني، وهي ثالث أكبر منتج للورق في العالم، اكير فينييارد‌ز، وهي الشركة المصنعة لأكبر سفن الرحلات البحرية في العالم (مثل ليبيرتي أوف ذا سيز)، روفيو موبايل، وهو مطور ألعاب الفيديو الأكثر شهرة مثل أنغري بيردز، كوني، وهو مصنّع للمصاعد والسلالم المتحركة، وارتسيليا، وهو منتج لمحطات الطاقة ومحركات السفن وغيرها. إضافة إلى ذلك، يقع مقر العديد من شركات التصميم الشمالية في فنلندا، وتشمل هذه المجموعة مجموعة ليتالا المملوكة لشركة فيسكارز، وشركة آرتيك لتصميم الأثاث التي

اشتركت في تأسيسها شركة الفار ألتو، وشركة ماريميكو التي اشتهرت بها جاكلين كينيدي أوناسيس. تمتلك فنلندا بأسواق مالية معقدة مقارنة بالكفاءة السائدة في المملكة المتحدة.

الاستهلاك والدخل

يولد دخل فنلندا قرابة 1.8 مليون عامل في القطاع الخاص، يحققون بالمتوسط 25.1 يورو في الساعة (قبل متوسط الضريبة بنسبة 60%) بحسب أرقام عام 2007. وفقًا لتقرير عام 2003، عمل السكان في المتوسط حوالي 10 سنوات لحساب صاحب العمل نفسه، وحوالي 5 وظائف مختلفة خلال حياتهم. 62% يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كان معدل توظيف الإناث مرتفعًا وكان الفصل بين الجنسين في الخيارات الوظيفية أعلى مما هو عليه في الولايات المتحدة.

يهيمن العجز في المعاش التقاعدي على الالتزامات المستقبلية. بخلاف الوضع في السويد، حيث يمكن لمدخري المعاشات التقاعدية إدارة استثماراتهم، يختار أصحاب العمل في فنلندا صندوق استثمار لمعاشات للموظف. معدل تمويل المعاشات التقاعدية أعلى منه في معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

شارع تجاري في هلسنكي.

سفينة سيلجا السيمفونية في الميناء الجنوبي لهلسنكي، فنلندا. تم التقاط الصورة في بداية شهر مارس في شتاء جليدي يظهر ممرات بحرية جليدية. ، توركو، فنلندا

عام	
فنلندا	**الدولة**
(€) يورو	**عملة**
سنة تقويمية	**السنة المالية**
الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**المنظمات**

الإحصائيات	
مليار دولار 274.210 ▲	**الناتج الإجمالي**

	(اسميًا 2018)[2] مليار دولار 256.889 ▲ [2](القدرة الشرائية، 2018)
نمو الناتج الإجمالي	2.8% (2016) 3.0% (2017) 1.2% 1.7% (2018) (2019e)[2]
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	اسميًا) 49,738$ ▲ 2018)[2] تعادل القدرة) 46,596$ ▲ [2](2018 الشرائية
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	2.7% :الزراعة 28.2% :الصناعة 69.1% :الخدمات [3](تقديرات 2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	1.187% (2019 تقديرات)[2] 1.169% (2018)[2] 0.839% (2017)[2]

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[16] بليون 10.507 (2017)

اقتصاد آيسلندا

اقتصاد آيسلندا صغير ويخضع لتقلبات كبيرة. في عام 2011، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 12 مليار دولار أمريكي، ولكن بحلول عام 2018 ارتفع إلى إجمالي اسمي يبلغ 27 مليار دولار أمريكي. مع عدد السكان أنتجت الأزمة .(PPP) 350,000، أي 55,000 دولار للفرد، على أساس تقديرات تعادل القدرة الشرائية المالية في 2007-2010 انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة الذي انعكس بالكامل بعد الانتعاش بمساعدة من قبل طفرة سياحية بدأت في عام 2010. شكّلت السياحة أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في آيسلندا في عام 2017. بعد فترة من النمو القوي، تباطأ اقتصاد آيسلندا وفقًا للتوقعات .الاقتصادية للأعوام 2018-2020 التي نشرتها أريون للأبحاث في أبريل 2018

تتمتع آيسلندا باقتصاد مختلط مع مستويات عالية من التجارة الحرة والتدخل الحكومي. غير أن الاستهلاك الحكومي يُعد أقل من غيره في دول الشمال الأخرى. الطاقة المائية هي المصدر الرئيسي .للإمدادات الكهربائية المنزلية والصناعية في آيسلندا

في تسعينيات القرن الماضي، أجرت آيسلندا إصلاحات واسعة النطاق للسوق الحر، الأمر الذي أدى في البداية إلى نمو اقتصادي قوي. نتيجة لذلك، تم تصنيف آيسلندا أنها تمتلك واحدًا من أعلى مستويات الحرية الاقتصادية في العالم، فضلًا عن الحريات المدنية. في عام 2007، تصدرت آيسلندا قائمة الدول التي صنفها مؤشر التنمية البشرية، وكانت واحدة من أكثر الدول مساواةً، وفقًا للحساب الذي قدّمه معامل .جيني

منذ عام 2006 فصاعدًا، واجه الاقتصاد مشاكل تتعلق بالتضخم المتنامي وعجز الحساب الجاري. جزئيًا، كردّ على ذلك ونتيجة للإصلاحات السابقة، توسّع النظام المالي بسرعة قبل أن ينهار بالكامل في أزمة مالية شاملة. اضطرت آيسلندا في نوفمبر 2008 إلى الحصول على تمويل طارئ من صندوق النقد الدولي .ومجموعة من البلدان الأوروبية

.حازت آيسلندا المركز 20 في مؤشر الابتكار العالمي عامي 2022 و2023

الجغرافيا والموارد

تحتل آيسلندا مساحة أرض تبلغ 103 آلاف كيلومتر مربع. تمتلك ساحلًا طوله 4790 كم ومنطقة اقتصادية حصرية بطول 200 ميل بحري (370.4 كم) تمتد على مساحة 758 ألف كيلومتر مربع من المياه. لا يمكن زراعة سوى 0.7% تقريبًا من المساحة السطحية في آيسلندا، نظرًا لأن إقليم الجزيرة جبلي وبركاني في الغالب.

تمتلك آيسلندا القليل من الموارد المعدنية المُثبتة. في الماضي، كان يُنّجم عن رواسب الكبريت، واستُخرج الدياتوميت (الطحالب الهيكلية) من بحيرة ميواتن حتى وقت قريب. مع ذلك، يتم الحصول على معظم الكبريت اليوم من تكرير النفط. أُغلق هذا المصنع الآن لأسباب بيئية. التحويل الوحيد للموارد الطبيعية في آيسلندا هو صناعة الإسمنت. تُستخدم الخرسانة على نطاق واسع كمادة بناء، بما في ذلك جميع أنواع المساكن السكنية.

من خلال تسخير مصادر الطاقة الكهرومائية وطاقة الحرارة الأرضية الوفيرة، توفر صناعة الطاقة المتجددة في آيسلندا ما يقرب من 85% من إجمالي الطاقة الأولية في البلاد -أكثر نسبيًا من أي بلد آخر -مع توليد 99.9% من الكهرباء في آيسلندا من مصادر الطاقة المتجددة.

حتى الآن، يُعدّ مصنع كراهنيوكار للطاقة الكهرومائية (690 ميغاواط) في المنطقة الواقعة شمال فاتنايوكوتل، أكبر محطات توليد الطاقة الكهرومائية في آيسلندا. تشمل المحطات الأخرى بورفيل (270 ميغاواط)، هراونيجارفوس (210 ميغاواط)، سيغالدا (150 ميغاواط)، بلاندا (150 ميغاواط)، وغيرها. استكشفت آيسلندا جدوى تصدير الطاقة الكهرومائية عبر الكابلات البحرية إلى بر أوروبا الرئيسي وتسعى أيضًا بنشاط إلى توسيع صناعاتها كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك مصانع صهر الألومنيوم وسبائك الحديد والسليكون.

أدّت البحوث الجيولوجية الحديثة إلى تحسين احتمالية امتلاك آيسلندا لاحتياطيات كبيرة من النفط بعيدًا عن الشاطئ ضمن منطقتها الاقتصادية التي تبلغ مساحتها 200 ميل في قاع البحر في منطقة جان ماين.

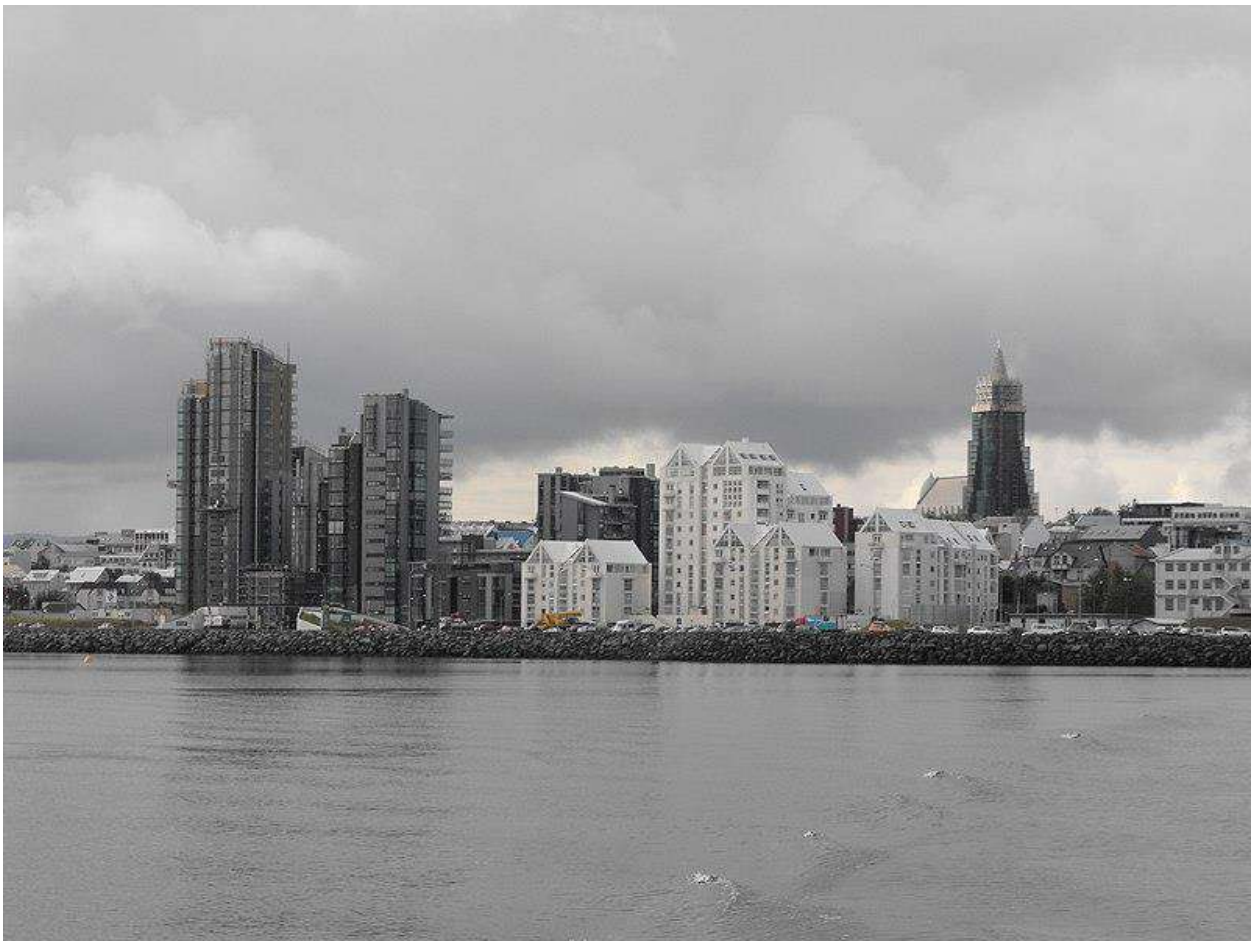

ريكيافيك عاصمة آيسلندا

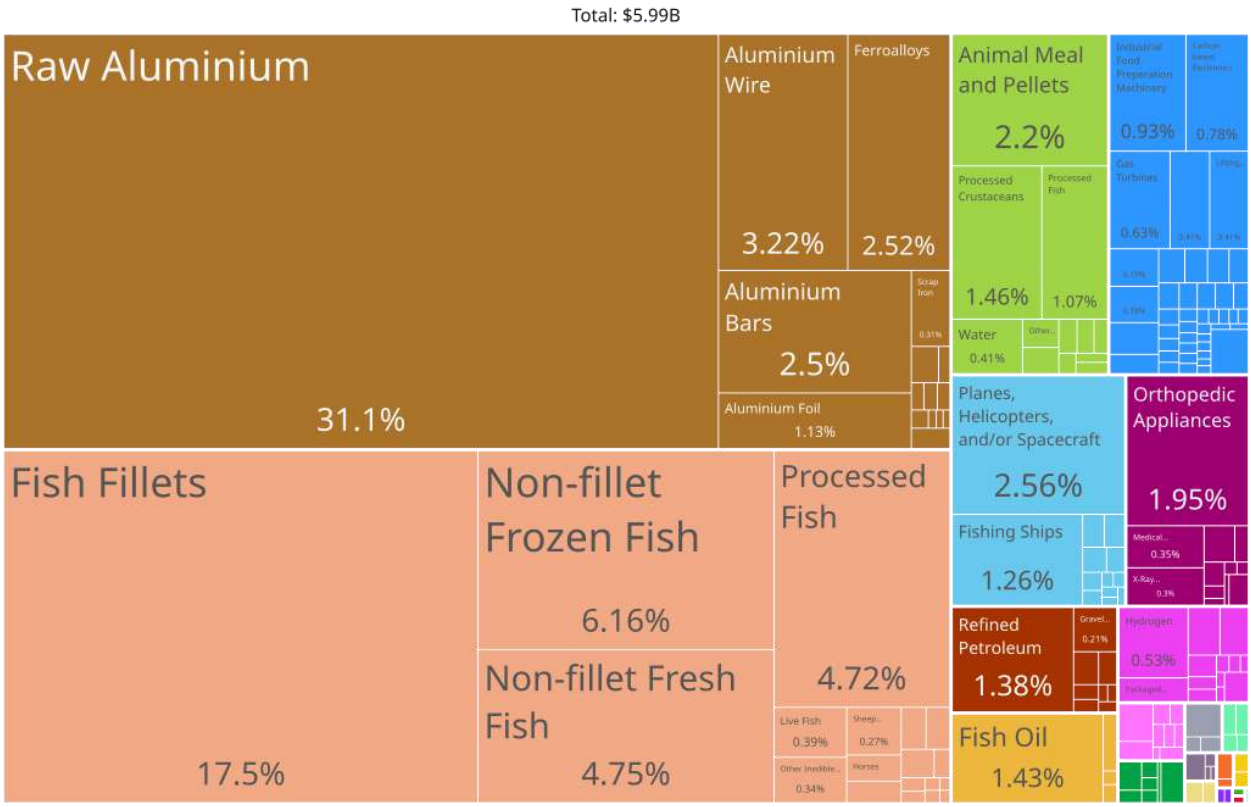

(2019) صادرات المنتجات الأيسلندية

عام	
الدولة	آيسلندا
عملة	كرونة آيسلندية
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 23.909 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 7.2 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 71311 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 1.9

	(2016)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 6.566 (2017)

اقتصاد بولندا

يعد اقتصاد بولندا سادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي والأكبر بين أعضاء الكتلة الشرقية السابقة في الاتحاد الأوروبي. منذ عام 1990، انتهجت بولندا سياسة التحرير الاقتصادي وكان اقتصادها الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي تجنب الركود خلال فترة الأزمة المالية 2007-2008. اعتبارًا من عام 2019، كان الاقتصاد البولندي ينمو بشكل مضطرد على مدى السنوات الثمانية والعشرين الماضية، وهو رقم قياسي في الاتحاد الأوروبي لم تفوقه سوى أستراليا في الاقتصاد العالمي. سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية نموًا بلغ في المتوسط 6% سنويًا على مدى السنوات العشرين الماضية، وكان الأداء الأكثر إبهارًا في أوروبا الوسطى سببًا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى سبعة أمثاله منذ عام 1990.

يصنف البنك الدولي بولندا باعتبارها دولة ذات اقتصاد مرتفع الدخل، وتحتل المرتبة الحادية والعشرين على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي)، فضلاً عن المرتبة الرابعة والعشرين في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2017. يتسم اقتصاد بولندا بالتنوع الشديد، ويحتل المرتبة الحادية والعشرين في مؤشر التعقيدات الاقتصادية لعام 2016. يعد قطاع الخدمات العنصر الأكبر في اقتصادها (62.3%)، تليه الصناعة (34.2%) فالزراعة (3.5%). مع الإصلاح الاقتصادي عام 1989، ارتفع الدين الخارجي البولندي من 42.2 مليار دولار عام 1989 إلى 365.2 مليار دولار عام 2014. شحنت بولندا ما قيمته 224.6 مليار دولار أمريكي من السلع حول العالم عام 2017، بينما زادت الصادرات إلى 221.4 مليار دولار أمريكي. تتضمن أهم السلع التصديرية في البلاد الآلات والمعدات الإلكترونية والمركبات والأثاث والبلاستيك.

وفقًا لمكتب الإحصاء المركزي في بولندا، كان معدل النمو الاقتصادي البولندي 3.7% عام 2010، وهو أحد أفضل النتائج في أوروبا. في عام 2014، سجل اقتصادها نموًا بلغ 3.3%، وبلغ 3.8% عام 2015. رغم تباطؤ النمو الاقتصادي في عام 2016، بدأت تدابير التحفيز الحكومية إلى جانب اقتصاد عمل أكثر إحكامًا في أواخر عام 2016، بدأت بنشاط في تحقيق نمو جديد، والذي ذكر مكتب الإحصاء المركزي البولندي عام 2017، أنه بلغ 5.2%.

في 29 سبتمبر 2017، غيّر مصدر المؤشر، فوتسي راسل، وضع أو حالة السوق البولندي من سوق ناشئة إلى سوق متقدمة.

.حتلت بولندا المركز 41 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023

تاريخ

شهدت بولندا أكبر زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 100%) بين بلدان الكتلة السوفيتية السابقة، ومقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي (نحو 45%). شهد الاقتصاد نموًا مستمرًا منذ عام .1992، حتى بعد الأزمة المالية في عام 2007

1990-2009

اتبعت الدولة البولندية بثبات سياسة التحرير الاقتصادي طيلة تسعينيات القرن العشرين، أسفرت عن نتائج إيجابية بالنسبة للنمو الاقتصادي، لكن أسفرت عن نتائج سلبية بالنسبة لبعض قطاعات السكان. شجعت خصخصة الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للدولة والقانون الليبرالي بشأن إنشاء شركات جديدة على تنمية قطاع الأعمال الخاص الذي كان المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في بولندا. يظل القطاع الزراعي عاجزًا بسبب المشاكل البنيوية، والعمالة الفائضة، والمزارع الصغيرة غير الفعالة، والافتقار إلى الاستثمار. تباطأت إعادة هيكلة «القطاعات الحساسة» وخصخصتها (مثل الفحم)، ولكن الاستثمارات الأجنبية الأخيرة في مجال الطاقة والصلب بدأت في تغيير المجرى. أسفرت الإصلاحات الأخيرة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم ونظام معاشات التقاعد وإدارة الدولة، عن ضغوط مالية أكبر من المتوقع. يعد تحسين عجز الحساب وتشديد السياسة النقدية، مع التركيز على التضخم من بين أولويات الحكومة البولندية. يتوقف إحراز المزيد من التقدم في التمويل العام في الأساس على خفض تشغيل العمالة في القطاع العام، وإصلاح قانون الضرائب بحيث يشمل المزارعين الذين يدفعون حاليًا ضرائب أقل بكثير من .تلك التي يدفعها غيرهم من ذوي مستويات دخل مماثلة

.سوق صرافة وارسو هو الأكبر في شرق ووسط أوروبا

منذ الأزمة المالية 2009

منذ الركود العالمي عام 2009، استمر الناتج المحلي الإجمالي في بولندا في النمو. في عام 2009، عند ذروة الأزمة، هبط الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي ككل بنسبة 4.5%، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي البولندي بنسبة 1.6%. في نوفمبر 2013، ظل حجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي أدنى من مستوى ما قبل الأزمة، في حين ارتفع اقتصاد بولندا بنسبة تراكمية 16%. يبدو أن الأسباب الرئيسية وراء نجاحه كانت السوق الداخلية الضخمة (لكون بولندا في المرتبة السادسة في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان) والمناخ السياسي الصديق للأعمال التجارية. لعبت الإصلاحات الاقتصادية التي نُفذت بعد سقوط الاشتراكية في تسعينيات القرن العشرين دورًا كبيرًا؛ ففي الفترة بين عامي 1989 و2007 سجل اقتصاد بولندا

نموًا بلغ 177%، أسرع من نمو بلدان أخرى في أوروبا الشرقية والوسطى، في حين تُرك الملايين بلا عمل في نفس الوقت.

مع ذلك، أثرت التقلبات الاقتصادية في الدورة الاقتصادية بالفعل على معدل البطالة في بولندا، والذي بلغ في أوائل عام 2013 نحو 11%. كان هذا المستوى لا يزال دون المتوسط الأوروبي وبدأ في الانخفاض لاحقًا. في أكتوبر 2017، بلغ معدل البطالة في بولندا 4.6% وفقًا ليوروستات.

سوق العمل والأجور

ظهرت البطالة في بولندا بعد انهيار الاشتراكية، رغم معاناة الاقتصاد من مستويات مرتفعة من البطالة المستترة في السابق. انخفض معدل البطالة بعدها إلى 10% في أواخر تسعينيات القرن العشرين، ثم عاد إلى الارتفاع مجددًا في السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين، بالغًا ذروته بنسبة 20% في عام 2002. انخفضت النسبة منذ ذلك الحين، وإن كانت غير متكافئة. منذ عام 2008، كان معدل البطالة في بولندا دون المتوسط الأوروبي على الدوام.

انخفض المعدل أيضًا إلى دون 8% في عام 2015، ما أدى إلى احتمال عجز في العمالة.

التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

مع انهيار كتلة كوميكون التجارية (مجلس التعاون الاقتصادي) القائمة على الروبل عام 1991، أعادت بولندا توجيه تجارتها. في عام 1996، كانت 70% من تجارتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي. تعد ألمانيا المجاورة الشريك التجاري الرئيسي لبولندا اليوم. انضمت بولندا إلى الاتحاد الأوروبي في مايو 2004. قبل ذلك، عززت التكامل والتجارة الإقليميين من خلال اتفاقية التجارة الحرة في أوروبا الوسطى، الذي شملت المجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا.

تعتبر بولندا عضوًا مؤسسًا في منظمة التجارة العالمية. بوصفها عضوًا في الاتحاد الأوروبي، تطبق التعريفة الخارجية المشتركة على السلع الواردة من البلدان الأخرى بما فيها الولايات المتحدة. تشمل الواردات الرئيسية لبولندا السلع الرأسمالية اللازمة لإعادة التجهيز الصناعي ولمدخلات التصنيع. تشمل صادرات

البلاد الآلات، ولكنها متنوعة للغاية. تتمثل أكثر الصادرات نجاحًا في الأثاث والأغذية والزوارق ذات المحرك والطائرات الخفيفة والمنتجات الخشبية والملابس غير الرسمية والأحذية ومستحضرات التجميل. تعتبر ألمانيا أكبر مستورد لصادرات بولندا حتى عام 2013. في القطاع الزراعي، تشمل أكثر المصادر ربحًا في الخارج الأسماك المدخنة والطازجة والشوكولاتة الفاخرة ومنتجات الألبان واللحوم والخبز المتخصص، مع ما يفضي إليه سعر الصرف من نمو في الصادرات. في عام 2011، بلغت الصادرات الغذائية 62 مليار زووتي بولندي، بزيادة 17% عن عام 2010. تتلقى معظم الصادرات البولندية إلى الولايات المتحدة فوائد تعريفية بموجب برنامج نظام الأفضليات المعمم.

تُعد بولندا أقل اعتمادًا على التجارة الخارجية من أغلب بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى، ولكن لا يزال حجم تجارتها مع أوروبا كبيرًا. في عام 2011، بلغ حجم التجارة (الصادرات مع الواردات) مع منطقة اليورو 40% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تضاعف منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. تذهب 30% من صادرات بولندا إلى ألمانيا و30% أخرى إلى بقية أوروبا. شهدت صادرات بولندا إلى روسيا زيادة كبيرة. لكن في أغسطس 2014، انخفضت صادرات الفواكه والخضراوات إلى روسيا بشكل كبير في أعقاب الحظر الذي فرضته موسكو بدوافع سياسية.

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 40% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وهو ما يزيد على ضعف مستوى عام 2000. يأتي أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر في بولندا من فرنسا وألمانيا وهولندا. تستثمر الشركات البولندية في المقام الأول في إيطاليا ولوكسمبورغ. معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في مجال التصنيع، ما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية في البلدان المصدر.

قال السفير البولندي في الإمارات، رومان حواتشكييفتش، في حديث إلى غلف نيوز، إن الإمارات أصبحت أكبر شريك تجاري لبولندا في العالم العربي.

تقدم الحكومة للمستثمرين أشكالًا مختلفة من المساعدات الحكومية، مثل: ضريبة الشركات عند مستوى 19% وحوافز الاستثمار في 14 منطقة اقتصادية خاصة (من بين آخرين: الإعفاء من ضريبة الدخل، وإعفاء ضريبة العقارات، وأسعار الأراضي التنافسية)، والعديد من المجمعات الصناعية والتكنولوجية، وإمكانية الاستفادة من الصناديق الهيكلية التابعة للاتحاد الأوروبي، ومواقع براونفيلد أو غرينفيلد (المنشآت القائمة أو مشاريع البناء الجديدة). وفقًا للبنك الوطني البولندي، بلغ مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بولندا في عام 2006 نحو 13.9 مليار يورو.

وفقًا للتقرير الصادر عن إرنست ويونغ، تحتل بولندا المرتبة السابعة في العالم من حيث جاذبية الاستثمار. مع ذلك، أفادت دراسة إرنست ويونغ حول الجاذبية الأوربية عام 2010، بأن بولندا شهدت انخفاضًا بنسبة 52% في خلق فرص عمل في الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاضًا بنسبة 42% في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2008. طبقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (www.oecd.org)، كان البولنديون في عام 2004 أحد أكثر الشعوب اجتهادًا في العمل في أوروبا. مع ذلك، فإن القدرة على إنشاء وإدارة الأعمال بسهولة كانت السبب وراء المصاعب الاقتصادية؛ إذ وضع المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2010 بولندا بالقرب من المرتبة الدنيا لبلدان المنظمة من حيث وضوح الإطار القانوني وكفاءته وحيادته، الذي تستخدمه الشركات لتسوية المنازعات.

مركز فارسوفيا

عام

الدولة	بولندا
عملة	زواتي بولندي

الإحصائيات

الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 524.51 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.8 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 13863 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 0.8 (2016)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 113.267 (2017)

اقتصاد اليونان

يحتل اقتصاد اليونان المرتبة 51 في العالم، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 189,410 مليار دولار سنويًا. من حيث تعادل القوة الشرائية، تحتل اليونان المرتبة 54 في أكبر اقتصادات في العالم، إذ تبلغ 305.005 مليار دولار سنويًا. اعتبارًا من عام 2020، تعد اليونان الاقتصاد السادس عشر في الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة. وفقًا لأرقام صندوق النقد الدولي لعام 2021، يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليونان 19,827 دولارًا بالقيمة الاسمية و31,821 دولارًا عند تعادل القوة الشرائية.

تُعد اليونان دولةً متقدمة ذات اقتصاد قائم على الخدمات (80%) والقطاعات الصناعية (16%)، إذ ساهم القطاع الزراعي بما يقدر بـ 4% من الناتج الاقتصادي الوطني في عام 2017. تشمل الصناعات اليونانية المهمة السياحة والشحن. مع 18 مليون سائح دولي في عام 2013، احتلت اليونان المرتبة السابعة بين الدول الأكثر زيارة في الاتحاد الأوروبي والمرتبة 16 في العالم. تعتبر البحرية التجارية اليونانية الأكبر في العالم، إذ تمثل السفن المملوكة لليونان 15% من الحمولة الساكنة العالمية اعتبارًا من عام 2013. وقد أدى الطلب المتزايد على النقل البحري الدولي بين اليونان وآسيا إلى استثمارات غير مسبوقة في صناعة الشحن.

يُعد البلد منتجًا زراعيًا مهمًا داخل الاتحاد الأوروبي. اليونان لديها أكبر اقتصاد في البلقان وهي مستثمر إقليمي مهم. كانت اليونان أكبر مستثمر أجنبي في ألبانيا عام 2013، والثالثة في بلغاريا، وفي المراكز الثلاثة الأولى في رومانيا وصربيا، وأهم شريك تجاري وأكبر مستثمر أجنبي في مقدونيا الشمالية. أصبحت شركة الاتصالات اليونانية OTE مستثمرًا قويًا في بعض دول يوغوسلافيا السابقة ودول البلقان الأخرى.

صُنفت اليونان على أنها اقتصاد متقدم عالي الدخل، وكانت عضوًا مؤسسًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. انضمت البلاد إلى ما يُعرف الآن بالاتحاد الأوروبي في عام 1981. وفي عام 2001، تبنت اليونان اليورو عملةً لها، لتحل محل الدراخما اليونانية بسعر صرف يبلغ 340.75 دراخما لكل يورو. اليونان عضو في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، واحتلت المرتبة 34 في مؤشر إرنست ويونغ للعولمة عام 2011.

دمرت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) اقتصاد البلاد، ولكن المستويات المرتفعة للنمو الاقتصادي التي تلت ذلك من عام 1950 إلى عام 1980 سميت بالمعجزة الاقتصادية اليونانية. من عام 2000،

شهدت اليونان مستويات عالية من نمو الناتج المحلي الإجمالي فوق متوسط منطقة اليورو، وبلغت ذروتها عند 5.8% في عام 2003 و 5.7% في عام 2006. وأدى الركود الكبير الذي أعقب ذلك وأزمة الديون الحكومية اليونانية، وهي نقطة تركيز مركزية لأزمة الديون الأوروبية الأوسع، إلى إغراق الاقتصاد في تراجع حاد، مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.3% في عام 2008، 4.3% في عام 2009، 5.5% في عام 2010، 10.1% في عام 2011، 7.1% في عام 2012 و 2.5% في عام 2013. في عام 2011، بلغ الدين العام للبلاد 356 مليار يورو (172% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). بعد التفاوض على أكبر إعادة هيكلة للديون في التاريخ مع القطاع الخاص، بخسارة 100 مليار لمستثمري السندات من القطاع الخاص، خفضت اليونان عبء ديونها السيادية إلى 280 مليار يورو (137% من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع الأول من عام 2012. وحققت اليونان مبلغًا حقيقيًا بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5% في عام 2014 -بعد 6 سنوات من التراجع الاقتصادي- لكنه تقلص بنسبة 0.2% في عام 2015 وبنسبة 0.5% في عام 2016. وعادت البلاد إلى معدلات نمو متواضعة بلغت 1.1% في عام 2017 و 1.7% في عام 2018 و 1.8% في عام 2019. انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% في عام 2020 أثناء الركود العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-19، لكن الاقتصاد نما بنسبة 16.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2021، ما يشير إلى انتعاش قوي.

احتلت اليونان المرتبة 42 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023.

خلفية تاريخية

لم يُبحث تطور الاقتصاد اليوناني خلال القرن التاسع عشر (الفترة التي غيرت جزءًا كبيرًا من العالم بسبب الثورة الصناعية). تدرس الأبحاث الحديثة من عام 2006 التطور التدريجي للصناعة والمزيد من تطوير الشحن في اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي، بحساب متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1833 و 1911 والذي كان أقل قليلًا من مثيله في دول أوروبا الغربية الأخرى. كان النشاط الصناعي، (بما في ذلك الصناعات الثقيلة مثل بناء السفن) واضحًا، بشكل رئيسي في إرموبوليس وبيرايوس. ومع ذلك، واجهت اليونان صعوبات اقتصادية وتعثرت في سداد قروضها الخارجية في أعوام 1826 و1843 و1860 و1893.

تدعم دراسات أخرى وجهة النظر المذكورة أعلاه حول الاتجاهات العامة في الاقتصاد، وتوفير مقاييس مقارنة لمستوى المعيشة. بلغ دخل الفرد (من حيث القوة الشرائية) في اليونان 65% من دخل فرنسا عام

1850 و56% عام 1890 و62% عام 1938 و75% عام 1980 و90% عام 2007 و96.4% عام 2008 و97.9% عام 2009.

ارتبط تطور البلاد بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير بالمعجزة الاقتصادية اليونانية. خلال تلك الفترة، شهدت اليونان معدلات نمو في المرتبة الثانية بعد اليابان، بينما احتلت المرتبة الأولى في أوروبا من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن الدلائل أن الاقتصاد اليوناني نما بين عامي 1960 و 1973 بمتوسط 7.7%، على عكس 4.7% في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر و 4.9% في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية%. كما نمت الصادرات خلال تلك الفترة بمتوسط معدل سنوي بلغ 12.6%.

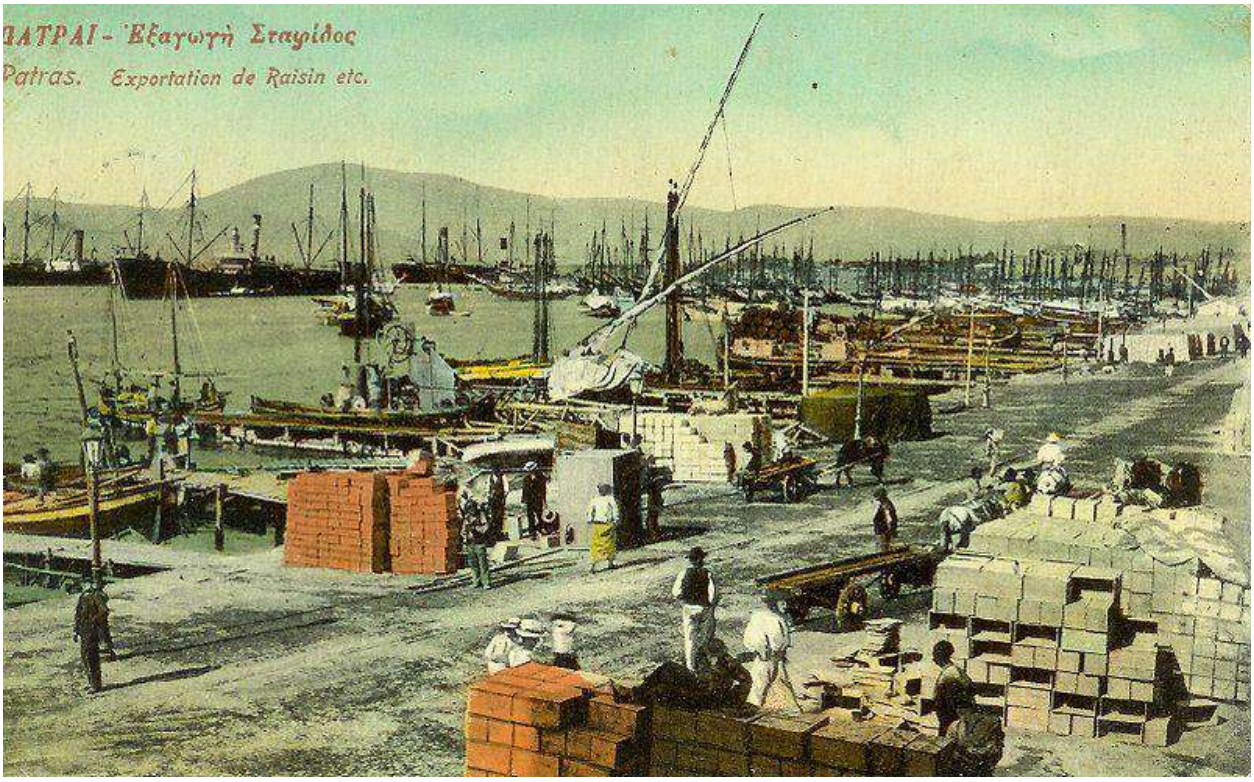

تصدير الزبيب من ميناء باتراس في أواخر القرن التاسع عشر

نقاط القوة والضعف

تتمتع اليونان بمستوى معيشي مرتفع ومؤشر تنمية بشرية مرتفع للغاية، إذ احتلت المرتبة 32 في العالم في عام 2019. ومع ذلك، فقد أدى الركود الحاد في السنوات الأخيرة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي من 94% من متوسط الاتحاد الأوروبي في عام 2009 إلى 67% بين عام 2017 و 2019. خلال الفترة نفسها، انخفض الاستهلاك الفردي الفعلي للفرد من 104% إلى 78% من متوسط الاتحاد الأوروبي.

الصناعات الرئيسية في اليونان هي السياحة والشحن والمنتجات الصناعية ومعالجة الأغذية والتبغ والمنسوجات والكيماويات والمنتجات المعدنية والتعدين والبترول. كان نمو الناتج المحلي الإجمالي لليونان أيضًا، كمتوسط، منذ أوائل التسعينيات أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، ما يزال الاقتصاد اليوناني يواجه مشاكل كبيرة، بما في ذلك ارتفاع مستويات البطالة، وعدم كفاءة بيروقراطية القطاع العام، والتهرب الضريبي، والفساد، والقدرة التنافسية العالمية المنخفضة.

تحتل اليونان المرتبة 59 في العالم، والمرتبة 22 بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على مؤشر مدركات الفساد. وهذا يمثل تحسنا مطردا خلال السنوات الأخيرة. في عام 2012، احتلت المرتبة 94 في العالم والأخيرة في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، ما يزال لدى اليونان أدنى مؤشر للحرية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي وثاني أدنى مؤشر التنافسية العالمية، إذ تحتل المرتبة 100 و59 في العالم على التوالي.

التاريخ الاقتصادي

أزمة الديون الحكومية 2010-2011

العملة

بعد استقلال اليونان عن الدولة العثمانية، قامت مملكة اليونان بإصدار عملة وطنية للبلاد هي الدراخما عام 1832. وظلت الدرخما هي العملة الرسمية لليونان حتى عام 2002 حينما استبدلت بالعملة الأوربية الموحدة اليورو، حيثُ تعتبر اليونان عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 1981.

القوى العاملة

يبلغ عدد القوى العاملة باليونان نحو 5.013 مليون عامل (2010) وتتوزع القوة العاملية على القطاع الخدمي بنسبة 65.1% والصناعي بنسبة 22.4% والزراعي بنسبة 12.4% (2005) وتبلغ نسبة البطالة 16.6.% (مايو 2011)

قطاع النفط والطاقة

تسيطر الشركة العامة للكهرباء على إنتاج الطافة في اليونان وقد أنتجت 85.6% من الطاقة المولدة في اليونان عام 2009. وقد بلغ إجمالي إنتاج الكهرباء في اليونان عام 2009 نحو 62.711 مليار كيلوواط ساعي، أكثر من نصف هذه الطاقة يولد من محطات كهرباء تشغل بالفحم أي ما نسبته 55.3% في حين يأتي 22% من الكهرباء محطات تشغل بالغاز الطبيعي و15.4% من محطات تشغل بالنفط فيما تأتي ما نسبته 4.1% من الطاقة الكهرومائية.

وتنتج اليونان حوالي 5,000 برميل من النفط يوميا (2010) ويأتي الإنتاج النفطي في اليونان من حقلي إبسيلون وبرينوس في بحر إيجة قرب سواحل جزيرة ثاسوس اليونانية، فيما يبلغ الاستهلاك اليومي للنفط في اليونان نحو 414,400 برميل يوميا (2009).

محطة طاقة كهربائية يونانية تعمل بالفحم

قطاع السياحة

لم تبدأ السياحة في اليونان بالنمو إلا بعد عام 1950 حيث شهد عقدي الستينيات والسبعينيات طفرة في نمو القطاع السياحي الأمر الذي توج باستضافة اليونان لعدد من الاحداث الدولية مثل الألعاب الأولمبية الصيفية عام 2004.

تجتذب اليونان ما يزيد عن 16 مليون سائح سنويا وهو ما يساهم بنسبة 18.2% في الناتج الإجمالي المحلي لعام 2008. ويقدر متوسط انفاق السائح في اليونان بنحو 1,073 دولار مما يجعل اليونان بالمرتبة العاشرة عالميا. ويبلغ عدد الوظائف المرتبطة بالسياحة باليونان سواء أكان بشكل مباشر أو غير مباشر حوالي 840,000 وظيفة عام 2008 وهو ما يشكل 19% من مجموع قوة العمل في البلاد. وفي عام 2009 زار اليونان أكثر من 19.3 مليون سائح.

الوزارة المسؤولة عن القطاع السياحي هي وزارة الثقافة والسياحة كما توجد المنظمة الوطنية اليونانية للسياحة وهي تعني بترويج السياحة في اليونان.

جزيرة سانتوريني إحدى مناطق الجذب السياحي في اليونان

القطاع الزراعي والثروة السمكية

تساهم الزراعة بنحو 3.3% من الناتج المحلي لليونان وتشغل 12% من إجمالي القوة العاملة باليونان. وبحسب عام 2010 اليونان هي أكبر منتج للقطن في الاتحاد الأوروبي (183.8 ألف طن) وتحتل المرتبة الثانية في إنتاج كل من الأرز (229.5 ألف طن) والزيتون (147.5 ألف طن), كما تحتل المرتبة الثالثة بين دول الاتحاد في إنتاج التين (11 ألف طن) والطماطم (1.4 مليون طن) والبطيخ الأحمر (578.4 ألف طن) .إضافة إلى كونها رابع أكبر منتج للتبغ في الاتحاد الأوروبي (22 ألف طن)

اليونان هي أكبر مستفيد من السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي حيث نتج عن دخول اليونان إلى الاتحاد الأوروبي تحديث كامل البنى التحتية الزراعية. ومن عام 2000 إلى 2007 نمت الزراعة العضوية في .اليونان بنسبة 885% وهي أكبر نسبة نمو في الاتحاد الأوروبي

في 2007 حصلت اليونان على 19% من مجموع الصيد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لتحتل المرتبة الثالثة مع 85,492 طن والمرتبة الأولى من حيث اسطول سفن صيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بين دول الاتحاد. إضافة إلى المرتبة 11 بين دول الاتحاد الأوربي في مجموع صيد الأسماك بنحو 87,461 طن.

أشجار الزيتون في ثاسوس في اليونان

معرض صور

كرم العنب في ناوسا، مقدونيا الوسطى، اليونان

البنك المركزي اليوناني

عام	
الدولة	اليونان
عملة	يورو
السنة المالية	التقويم السنوي
المنظمات	الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.
الإحصائيات	

الناتج الإجمالي	مليار دولار (بالقيمة الاسمية، تقديرات عام 2011) 310.365
نمو الناتج الإجمالي	(2011) 7.3%-
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] 18885 (2017)
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	الزراعة (3.3 ٪) والصناعة (17.9 ٪) (2010)، الخدمات (78.8 ٪
(CPI) التضخم الاقتصادي	(أغسطس 2010) ٪ 1.7
القوة العاملة	(2010) مليون 5.013
القوة العاملة حسب القطاع	الزراعة (12.4%) والصناعة (٪22.4%) والخدمات (65.1٪) (2005)
البطالة	(مايو 2011) 16.6%
الصناعات الرئيسية	السياحة، النقل البحري، التبغ، الصناعات الغذائية، البترول، الكيماويات، المنتجات المعدنية.

الشركاء التجاريين

الصادرات	مليار 16.2817 (2010) يورو
الواردات	مليار يورو 48 (2010).

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[2] بليون 7.804 (2017)
الدين العام	ن 165.3%)مليار يورو 355.617 (الناتج المحلي الإجمالي; 2011 تقدير
عجز الموازنة	من الناتج 9.1%)مليار يورو 19.565 (المحلي الإجمالي; 2011 تقدير
المصروفات	الناتج 50.1%)مليار يورو 107.769 (المحلي الإجمالي; 2011 تقدير

اقتصاد بلجيكا

اقتصاد بلجيكا الرأسمالي الحديث استفاد من موقعها الجغرافي المركزي، والدرجة العالية من التطور في شبكة النقل، والقاعدة التجارية والصناعية المتنوعة. وبلجيكا هي أول دولة تخضع لعملية الثورة الصناعية في قارة أوروبا في أوائل القرن 19، وقد وضعت بلجيكا بنية تحتية للنقل ممتازة من الموانئ، والقنوات، والسكك الحديدية، والطرق السريعة لدمج الصناعة مع جيرانها. ويتركز الاقتصاد أساساً في الفلاندرز المكتظة بالسكان في الشمال، حول بروسل وفي اثنين من أكبر مدن والونيا، ليبج وشارلوروا، على طول sillon INDUSTRIEL. بلجيكا تستورد المواد الخام والسلع نصف المصنعة التي يتم المضي قدماً في تجهيزها وإعادة تصديرها. باستثناء الفحم، الذي لم يعد اقتصاداً للاستغلال. بلجيكا تملك موارد طبيعية قليلة أخرى من التربة الخصبة، ومع ذلك يتم تمثيل معظم القطاعات الصناعية التقليدية في الاقتصاد، بما في ذلك الصلب والمنسوجات وتكرير الكيماويات وتجهيز الأغذية، والأدوية، والسيارات، والإلكترونيات، وتصنيع الآلات، على الرغم من المكون الصناعي الثقيل تستأثر الخدمات 74.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشكل الزراعة 1٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

احتلت بلجيكا المرتبة 23 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023.

التاريخ

في القرن العشرين

كانت والونيا، المنطقة الناطقة بالفرنسية، لمدة 50 عامًا وحتى الحرب العالمية الثانية، منطقة صناعية متطورة تقنيًا، إذ تتركز صناعتها على طول سيلون اندستريل، بينما كانت فلاندرز، المنطقة الناطقة بالهولندية، زراعية في الغالب مع وجود بعض الصناعات، وتصنع بصورة رئيسية المنتجات الزراعية والمنسوجات. بدأ هذا التباين يتلاشى خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. عندما خرجت بلجيكا من الحرب العالمية الثانية محافظة نسبيًا على بنيتها التحتية الصناعية، وذلك بفضل ألكساندر غالوبين، كانت البلاد مهيأة للتطور السريع، وخاصة في فلاندرز. ساهمت سنوات ازدهار ما بعد الحرب، التي عُززت من خلال إنشاء مقر الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في بروكسل، في التوسع السريع للصناعة الخفيفة في جميع أنحاء فلاندرز، وخاصة على طول الممر الممتد بين بروكسل وأنتويرب، وهو ثاني أكبر ميناء في أوروبا بعد روتردام. ساهم الاستثمار الأجنبي في الستينيات، كثيرًا في النمو الاقتصادي البلجيكي. على وجه الخصوص، لعبت الشركات الأمريكية دورًا رائدًا في توسيع الصناعات الصناعية والبتروكيماوية في الستينيات والسبعينيات.

بدأت الصناعات التقليدية القديمة في والونيا، لا سيما صناعة الصلب، في فقدان ميزتها التنافسية خلال هذه الفترة، ولكن النمو العام للازدهار العالمي أخفى هذا التدهور، إلى أن تعرضت البلاد إلى صدمة أسعار النفط في عامي 1973 و 1979 وما تلاها من تحولات في الطلب الدولي، مما دهور الاقتصاد وعانت بلجيكا فترة ركود طويلة بسببه. استمر المركز الاقتصادي في البلاد في الثمانينيات والتسعينيات في الاتجاه شمالًا إلى فلاندرز للاستثمار من قبل شركات متعددة الجنسيات (صناعة السيارات، الصناعة الكيميائية) والزراعة الصناعية المحلية المتنامية (المنسوجات والغذاء). شهدت أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، مواجهة البلاد لفترة صعبة من التكيف الهيكلي بسبب انخفاض الطلب على منتجاتها التقليدية وتدهور الأداء الاقتصادي وإهمال الإصلاح الهيكلي. وبالتالي، فقد هز الركود الاقتصادي الذي حدث في الفترة ما بين 1980 و 1982 بلجيكا في صميمها؛ إذ ارتفعت البطالة، وارتفعت تكاليف الرعاية الاجتماعية، وارتفعت نسبة الدين الشخصي، وارتفع العجز الحكومي إلى 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الوطني، رغم أن معظمه قد ظل محصورًا محليًا. في ظل هذه الخلفية القاتمة، صاغت حكومة ائتلاف يمين الوسط في عام 1982، بزعامة رئيس الوزراء مارتنز، برنامجًا للانتعاش الاقتصادي لتعزيز النمو الموجه عن طريق الصادرات، من خلال تعزيز القدرة التنافسية لصناعات التصدير في بلجيكا وذلك بتخفيض قيمة العملة بنسبة 8.5٪.

ارتفع النمو الاقتصادي من 2 ٪ في عام 1984 ليبلغ 4 ٪ في عام 1989. ربطت الحكومة في مايو 1990 الفرنك البلجيكي مع المارك الألماني، من خلال تتبع أسعار الفائدة الألمانية عن كثب. ونتيجة لذلك، زادت أسعار الفائدة البلجيكية مع ارتفاع أسعار الفائدة الألمانية بعد عام 1990، وساهم ذلك في انخفاض معدل النمو الاقتصادي. عانى الاقتصاد البلجيكي في 1992-1993، من أسوأ ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7 ٪ في عام 1993. أصبحت بلجيكا في 1 مايو 1998 عضوًا من الدرجة الأولى في الاتحاد النقدي الأوروبي.

في القرن الواحد والعشرين

حولت بلجيكا عملتها من الفرنك البلجيكي إلى اليورو، بعد 1 يناير 2002. يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البلجيكي من بين أعلى المعدلات في العالم. كان نصيب الفرد من الدخل في عام 2008، 37500 دولار. تمكنت الحكومة الفدرالية من تقديم ميزانيات متوازنة في السنوات الأخيرة، لكن ظل الدين العام مرتفعًا، إذ بلغ 99 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. كان نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 سالبًا بالغًا -1.5٪.

التجارة

ترتبط حوالي 80 ٪ من تجارة بلجيكا بدول الاتحاد الأوروبي. بالنظر إلى هذه النسبة العالية، تسعى بلجيكا إلى تنويع وتوسيع الفرص التجارية مع دول خارج الاتحاد الأوروبي. وفقًا للقواعد العامة، تكافح السلطات البلجيكية للحماية التجارية وتحاول الحفاظ على مناخ تجاري واستثماري مضياف ومفتوح. تتفاوض المفوضية الأوروبية حول القضايا التجارية لجميع دول الاتحاد الأوروبي، ما يقلل من النزاعات التجارية الثنائية مع بلجيكا. تشجع الحكومة البلجيكية الاستثمار الأجنبي الجديد ليكون وسيلة لرفع نسبة التوظيف. مع التفويض الإقليمي، يتودد كل من فلاندرز وبروكسل ووالونيا إلى المستثمرين الأجانب المحتملين ويقدمون لهم مجموعة من الحوافز والمزايا. تمثل الشركات الأجنبية في بلجيكا حوالي 11٪ من إجمالي القوى العاملة. بعد انجذابهم لبرنامج السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي لعام 1992، استقرت العديد من الشركات الأجنبية بالإضافة إلى محامين أجانب في بروكسل منذ عام 1989.

التوظيف

يشمل نظام الضمان الاجتماعي، الذي توسع بسرعة خلال الخمسينيات والستينيات، نظامًا طبيًا وتغطية تأمين وإعانات للبطالة وللأطفال ومزايا ومعاشات أخرى. مع بداية الركود الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين، أصبح هذا النظام عبئًا متزايدًا على الاقتصاد وشكل معظم عجز الميزانية الحكومية. تخفي أرقام البطالة الوطنية اختلافات كبيرة بين فلاندرز والونيا. تعد البطالة في والونيا هيكلية بشكل أساسي، بينما تكون دورية في فلاندرز. لا تزال المنطقة الجنوبية تمر بمرحلة انتقالية صعبة خارج صناعات الغروب (خاصة الفحم والصلب)، بينما تهيمن صناعات شروق الشمس (الكيماويات والتكنولوجيا الفائقة والخدمات) على فلاندرز. بلغ معدل البطالة في بلجيكا 6.5 ٪ في عام 2008. يشكل إجمالي القوى العاملة في بلجيكا 4.99 مليون شخص. يعمل غالبية هؤلاء الناس (73 ٪) في قطاع الخدمات. كما هو الحال في الدول الصناعية الأخرى، أصبحت برامج المعاشات التقاعدية وغيرها من برامج الاستحقاق الاجتماعي مصدر قلق كبير مع اقتراب تقاعد جيل الفترة الزمنية التي تتميز بالارتفاع الحاد في نسبة المواليد (خاصة في السنوات التي أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية, 1946-1965).

الميزانية

على الرغم من أن بلجيكا بلد غني، إلا أن النفقات العامة قد فاقت الدخل بكثير لسنوات عديدة، ولم تُفرض ضرائب جدية على الشعب. استجابت الحكومة البلجيكية لارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و 1979 من خلال توظيف القوى العاملة الزائدة في القطاع العام ودعم الصناعات مثل الفحم والصلب والمنسوجات والزجاج وبناء السفن، التي فقدت قدرتها التنافسية الدولية. ونتيجة لذلك، بلغ الدين

الحكومي التراكمي 121 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية الثمانينيات. ومع ذلك، بفضل ارتفاع معدل المدخرات الشخصية في بلجيكا، موّلت الحكومة البلجيكية العجز من المدخرات المحلية بشكل أساسي، ما قلل من الآثار الضارة على الاقتصاد الكلي. واجهت الحكومة الفدرالية عجزًا في الميزانية بنسبة 7.1٪ في عام 1992 في وقت معاهدة ماستريخت للاتحاد الأوروبي، التي وضعت شروطًا للاتحاد الاقتصادي والنقدي والتي أدت إلى اعتماد عملة اليورو الموحدة في 1 يناير 2002. من بين المعايير الأخرى المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، كان على الحكومة البلجيكية أن تحقق عجزًا في الميزانية لا يزيد عن 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 1997، حققت بلجيكا هذا الهدف، مع عجز إجمالي في الميزانية بنسبة 0.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (قبل تغيير العملة لتصبح يورو مباشرة) في عام 2001 . وازنت الحكومة الميزانية كل عام منذ ذلك الحين حتى عام 2009، إذ بلغ العجز في ذلك العام حوالي 25 مليار دولار. لا يزال الدين العام المتراكم في بلجيكا مرتفعًا عند 99٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام 2009. ومع ذلك، فقد لوحظ انخفاض طفيف في الدين العام المتراكم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفضل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بمعدل نمو الميزانية، الذي دفع النسبة من 99 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 95 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، أي ما يعادل انخفاض أربع نقاط في عامين، وهو إنجاز نادر في العالم الغربي.

عام	
بلجيكا	**الدولة**
يورو	**عملة**
الإحصائيات	
دولار أمريكي[1] بليون 492.681 (2017)	**الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[2] 1.2 (2016)	**نمو الناتج الإجمالي**
دولار أمريكي[3] 49926.8 (2022)	**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[4] 6.6 (2021)	**(CPI) التضخم الاقتصادي**
المالية العامة	
دولار أمريكي[5] بليون 26.151	**إجمالي الاحتياطي**

(2017)

اقتصاد بلغاريا

يعمل اقتصاد بلغاريا على مبدأ السوق الحر، فهو يمتلك قطاعًا خاصًا كبيرًا وقطاعًا عامًا أصغر. بلغاريا هي بلد صناعي ذات دخل متوسط-عال بحسب البنك الدولي، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

شَهد الاقتصاد البلغاري نموًا سريعًا في السنوات الأخيرة ووصل إلى ناتج محلي إجمالي يُقدر بحوالي 162.68 مليار دولار (تعادل القدرة الشرائية، تقديرات 2018)، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بمقدار 23,207 دولار (تقديرات 2018)، ومتوسط راتب شهري إجمالي بحوالي 1281 ليفا (655 يورو) (إبريل 2019). العملة الوطنية هي الليف، رُبطت باليورو بنسبة 1.95583 ليفا لكل 1 يورو. وتُعتبر الليف أقوى عملة في أوروبا الشرقية وأكثرها استقرارًا.

أكثر القطاعات قوةً في بلغاريا هي الطاقة، التعدين، استخلاص الفلزات، صناعة الآلات، الزراعة والسياحة. وصادراتها الرئيسية الصناعية هي الملابس، الحديد والصلب، الآلات والوقود المكرر. صوفيا هي عاصمة بلغاريا وقلبها ومركز لأغلب الشركات البلغارية والعالمية التي تعمل في البلد، وكذلك المصرف الوطني البلغاري وبورصة بلغاريا. بلوفديف هي ثاني أكبر مدينة في بلغاريا وواحدةٌ من أكبر الاقتصادات في بلغاريا.

فانا هي ثالث أكبر مدينة في بلغاريا وأكبر مدينة ومنتجع على البحر في ساحل البحر الأسود البلغاري. تقع استراتيجيًا في خليج فانا، وتُعتبر فانا من بين أفضل المدن اقتصاديًا من ناحية الاداء والنمو السريع. تطور الاقتصاد البلغاري بشكل ملحوظ في الـ 26 سنة الأخيرة، وبالرغم من كل الصعوبات بعد حل مجلس التعاون الاقتصادي عام 1991. في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وتيرة الخصخصة البطيئة للبلد، سياسات الحكومة للضرائب والاستثمار، ابقت الإجراءات البيروقراطية العقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأقل في المنطقة.

كان مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة منذ عام 1991وحتى 1996 حوالي 831 مليون دولار. في ديسمبر 1996 انضمت بلغاريا إلى منظمة التجارة العالمية. ولكن منذ عام 1997، بدأت بلغاريا بجذب استثمارات أجنبية كبيرة. ففي عام 2004 وحده، استُثمر أكثر من 2.72 مليار يورو (3.47 مليار دولار) من قبل شركات أجنبية. وفي عام 2005 لاحظ علماء الاقتصاد تباطؤًا إلى حوالي 1.8 مليار يورو (2.3 مليار

دولار) في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والذي يُنسب بصورة رئيسية إلى نهاية خصخصة الشركات الكبرى المملوكة للدولة.

بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي عام 2007، سجَّلت بلغاريا ذروة الاستثمار الأجنبي حوالي 6 مليار يورو. لا زالت الإنتاجية المنخفضة والقدرة التنافسية على الأسواق الأوروبية والعالمية على حد سواء تشكل عقبةً للاستثمارات الأجنبية بسبب تمويل البحث والاستثمار غير المناسبين. ومع ذلك، بحسب التقرير السنوي الأخير لمعهد البحوث الأوروبي في الأكاديمية البلغارية للعلوم، فإن معدل الراتب في بلغاريا هو ربع (4/1) معدل الراتب في الاتحاد الأوروبي، ويجب أن يكون أعلى بمرتين عند حساب إنتاجية العمال في المعادلة. خلال الركود الاقتصادي، شهد الاقتصاد انخفاض بمقدار 5.5% عام 2009، ولكنها استعادت مستويات نموها الإيجابي بسرعة إلى 0.2% عام 2010، على عكس دول البلقان الأخرى. ومع ذلك، استمر النمو في كونه ضعيفًا في السنوات التي تبعت ذلك، ووصل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 فقط إلى مستويات ما قبل الأزمة.

تاريخياً

بداية القرن العشرين وحتى 1990

أُنشئ أول مصنع حديث في بلغاريا في سليفن عام 1836، ومنذ ذلك الحين وحتى الستينيات من القرن التاسع عشر، كان اقتصاد بلغاريا ككل في حالة تحسن ملحوظ، واتضح ذلك منذ بدايات القرن العشرين وبالأخص في عشرينيات من هذا القرن. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، وُصف الاقتصاد البلغاري في ثلاثينيات القرن العشرين بأنه مرتبط عسكريًا بألمانيا. ومع بداية خسارة ألمانيا للحرب العالمية الثانية في بداية أربعينيات القرن العشرين، عانى الاقتصاد البلغاري من هبوط. شهدت الفترة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وعام 1945 ككل تحولًا إلى التصنيع في البلد بشكل قوي (كان لبلغاريا صناعة غير متطورة بشكل كبير بين القرنين السابع عشر والثامن عشر مع كون الزراعة، الصناعات اليدوية، وجزئيًا التجارة القطاعات الصناعية الوحيدة المُطورة).

خلال حقبة الاشتراكية، استمر الاقتصاد البلغاري في التحوّل إلى التصنيع، بالرغم من انخفاض تجارة السوق الحرة بشكل ملحوظ، وأصبحت مبادرات السوق الخاصة خاضعة لقوانين الدولة. احرز الاقتصاد البلغاري مع ذلك تقدمًا ملحوظًا في تحديث البنية التحتية للطرق، النقل الجوي، وكذلك تطوير قطاع السياحة عن طريق بناء منتجعات سياحية على طول ساحل البحر الأسود والمناطق الجبلية. منذ نهاية

الحرب العالمية الثانية وحتى التغير واسع الانتشار للنظام الحاكم في أوروبا الشرقية في نوفمبر1989، مارس .الحزب الشيوعي البلغاري (بي سي بّي) سيطرته الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الكاملة في بلغاريا

صعد الحزب للسلطة عام 1944 مؤشرًا على بداية التغير الاقتصادي باتجاه الاقتصاد المخطط مركزيًا. تبعت بلغاريا خلال ذلك الوقت النموذج السوفييتي للتطوير الاقتصادي بشكل أقرب من أي عضو آخر في الكتلة الشرقية، وأصبحت من أوائل الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي. حوَّل النظام الحاكم نوع الاقتصاد من زراعي بالدرجة الأولى إلى اتجاه اقتصاد صناعي، مع تشجيع نقل القوى العاملة من الريف إلى المدن، وموفرًا بذلك عُمالًا للمنشآت الصناعية الجديدة المبنية على نطاق واسع. تحول تركيز التجارة الدولية البلغارية في نفس الوقت من أوروبا الوسطى إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. نتج عن .السياسات الجديدة نسب مبدئية مُبهرة للتطوير الاقتصادي

تشبّه الاقتصاد البلغاري بشكل كبير باقتصاد الاتحاد السوفييتي. تخطيط بالأسلوب السوفييتي شكلته فترات من خطة لخمس سنوات على التوالي وكان له منافع أكثر هناك مقارنةً بدول أوروبا الشرقية الأخرى حيث طُبِّق للمرة الأولى في بدايات خمسينيات القرن العشرين. طوال فترة ما بعد الحرب، وساعد مستوى الاستقرار السياسي الداخلي غير المنظور في بلدان أوروبا الشرقية الأخرى خلال الفترة نفسها في التقدم الاقتصادي بشكل ملحوظ. مثَّل هذا تغيرًا في المشهد السياسي البلغاري بسبب شيوع الاضطراب السياسي قبل صعود الحزب الشيوعي البلغاري للسلطة. مع ذلك، فقد اتعب رأس المال المنخفض والإنتاجية المنخفضة، وكذلك مدخلات المواد الغالية الاقتصاد البلغاري مع بدايات ستينيات القرن العشرين. مع نسب نمو مخيبة للآمال أتت درجة عالية من التجريب الاقتصادي. حدث هذا التجريب ضمن إطار العمل .الاشتراكي الاقتصادي، بالرغم من عدم وصوله أبدًا لاقتصاد مبني على السوق

فاقم الأداء الاقتصادي الضعيف المستمر من الضائقة الاقتصادية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. كان تضليل وعدم عقلانية سياسات الحزب الشيوعي البلغاري بحلول ذلك الوقت قد أصبحت واضحة. انكمش الاقتصاد البلغاري بشكل كبير بعد عام 1987، قبل مجلس التعاون الاقتصادي بفترة قصيرة، الذي كان قد اندمج معه الاقتصاد البلغاري بشكل قريب، وحُل عام 1991. في 10 نوفمبر عام 1989، وفي جلسة الحزب الشيوعي البلغاري المكتملة، فُصِل تودور جيفكوف من حزبه الذي بقي في مناصب القائد والرئيس فيه لفترة طويلة. مهَّد نظام الحكم الشيوعي الطريق إلى للانتخابات والحكومة الديمقراطية. على عكس الأحزاب الشيوعية في أغلب دول أوروبا الشرقية الأخرى، الحزب الشيوعي البلغاري (غير اسمه إلى الحزب الاشتراكي البلغاري) احتفظ بالسلطة عن طريق الفوز بأول انتخابات حرة وطنية في يونيو 1990. وقد تحقق ذلك بسبب تغييرات في قيادة الحزب، البرنامج، انخفاض قاعدته السياسية وخطوات أخرى

مما سمح بإعادة التوجيه الاقتصادي باتجاه نظام السوق. أدّى الانتقال الصعب المقرون بالغموض السياسي وعدم استعداد الشعب البلغاري لتغييرات اجتماعية واقتصادية إلى زيادة سوء الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير خلال بدايات تسعينيات القرن العشرين.

1990-2000

انخفض الأداء الاقتصادي بشكل كبير في بداية التسعينيات بعد تفكك نظام مجلس التعاون الاقتصادي وفقدان السوق السوفياتي، التي كانت البلاد مرتبطة بها تمامًا. أيضا، نتيجة للاضطرابات السياسية مع المحاولات الأولى لإعادة تأسيس نظام سياسي ديمقراطي وحر اقتصاد السوق ومستوى المعيشة انخفض بنحو 40٪، والتي فقط لتحقيق الاستقرار بشكل كبير بعد عام 1998 بعد سقوط زان فيدينوف.

ظهرت أولى بوادر الانتعاش في عام 1994 عندما نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4٪. استمر هذا التقدم مع ارتفاع بنسبة 2.5٪ في عام 1995. وانخفض التضخم، الذي قفز إلى 122٪ في عام 1994 ، إلى معدلات طبيعية بلغت 32.9٪ في عام 1995. وخلال عام 1996، انهار الاقتصاد خلال حكومة جان فيدينوف. كان ذلك بسبب عجز الحزب الاشتراكي البلغاري عن إدخال إصلاحات اقتصادية حيوية والفشل في وضع معايير تشريعية للمؤسسات المصرفية والمالية ، مما أدى إلى إضطراب النظام المصرفي. كل هذا أدى إلى معدل تضخم بلغ 311٪ ، وانهيار عملة الليف . في ربيع 1997، المؤيدة للإصلاح القوى الديمقراطية المتحدة جاء التحالف إلى السلطة بحزمة الإصلاح الاقتصادي الطموحة. وشملت الإصلاحات إدخال نظام مجلس العملة، الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يسمح للاقتصاد لتحقيق الاستقرار. شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتيرة ثابتة للنمو وفوائض في الميزانية، ولكن تضخمًا هشًا.

أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الناجح والحكومات المتعاقبة التزامًا بالإصلاحات الاقتصادية والتخطيط المالي المسؤول الذي ساهم بشكل كبير في الاقتصاد البلغاري ، بمتوسط معدل نمو تاريخي بلغ 6٪ سنويًا. لا يزال الفساد في الإدارة العامة وضعف القضاء يمثلان مشاكل طويلة الأمد ، مع استمرار ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة. احتلت بلغاريا المرتبة 69 على مؤشر الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية في عام 2021.

على الرغم من أن السياسيين كانوا يقدمون ضمانات بأن الركود في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لن يضرب بلغاريا، فقد عانى الاقتصاد من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5 ٪ في تلك الفترة. ارتفع معدل البطالة لما لا يقل عن خمسة أرباع مما أدى إلى أسوأ ركود في بلغاريا منذ أوائل التسعينيات. ومع ذلك، لم تكن الظروف الاقتصادية شديدة للغاية مقارنة ببقية أوروبا .

إصلاحات التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين

ووعد أعضاء الحكومة بالمضي قدما في السيولة والخصخصة الجماعية عند توليهم مناصبهم في يناير 1995 لكنهم كانوا بطيئين في التصرف. عقوبات الأمم المتحدة ضد يوغوسلافيا والعراق(1990-2003) ، وهما من أهم الشركاء التجاريين للبلاد، كان لهما خسائر فادحة في الاقتصاد البلغاري. ظهرت أولى بوادر الانتعاش في عام 1994 عندما نما الناتج المحلي الإجمالي وانخفض التضخم.بدأت الجولة الأولى من الخصخصة الجماعية أخيرًا في يناير 1996، وبدأت المزادات في نهاية ذلك العام. تم إجراء الجولتين الثانية وصندوق UDF والثالثة في ربيع 1997 في ظل حكومة جديدة. في يوليو 1998، توصلت الحكومة بقيادة النقد الدولي إلى اتفاق بشأن قرض لمدة 3 سنوات بقيمة حوالي 800 مليون دولار، والذي حل محل اتفاقية الاستعداد لمدة 14 شهرًا والتي انتهت في يونيو 1998. تم استخدام القرض لتطوير الأسواق المالية، وتحسين برامج شبكات الأمان الاجتماعي ، وتقوية النظام الضريبي ، وإصلاح قطاعي الزراعة والطاقة ، وزيادة تحرير التجارة. و المفوضية الأوروبية في تقرير الدولة لعام 2002، أقرت بلغاريا بأنها اقتصاد سوق فعال ، معترفة بالتقدم الذي أحرزته حكومة رئيس الوزراء إيفان كوستوف نحو الإصلاحات الموجهة نحو السوق.

انتعاش من أزمة فبراير 1997

بالانتخابات البرلمانية السابقة للولاية وأدخل نظام (SDS) في أبريل 1997 ، فاز اتحاد القوى الديمقراطية مجلس العملة التابع لصندوق النقد الدولي والذي نجح في استقرار الاقتصاد. لقد أفسح التضخم المكون من ثلاثة أرقام في عامي 1996 و 1997 الطريق أمام نمو اقتصادي رسمي، لكن المتنبئين توقعوا نموًا متسارعًا خلال السنوات العديدة القادمة. يشمل برنامج الإصلاح الهيكلي للحكومة ما يلي:

خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، وعند الاقتضاء ، تصفيتها.

تحرير السياسات الزراعية ، بما في ذلك تهيئة الظروف لتطوير سوق الأراضي.

إصلاح برامج التأمين الاجتماعي في البلاد.

.إصلاحات لتعزيز إنفاذ العقود ومكافحة الجريمة والفساد

على الرغم من الإصلاحات، أدى ضعف السيطرة على الخصخصة إلى إفلاس العديد من مؤسسات الدولة أيضا لوقف تزايد رصيد الحساب السلبية، التي منذ ذلك الحين استمرت SDS الناجحة. فشلت الحكومة في الزيادة ليصل إلى سلبية من 12650000000 $ في عام 2008. والحكومة المنتخبة في 2001 تعهدت للحفاظ على أهداف السياسة الاقتصادية الأساسية سابقتها المعتمدة في عام 1997، على وجه التحديد: الإبقاء على مجلس العملة ، وتنفيذ سياسات مالية سليمة ، وتسريع الخصخصة ، ومتابعة الإصلاحات .الهيكلية. فشلت الحكومتان في تنفيذ سياسات اجتماعية سليمة

حقق الاقتصاد نجاحًا حقيقيًا بين عامي 2003 و 2008 وسرعان ما ارتفعت أرقام النمو ، حيث تراوحت بين أرقام تصل إلى 6.6٪ (2004) و 5.0٪ (2003). حتى في العام السابق للأزمة ، 2008 ، كان الاقتصاد .البلغاري ينمو بسرعة بنسبة 6.0٪ ، على الرغم من التباطؤ الكبير في الربع الأخير

جزء من الاتحاد الأوروبي

في 1 يناير 2007 دخلت بلغاريا الاتحاد الأوروبي. أدى ذلك إلى بعض التحرير الفوري للتجارة الدولية ، ولكن لم تكن هناك صدمة للاقتصاد. حققت الحكومة فوائض سنوية تجاوزت 3٪. أدت هذه الحقيقة ، إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي فوق 5٪ ، إلى رفع مديونية الحكومة إلى 22.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 من 67.3٪ قبل خمس سنوات. وهذا يتناقض مع العجز الهائل في الحساب الجاري . تضمن أسعار الفائدة المنخفضة توافر الأموال للاستثمار والاستهلاك. على سبيل المثال ، بدأ الازدهار في سوق العقارات في حوالي عام 2003. وفي نفس الوقت تضخم سنوي في الاقتصاد كان متغيرًا وخلال السنوات الخمس الماضية (2003-2007) شهدت انخفاضًا منخفضًا قدره 2.3٪ وارتفاعًا بنسبة 7.3٪. الأهم من ذلك، أن هذا يشكل تهديدًا لانضمام البلاد إلى منطقة اليورو . على الحكومة البلغارية كان مقررا في الأصل لاعتماد اليورو في موعد لا يتجاوز عام 2015. وعلى الرغم من أن بلغاريا سوف تضطر إلى اعتماد اليورو كشرط للعضوية، ومنذ ذلك الحين تم تأجيل خطط اقتصادية لمرات أفضل . من وجهة نظر سياسية ، هناك مفاضلة بين النمو الاقتصادي في بلغاريا والاستقرار المطلوب .للانضمام المبكر إلى الاتحاد النقدي

لا يزال الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلغاريا تعادل القوة الشرائية حوالي نصف الاتحاد الأوروبي الـ27المتوسط ، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلاد يبلغ حوالي 20٪ من متوسط دول الاتحاد الأوروبي الـ27. ومع ذلك ، تحتل بلغاريا المرتبة 38 (2015) في قائمة ترتيب سهولة

ممارسة الأعمال التجارية ، وهي أعلى من معظم دول أوروبا الشرقية الأخرى ، والمرتبة 40 (2012) في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم ، متفوقةً على بلجيكا وإسبانيا وبولندا والمجر ، البرتغال. تمتلك بلغاريا أيضًا أدنى معدلات ضرائب الدخل على الأفراد والشركات في الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى ثاني أدنى دين عام لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عند 16.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010.

الانكماش الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية العالمية

عانت البلاد بداية صعبة لعام 2009 ، بعد قطع إمدادات الغاز في نزاع الغاز بين روسيا وأوكرانيا . عانى الإنتاج الصناعي ، وكذلك الخدمات العامة ، مما كشف اعتماد بلغاريا المفرط على المواد الخام الروسية. و الأزمة المالية العالمية بدأت في ممارسة الضغط النزولي على النمو والتوظيف في الربع الأخير من عام 2008. سوق العقارات، وإن لم يكن هبوط، توقفت، ويتوقع أن يكون أقل بكثير في المدى القصير والمتوسط النمو.

خلال عام 2009 ، تحققت التوقعات القاتمة لتأثيرات الأزمة العالمية على الاقتصاد البلغاري إلى حد كبير. على الرغم من معاناتها أقل من البلدان الأكثر تضررا، سجلت بلغاريا أسوأ نتائجها الاقتصادية منذ انهيار عام 1997. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5٪ وقفزت البطالة. انخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الأجنبي بشكل كبير وأدى إلى انخفاض النمو في عام 2010 إلى 0.3٪. لا تزال البطالة مرتفعة باستمرار عند حوالي 10٪.

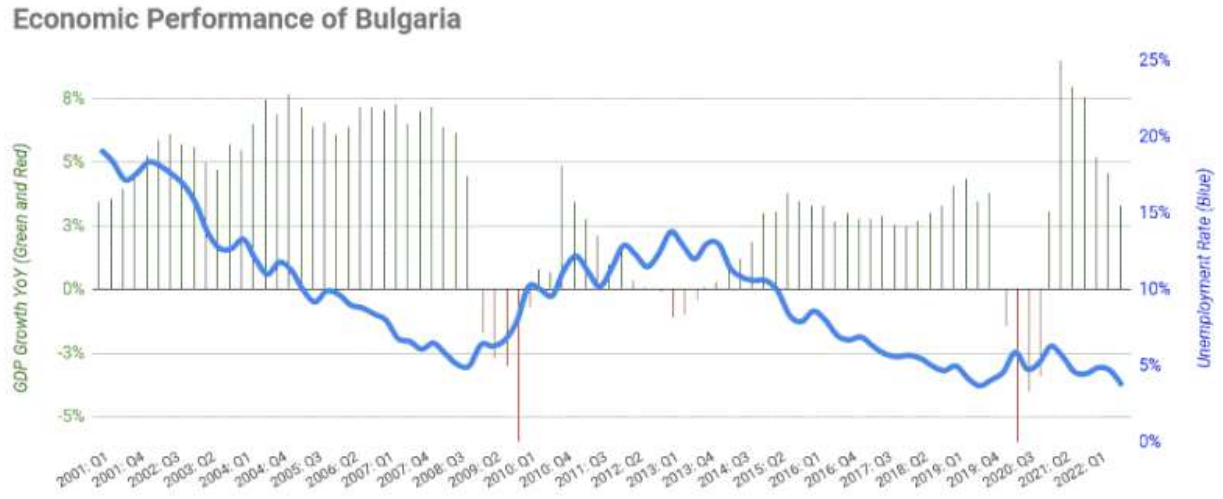

نمو الناتج المحلي الإجمالي (الأخضر مقابل الأحمر) والبطالة (الأزرق) منذ عام 2001.

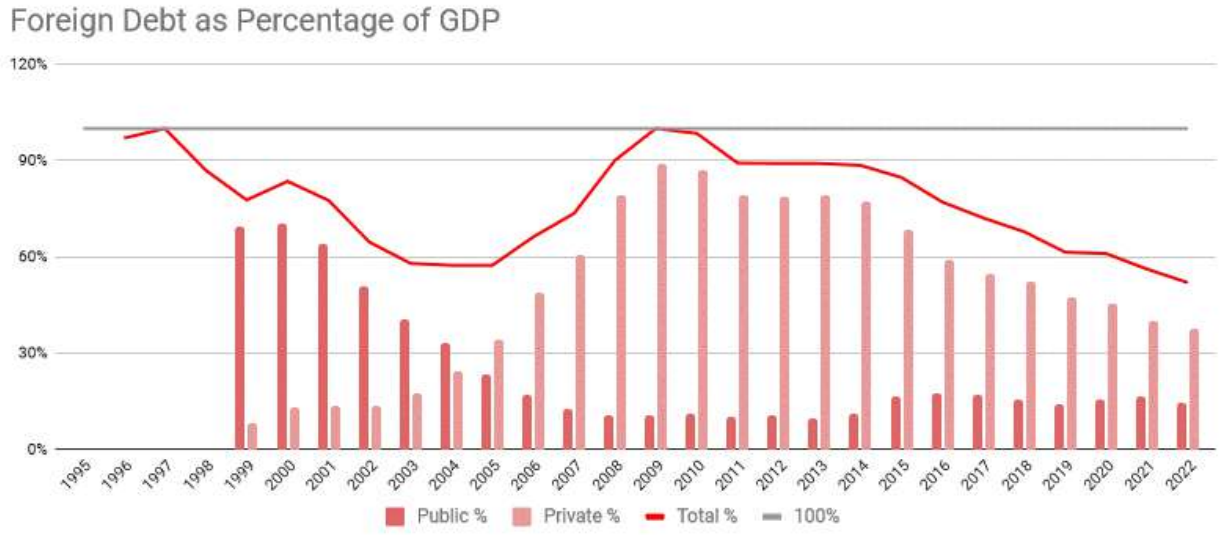

.الدين الخارجي العام (الأحمر الداكن) مقابل الدين الخارجي الخاص (الأحمر الفاتح) (الخط الأحمر)

لحكومة الجديدة والانضباط المالي

اتخذت حكومة بويكو بوريسوف المنتخبة في عام 2009 خطوات لاستعادة النمو الاقتصادي ، مع محاولة الحفاظ على سياسة مالية صارمة. أثبت الانضباط المالي الذي وضعه وزير المالية دجانكوف نجاحه ، ومع انخفاض الإنفاق في الميزانية ، وضع الاقتصاد البلغاري في مرحلة النمو المطرد على الرغم من النمو البطيء في خضم الأزمة العالمية. في 1 ديسمبر 2009 ، رفعت Standard & Poor's توقعات الاستثمار في بلغاريا من «سلبية» إلى «مستقرة» ، مما جعل بلغاريا الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي حصلت على ترقية إيجابية في ذلك العام. في يناير 2010 ، تبعت Moody's برفع منظور التصنيف الخاص بها من «مستقر» إلى «إيجابي».

كان من المتوقع أن تنضم بلغاريا إلى منطقة اليورو في عام 2013 ، ولكن بعد ظهور بعض عدم الاستقرار في المنطقة ، تمتنع بلغاريا عن مواقفها تجاه اليورو ، وتجمع معًا المواقف الإيجابية والواقعية. الليف البلغاري مرتبط بأي حال باليورو. تعتبر بلغاريا أن الانضمام إلى منطقة اليورو في الوقت الحالي ينطوي على مخاطرة كبيرة. وجد استطلاع اتجاهات عبر الأطلسي لعام 2012 أن 72 في المائة من البلغار لم يوافقوا على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها حكومة حزب يمين الوسط ورئيس الوزراء بويكو بوريسوف.

البيانات

يوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة 1980-2017. التضخم أقل من 2٪ باللون الأخضر.

السنة	ناتج محلي إجمالي تعادل القوة الشرائية بالدولار (الأمريكي)	ناتج محلي إجمالي للفرد تعادل القوة الشرائية بالدولار (الأمريكي)	نمو ناتج محلي إجمالي (حقيقة)	معدل التضخم (في المئة)	البطالة (في المئة)	توازن الميزانية ناتج محلي إجمالي)	الدين الحكومي ناتج محلي إجمالي)
1980	39.6	4,497	▲5.7%	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
1981	▲45.7	▲5,168	▲5.3%	–0%	غ/م	غ/م	غ/م
1982	▲50.5	▲5,701	▲4.2%	▲2.8%	غ/م	غ/م	غ/م
1983	▲54.1	▲6,087	▲3.0%	▲2.8%	غ/م	غ/م	غ/م
1984	▲58.6	▲6,585	▲4.6%	▲2.8%	غ/م	غ/م	غ/م
1985	▲61.5	▲6,911	▲1.8%	▲2.8%	غ/م	غ/م	غ/م
1986	▲66.1	▲7,426	▲5.3%	▲2.7%	غ/م	غ/م	غ/م
1987	▲70.9	▲7,978	▲4.7%	▲2.7%	غ/م	غ/م	غ/م
1988	▲75.2	▲8,480	▲2.4%	▲2.5%	غ/م	غ/م	غ/م
1989	▲77.7	▲8,807	▼–0.5%	▲6.4%	–0.0%	غ/م	غ/م
1990	▼73.3	▼8,358	▼–9.1%	▲23.9%	▲2.9%	غ/م	غ/م

1991	▼67.6	▼7,777	▼−10.8%	▲335.5%	▲6.8%	غ/م	غ/م
1992	▼63.3	▲7,360	▼−8.4%	▲82.0%	▲13.2%	غ/م	غ/م
1993	▼57.3	▲6,736	▼−11.6%	▲72.8%	▲15.8%	غ/م	غ/م
1994	▼56.4	▲6,707	▼−3.7%	▲96.0%	▲14.1%	غ/م	غ/م
1995	▲56.6	▲1,511	▼−1.6%	▲62.1%	▼11.4%	غ/م	غ/م
1996	▼53.0	▼6,448	▼−8.0%	▲123.0%	▼11.0%	غ/م	غ/م
1997	▲53.1	▲6,502	▼−1.6%	▲1,061.2%	▲14.0%	غ/م	غ/م
1998	▲56.3	▲6,943	▲4.9%	▲18.7%	▼12.4%	1.2%	76.5%
1999	▲56.8	▲7,042	▼0.5%	▲2.6%	▲13.8%	▼0.2%	▲79.4%
2000	▲61.0	▼7,483	▲5.0%	▲10.3%	▲18.1%	▼-0.6%	▼73.9%
2001	▲64.7	▲8,195	▲3.8%	▲7.4%	▼17.5%	▼-0.6%	▼67.6%
2002	▲69.6	▲8,870	▲5.9%	▲5.8%	▼17.4%	▼-0.6%	▼53.8%
2003	▲74.5	▲9,555	▲5.2%	▲2.3%	▼13.9%	0.0%	▼45.8%
2004	▲81.5	▲10,498	▲6.4%	▲6.1%	▼12.2%	▲1.6%	▼38.1%
2005	▲90.0	▲11,660	▲7.1%	▲6.0%	▼10.2%	▲2.2%	▼28.7%

2006	▲99.1	▲12,904	▲6.9%	▲7.4%	▼9.0%	▲3.2%	▼22.8%
2007	▲109.2	▲14,297	▲7.3%	▲7.6%	▼6.9%	▲3.1%	▼17.6%
2008	▲118.1	▲15,521	▲6.0%	▲12.0%	▼5.7%	▲2.7%	▼14.7%
2009	▼114.7	▼15,164	▼-3.6%	▲2.5%	▲6.9%	▼-0.9%	▼14.6%
2010	▲117.6	▲15,666	▲1.3%	▲3.0%	▲10.3%	▼-3.8%	▼14.1%
2011	▲122.3	▲16,694	▲1.9%	▲3.4%	▲11.4%	▼-1.8%	▲14.4%
2012	▲124.7	▲17,120	–0.0%	▲2.4%	▲12.4%	▼-0.4%	▲16.7%
2013	▲127.5	▲17,600	▲0.5%	▲0.4%	▲13.0%	▼-1.8%	▲17.2%
2014	▲132.3	▲18,373	▲1.8%	▼-1.6%	▼11.5%	▼-3.7%	▲26.4%
2015	▲138.4	▲19,344	▲3.5%	▼-1.1%	▼9.2%	▼-2.8%	▼25.6%
2016	▲145.5	▲20,474	▲3.9%	▼−1.3%	▼7.7%	▲1.6%	▲27.4%
2017	▲153.8	▲21,817	▲3.8%	▲1.2%	▼6.3%	▲0.8%	▼23.3%
2018	▲162.3	▲23,155	▲3.2%	▲2.6%	▼5.2%	▲0.1%	▼20.5%

القطاعات

الصناعة والبناء

كان جزء كبير من صناعة الحقبة الشيوعية في بلغاريا عبارة عن صناعة ثقيلة ، على الرغم من أن المواد الكيميائية الحيوية وأجهزة الكمبيوتر كانت منتجات مهمة في بداية الثمانينيات. لأن الصناعة البلغارية

كانت مهيأة للأسواق السوفيتية ، تسبب نهاية الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو في أزمة حادة في التسعينيات. بعد ظهور أول نمو له منذ الحقبة الشيوعية في عام 2000 ، نما القطاع الصناعي في بلغاريا ببطء ولكن بثبات في أوائل القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك ، كان أداء الصناعات التحويلية الفردية متفاوتًا. عانت معالجة الأغذية وتصنيع التبغ من خسارة الأسواق السوفيتية ولم تحافظ على معايير عالية بما يكفي للمنافسة في أوروبا الغربية. انخفضت معالجة المنسوجات بشكل عام منذ منتصف التسعينيات ،. على الرغم من نمو صادرات الملابس بشكل مطرد منذ عام 2000

نجا تكرير النفط من صدمات التسعينيات بسبب استمرار سوق التصدير وشراء مصفاة بورغاس من قبل شركة النفط الروسية العملاقة لوك أويل. ظلت الصناعة الكيميائية في حالة عامة جيدة ولكنها تخضع لتقلب أسعار الغاز الطبيعي. لقد تأخر النمو في صناعة المعادن الحديدية ، التي تهيمن عليها شركة Kremikovtsi Metals Combine ، بسبب عملية الخصخصة المعقدة والمعدات الرأسمالية المتقادمة. ازدهرت المعادن غير الحديدية لأن مصنع صهر النحاس في بيردوب تم شراؤه من قبل يونيون مينيير البلجيكي ولأن أسواق التصدير كانت مواتية.

كان انتهاء حلف وارسو وخسارة أسواق العالم الثالث بمثابة ضربات خطيرة لصناعة الدفاع. في أوائل العقد الأول من القرن الحالي ، تضمنت خطة الصناعة للبقاء ترقية المنتجات لإرضاء الأسواق الغربية والقيام بالتصنيع التعاوني مع الشركات الروسية. لم تكن صناعة الإلكترونيات ، التي تم تكوينها أيضًا في الثمانينيات لخدمة الأسواق السوفيتية ، قادرة على التنافس مع الشركات المصنعة لأجهزة الكمبيوتر الغربية. تعتمد الصناعة الآن على اتفاقيات العقود مع الشركات الأوروبية وجذب الاستثمار الأجنبي.

توقفت صناعة السيارات عن تصنيع السيارات والشاحنات والحافلات. كما توقف تصنيع الرافعات الشوكية ، وهو تخصص في العصر الشيوعي. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، ازدهر بناء السفن في ساحتي فارنا وروز الرئيسيتين بسبب الملكية الأجنبية (روس) والخصخصة (فارنا).

فقط في السنوات الأخيرة ، استعاد إنتاج الإلكترونيات والمعدات الكهربائية مستويات أعلى. وتشمل أكبر مراكز صوفيا ، بلوفديف والمنطقة المحيطة بها، بوتفغراد ، ستارا زاغورا ، فارنا ، Pravets والعديد من المدن الأخرى.الأجهزة المنزلية ، أجهزة الكمبيوتر ، أقراص مدمجة ،الهواتف ، أجهزة طبية ويجري إنتاج المعدات والعلمية. في عام 2008 ، شحنت صناعة الإلكترونيات أكثر من 260 مليون دولار من الصادرات ،. في المقام الأول من المكونات وأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات الاستهلاكية

العديد من المصانع التي تنتج معدات النقل حاليا لا تزال لا تعمل بكامل طاقتها. تنتج النباتات القطارات (بورغاس، دريانوفو)، الترام (صوفيا)، العربات (دوبنيتسا)، الحافلات (بوتيفغراد)، الشاحنات (شومن)، مصنعًا لتجميع السيارات. تعمل Lovech الشاحنات (بلوفديف، لوم، صوفيا، لوفيتش). تمتلك شركة روس كمركز رئيسي للآلات الزراعية. يتم إنتاج الأسلحة البلغارية بشكل رئيسي في وسط بلغاريا (كازنلاك ، سوبوت ، كارلوفو).

انخفض إنتاج البناء بشكل كبير في التسعينيات مع تراجع البناء الصناعي والإسكان، لكن الانتعاش بدأ في أوائل القرن الحادي والعشرين. استأنف القطاع ، الذي تهيمن عليه الآن الشركات الخاصة ، برامج البناء مشاريع بناء كبيرة Glavbolgarstroy الأجنبية التي أدت إلى الازدهار في الحقبة الشيوعية. تمتلك شركة في كازاخستان وروسيا وأوكرانيا بالإضافة إلى عقود محلية.

واحد من أكبر الاستثمارات الرومانية في بلغاريا في صناعة البناء والتشييد / التجزئة، وهي العلامة التجارية من مخازن التموين البناء (المملوكة من قبل أرابيسك) Budmax.

الطاقة

تعتمد بلغاريا على استيراد النفط والغاز الطبيعي (يأتي معظمه من روسيا)، جنبًا إلى جنب مع التوليد المحلي للكهرباء من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والطاقة المائية، ومحطة كوزلودوي النووية. تستورد بلغاريا 97٪ من غازها الطبيعي من روسيا. لا يزال الاقتصاد كثيف الاستخدام للطاقة لأن ممارسات الحفظ تطورت ببطء. البلد منتج إقليمي رئيسي للكهرباء، أنتجت بلغاريا 38.07 مليار كيلووات / ساعة من الكهرباء في عام 2006 (بالمقارنة، رومانيا، التي يبلغ عدد سكانها أكبر بثلاث مرات من بلغاريا، أنتجت 51.7 مليار كيلووات/ ساعة في نفس العام). إن صناعة توليد الطاقة المحلية، التي تمت خصخصتها في عام 2004 من خلال المبيعات لمصالح من أوروبا واليابان وروسيا والولايات المتحدة، تعاني من معدات قديمة وضعف وكالة الرقابة. لحل المشكلة الأخيرة، في عام 2008 أنشأت الحكومة ، ويتألف من شركة الغاز(EAD شركة بلغاريا للطاقة القابضة)-المملوكة للدولة للطاقة القابضة ، كوزلودوي EAD ، الكهرباء نظام التشغيل NEK EAD ، شركة الكهرباءBulgargaz Bulgartransgaz مناجم) Mini Maritza Iztok، Maritza-Iztok II محطة للطاقة النووية ، محطة الطاقة الحرارية تمتلك الدولة 100٪ من أسهم الشركة القابضة. ستتطلب معظم .Bulgartel EAD ، و(Maritza Iztok

محطات الطاقة التقليدية في بلغاريا تحديثًا واسع النطاق في المستقبل القريب. يوجد في بلغاريا حوالي 64 محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية، تنتج مجتمعة 19 بالمائة من ناتج الطاقة في البلاد.

ستلعب محطة كوزلودوي النووية، التي زودت في عام 2005 أكثر من 40 في المائة من الطاقة الكهربائية لبلغاريا، دورًا متناقصًا لأن اثنين من مفاعلاتها الأربعة المتبقية (تم إغلاق مفاعلين في عام 2002) يجب إغلاقه بحلول عام 2007 للامتثال للاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) المعايير. كان من المتوقع أن توقف Kozloduy ، التي قامت بتصدير 14 في المائة من إنتاجها في عام 2006، جميع عمليات التصدير في عام النووية التي طال انتظارها في عام 2006 ولكنها لن تكتمل حتى عام Belene 2007. واستؤنف بناء محطة 2011 على الأقل، المخطط لها في الثمانينيات ولكن ثم تم رفضه، وأعيد إحياؤه بسبب الجدل المتعلق بالسلامة في كوزلودوي.

التنقيب عن النفط مستمر في البحر الأسود (كتلة شابلا) وعلى الحدود الرومانية، ولكن من المرجح أن يأتي الدخل النفطي الرئيسي لبلغاريا كنقطة تحويل على خطوط النقل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. بورغاس هي ميناء النفط الرئيسي في بلغاريا على البحر الأسود. تم شراء أكبر مصفاة نفط في في عام 1999 وخضعت للتحديث في عام 2005. LUKoil بلغاريا، من قبل شركة النفط الروسية العملاقة Maritsa-مصدر الفحم الوحيد المهم في بلغاريا هو اللجنيت منخفض الجودة، بشكل أساسي من مجمعي المملوكين للدولة محطات الطاقة الحرارية Bobov Dol و Iztok.

Maritsa كمية كبيرة من الطاقة، وتتركز معظم السعة في مجمع (TPPs) توفر محطات الطاقة الحرارية Iztok. تشمل أكبر:

- «ماريتسا إزتوك 2» - 1450 ميغاوات.
- «فارنا» - 1260 ميغاوات.
- «ماريتسا إزتوك 3» - 870 ميغاوات.
- «بوبوف دول» - 630 ميغاوات.
- «روسه إزتوك» - 600 ميغاوات.

"Maritsa Iztok 1 / TETS Galabovo" - 650 ميغاوات.

تم الانتهاء من مشروع بناء كتلة 670 ميجاوات إضافية لمحطة ماريتزا إزتوك الحرارية للطاقة بقدرة 500 ميجاوات في 3 يونيو 2011.

تُصنف بلغاريا كمنتج ثانوي للنفط (المرتبة 97 في العالم) بإجمالي إنتاج يبلغ 3520 برميلًا في اليوم.، اكتشف المنقبون أول حقل نفط في بلغاريا بالقرب من تيولينوفو في عام 1951. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة 15.000.000 برميل (2.400.000 م 3). توقف إنتاج الغاز الطبيعي في أواخر التسعينيات. تبلغ أكبر LUKOIL Neftochim الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي 5.663 مليار.، تعتبر مصفاة النفط منشأة تكرير في بلغاريا بإيرادات سنوية تصل إلى أكثر من 4 مليارات ليفا (2 مليار يورو).

السنوات الأخيرة شهدت زيادة مطردة في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية. طاقة الرياح لها آفاق واسعة النطاق، مع ما يصل إلى 3400 ميجاوات من القدرة المركبة المحتملة. اعتبارًا من عام 2009 تشغل بلغاريا أكثر من 70 توربيناً للرياح بسعة إجمالية تبلغ 112.6 ميجاوات، وتخطط لزيادة عددها ثلاثة أضعاف تقريبًا لتصل إلى قدرة إجمالية تبلغ 300 ميجاوات في عام 2010.

ماريتسا إيست جالابوفو

الخدمات والسياحة

قد تضاعفت في حقبة ما بعد (GDP) على الرغم من أن مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الشيوعية، إلا أن حصة كبيرة من هذا النمو كانت في الخدمات الحكومية، والمستوى النوعي للخدمات يختلف اختلافًا كبيرًا. تم إصلاح النظام المصرفي البلغاري، الذي كان ضعيفًا في سنوات ما بعد الشيوعية الأولى، بالكامل في أواخر التسعينيات، بما في ذلك إشراف أقوى من البنك الوطني البلغاري والخصخصة التدريجية. في عام 2003 تمت خصخصة النظام المصرفي بالكامل، وبدأت عمليات الدمج الكبيرة في جعل النظام أكثر كفاءة، في عام 2004 نمت العديد من البنوك الصغيرة بشكل كبير بين عامي 2004 و 2006. .وزادت هذه العمليات ثقة الجمهور في البنوك

على الرغم من أن النظام لا يزال يتطلب التوحيد، فقد زاد نشاط القروض للأفراد والشركات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. نمت صناعة التأمين بسرعة منذ إصلاح السوق في عام 1997، ، وهي شركة إدارة (BIG) بمساعدة الشركات الأجنبية. ومن الأمثلة على ذلك مجموعة التأمين البلغارية

الهولندية القابضة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية TBI صندوق التقاعد والتأمين المملوكة لشركة أدى إدخال خطط التأمين الصحي والتأمين التقاعدي إلى توسيع صناعة التأمين الخاص. مكنت .(EBRD) سلسلة من قوانين الإصلاح في أوائل العقد الأول من القرن الحالي البورصة البلغارية من بدء التشغيل المنتظم. اعتبارًا من عام 2005، كان نشاط البورصة محدودًا بسبب الافتقار إلى الشفافية ، على الرغم من .زيادة معدل النمو في بداية عام 2004

بعد التراجع في التسعينيات ، نمت صناعة السياحة في القرن الحادي والعشرين بسرعة. في عام 2016 ، زار حوالي 10 ملايين أجنبي بلغاريا ، ارتفاعًا من 4 ملايين في عام 2004 و 2.3 مليون في عام 2000. ويستند هذا الاتجاه إلى عدد من الوجهات الجذابة ، والتكاليف المنخفضة ، وترميم المرافق. تمت خصخصة .معظم الصناعة بحلول عام 2004

وتتطلب عناصر البنية التحتية مثل مرافق الترفيه وخدمات الحجز التحسين. كان تطوير قطاع مبيعات التجزئة في بلغاريا بطيئًا حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما بدأ ظهور عدد كبير من منافذ البيع على النمط الغربي، وتطورت صوفيا كمركز بيع بالتجزئة. بحلول عام 2006، افتتحت العديد .من سلاسل البيع بالتجزئة الأوروبية الكبرى متاجر، وخطط البعض الآخر لدخول السوق البلغارية

اجتذبت بلغاريا استثمارات كبيرة من الأجانب الذين يشترون العقارات إما لاستخدامهم الخاص أو للاستثمار. في عام 2006 ، تم توقيع أكثر من 29٪ من صفقات العقارات من قبل أجانب ، أكثر من نصفهم من المواطنين البريطانيين.قامت العديد من الشركات ، مثل شركة الأحلام البلغارية بتسويق .العقارات البلغارية بنشاط للمشترين في الخارج

في عام 2007 زار بلغاريا 5200000 سائح لتحتل المرتبة 39 في العالم يمثل السياح من اليونان ورومانيا وألمانيا 40٪ من الزوار. عدد كبير من السائحين البريطانيين (+300،000) والروس (+200،000) والصرب (+150،000) والبولنديين (+130،000) والدانماركيين (+100،000) يزورون بلغاريا أيضًا. ينجذب معظمهم إلى المناظر الطبيعية المتنوعة والجميلة، والتراث التاريخي والثقافي المحفوظ جيدًا، وهدوء .المناطق الريفية والجبلية

في عيد الفصح لعام 2018، أفيد أن حوالي 90 ٪ من السياح في فارنا، أحد أكبر المواقع السياحية في بلغاريا، جاءوا من رومانيا.

وتشمل الوجهات الرئيسية للعاصمة صوفيا والمنتجعات الساحلية ساني بيتش، ألبينا ، سوزوبول، سفيتي من Bozhentsi و Arbanasi فلاس. الشتاء تلجأ بانسكو، بامبوروفو، تشبيلار و بوروفتس .تعتبر الوجهات السياحية الريفية ذات التقاليد الإثنوغرافية المحفوظة جيدًا. أماكن الجذب الشهيرة الأخرى هي القصر Euxinograd 10 القرن دير ريلا والقرن ال19.

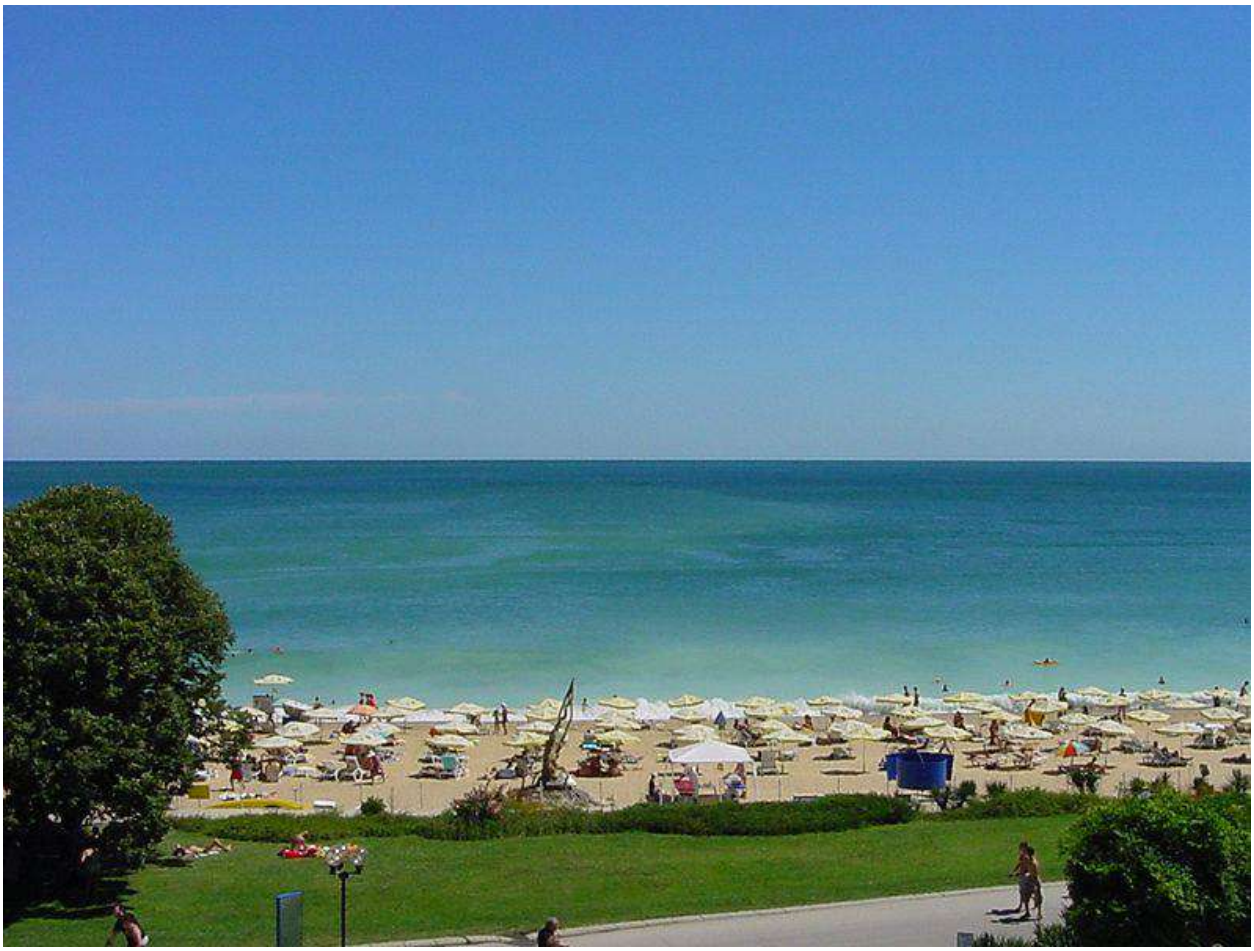

المنتجعات الصيفية والشتوية البلغارية تجذب السياح بشكل متزايد

الزراعة والغابات وصيد الأسماك

في الحقبة الشيوعية كانت الزراعة في بلغاريا شديدة المركزية ، ومتكاملة مع الصناعات المرتبطة بالزراعة، والتي تديرها الدولة. في حقبة ما بعد الشيوعية، كانت عملية إعادة الأراضي الزراعية إلى الملاك الخاصين في شكل يضمن أن الإنتاجية كانت بطيئة. ساهم الاستثمار المصرفي وانعدام الأمن في سوق الأراضي في إبطاء التنمية في التسعينيات.

بحلول عام 2004، كان حوالي 98 في المائة من القوة العاملة وإنتاج القطاع الزراعي في بلغاريا من القطاع الخاص، بما في ذلك عدد من الشركات التعاونية الخاصة الكبيرة. كما يتم إنتاج كمية كبيرة من الغذاء للاستهلاك المباشر من قبل غير المزارعين في قطع الأراضي الصغيرة، والتي تشكل دعماً هاماً لأجزاء من

السكان. في عامي 2000 و 2003، حدّ الجفاف من الإنتاج الزراعي، وكان للفيضانات نفس التأثير في عام 2005. المحاصيل الحقلية الرئيسية في بلغاريا هي القمح والذرة، والشعير.

المحاصيل الصناعية الرئيسية هي بنجر السكر وعباد الشمس والتبغ. تعتبر الطماطم والخيار والفلفل من أهم صادرات الخضار. انخفض إنتاج التفاح والعنب، أكبر منتجات الفاكهة في بلغاريا، منذ الحقبة الشيوعية، لكن تصدير النبيذ زاد بشكل كبير. أهم أنواع المواشي هي الأبقار والأغنام والدواجن والخنازير والجاموس، ومنتجات الألبان الرئيسية هي الزباديوجبن البقر والأغنام. بلغاريا هي ثالث أكبرمنتج لحليب الأغنام في العالم وهي تحتل المرتبة الخامسة عشر في إنتاج التبغ والمرتبة ١٣ أكبر منتج للتوت في أوروبا. تبلغ المعدات المتخصصة حوالي 25000 جرار و 5500 حصادات مع أسطول من الطائرات الخفيفة.

بلغاريا هي أكبر منتج في العالم من الورد و زيت اللافندر ،الزيوت الأساسية الأكثر استخداما على نطاق واسع في صناعة العطور.

في عام 2004، كانت ثلث مساحة الأراضي البلغارية مغطاة بالغابات، منها حوالي 40 في المائة من الصنوبريات.بين عامي 1980 و 2000، زادت مساحة الغابات بنسبة 4.6 في المائة. في عام 2002 تم حصاد 4800 طن من الأخشاب، 44 في المائة منها من خشب الوقود و 20 في المائة من لب الخشب. على الرغم من أن معايير الدولة الاسمية للأخشاب صارمة للغاية، إلا أنه في عام 2004 تم قطع 45 في المائة من حصاد الأخشاب في بلغاريا بشكل غير قانوني بسبب الفساد في خدمة الغابات. حوالي 7.5 في

المائة من الغابات محمية من جميع الاستخدامات، و 65 في المائة مخصصة للاستخدامات البيئية والتجارية.في عام 2005 ، تم تصنيف حوالي 70 في المائة من إجمالي موارد الغابات على أنها قابلة للحياة اقتصاديًا.

منذ أن أوقفت بلغاريا الصيد في أعالي البحار في عام 1995 ، استوردت البلاد كميات متزايدة من الأسماك.توسعت صناعة الاستزراع السمكي (خاصة سمك الحفش) في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد تؤدي بعض التحسينات البيئية في البحر الأسود ونهر الدانوب، وهما المصدران الرئيسيان للأسماك، إلى زيادة الاستهلاك في السنوات المقبلة. ومع ذلك ، فقد انخفض المصيد من هذه المصادر بشكل حاد في العقود الأخيرة، ولم ينتج عنه سوى عدد قليل من أنواع الأسماك للأسواق المحلية في عام 2004. بين عامي 1999 و 2001 ، انخفض إجمالي محصول الأسماك من الأسماك البرية والمزروعة من 18600 طن إلى 8100 طن ، ولكن في عام 2003 عاد المحصول إلى 16500 طن.

بلغ إنتاج أهم المحاصيل (حسب منظمة الأغذية والزراعة) عام 2006 (بآلاف الأطنان): القمح 3301.9 ؛ عباد الشمس 1196.6 ؛ ذرة 1587.8؛ العنب 266.2 ؛ التبغ 42.0 ؛طماطم 213.0 ؛ الشعير 546.3 ؛ بطاطس 386.1 ؛ الفلفل156.7 ؛ خيار 61.5 ؛ الكرز 18.2 ؛ بطيخ 136.0 ؛الملفوف 72.7 ؛ التفاح 26.1. ؛ البرقوق 18.0 ؛ الفراولة 8.8

.حصادة قرب سليفنيتسا . حوالي 43٪ من أراضي بلغاريا صالحة للزراعة

التعدين و صناعة المعادن

انخفضت صناعة التعدين في بلغاريا في حقبة ما بعد الشيوعية. ظلت العديد من الودائع متخلفة بسبب نقص المعدات الحديثة وانخفاض التمويل. ساهم التعدين بأقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وشغل أقل من 3 في المائة من القوة العاملة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تمتلك بلغاريا الرواسب التقديرية التالية من المعادن الفلزية: 207 مليون طن من خام الحديد ، و 127 مليون طن من خام المنغنيز، و 936 مليون طن من خام النحاس ، و 238 مليون طن من خام الكروم ، و 150 مليون طن من خام الذهب. يتم استخراج العديد من المعادن البلغارية تجارياً. 80 في المائة من .التعدين يتم عن طريق التنقيب في حفرة مفتوحة

وأماكن أخرى لدعم صناعة الصلب المحلية، لكن رواسب Kremikovtsi لا يكفي استخراج الحديد في النحاس والرصاص والزنك تزود صناعات المعادن غير الحديدية بالكامل. تمتلك شركة بريطانية مناجم ، ويعمل منجم محلي للنحاس والذهب فيGornoseltsi و Dikanyite ذهب استكشافية في يوجد حوالي 50 معدنًا غير فلزي بكميات كبيرة. توجد كميات كبيرة من اليورانيوم في جبال .Chelopech .رودوبي ، ولكن لم يحدث أي استخراج في السنوات العشر الماضية

على الرغم من الأداء الضعيف لقطاع التعدين، فقد زادت الإنتاجية في السنوات الأخيرة. يظل التعدين أحد أهم مصادر عائدات الصادرات ولا يزال مساهماً هاماً في النمو الاقتصادي. تبلغ قيمة صناعة التعدين 760 .مليون دولار ، وتوظف، إلى جانب الصناعات ذات الصلة ، 120 ألف شخص

أدى ارتفاع الأسعار العالمية للذهب والرصاص والنحاس في عام 2010 ، فضلاً عن الاستثمارات في إنتاج الزنك والفحم، إلى تعزيز النمو الاقتصادي في قطاع التعدين بعد الأزمة المالية في 2007-2008. اعتبارًا من عام 2010، تحتل بلغاريا المرتبة التاسعة عشر في إنتاج الفحم في العالم ، في المرتبة التاسعة منتج البزموت، أكبر 19 منتجًا للنحاس ، والمرتبة 26 من أكبر منتجي الزنك . في أوروبا ، تحتل البلاد المرتبة .الرابعة في إنتاج الذهب والسادسة في إنتاج الفحم

، Vulko Chervenkov ومنشأة إعادة المعالجة الذي بُني خلال حكم "Elatsite" يحتل منجم النحاس مكانه كواحد من أكبر المنشآت في جنوب شرق أوروبا. وتستخرج 13 مليون طن من الخام سنويا وتنتج 42 .ألف طن من النحاس و 1.6 طن من الذهب و 5.5 طن من الفضة

و Kremikovtsi تعدين الحديد له أهمية كبيرة فالكثير من إنتاج الصلب والحديد الخام يتم في اعتبارًا من عام 2009 أصبح مصير مصانع الصلب في كريميكوفتسي محل نقاش بسبب .Stomana .التلوث الخطير في العاصمة صوفيا

Eliseina و Pirdop أكبر مصافي الرصاص والزنك تعمل في بلوفديف ،كارجلي ونوفي عسكر. للنحاس في (المنحل الآن)؛ للألومنيوم في شومين. في إنتاج العديد من المعادن، مثل الزنك والحديد ، تحتل بلغاريا .المرتبة الأولى في أوروبا الشرقية

البنية التحتية

، منها39,587 كيلومتر(24,998 mi) يبلغ إجمالي طول شبكة الطرق الوطنية في بلغاريا40,231 كيلومتر ، ويجري تحسين ومد Hemus، TRAKIA مرصوفة. والطرق السريعة في بلغاريا، مثل (24,598 mi) بطول إجمالي يبلغ760 كم (470 ميل)، من نوفمبر عام 2015. السكك الحديدية هي الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع، على الرغم من الطرق السريعة تحمل حصة أكبر بشكل تدريجي من الشحن. تمتلك بلغاريا ، من خطوط السكك الحديدية وتخطط لبناء خط سكة حديد عالي (3,876 mi) أيضًا 6,238 كيلومتر السرعة، بتكلفة 3 مليار يورو. صوفيا وبلوفديف محاور سفر جوي رئيسية، في حين أن فارنا وبورغاس هما .موانئ التجارة البحرية الرئيسية

تمتلك بلغاريا شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية واسعة ولكنها قديمة وتتطلب تحديثًا كبيرًا. تتوفر خدمة الهاتف في معظم القرى ، وخط رئيسي رقمي يربط معظم المناطق. يوجد حاليًا ثلاثة مشغلين نشطين منذ عام 2000 ، حدثت زيادة سريعة في .Vivacom و Telenor و A1 Bulgaria - للهاتف المحمول عدد مستخدمي الإنترنت - من 430 ألف مستخدم إلى 1545100 في عام 2004 ، و 3.4 مليون (معدل انتشار 48٪) في عام 2010. في عام 2017 ، مستخدمو الإنترنت في بلغاريا 4.2 مليون شخص (معدل اختراق 59.8٪). حصلت بلغاريا على ثالث أسرع متوسط سرعة إنترنت عريض النطاق في العالم ، بعد رومانيا وكوريا الجنوبية ، في عام 2011. في عام 2017 ، احتلت بلغاريا المرتبة 27 في العالم في مخطط

متوسط سرعة التنزيل مع 17.54 ميجا / ثانية ، وتحتل المرتبة 31 في العالم في مخطط متوسط تكلفة النطاق العريض الشهري بقيمة 28.81 دولارًا أمريكيًا ، ويحتل المركز الثامن عشر في العالم في نسبة السرعة / التكلفة بما يصل إلى 0.61.

سيمنز عربة القطار للسكك الحديدية الدولة البلغارية . يجري تحديث نظام النقل بالسكك الحديدية القديم إلى حد كبير في بلغاريا تدريجياً.

العلوم والتكنولوجيا

في عام 2010 ، أنفقت بلغاريا 0.25٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث العلمي ، وهو ما يمثل واحدة من أدنى الميزانيات العلمية في أوروبا. أجبر نقص الاستثمار المزمن في القطاع منذ عام 1990 العديد من المتخصصين العلميين على مغادرة البلاد. نتيجة لذلك ، سجل الاقتصاد البلغاري درجات منخفضة من حيث الابتكار والقدرة التنافسية والصادرات ذات القيمة المضافة العالية. ومع ذلك ، احتلت بلغاريا المرتبة الثامنة في العالم في عام 2002 من خلال العدد الإجمالي لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات ، متفوقةً بذلك على البلدان التي تضم عددًا أكبر بكثير من السكان ، وهي تشغل الكمبيوتر .، التي دخلت الخدمة في سبتمبر 2008 P /الجين IBM Blueالعملاق الوحيد في منطقة البلقان ،

هي المؤسسة العلمية الرائدة في البلاد، وتوظف أكثر من الباحثين بلغاريا (BAS) و أكاديمية العلوم البلغارية في العديد من فروعها. المجالات الرئيسية للبحث والتطوير والطاقة، و تكنولوجيا النانو ، وعلم الآثار والطب. مع تحليق اللواء جورجي إيفانوف على سويوز 33 في عام 1979 ، أصبحت بلغاريا الدولة السادسة في العالم التي لديها رائد فضاء في الفضاء. وقد نشرت بلغاريا التجارب الخاصة بها في مهمات مقاييس الجرعات على محطة الفضاء الدولية وتشاندرايان 1والدفيئة RADOM-7 مختلفة، مثل الفضائية (اختراع بلغاري) في محطة مير الفضائية . في عام 2011 ، أعلنت الحكومة عن خطط لإعادة .تشغيل برنامج الفضاء من خلال إنتاج قمر صناعي جديد والانضمام إلى وكالة الفضاء الأوروبية

.اعتبارًا من يونيو 2017 ، سيكون لدى بلغاريا أول قمر صناعي للاتصالات ثابت بالنسبة إلى الأرض هو تشغيل قمرا صناعيا للاتصالات الثابت بالنسبة للأرض بلغاريا السبت والمصنعة من BulgariaSat-1 هو الأول في تاريخ ساتل BulgariaSat-1 .منصة الفضائية SSL 1300 ، على أساس ثبت الفضاءSSL قبل الاتصالات الثابت بالنسبة إلى الأرض في البلاد في الموقع المداري البلغاري وهو مصمم لتوفير خدمة الخدمة التلفزيونية وخدمات اتصالات البيانات إلى البلقان والمناطق (DTH) الاتصال المباشر إلى المنزل الأوروبية الأخرى. وبهذه الطريقة ، ستكون بلغاريا من بين الدول الأوروبية الأخرى التي لديها أقمار صناعية ، وهي بيلاروس وفرنسا واليونان وإيطاليا ولوكسمبورغ والنرويج وروسيا وإسبانيا والسويد وتركيا والمملكة .المتحدة

، أصبحت بلغاريا في الثمانينيات COMECONنظرًا لتصديرها لتقنيات الحوسبة واسعة النطاق إلى دول .تُعرف باسم وادي السيليكون في الكتلة الشرقية

. برج التلسكوب 200 سم (79 بوصة) في مرصد روجين

العمل

في عام 2005 ، قُدرت القوة العاملة بـ 3.3 مليون ؛ في عام 2004 ، عمل 11 في المائة في الزراعة ، و 33 في المائة في الصناعة ، و 56 في المائة في الخدمات. كان معدل البطالة في خانة العشرات طوال حقبة ما بعد الشيوعية ، حيث وصل إلى نقطة عالية بلغت 19 في المائة في عام 2000. ومنذ ذلك الحين ، انخفض المعدل بشكل كبير مع خلق وظائف جديدة في الشركات الخاصة والحكومية. في عام 2005 ، كان الرقم الرسمي 11.5 في المائة ، مقارنة بـ 16.9 في المائة في نهاية عام 2002. ومع ذلك ، في عام 2003 ، كان ما يقدر بنحو 500 ألف بلغاري عاطلين عن العمل ولكن لم يتم إحصاؤهم رسمياً لأنهم لم يكونوا يبحثون عن عمل. في يناير 2005 ، رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور بنسبة 25 بالمائة ، إلى 90 دولارًا أمريكيًا في (الدعم) واتحاد النقابات العمالية المستقلة في بلغاريا. إنهم Podkrepa الشهر. أكبر النقابات العمالية هي يمثلون العمال في المجلس الوطني للشراكة الثلاثية ، حيث ينضمون إلى ممثلي الحكومة والشركات لمناقشة قضايا العمل والضمان الاجتماعي ومستويات المعيشة. كانت النقابات قوة سياسية مهمة في سقوط نظام زيفكوف. في أواخر خريف عام 2016 سجلت نسبة بطالة 7٪. في عام 2016 ، رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور إلى 215 يورو شهريًا. في نهاية عام 2016 كان متوسط الراتب الشهري حوالي 480 يورو شهريًا ، لكن هناك اختلافات في مناطق الدولة. بلغ متوسط الراتب الإجمالي الشهري 1.036 ليفًا (530 يورو) في مارس 2017. وفقًا لآخر تقرير سنوي لمعهد الدراسات الاقتصادية في أكاديمية العلوم

البلغارية ، فإن متوسط الراتب في بلغاريا هو فقط ربع (4/1) متوسط الراتب في الاتحاد الأوروبي ، ويجب أن يكون أعلى مرتين عندما يتم حساب إنتاجية العمل في الصيغة.

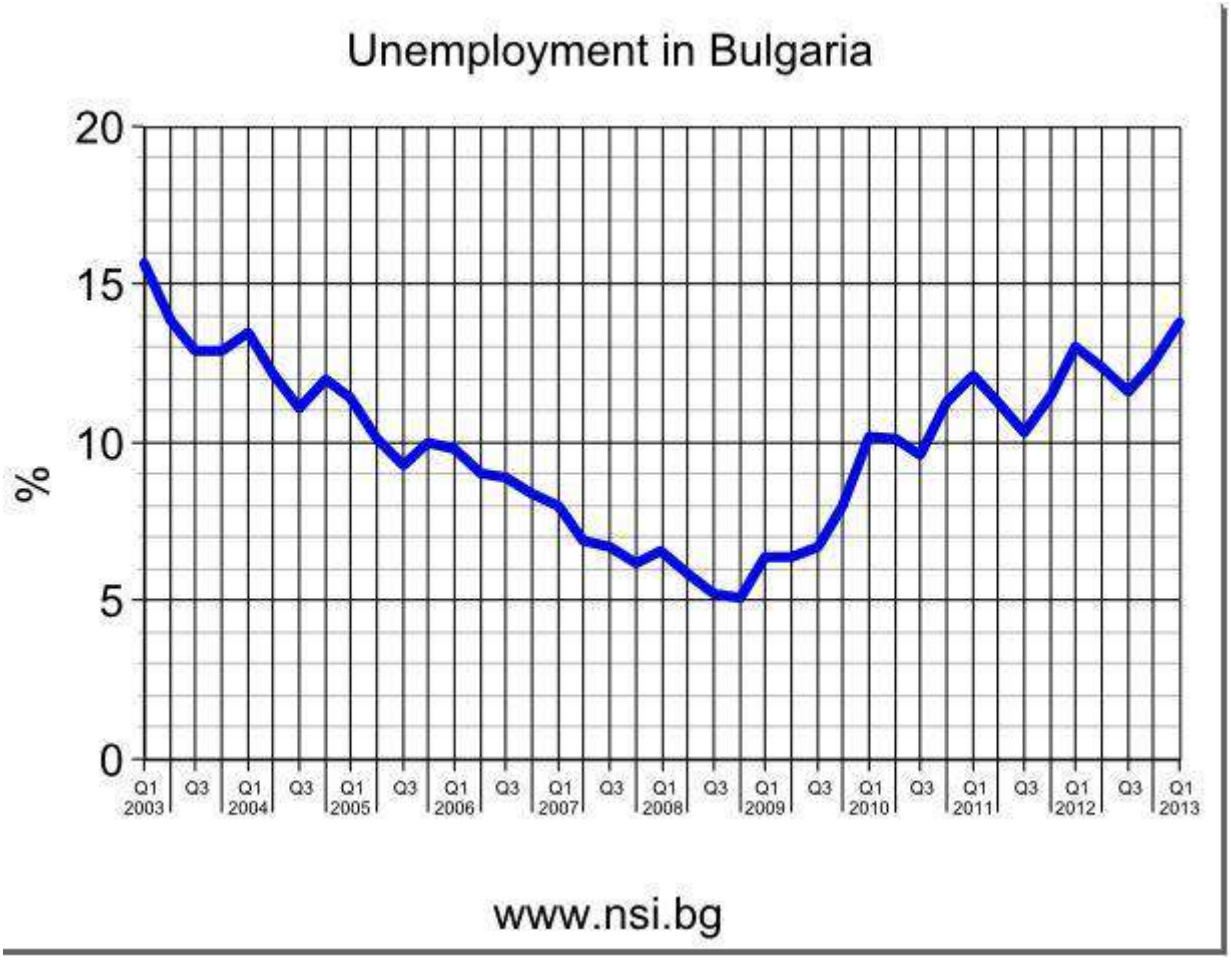

البطالة في بلغاريا (الربع الأول 2003 - الربع الأول 2013)

العملة والتضخم

وحدة العملة في بلغاريا هي الليف في أكتوبر 2006 ، كان الدولار الأمريكي يساوي 1.57 ليفا. في عام 1999 ، تم ربط قيمة الليف بقيمة المارك الألماني ، والذي تم استبداله باليورو في عام 2001. بعد انضمام بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي ، من المقرر أن يتم استبدال الليف باليورو.

في عام 2003 ، قدر معدل التضخم في بلغاريا بما يتراوح بين 2.3 و 3 في المائة. كان المعدل 6 في المائة في عام 2004 و 5 في المائة في عام 2005. في 2015 و 2016 تم تسجيل الحد الأدنى من الانكماش.

الضرائب وميزانية الدولة والديون

اعتبارًا من 1 يناير 2008 ، تم تعيين ضريبة الدخل لجميع المواطنين على معدل ثابت قدره 10٪. تعد هذه الضريبة الثابتة من أدنى معدلات الدخل في العالم وأقل معدل دخل في الاتحاد الأوروبي. تم الإصلاح سعياً وراء زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات تحصيل الضرائب. وصفها البعض بأنها «ثورة» في الضرائب ، لكن التغييرات قوبلت بمناقشات معتدلة وبعض الاحتجاجات من قبل الطبقات العاملة المتأثرة. تم تعديل الاقتراح للسماح بتعويض الخاسرين المحتملين من التغييرات في الصيغة الضريبية. و ضريبة الدخل على الشركات أيضا بنسبة 10٪ اعتبارا من 1 يناير 2007 والتي هي أيضا من بين أدنى المعدلات في أوروبا. حاليًا ، يتم الاحتفاظ بهذه الضرائب بينما رفعت الدول الأخرى ضرائبها خلال الأزمة. ومع ذلك، فإن معظم إيرادات الدولة تأتي من ضريبة القيمة المضافة والجمرك ، ولكن حصتها من الدخل وضرائب الشركات في إيرادات آخذ في الازدياد.

بالنسبة لعام 2005 ، بلغت الإيرادات الحكومية المقدرة لبلغاريا 11.2 مليار دولار أمريكي ، وبلغت نفقات الدولة المقدرة ، بما في ذلك النفقات الرأسمالية ، 10.9 مليار دولار أمريكي ، مما أدى إلى فائض قدره 300 مليون دولار أمريكي. في عام 2004 ، بلغ إجمالي الإيرادات 10.1 مليار دولار أمريكي والنفقات 9.7 مليار دولار أمريكي ، بفائض قدره 400 مليون دولار أمريكي.

بعد التغييرات السياسية ، في عام 1991 ، كان على بلغاريا 11.25 مليار دولار من الديون الحكومية ، والتي تمثل 180 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ الدين العام ذروته عام 1994 ، عندما بلغ 14.4 مليار دولار. خلال الفترة 1998-2008 ، حافظت بلغاريا على سياسة فوائض الميزانية ، مما أدى إلى خفض ديون الدولة إلى 5.07 مليار يورو. إلى جانب النمو الاقتصادي في تلك الفترة ، انخفض الدين الحكومي إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 13.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو أحد أدنى المستويات في الاتحاد الأوروبي. في عام 2008 ، احتفظت بلغاريا أيضًا باحتياطي مالي قدره 4.286 مليار يورو ، مما يعني أن صافي ديون الدولة في هذه اللحظة كان 0.784 مليار يورو فقط.بعدالأزمة المالية لعام 2008 ، تحولت بلغاريا إلى سياسة عجز الميزانيةوفي نهاية عام 2013 ، ارتفع الدين العام إلى 7.219 مليار يورو ، وهو ما يمثل 18.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2015 ، ارتفع معدل الدين بشكل أكبر إلى 26.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ولا يزال ثالث أدنى مستوى في الاتحاد الأوروبي بعد إستونيا ولوكسمبورج. كان جزء من الزيادة مدفوعاً بانهيار البنك التجاري للشركات في عام 2014 ، وهو رابع أكبر بنك في البلاد ، وما تلاه من مدفوعات من الودائع المضمونة.

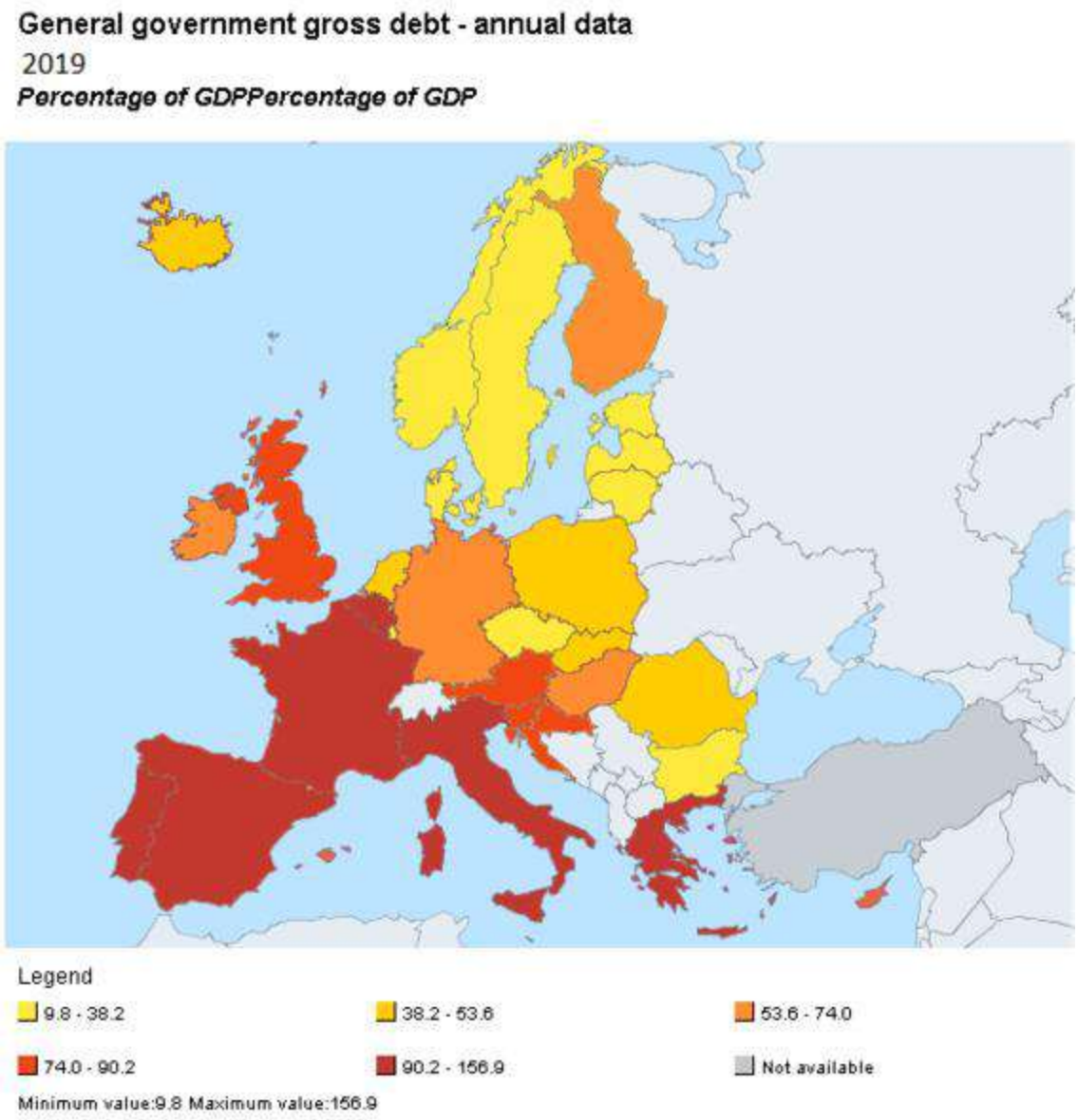

الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي في عام 2012. بلغاريا لديها . واحد من أدنى معدلات ل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

العلاقات الاقتصادية الخارجية

في التسعينيات ، ابتعدت بلغاريا تدريجياً عن الاعتماد على الأسواق في المجال السوفياتي السابق ، وزادت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي. في عام 1999 ، انضمت بلغاريا إلى اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (CEFTA) ، والتي أقامت مع أعضائها (كرواتيا وجمهورية التشيك والمجر وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ؛ وأضيفت مقدونيا في عام 2006) علاقات تجارية مهمة. ومع ذلك ، قلل قبول الجميع

باستثناء كرواتيا ورومانيا في الاتحاد الأوروبي في عام 2004 من أهمية تجارة اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. في عام 2004 ، كان حوالي 54 في المائة من تجارة الواردات البلغارية و 58 في المائة من تجارة الصادرات مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بلغاريا لديها اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع ألبانيا وكرواتيا وإستونيا وإسرائيل ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا ومولدوفا وتركيا.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، ظل الوقود الهيدروكربوني من الواردات المهمة ، على الرغم من أنه في أواخر التسعينيات انخفضت حصة تلك السلع من إجمالي الواردات بشكل ملحوظ ، من 29 في المائة في عام 1996 إلى 13 في المائة في عام 2004. وخلال تلك الفترة ، تحسن تنويع المنتجات المستوردة حيث زاد حجم الآلات والمعدات والمنتجات الاستهلاكية والسيارات. يتم احتساب نسبة كبيرة من الواردات من خلال المواد الخام مثل القماش وخام المعادن والبترول ، والتي تتم معالجتها وإعادة تصديرها. كانت أهم الواردات في عام 2005 هي الآلات والمعدات والمعادن والخامات والمواد الكيميائية والبلاستيكية والوقود والمعادن. وكانت أهم مصادر الواردات حسب الحجم هي ألمانيا وروسيا وإيطاليا وتركيا واليونان. في عام 2005 كانت أكبر أسواق الصادرات البلغارية ، من حيث الحجم ، إيطاليا وألمانيا وتركيا واليونان ، وبلجيكا. وكانت أهم سلع التصدير هي الملابس والأحذية والحديد والصلب والآلات والمعدات والوقود. في عام 2005 بلغ إجمالي صادرات بلغاريا 11.7 مليار دولار أمريكي وبلغ إجمالي وارداتها 15.9 مليار دولار أمريكي ، مما أدى إلى عجز تجاري قدره 4.2 مليار دولار أمريكي.العجز التجاري حاد بشكل خاص مع روسيا ، حيث تقلصت أسواق السلع البلغارية بشكل كبير في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

في النصف الأول من عام 2006 ، بلغ عجز الحساب الجاري في بلغاريا 2.3 مليار دولار أمريكي ، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن العجز في نفس الفترة من عام 2005 ، والذي بلغ حوالي 1.4 مليار دولار أمريكي. وبلغ العجز التجاري 2.78 مليار دولار ، والاستثمار الأجنبي المباشر 1.8 مليار دولار ، وميزان الحساب المالي 2.29 مليار دولار. في منتصف عام 2006 ، بلغ إجمالي ميزان المدفوعات 883 مليون دولار أمريكي ، مقارنة بـ 755 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من عام 2005.

كان الدين الخارجي الضخم لبلغاريا عبئًا اقتصاديًا طوال حقبة ما بعد الشيوعية. في نهاية عام 2005 ، أبلغت بلغاريا عن دين خارجي قدره 15.2 مليار دولار أمريكي ، بزيادة في القيمة ولكن انخفاض كنسبة مقارنة بعام 2002 والسنوات السابقة.كنسبة مئوية من الناتج (GDP) مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المحلي الإجمالي ، ظل الدين الخارجي ثابتًا بين عامي 2004 و 2005.

وابتداءً من أواخر التسعينيات ، ساهم الاستثمار من الغرب وروسيا بشكل كبير في التعافي من الأزمة الاقتصادية 1996-1997 ، لكن معدل الاستثمار ظل أقل من مثيله في بلدان أوروبا الشرقية الأخرى. في عام 2003 ، كانت أكبر المصادر الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ، من حيث الحجم ، هي النمسا Deny Soda شركة Belgian Solve واليونان وألمانيا وإيطاليا وهولندا. في عام 1997 ، اشترت شركة في بورغاس. Neftochim الروسية مصفاة نفط LUKoil ، وفي عام 1999 اشترت شركة Combine الكبير لصهر النحاس ، مما Pirdop ، وهي شركة تعدين بلجيكية ، مصنع Union Minière اشترت شركة أعطى دفعة مهمة للمعادن غير الحديدية البلغارية. استثمر عدد من الشركات الأجنبية في صناعات الأسمدة الكيماوية وتجهيز الأغذية في أوائل العقد الأول من القرن الحالي ، استثمرت الصين في صناعة الإلكترونيات Daimler- البلغارية. تم إبرام بعض الاتفاقيات التعاونية لتصنيع مكونات المركبات. عقدت شركة الألمانية عقدًا لتحديث مركبات النقل العسكرية البلغارية بين عامي 2003 و 2015. تمتلك Chrysler الفرنسية بروتوكولًا ثنائيًا يتضمن مجموعة متنوعة من الآلات وبرامج الكمبيوتر Eurocopter شركة Melrose وغيرها من المنتجات الصناعية. في عام 2004 جذبت احتياطيات النفط البلغارية اهتمام شركة تعهدت شركة غازبروم الروسية العملاقة للغاز الطبيعي بالاستثمار في البنية .Resources of Edinburgh التحتية للغاز الطبيعي في بلغاريا مقابل زيادة شراء منتجاتها. وافق كونسورتيوم إسرائيلي مكون من ثلاث في (Gazprom المملوكة نصفها لشركة) المحلية Overgas شركات في عام 2004 على العمل مع شركة شبكة توزيع الغاز الطبيعي الرئيسية في بلغاريا. في عام 2005 ، قدمت ثلاثة اتحادات أوروبية عطاءات ، والذي يمتلك ENEL لبناء محطة بيلين للطاقة النووية. أحد هؤلاء المستثمرين هو اتحاد الطاقة الإيطالي الحرارية. في عام 2006 ، قدمت شركة غازبروم الروسية عرضًا ضد 3 – Maritsa iztok أيضًا محطة العديد من شركات الطاقة الأوروبية لملكية مرافق التدفئة الإقليمية التي تمت خصخصتها حديثًا ، واستثمرت مجموعة بتروماكس للطاقة النمساوية 120 مليون دولار أمريكي في مصفاة نفط جديدة في .سيليسترا

في ديسمبر 1996 ، انضمت بلغاريا إلى منظمة التجارة العالمية . في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ، أدى بطء وتيرة الخصخصة في بلغاريا ، وسياسات الضرائب والاستثمار الحكومية المتناقضة ، والروتين البيروقراطي إلى إبقاء الاستثمار الأجنبي من بين أدنى المعدلات في المنطقة. إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من عام 1991 حتى عام 1996 بلغ 831 مليون دولار. في السنوات التي تلت عام 1997 ، بدأت بلغاريا في جذب استثمارات أجنبية كبيرة. في عام 2004 وحده استثمرت الشركات الأجنبية أكثر من 2.72 مليار يورو (3.47 مليار دولار أمريكي). في عام 2005 لاحظ الاقتصاديون تباطؤاً في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 1.8 مليار يورو (2.3 مليار دولار أمريكي)وهو ما يعزى بشكل أساسي إلى انتهاء خصخصة

الشركات الكبرى المملوكة للدولة. بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2007 سجلت بلغاريا ذروة في الاستثمار الأجنبي بنحو 6 مليارات يورو.

مجموعة من المعالم السياحية في فارنا، بلغاريا

عام	
الدولة	بلغاريا
عملة	ويورو ليف بلغاري
المنظمات	الاتحاد الأوروبي، منظمة ومنظمة التجارة العالمية التعاون الاقتصادي للبحر الأسود

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	[3](2020) مليار 68$ ▼ تعادل القدرة) مليار 164$ ▼ [3](الشرائية، 2020
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[4] 3.4 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[5] 8228 (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	1,2% (2020)[3] 2,5% (2019)[3] 2,6% (2018)[3]
البطالة	[1](أغسطس 2020) 6.2% ▲ بطالة الشباب 12.7% ▼ (2018)[2]

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[6] بليون 28.376 (2017)

اقتصاد المجر

يعتبر اقتصاد المجر اقتصادًا مختلطًا وعالي الدخل، ويصنف في المركز الرابع عشر كالاقتصاد الأكثر تعقيدًا وفقًا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. تُعد المجر عضوًا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمؤشر تنمية بشرية عالٍ جدًا، وقوى عاملة ماهرة، وهي أيضًا في المركز الثالث عشر عالميًا على صعيد التفاوت في الدخل. يعد الاقتصاد الهنغاري في المركز السابع والخمسين كأكبر اقتصاد في العالم (من بين 188 بلدًا حسب تصنيف صندوق النقد الدولي) بخارج سنوي قدره 265.037، وتحتل المركز التاسع والأربعين عالميًا من حيث إجمالي الناتج المحلي للفرد بقياس تعادل القوى الشرائية. تمتلك المجر اقتصادًا سوقيًا موجهًا للتصدير، مع تركيز كبير على التجارة الأجنبية، وهكذا تحتل المجر المركز الخامس والثلاثين كأكبر اقتصاد مصدّر عالميًا. حصل البلد على أكثر من 100 مليار دولار من الصادرات عام 2015، بفائض تجاري يبلغ 9.003 مليار دولار، ذهب منها 79% للاتحاد الأوروبي وكان منها 21% تجارة خارج الاتحاد. يملك القطاع الخاص في المجر 80% من القدرة الإنتاجية مع 39.1% ضرائب عامة، ما يمول اقتصاد الرعاية. ومن ناحية النفقات، يشكل الاستهلاك المنزلي المكون الرئيسي لإجمالي الناتج المحلي ويشغل 50% منه، ويتبعه تكوين رأس المال الثابت الإجمالي 22%، ونفقات الحكومة 20%. في ظل الصعوبات الاقتصادية في عام 2009، اضطرت المجر إلى طلب العون من صندوق النقد الدولي بمقدار 9 مليارات يورو.

تستمر المجر في كونها واحدة من الدول الرائدة في وسط وشرق أوروبا، وذلك باجتذابها للاستثمار الأجنبي المباشر، فكان وارد الاستثمار الأجنبي المباشر في المجر 119.8 مليار دولار في عام 2015، بينما تستثمر المجر أكثر من 50 مليار دولار في الخارج. واعتبارًا من 2015، كان شركاء التجارة الأهم لالمجر: ألمانيا والنمسا ورومانيا وسلوفاكيا وفرنسا وبولندا وإيطاليا وجمهورية التشيك. تتضمن الصناعات الرئيسية معالجة الطعام والدوائيات والمركبات الآلية وتكنولوجيا المعلومات والكيماويات والصناعات المعدنية والآلات والأدوات الكهربائية والسياحة (استقبلت المجر عام 2014 12.1 مليون سائح عالمي). تعتبر المجر أكبر منتج للإلكترونيات في وسط وشرق آسيا. يعد مجال التصنيع والبحث للإلكترونيات من بين الدوافع الرئيسية المحفزة للإبداع والنمو الاقتصادي في البلد. خلال العشرين عامًا الفائتة، نمت المجر لتصبح مركزًا رئيسيًا لتكنولوجيا الموبايلات وأمن المعلومات وأبحاث الهاردوير المتعلقة بها. بلغ معدل التوظيف في الاقتصاد 68.7% في يناير 2017، وتظهر بنية التوظيف سمات اقتصاديات ما بعد الصناعة، 63.2% من القوى العاملة موظفة في قطاع الخدمات، وتساهم الصناعة بمقدار 29.7%، بينما توظف الزراعة 7.1%. بلغ معدل البطالة 3.8% بين سبتمبر ونوفمبر 2017، فتراجع بذلك عن 11% خلال الأزمة المالية بين عامي 2007 و2008. تشكل المجر جزءًا من السوق الأوروبية الموحدة، والتي تمثل أكثر من 508 مليون مستهلك. تتحدد العديد من سياسات التجارة المحلية من خلال اتفاقيات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وتشريعات الاتحاد الأوروبي.

توجد شركات المجر الكبرى في سوق بورصة بودابست، كما أن مؤشر سوق بورصة المجر مدرج في سوق بورصة بودابست. ومن الشركات المعروفة: إم أو إل غروب وأوتي بي بانك وجيدن ريكتر بي إل سي وماغيار تيليكوم وسي آي جي بانونيا وإف اتش بي ببانك وزواك يونيكم. تملك المجر أيضًا عددًا كبيرًا من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتخصصة، مثلًا: العديد من موردي صناعة السيارات وشركات الإلكترونيات الناشئة .وغيرها

تعد بودابست العاصمة المالية والتجارية للمجر. تعتبر العاصمة محورًا اقتصاديًا هامًا، وتصنف كمدينة ألفا العالمية في دراسة قامت بها شبكة العولمة والبحث في المدن العالمية، وهي ثاني أسرع اقتصاد مدني نامٍ في أوروبا، وزاد إجمالي الناتج المحلي للفرد ضمن المدينة بمقدار 2.4% والتوظيف بمقدار 4.7% مقارنة بعام 2014 الفائت. وعلى الصعيد الوطني، تعد بودابست المدينة الأساسية للتجارة في المجر، وتمثل 39% من الدخل الوطني. يتجاوز إجمالي إنتاج المدينة الميتروبولي 100 مليار دولار في عام 2015، جاعلًا إياها واحدة من أكبر الاقتصاديات الإقليمية في الاتحاد الأوروبي. تصنف بودابست أيضًا من البلدان المئة الأعلى أداءً على صعيد إجمالي الناتج المحلي وفقًا لقياس برايس ووترهاوس كوبرز. وفي تصنيف تنافس المدن العالمية من قبل وحدة التحريات الاقتصادية، حلت بودابست في مركز أعلى من تل أبيب وليسبون .وموسكو وجوانسبرغ وغيرها

تحافظ المجر على عملتها الحالية، الفورنت الهنغاري، على الرغم من أن الاقتصاد يحقق معايير ماستريخت باستثناء الدين العام، لكن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي أقل بكثير من معدل الاتحاد الأوروبي، فكانت 75.3% في 2015. تأسس البنك الوطني الهنغاري في عام 1924 بعد حل .%الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، ويعمل الآن على ثبات السعر بهدف تضخم قدره 3

.احتلت المجر المركز 35 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023

تاريخ اقتصاد المجر

الخصخصة في المجر

لإدارة أولى خطوات SPA «في يناير 1990، تأسست وكالة الخصخصة الدولية «وكالة أملاك الدولة الخصخصة. قررت الحكومة أن تبيع أملاك الدولة للناس عوضًا عن توزيعها مجانًا، وذلك بسبب دين المجر الأجنبي الذي يبلغ 21.2 مليار دولار. هوجمت وكالة الخصخصة الدولية من قبل مجموعات شعبوية، بسبب امتلاك إدارة العديد من الشركات الحق بإيجاد البائعين ومناقشة اتفاقية البيع معهم

وبالتالي «سرقة» الشركة. ومن الأسباب الأخرى لعدم الرضى هو قيام الشركة بعرض إعانات ضريبية واستثمارات مالية والتي قد تكلف أحيانًا أكثر من سعر بيع الشركة. فضلًا عن الاستحواذ على الشركات، «أطلق المستثمرون الأجانب العديد من «الاستثمارات في مجالات جديدة.

قررت حكومة المنتدى الديمقراطي الهنغاري ليمين الوسط في 1990-1994 إنهاء التعاونات الزراعية بفصلها وإعطاء الآليات والأرض للأعضاء السابقين. قررت الحكومة أيضًا سن قانون للتعويضات من أجل تقديم قسائم للناس الذين امتلكوا الأرض في السابق قبل أن يتم تأميمها في عام 1948. بمقدور هؤلاء الناس (أو أحفادهم) تبديل القسائم مقابل أرض كانت في السابق ملكًا للشراكات الزراعية التي أُجبرت على التخلي عن قسم من الأرض لهذه الغاية.

خُصخصت المخازن الصغيرة وأعمال البيع بالتجزئة بين 1990 و1994، إلا أن الاستثمارات في مجالات جديدة من قبل شركات التجزئة الأجنبية مثل تيسكو وكورا وإيكيا كان لها تأثير اقتصادي أكبر بكثير. خُصخصت العديد من المرافق العامة أيضًا ومن ضمنها شركة الاتصالات الوطنية ماتاف وتكتل الغاز والنفط الوطني بمجموعة إم أو إل وشركات إنتاج وتزويد التيار الكهربائي.

وعلى الرغم من بيع معظم المصارف للمستثمرين الأجانب إلا أن أكبر مصرف -مصرف الادخار الوطني (أو تي بي)- قد بقي ملكًا للمجر. بيعت 20% من الأسهم للمستثمرين المؤسساتيين الأجانب وأُعطيت لمنظمات الأمن الاجتماعي، واشترى الموظفون نحو 5% منها، وعُرض 8% منها في سوق صرف بودابست.

اقتصاد المجر منذ عام 1990

تراجعت المؤشرات المالية للمجر بالوصول إلى عام 1995: تراجع الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى حكم المحللين الأجانب على الوضع الاقتصادي. ونظرًا للطلب العالي على البضائع المستوردة، عانت المجر أيضًا من عجز تجار كبير وفجوة في الميزانية، ولم تتمكن من تحقيق اتفاقية مع صندوق النقد الدولي. عيّن رئيس الوزراء لاهوس بوكروس وزيرًا للمالية في الأول من مارس 1995، وذلك بعد عدم وجود وزير للمالية لمدة تجاوزت الشهر. طرحَ سلسلة من تدابير التقشف (مجموعة بوكروس) في الثاني عشر من مارس عام 1995، والتي جاءت بالنقاط الآتية: تخفيض قيمة الفورنت بمقدار 9% لمرة واحدة فقط، وتقديم تخفيض مستمر للقيمة، و 8% رسوم جمركية إضافية على كل البضائع باستثناء موارد الطاقة، تقييد نمو الأجور في القطاع العام، وخصخصة مبسطة ومتسارعة.

معرض صور

ريختر-جيديون

مركز بنك زابادساج-تير

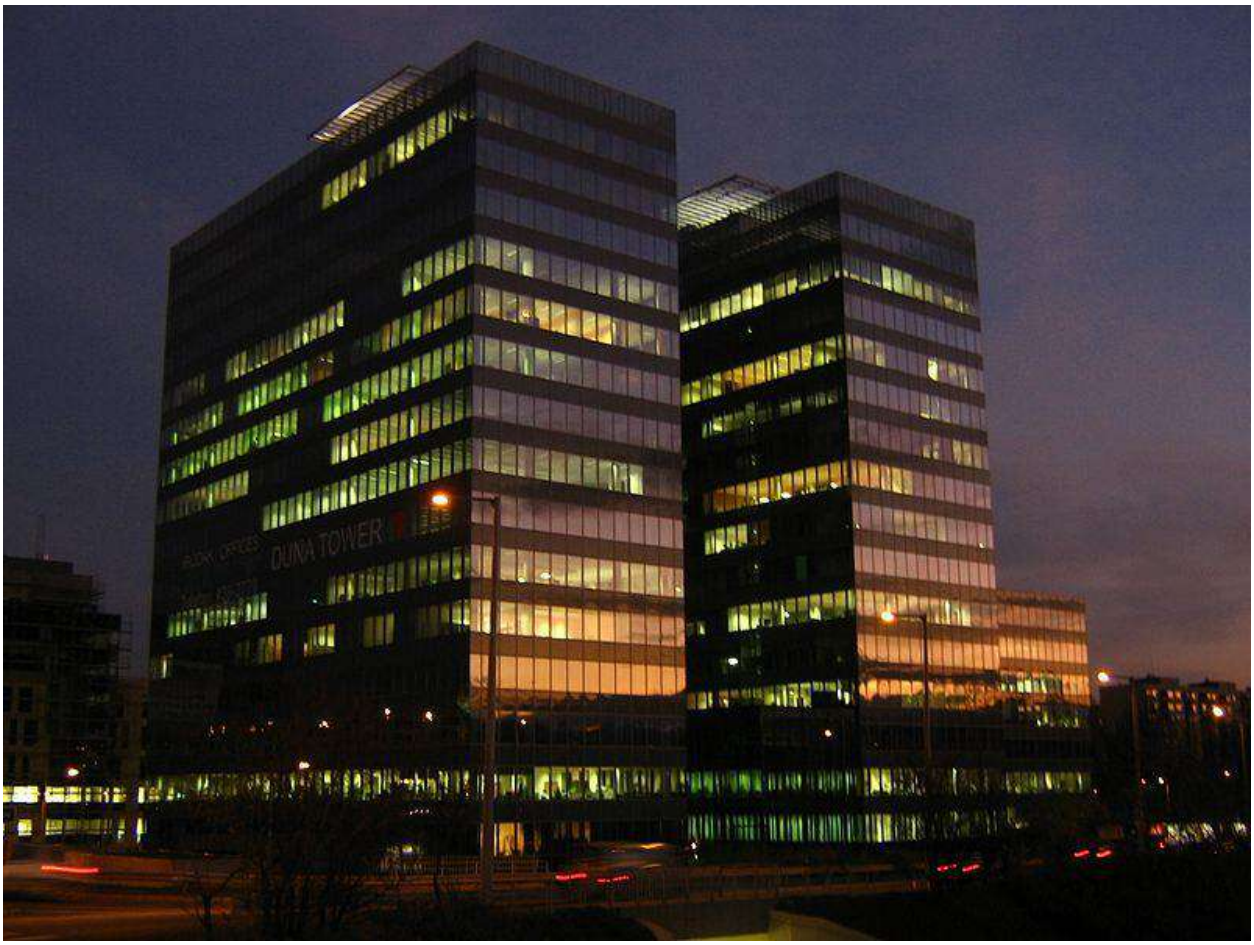

بودابست - منطقة الأعمال

.الغرفة التجارية الصناعية في بودابست، منذ بداية القرن العشرين

عام	
المجر	**الدولة**
فورنت مجري	**عملة**

الإحصائيات	
دولار أمريكي[1] بليون 139.135 (2017)	**الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[2] 2 (2016)	**نمو الناتج الإجمالي**
دولار أمريكي[3] 14278 (2017)	**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[4] 1.8	**(CPI) التضخم الاقتصادي**

	(2016)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 28.003 (2017)

اقتصاد أوكرانيا

اقتصاد أوكرانيا هو اقتصاد سوق حرة ناشئ، ونما بصورة سريعة من العام 2000 حتى العام 2008 مع بداية الركود الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وأثّر في أوكرانيا فيما عُرف باسم الأزمة المالية الأوكرانية 2008-2009. انتعش الاقتصاد الأوكراني في العام 2010 واستمر في التحسّن حتى العام 2013. من العام 2014 إلى العام 2015، مرّ الاقتصاد الأوكراني بمرحلة انكماش، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 نسبةً أعلى بقليل من نصف القيمة التي حققها في العام 2013. في العام 2016، بدأ الاقتصاد الأوكراني بالنمو مرة أخرى. بحلول العام 2018، اتّسم نموّ الاقتصاد الأوكراني بوتيرة سريعة، ووصل إلى 80% تقريبًا من حجمه في العام 2008.

تسبّب الكساد في التسعينيات من القرن العشرين بحدوث تضخم مفرط وهبوط في الناتج الاقتصادي بلغ أقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية سابقًا. وبعد ذلك، سُجّل أوّل نمو للناتج المحلي الإجمالي في العام 2000، واستمر لثماني سنوات. توقف ذلك النمو بسبب الأزمة المالية العالمية للعام 2008، لكن الاقتصاد الأوكراني انتعش وحقق نموًا إيجابيًا في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2010. في أوائل العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، أُشير لامتلاك أوكرانيا العديد من الأوجه الأساسية لاقتصاد أوروبي رئيسي، مثل: الأراضي الزراعية الخصبة، والقاعدة الصناعية المتطورة، والعمالة عالية التدريب، والنظام التعليمي الجيد.

بالرغم من ذلك، ومع حلول أكتوبر من العام 2013، دخل الاقتصاد الأوكراني حالة ركود جديد. وفي صيف العام السابق، انخفضت الصادرات الأوكرانية إلى روسيا بصورة حادّة نظرًا لفرض روسيا رقابة أشدّ على الحدود والجمارك. كبّد ضمّ الاتحاد الروسي للقرم في أوائل العام 2014، والحرب في دونباس التي بدأت في ربيع العام 2014، كبّدت الاقتصاد الأوكراني أضرارًا بالغة، وتسبّبت بأضرار جسيمة لأكبر منطقتين صناعيتين في البلاد. في العام 2013، لم تحقق أوكرانيا نموًا في الناتج المحلي الإجمالي، وانكمش الاقتصاد الأوكراني بنسبة 6.8% في العام 2014، وتواصل ذلك مع حصول انخفاض بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015. وفي أبريل من العام 2017، أفاد البنك الدولي أن معدل النمو الاقتصادي الأوكراني بلغ 2.3% في العام 2016، وبذلك تكون حالة الركود قد انتهت. بالرغم من ذلك التحسّن، صرّح صندوق النقد الدولي في العام 2018، أنه من بين جميع البلدان في أوروبا، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأدنى في أوكرانيا.

في أبريل 2020، أفاد البنك الدولي أن النمو الاقتصادي أصبح مطردًا إذ بلغ نسبة 3.2% في العام 2019، في مقدمته محصول زراعي جيد والقطاعات التي تعتمد على الاستهلاك المحلي. نما الاستهلاك الأسري بنسبة 11.9% في العام 2019، والذي دعمته تدفقات ضخمة في التحويلات المالية واستئناف القروض الاستهلاكية، في الوقت الذي نمت فيه التجارة المحلية والزراعة.

ومع ذلك، ففي العام 2020، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4٪ بسبب جائحة فيروس كورونا.

التاريخ

قبل 1917

أثرت الجغرافيا لفترة طويلة على اقتصاد الأراضي الأوكرانية، إذ جعلت التربةُ الخصبة الغنية (مثل مناطق تشيرنوزيم) المنطقةَ «سلة خبز»: بالنسبة لليونان القديمة، وكذلك بالنسبة لأوروبا الحديثة المبكرة. أصبح الحفاظ على الممرات التجارية -الطريق من الفارانجيين إلى اليونانيين والوصول عبر المضيق إلى عالم البحر الأبيض المتوسط- أمرًا هامًا. شجعت الموارد المعدنية على التصنيع -لا سيما في دونباس- منذ القرن التاسع عشر وما بعده. لكن الافتقار إلى الحدود الآمنة كان يعني انقطاعات متكررة في التنمية الاقتصادية. ففي الفترة 1917-1918، على سبيل المثال، رأى البدو الرحل وغيرهم من الفاتحين - الكومانيين والمغول والتتار والمحتلين النمساويين المجريين- أن النهب أهم من تعزيز التنمية الاقتصادية. في القرنين السادس عشر والثامن عشر، تركت الأراضي البور للحقول البرية جزءًا كبيرًا من أوكرانيا باعتبارها منطقة للمراكز العسكرية قبل مد روسيا القيصرية قوتها إلى المنطقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

الفترة السوفييتية 1917 – 1991

للاطلاع على تاريخ اقتصاد أوكرانيا في الفترة السوفياتية، انظر اقتصاد الاتحاد السوفيتي.

فترة 1991 – 2000

في 24 أغسطس 1991، أعلنت أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفياتي. عانى اقتصاد الدولة الجديد من انحدار هائل في الناتج وارتفاع التضخم في السنوات التالية. شهدت أوكرانيا تضخمًا مفرطاً في أوائل التسعينيات من القرن العشرين؛ بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية والتوسع النقدي

الهائل لتمويل الإنفاق الحكومي، في حين انخفض الناتج انخفاضًا حادًا. وكان انخفاض الناتج الضخم وارتفاع معدلات التضخم، شائعًا في أغلب الجمهوريات السوفييتية السابقة، لكن كانت أوكرانيا من بين أكثر البلدان تضررًا من هذه المشاكل. وردًا على هذا التضخم المفرط، استبدل البنك الوطني الأوكراني بالعملة الوطنية -وهي الكربوفانيت- الهريفنا في سبتمبر 1996 وتعهد بإبقائه مستقرًا مقابل الدولار الأمريكي. ظلت العملة غير مستقرة خلال أواخر التسعينيات من القرن العشرين، لا سيما خلال الأزمة المالية الروسية في عام 1998.

أدى الركود العميق خلال التسعينيات إلى ارتفاع معدل الفقر نسبيًا، ولكن ابتداءً من عام 2001، نتيجة لسبع سنوات متواصلة من النمو الاقتصادي، ارتفع مستوى معيشة معظم المواطنين. أشار تقرير للبنك الدولي لعام 2007 إلى أن «أوكرانيا سجلت واحدة من أكثر الانخفاضات حدةً في الفقر في أي اقتصاد مار بمرحلة انتقالية في السنوات الأخيرة»، إذ انخفض معدل الفقر، قياساً على خط الفقر المطلق، من 32% في عام 2001 إلى 8% في عام 2005. أشارت الأمم المتحدة إلى أن أوكرانيا تغلبت على الفقر المدقع، وأنه لم يكن هناك سوى فقر نسبي إلا في عام 2009.

فترة 2000 – 2014

استقرت أوكرانيا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وشهد عام 2000 السنة الأولى من النمو الاقتصادي (منذ استقلال أوكرانيا). واستمر الاقتصاد في النمو بفضل نمو الصادرات بنسبة 50% بين عامي 2000 و2008 (بصفة رئيسة الصادرات من الصناعات التقليدية للمعادن والتعدين والهندسة والكيماويات والأغذية). في الفترة بين عامي 2001 و2008، ازدهرت أسعار المعادن والكيماويات بسبب النمو الاقتصادي العالمي السريع، في حين ظلت أسعار الغاز الطبيعي المستورد من روسيا منخفضة. أيضًا، ساعدت عملية صك العملة في دفع الازدهار الاقتصادي الذي شهدته أوكرانيا بين عامي 2000 و2008. من خلال استقطاب أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً، ضُخ النقد الأجنبي إلى شرايين الاقتصاد الأوكراني وسرعان ما نما المعروض النقدي: ففي الفترة من 2001 إلى 2010، ارتفعت النقود بمعناها الواسع بمعدل سنوي بلغ 35%. في عامي 2006 و2007 بلغ متوسط نمو الائتمان 73%. وكان من بين آثار ذلك أن الأصول الأوكرانية بدأت تبدو وكأنها فقاعة اقتصادية ضخمة وأن التضخم المرتفع بدأ يضر بالقدرة التنافسية لصادرات أوكرانيا، إذ نمت نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بسرعة كبيرة -من 7 إلى 80 في المئة تقريباً- على مدى عدة سنوات فقط. من عام 2000 إلى عام 2007، بلغ متوسط النمو الحقيقي في أوكرانيا 7.4%، وكان هذا النمو مدفوعاً بالطلب المحلي: التوجه نحو الاستهلاك، وغير ذلك من التغيرات الهيكلية، والتنمية المالية. سجل الطلب المحلي نمواً في الأسعار الثابتة بما يقارب 15% سنويًا، وكان مدعوماً بسياسة مالية توسعية مسايرةً للدورات الاقتصادية. استفادت أوكرانيا من انخفاض تكاليف

العمالة (إلى حد كبير)، وخفض التعريفات الجمركية (بشكل طفيف)، وارتفاع أسعار سلعها التصديرية الرئيسة، ولكنها في الوقت نفسه واجهت حواجز غير جمركية أعلى بشكل ملحوظ. لم تفرض روسيا على أوكرانيا رسومًا أقل من أسعار السوق العالمية للغاز الطبيعي منذ نهاية عام 2008؛ ما أدى إلى نزاعات مختلفة بين روسيا وأوكرانيا بشأن الغاز.

عانت أوكرانيا بشدة في الأزمة الاقتصادية في عام 2008؛ فتعرضت أوكرانيا للجفاف في تدفقات رأس المال. وخُفضت قيمة الهريفنا إلى 8:1 مقابل الدولار الأمريكي، بعد أن كانت 5:1، واستقرت عند هذه النسبة حتى بداية عام 2014. في عام 2008، احتل الاقتصاد الأوكراني المرتبة الخامسة والأربعين على مستوى العالم وفقًا للناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 (الاسمي)، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي 188 مليار دولار أمريكي، وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي 3900 دولار أمريكي. وفي نهاية عام 2008 بلغ معدل البطالة 3%، وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2009 بلغ متوسط البطالة 9.4%. كانت معدلات البطالة الرسمية الأخيرة على مدى عامي 2009 و2010، 8.8% و8.4%، رغم أن كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية يشير إلى «عدد كبير من العمال غير المسجلين أو العمالة الناقصة». وهبط إجمالي الناتج المحلي الأوكراني بنسبة 15% في عام 2009.

انتعش الاقتصاد الأوكراني في الربع الأول من عام 2010 نظرًا لانتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار المعادن. إذ بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في أوكرانيا في عام 2010، 4.3%، ما أدى إلى نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي بما يعادل 6700 دولار أميركي. في عام 2011، قدّر الساسة الأوكرانيون أن 40% من اقتصاد البلاد هو اقتصاد تحتي.

في صيف عام 2013، انخفضت الصادرات الأوكرانية إلى روسيا بشكل كبير بسبب تشديد روسيا للضوابط الجمركية.

بحلول أكتوبر 2013، أصبح الاقتصاد الأوكراني عالقًا في الركود. وفي سبتمبر 2013، وضعت وكالة موديز أي جودة رديئة ومخاطر ائتمانية مرتفعة للغاية. في الوقت نفسه، (Caa1) التصنيف الائتماني لأوكرانيا قدّرت أسواق المقايضة احتمال تخلف أوكرانيا عن السداد على مدى السنوات الخمس القادمة بنحو 50%. في عام 2013 لم تشهد أوكرانيا نموًا في إجمالي الناتج المحلي.

بعد حركة الميدان الأوروبي: 2014 إلى الوقت الحاضر

بسبب خسارة أوكرانيا الشريك التجاري الأكبر، روسيا، بسبب ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014، وتفاقمت بفعل الحرب في دونباس التي بدأت في أبريل 2014، انكمش اقتصاد أوكرانيا بنسبة 6.8% في عام 2014؛ وكان من المتوقع أن ينخفض بنسبة 8%. ساهم أيضًا ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بشكل مباشر في هذا الانكماش، إذ ذكر تقرير صادر عن الحكومة الأوكرانية في أوائل فبراير 2016، أن اقتصاد أوكرانيا تقلص بنسبة 10.4% في عام 2015. وفي عام 2015، توقع البنك الوطني الأوكراني المزيد من الانحدار بنسبة 11.6%، وتوقع البنك الدولي انكماشًا بنسبة 12%. تنبأ البنك الدولي نموًا بنسبة 1% في عام 2016.

في أوائل فبراير 2014، غيّر البنك الوطني الأوكراني الهريفنا إلى عملة متقلبة/معومة في محاولة لتلبية متطلبات صندوق النقد الدولي ومحاولة فرض سعر مستقر للعملة في سوق الفوركس. في عامي 2014 و2015، خسرت الهريفنا نحو 70% من قيمتها مقابل الدولار الأميركي.

وافق صندوق النقد الدولي على برنامج قروض مدته أربع سنوات بقيمة 17.5 مليار دولار أمريكي في ثماني دفعات خلال عامي 2015 و2016، وذلك رهنًا بالشروط المشتملة على إصلاحات اقتصادية. غير أنه، وبسبب عدم إحراز تقدم في الإصلاحات، لم تُدفع سوى دفعتين بقيمة 6.7 مليار دولار في عام 2015. تقرر مؤقتًا في يونيو 2016 دفعة ثالثة قدرها 1.7 مليار دولار رهنًا بإدخال 19 تدبيرًا إصلاحيًا جديدًا إلى القانون. يعتقد بعض المحللين الغربيين أن القروض الأجنبية الضخمة لا تشجع على الإصلاح، بل تساعد على استخراج الأموال من البلاد على نحو فاسد.

منذ ديسمبر 2015، رفضت أوكرانيا السداد، وبالتالي عجزت بحكم الأمر الواقع عن سداد الديون بقيمة 3 مليارات دولار لروسيا، ما شكل جزءًا من خطة العمل الأوكرانية الروسية في ديسمبر 2013.

تقلص حجم تجارة التجزئة في أوكرانيا في عام 2014 بنسبة 8.6% (من عام 2013)، وتقلص بنسبة 20.7% في عام 2015 (من عام 2014). شهدت أوكرانيا انحدارًا بنسبة 30.9% في الصادرات في عام 2015. يرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض الحاد في الإنتاج في دونيتسك أوبلاست وفي لوهانسك أوبلاست (مقاطعتان في دونباس). كانت هاتان المقاطعتان مسؤولتين عن 40.6% من إجمالي معدل انحدار الصادرات. وقبل الحرب، كانت هاتان المقاطعتان من أكثر المناطق الصناعية في أوكرانيا. ذكرت وزارة

التنمية الاقتصادية والتجارة أن أوكرانيا حققت فائضًا في ميزان مدفوعاتها في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2015 بقيمة 566 مليون دولار أمريكي، وبلغ العجز التجاري لديها 11.046 مليار دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من عام 2014. في 31 ديسمبر 2015، بلغ الدين العام لأوكرانيا 79% من إجمالي الناتج المحلي. إذ تقلص إلى 4.324 مليار دولار في عام 2015، ووصل إلى 65.488 مليار دولار. لكن إن حُسبت بالهريفنا؛ فإن الدين بلغ 42.78%. في عام 2015، صُنّفت وزارة السياسة الاجتماعية في أوكرانيا ما بين 20% إلى 25% من الأسر الأوكرانية على أنها فقيرة.

وفقًا لحسابات صندوق النقد الدولي في عام 2020، ستحتاج أوكرانيا إلى تمويل خارجي إجمالي قدره 46 مليار دولار، أي نحو 34 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

في العام 2015 تدفق 2.526 مليار دولار إلى الاقتصاد الأوكراني عن طريق التحويلات المالية، أي بنسبة 34.9% أقل من العام 2014. في حين أُرسِلت 431 مليون دولار من أوكرانيا إلى أماكن أخرى عن طريق الحوالات المالية. في يناير 2016، صنفت شركة بلومبيرغ إل بي الاقتصاد الأوكراني في المرتبة 41 من الاقتصادات الأكثر ابتكارًا في العالم، بعد أن كان في المرتبة 33 في يناير 2015.

في مايو من العام 2016، صرح رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لأوكرانيا، رون فان رود، أن تحجيم الفساد في أوكرانيا يشكّل اختبارًا رئيسيًا لاستمرار الدعم الدولي. في العام 2015، وضعت منظمة الشفافية الدولية أوكرانيا في المرتبة 130 من أصل 168 دولة على مؤشر مدركات الفساد. في فبراير 2016، قيّم المؤرخ أندرو ويلسون التقدم المتحقق في الحد من الفساد باعتباره سيئًا حتّى العام 2016. في فبراير 2016، استقال أيفاراس أبرومافيجيوس، وزير الاقتصاد والتجارة الأوكراني حينها مُشيرًا إلى الفساد المتأصل. في أكتوبر وخلال مؤتمر للمستثمرين الأجانب، ذُكِر الفساد وانعدام الثقة في القضاء باعتبارهما أكبر العوائق التي تواجه الاستثمار.

في أواخر يوليو 2016، ذكرت دائرة الإحصاءات الحكومية الأوكرانية أن الأجور الحقيقية قد ارتفعت بنسبة 17.3%، مقارنة مع يونيو 2015. بالتزامن مع ذلك، أفاد البنك الوطني الأوكراني عن فائضِ قيمة بلغ 406 مليون دولار في ميزان المدفوعات الأوكراني في الفترة من يناير حتى يونيو 2016، مقابل عجز قدره 1.3 مليار دولار في نفس الفترة من العام 2015. ووفقًا لتقارير دائرة الإحصاءات الحكومية الأوكرانية، انخفض التضخم في العام 2016 إلى نسبة 13.9%؛ في حين بلغ 43.3% في العام 2015، و24.9% في العام 2014.

قارنت ذي إيكونوميست حدّة الركود في أوكرانيا بالركود اليوناني في الأعوام 2011-2012 –وأشارت إلى أن أوكرانيا شهدت انخفاضًا بنسبة 8-9% في الناتج المحلي الإجمالي من العام 2014 إلى 2015 وأن اليونان شهدت انخفاضًا بنسبة 8.1% في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2011-2012. كما أشارت إلى أن تأثير الانكماش الاقتصادي لم يكن متساويًا في جميع مناطق أوكرانيا. شهدت دونيتسك ولوهانسك (منطقتا الصراع) انخفاضًا في الإنتاج الصناعي بنسبة 32% و42% على التوالي. بالمقابل، سجلت مدينة لفيف، الواقعة على بعد أكثر من 1000 كيلومتر من مناطق الصراع، سجلت أكبر زيادة في فرص التوظيف في البلاد.

تجاوز اقتصاد أوكرانيا الأزمة الشديدة التي نجمت عن الحرب في دونباس، في الجزء الشرقي من البلاد. أدى انخفاض قيمة الهريفنيا بنسبة 200% في الفترة بين 2014-2015 إلى جعْل السلع والخدمات الأوكرانية أقل سعرًا وأكثر قدرةً على المنافسة. في العام 2016، ولأول مرة منذ العام 2010، نما الاقتصاد بنسبة أكثر من 2%. توقع بيان البنك الدولي للعام 2017 نموًا بنسبة 2% في 2017، و3.5% في 2018، و4% في 2019 و2020. وفي العام 2017، بلغ التضخم في أوكرانيا 13.7% (مقارنةً بنسبة 12.4% في 2016).

منذ العام 2015 تقريبًا، تزايد عدد الأوكرانيين العاملين في الاتحاد الأوروبي، لا سيما في بولندا. أفادت مديرية يوروستات أن 662,000 أوكراني حصلوا على تصاريح إقامة في الاتحاد الأوروبي في العام 2017، منها 585,439 صادرة عن بولندا. قدر رئيس مجلس الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا أن نسبة قد تصل إلى 9 ملايين أوكراني يعملون في الخارج في أوقات معينة من السنة، وأن 3.2 مليون أوكراني يعملون بدوام كامل في الخارج، ولا ينوي معظمهم العودة إلى أوكرانيا. تظهر إحصائيات البنك الدولي أن التحويلات المالية إلى أوكرانيا قد تضاعفت تقريبًا من العام 2015 حتى العام 2018، بقيمة بلغت 4% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي.

البيئة القانونية

وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2012-2013، «من أهم التحديات التي تواجهها البلاد الإصلاحُ المطلوب لإطارها المؤسسي، الذي لا يمكن الاعتماد عليه بسبب معاناته من الروتين، والافتقار إلى الشفافية والمحسوبية».

منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، تعهدت الحكومة بخفض عدد الهيئات الحكومية، وتبسيط العملية التنظيمية، وخلق بيئة قانونية لتشجيع رجال الأعمال، وإجراء إصلاحات ضريبية شاملة. شجعت المؤسسات الخارجية -وخاصة صندوق النقد الدولي- أوكرانيا على تسريع وتيرة الإصلاحات ونطاقها، وهددت بسحب الدعم المالي. لكن ما تزال الإصلاحات متأخرة في بعض المجالات الحساسة سياسياً من .الإصلاح الهيكلي وعمليات خصخصة الأراضي

في 24 يونيو 2010، وقع وزير خارجية أوكرانيا «كونستانتين جريشنكو» اتفاقًا بشأن التجارة الحرة مع .رابطة التجارة الحرة الأوروبية

وفقًا لاختصاصيين فإن معاهدة تفادي الازدواج الضريبي المبرمة مع قبرص (التي وقعها الاتحاد السوفييتي .في عام 1982) كلفت أوكرانيا مليارات الدولارات من الإيرادات الضريبية

.انتُقدت عمليات التطهير الأخيرة في أوكرانيا؛ لأنها قد تخلف تأثيرات اقتصادية سلبية

العمالة الأجنبية

يأتي عدد من العمال الأجانب للعمل في أوكرانيا، لا سيما في الأعمال الزراعية الموسمية والبناء، وخاصةً من .مولدوفا وبيلاروس المجاورتين

معرض صور

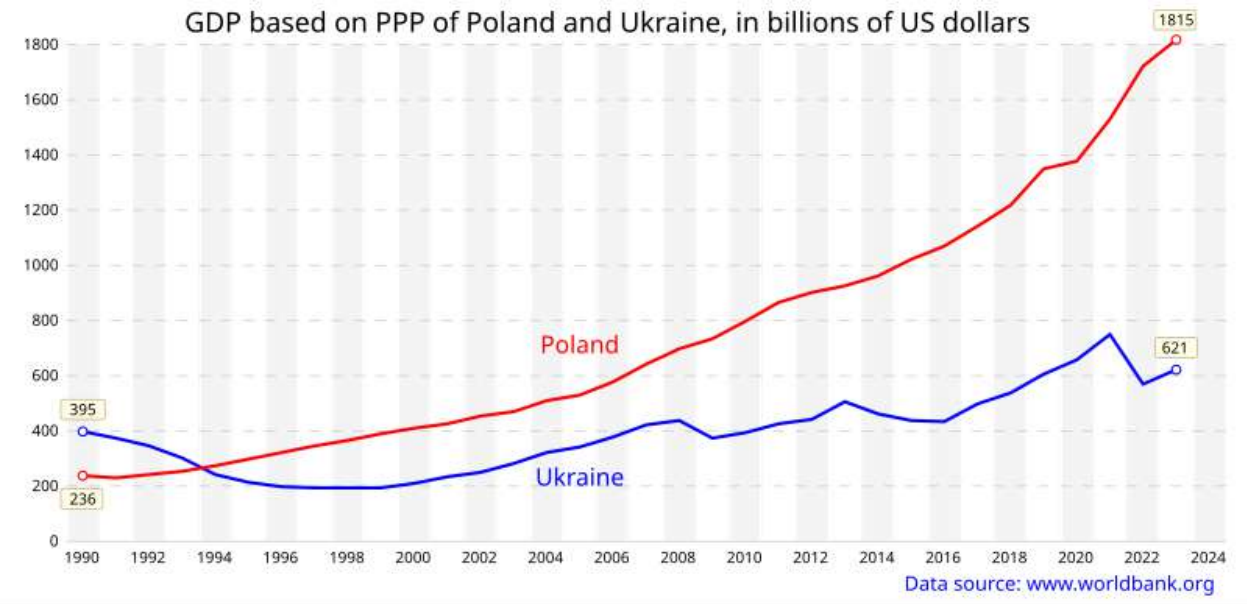

الناتج المحلي الإجمالي تعادل القوة الشرائية بولندا

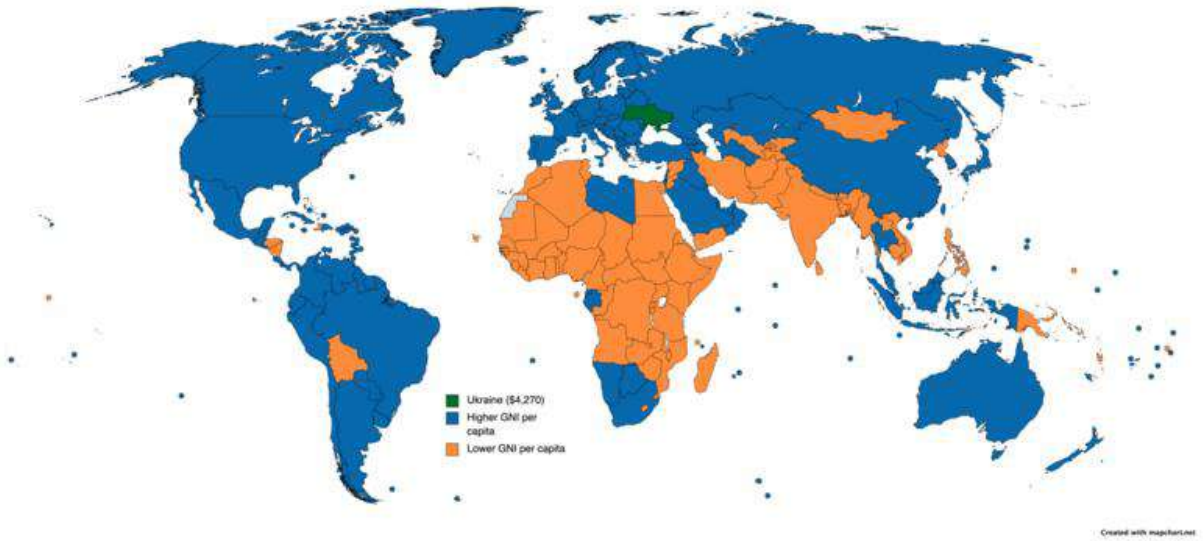

اوكرانيا العالم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

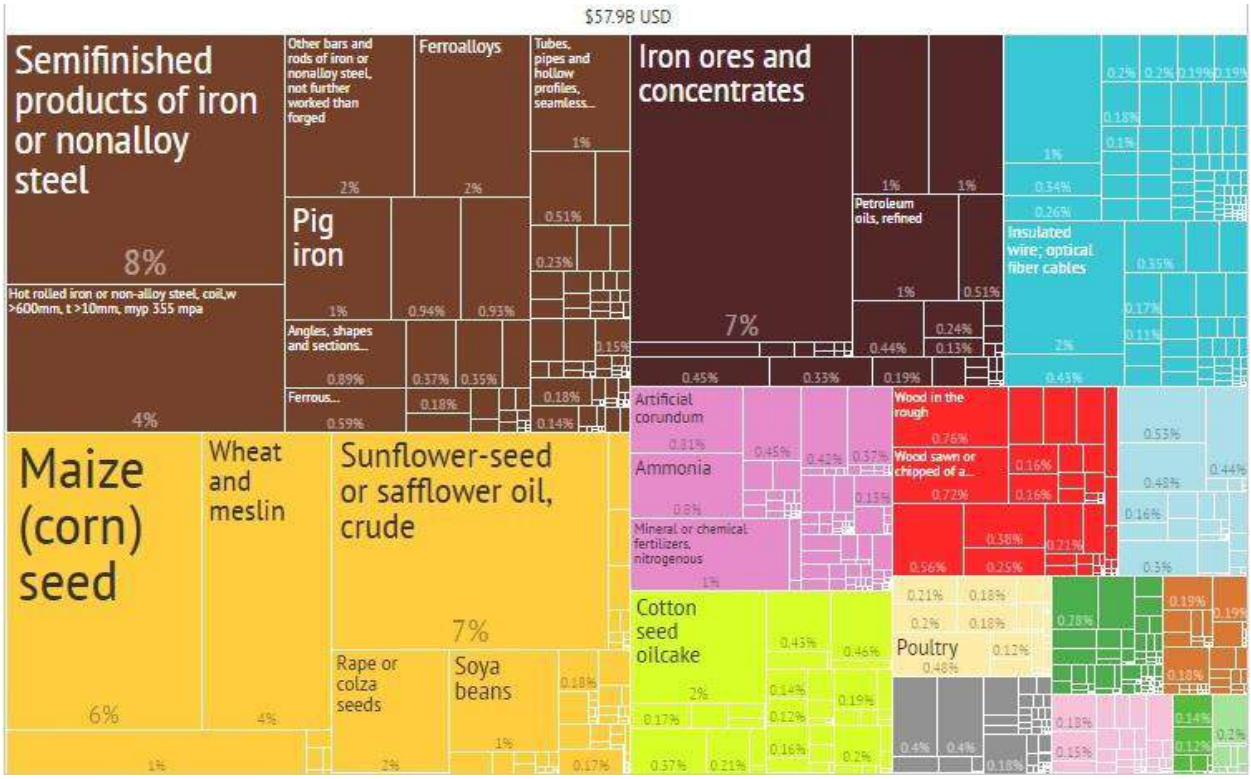

صادرات أوكرانيا 2014

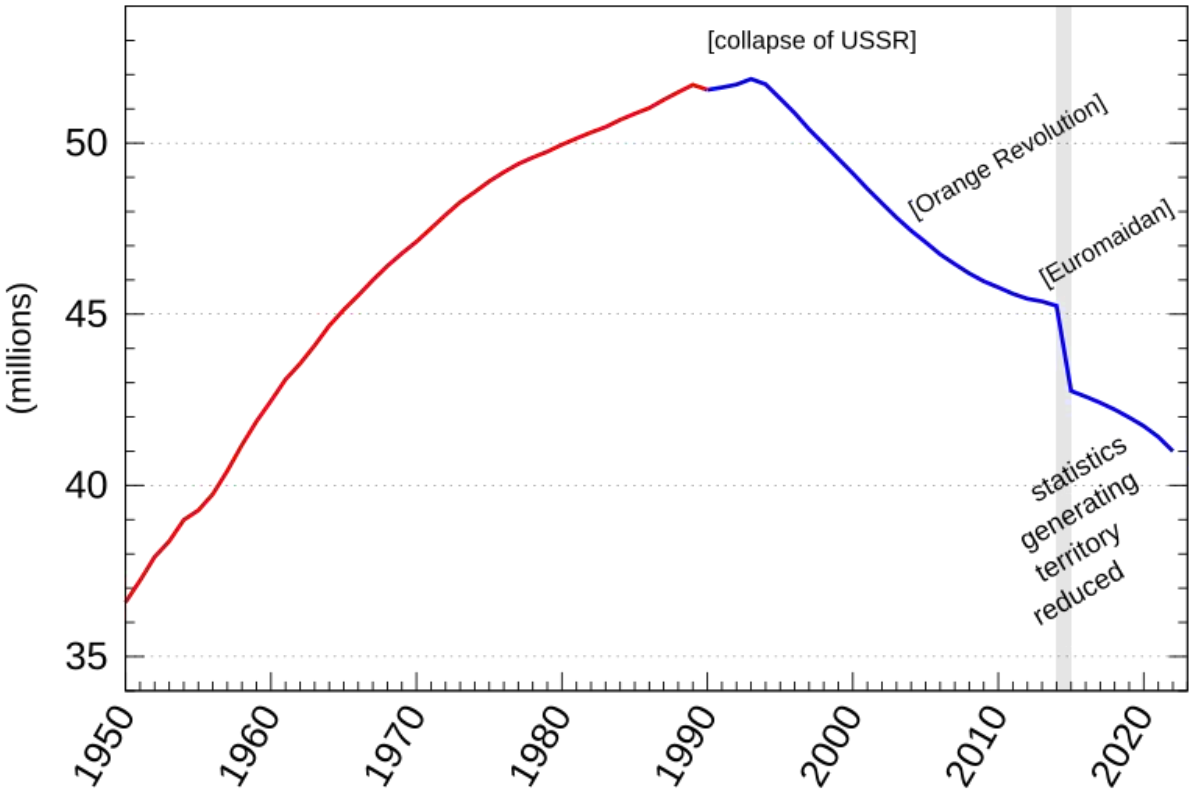

عدد سكان أوكرانيا منذ عام 1950

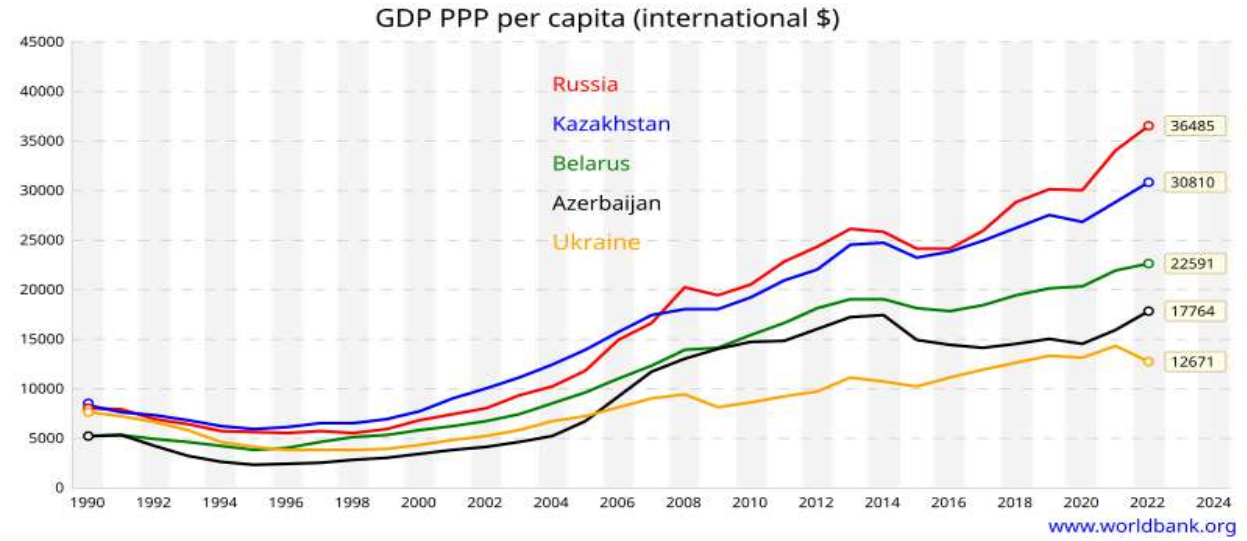

الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد في رابطة الدول المستقلة

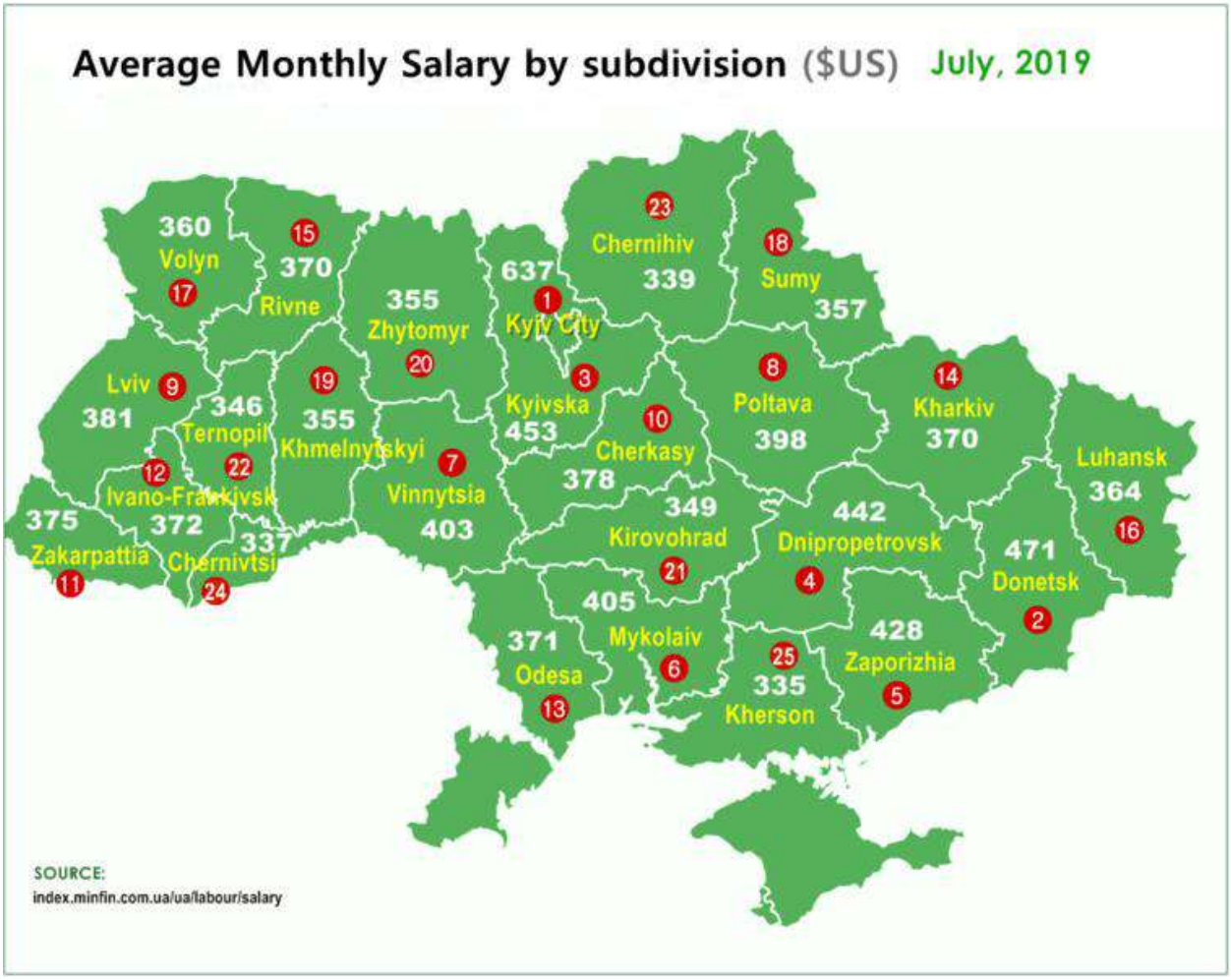

متوسط الراتب الشهري 2019

عام	
الدولة	أوكرانيا
عملة	هريفنا أوكرانية
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 112.154 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.3 (2016)

نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	2639 دولار أمريكي[3] (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	12.4 نسبة مئوية[4] (2016)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	18.811 بليون دولار أمريكي[5] (2017)

اقتصاد التشيك

اقتصاد التشيك من الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى والشرقية، وجمهورية التشيك واحدة من الاقتصادات الصناعية الأكثر تقدما. وهي واحدة من الأكثر استقراراً وازدهاراً في دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية. وكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تعادل القوة الشرائية $ 27,100 في عام 2011، والذي هو 85٪ من المتوسط في الاتحاد الأوروبي.

الصناعات الرئيسية هي الثقيلة وبناء الآلات العامة، إنتاج الحديد والصلب، تصنيع المعادن، لإنتاج المواد الكيميائية والالكترونيات ومعدات النقل، والمنسوجات[؟] والزجاج[؟] وتختمر، والصين، وخزف، والمواد الصيدلانية. منتجاتها الزراعية الرئيسية هي sugarbeets، والقمح، وجذور الأعلاف والبطاطس، والقفزات.

حصلت جمهورية التشيك على المركز 31 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023، متراجعة من المركز 24 عام 2016,

التاريخ

القوي التواريخ التقاليد الصناعية إلى القرن 19th، عندما بوهيميا ومورافيا كانت معقل الاقتصادية للإمبراطورية النمساوية المجرية. اليوم، وهذا التراث هو في نفس الوقت الأصل[؟] والمسؤولية. جمهورية التشيك يبلغ عدد سكانها تعليما جيدا ومتطورة البنية التحتية، ولكن من المنشآت الصناعية والكثير من معداتها الصناعية عفا عليها الزمن.

وفقا لالستالينية سياسة التنمية الترابط المخطط لها، وتم ربط جميع اقتصادات الاشتراكي[؟] البلدان بإحكام مع أن من الاتحاد السوفيتي. مع تفكك تحالف الاقتصادية الشيوعية في عام 1991، فقدت التشيكية مصنعين أسواقها التقليدية بين الدول الشيوعية السابقة إلى الشرق.

1990-1995

الثورة المخملية» في عام 1989، عرضت فرصة لعميقة ومستمرة الإصلاح السياسي والاقتصادي. بدأت » وصفت (IMF) بوادر النهوض الاقتصادي لتظهر في أعقاب العلاج بالصدمة أن صندوق النقد الدولي «الانفجار الكبير» من كانون الثاني عام 1991. ومنذ ذلك الحين، وتحرير متسقة والإدارة الاقتصادية المخضرمين أدى إلى إزالة 95٪ من جميع ضوابط الأسعار، وانخفاض البطالة، إيجابية ميزان المدفوعات الموقف، مستقر سعر الصرف، وهو التحول من الصادرات من السابق الشيوعية الاقتصادية الكتلة إلى الأسواق أوروبا الغربية، ومنخفضة نسبيا الديون الخارجية. وكان التضخم أعلى مما كان عليه في بعض . البلدان الأخرى - معظمها في نطاق 10٪ - والحكومة وتشغيل متسقة متواضعة العجز في الميزانية

وكانت الأولويات الحكومية الصارمة اثنين السياسات المالية وخلق مناخ جيد للاستثمار واردة في الجمهورية. بعد سلسلة من العملات انخفاض قيمة ليالي، وتاج ظلت مستقرة في ما يتعلق الولايات المتحدة الدولار . أصبح ولي العهد التشيكية بالكامل تحويل[؟] لأغراض معظم رجال الأعمال في أواخر .عام 1995

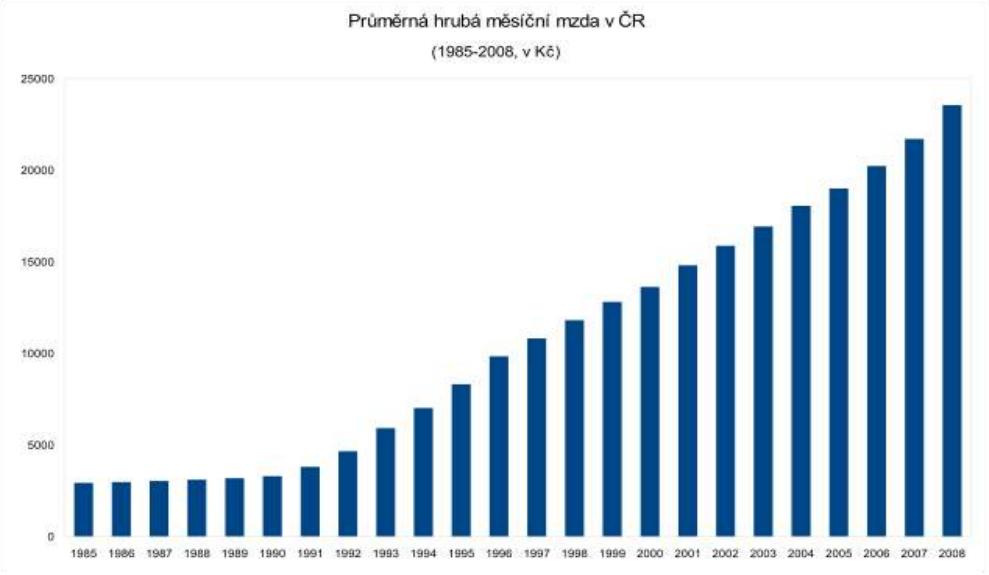

متوسط الأجور الإجمالية جمهورية التشيك 1985-2008

مقر البنك الوطني التشيكي في براغ

من أجل تحفيز الاقتصاد وجذب شركاء أجانب، وقد طورت الحكومة الهيكل القانوني والإداري الذي ينظم الاستثمار. مع انهيار الاتحاد السوفياتي، البلاد، حتى هذه النقطة تعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي، وكان لجعل تحولا جذريا في النظرة الاقتصادية: بعيدا عن الشرق، ونحو الغرب. استلزم ذلك إعادة هيكلة البنوك القائمة ومرافق الاتصالات، وكذلك تعديل القوانين والممارسات التجارية لتتناسب مع المعايير الغربية. وقد رحب الاعتماد على شريك التقليل مزيد من رئيسي واحد، والحكومات الاستثمار (وغيرها) كموازنة لنفوذ اقتصادي قوي من الشركاء أوروبا الغربية، US المتعاقبة التشيكية وخاصة من جارتهم القوية، ألمانيا. <-! والذي لم يكن دائما ناجحة، راجع بالتخبط مع ايرو بوينج يعمل (FDI) مباراة. -> على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت الولايات المتحدة Vodochody في دورات متفاوتة، حيث بلغت حصتها 12.9٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 1990 ومارس 1998، وثالث أكبر مستثمر أجنبي في الاقتصاد التشيكي، وراء ألمانيا ووهولندا.

واعترف التقدم نحو خلق مناخ استثماري مستقر عند جمهورية التشيك لتصبح أول دولة ما بعد الشيوعية في الحصول على تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية من قبل مؤسسات الائتمان الدولية .

جمهورية تفتخر الإنتاج المستهلك ازدهار القطاع ولها خصخصة الأكثر المملوكة للدولة من خلال الصناعات الثقيلة الخصخصة بالقسائم النظام. في ظل النظام، أعطيت كل مواطن الفرصة للشراء، للحصول على سعر معتدل، وهو كتاب من القسائم التي تمثل أسهم المحتملة في أي شركة مملوكة للدولة. يمكن لأصحاب القسائم استثمار القسائم الخاصة بهم ثم، وزيادة قاعدة رأس المال للشركة المختارة، وخلق أمة من أصحاب حصة المواطن. هذا هو على النقيض من الخصخصة الروسي، الذي يتألف من مبيعات الأصول المجتمعية للشركات الخاصة بدلا من حصة نقل للمواطنين. وكان تأثير هذه السياسة المثيرة. تحت الشيوعية، وقدرت ملكية الدولة للشركات لتكون 97٪ . اكتمل إلى حد كبير من خلال الخصخصة رد العقارية لأصحاب السابق في عام 1992. بحلول عام 1998، كان أكثر من 80٪ من الشركات في أيدي القطاع الخاص. أكملت الآن ولقد حقق البرنامج التشيك، الذين يملكون أسهم كل من . الشركات التشيكية، واحدة من أعلى أصحاب حصة الفرد في العالم

1995-2000

وكان التحول الاقتصادي الجمهورية بعيدة عن الاكتمال. حطم الأزمات السياسية والمالية في عام 1997، صورة الجمهورية التشيكية واحدة من الأكثر استقرارا وازدهارا في مرحلة ما بعد الشيوعية الدول. لعبت التأخير في إعادة هيكلة المؤسسات والفشل في تطوير سوق رأس المال جيدة الأداء أدوارا رئيسية في المشاكل الاقتصادية التشيكية، والتي بلغت ذروتها في أزمة العملة في مايو ايار. اضطرت عملة مربوطة بشكل أسرع من قدرة الحكومة على شرائها. Korunas سابقا في نظام العائمة اقبال المستثمرين على بيع وجاء ذلك بعد الاتجاه العالمي إلى تصفية من البلدان النامية في ذلك العام. قلق المستثمرين أيضا التحول الاقتصادي الجمهورية كانت بعيدة عن الاكتمال. وكان هناك عامل آخر يعقد العجز في الحساب الجاري، .والتي بلغت ما يقرب من 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي

vernacularly وتسمى) في استجابة للأزمة، وأدخلت اثنين التقشف في وقت لاحق حزم في ربيع ، والذي خفض الإنفاق الحكومي بنسبة 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. انخفض النمو إلى («الحزم» 0.3٪ في عام 1997، -2.3٪ في عام 1998، و -0.5٪ في عام 1999. أنشأت الحكومة وكالة إعادة الهيكلة في عام 1999 وأطلق برنامج تنشيط - لتحفيز الشركات على بيع لشركات أجنبية. وتشمل الأولويات الرئيسية التقارب مع تسريع التشريعية الاتحاد الأوروبي القواعد، وإعادة تشكيل المؤسسات، وخصخصة البنوك والمرافق العامة. وكان من المتوقع للاقتصاد، بفضل نمو الصادرات والاستثمار المتزايد، لاسترداد .بحلول عام 2000

2000-2005

تم دعم النمو في 2000-05 من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، في المقام الأول إلى ألمانيا، وانتعاش قوي من الاستثمار الأجنبي والمحلي. الطلب المحلي يلعب دورا أكثر أهمية من أي وقت مضى في دعم النمو وانخفاض أسعار الفائدة وتوافر بطاقات الائتمان والرهون العقارية زيادات. العجز في الحساب الجاري يبلغ نحو 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدأت في الانخفاض مع تزايد الطلب على المنتجات التشيكية في الاتحاد الأوروبي الزيادات. التضخم تحت السيطرة. انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي يعطي مزيدا من الزخم والاتجاه إلى الإصلاح الهيكلي. في أوائل عام 2004 أصدرت الحكومة زيادات في ضريبة القيمة المضافة (VAT) 4٪ وشددت الأهلية للفوائد الاجتماعية بهدف تحقيق الفجوة المالية العامة وصولا إلى 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2006، ولكن من الصعب المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية الإصلاحات سوف تضطر إلى الانتظار حتى بعد الانتخابات القادمة. خصخصة شركة الاتصالات المملوكة للدولة تشيسكي للاتصالات وقعت في عام 2005. يجب إعادة هيكلة المكثف بين المؤسسات الكبيرة، وإدخال تحسينات في القطاع المالي، والاستخدام الفعال للأموال الاتحاد الأوروبي متاحة تعزيز نمو الناتج.

2005-2010

استمرار النمو في السنوات الأولى من عضوية الاتحاد الأوروبي. لم الشريحة الائتمانية المترتبة على الأزمة المالية للفترة 2007-2010 لا يؤثر على جمهورية التشيك بكثير، يرجع في معظمه إلى قطاعها المصرفي ، وأصبح أكثر حذرا. ككسر من الناتج sمستقرا التي تعلمت دروسها خلال الأزمة أصغر في أواخر 1990 المحلي الإجمالي، والدين العام التشيكية ينتمي بين أصغر منها في أوروبا الوسطى والشرقية. وعلاوة على ذلك، على عكس العديد من البلدان في مرحلة ما بعد الشيوعية الأخرى، على الأغلبية الساحقة من ديون الأسر - مقوم بالعملة المحلية التشيكية - أكثر من 99٪. هذا هو السبب لم تتأثر البلاد من قبل تقلصت الكتلة النقدية بالدولار.

ومع ذلك، ومصدر كبير، كان الاقتصاد حساسية لانخفاض الطلب في ألمانيا والشركاء التجاريين الآخرين. في منتصف عام 2009، وقدر الانخفاض السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 نحو 3٪ أو 4.3٪, انخفاضا متواضعا نسبيا. ربما كان لهذا تأثير الأزمة الاقتصادية محدودة بسبب وجود عملة وطنية أن ،. وتبسيط الحياة من المصدرينH1 تضعف مؤقتا في عام 2009

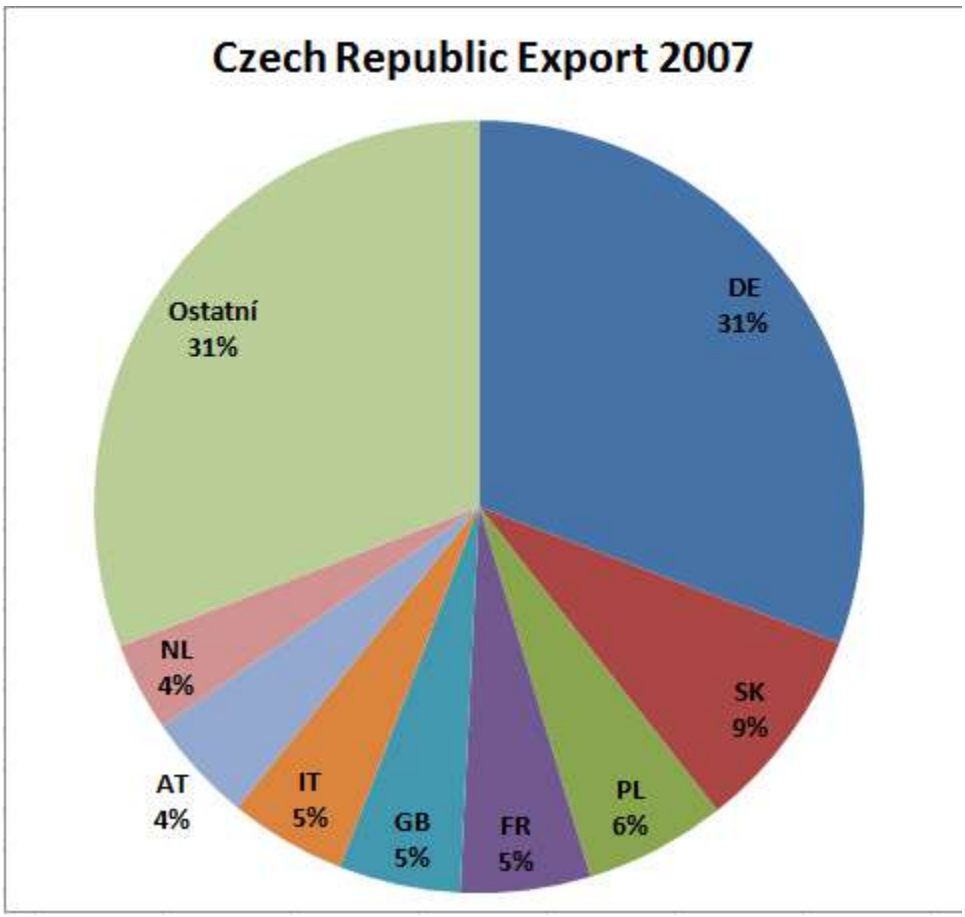

صادرات جمهورية التشيك 2007

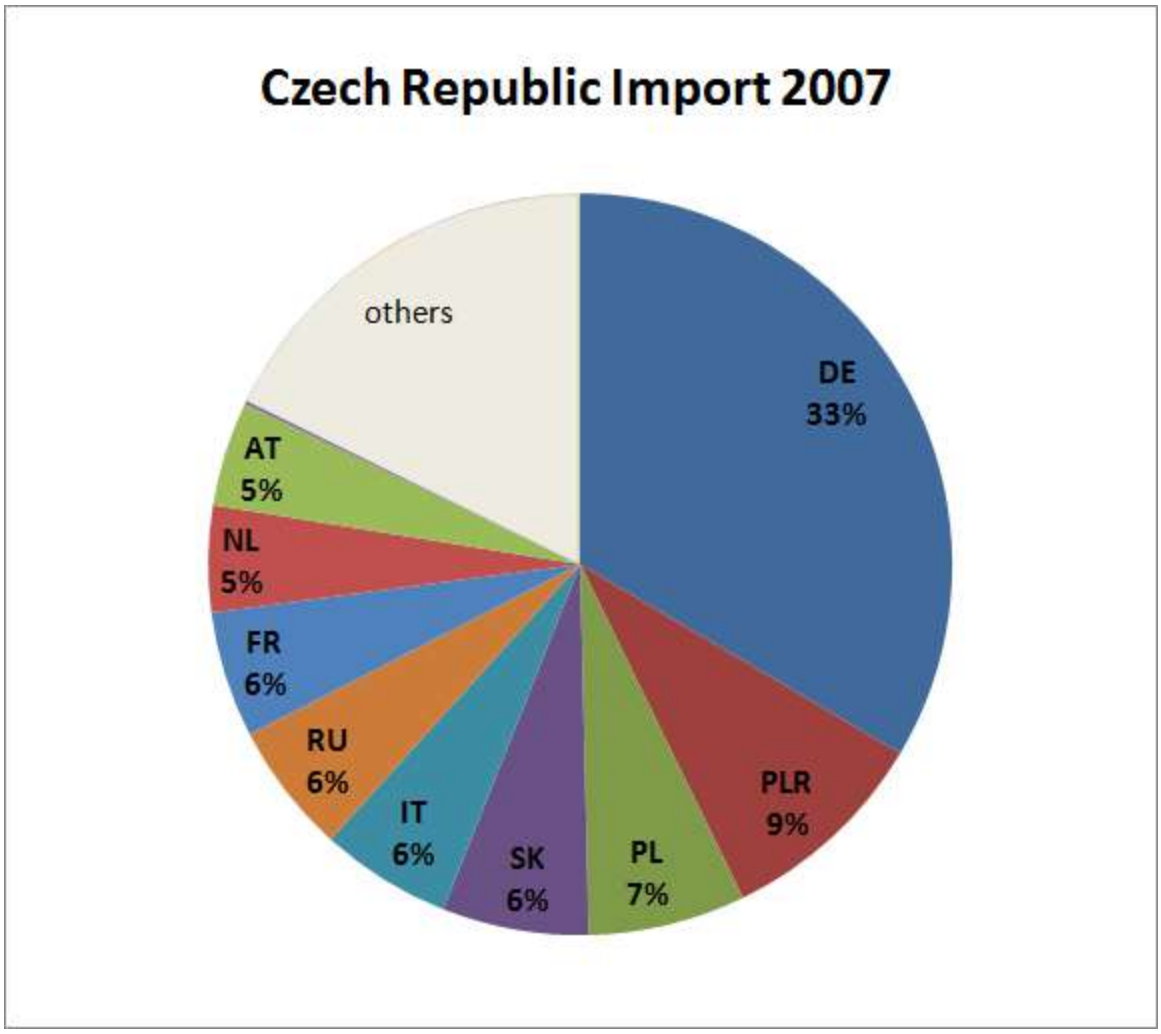

واردات جمهورية التشيك 2007

الطاقة

جمهورية التشيك والحد من اعتمادها على درجة عالية من التلوث بدرجة منخفضة براون الفحم كمصدر للطاقة. الطاقة النووية يوفر حاليا نحو 30٪ من احتياجاتها من الطاقة الإجمالية، ومن المتوقع أن تزيد حصتها إلى 40٪. الغاز الطبيعي وشراؤها من روسيا ن جازبروم (حوالي ثلاثة أرباع الاستهلاك المحلي) ومن النرويجية شركات (أكثر من ربع المتبقية). يتم استيراد الغاز الروسي عبر أوكرانيا (خط أنابيب الصداقة)، ويتم نقل الغاز النرويجية من خلال ألمانيا. استهلاك الغاز (حوالي 100 تيراواط ساعة في 2003-5) تقريبا مرتين أعلى من استهلاك الكهرباء. جنوب مورافيا لديه كمية صغيرة من النفط والغاز ودائع.

مؤشرات الإحصائية

كتاب الحقائق العالمي 2008 CIA من

الخلفية

الطاقة (الإنتاج والاستهلاك)

:إنتاج الكهرباء: 77,38 جيجا واط ساعة (2005) الكهرباء - الإنتاج حسب مصدر

الوقود الأحفوري: 75,54٪

المائية: 2.55٪

النووية: 20.37٪

(1998)أخرى: 1.54٪

(2005) الكهرباء - الاستهلاك: 59,72 جيجا واط ساعة

(2005) الكهرباء - الصادرات: 24,99 جيجا واط ساعة

(2005) الكهرباء - الواردات: 12,35 جيجا واط ساعة

(2005) النفط - الإنتاج: 18030

النفط - الاستهلاك: 213000 (2005 تخمين)

(2004) النفط - الصادرات: 20930

(2004) النفط - الواردات: 203700

نفط - احتياطيات: 15000000 (1 يناير 2006)

الغاز الطبيعي - الإنتاج: 165,000,000 متر مكعب (2005 تخمين)

الغاز الطبيعي - الاستهلاك: 9076000000 متر مكعب (2005 تخمين)

الغاز الطبيعي - الصادرات: 81520000 متر مكعب (2005 تخمين)

الغاز الطبيعي - الواردات: 8976000000 متر مكعب (2005 تخمين)

الغاز الطبيعي - الاحتياطي المحقق: 3802000000 متر مكعب (1 يناير 2006)

.الموارد الطبيعية: الفحم والأخشاب والفحم البني، واليورانيوم، المغنسيت

الزراعة - المنتجات: القمح والجاودار والشوفان والذرة والشعير والبطاطس وبنجر السكر وحشيشة الدينار والفواكه ومنتجات الغابات؛ الخنازير والأبقار والدواجن والخيول

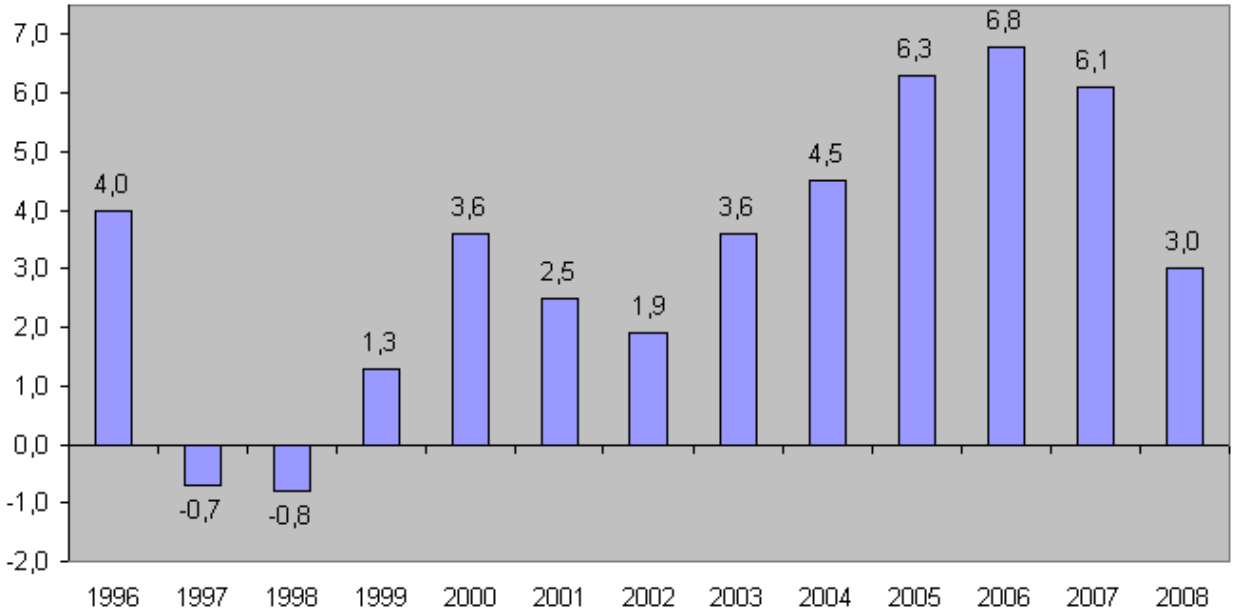

التغير السنوي في حجم الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية التشيك

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IT

الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى وصول الهاتف الثابت والمحمول

(2009)الهاتف الثابت - 25٪

(2009)الهاتف المحمول - 94٪

نسبة انتشار النطاق العريض

(2010)النطاق العريض الثابتة - 19.1٪

(2010)المتنقلة ذات النطاق العريض - 3.5٪

الأفراد الذين يستخدمون الحاسوب والإنترنت

(2009)الكمبيوتر - 67٪

(2009)الإنترنت - 64٪

عام	
الدولة	جمهورية التشيك
عملة	كرونة تشيكية

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 215.726 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.4 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 20379 (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 3.2 (2019)

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 147.976 (2017)

اقتصاد كرواتيا

اقتصاد كرواتيا هو اقتصاد قائم على الخدمات مع محاسبة صناعة الخدمات 70٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وقد مرت كرواتيا بعد انهيار الاشتراكية، بعملية انتقال إلى اقتصاد السوق في عقد 1990، ولكن عانى اقتصادها بشدة خلال حرب الاستقلال الكرواتية. وبعد الحرب بدأ الاقتصاد في التحسن، وقبل الأزمة المالية 2007-2008 نما الاقتصاد الكرواتي في بيئة صحية 4-5٪ سنوياً، وتضاعف الدخل وتحسنت الفرص الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير.

معرض صور

زادار 2006

مصفاة سيساك للنفط

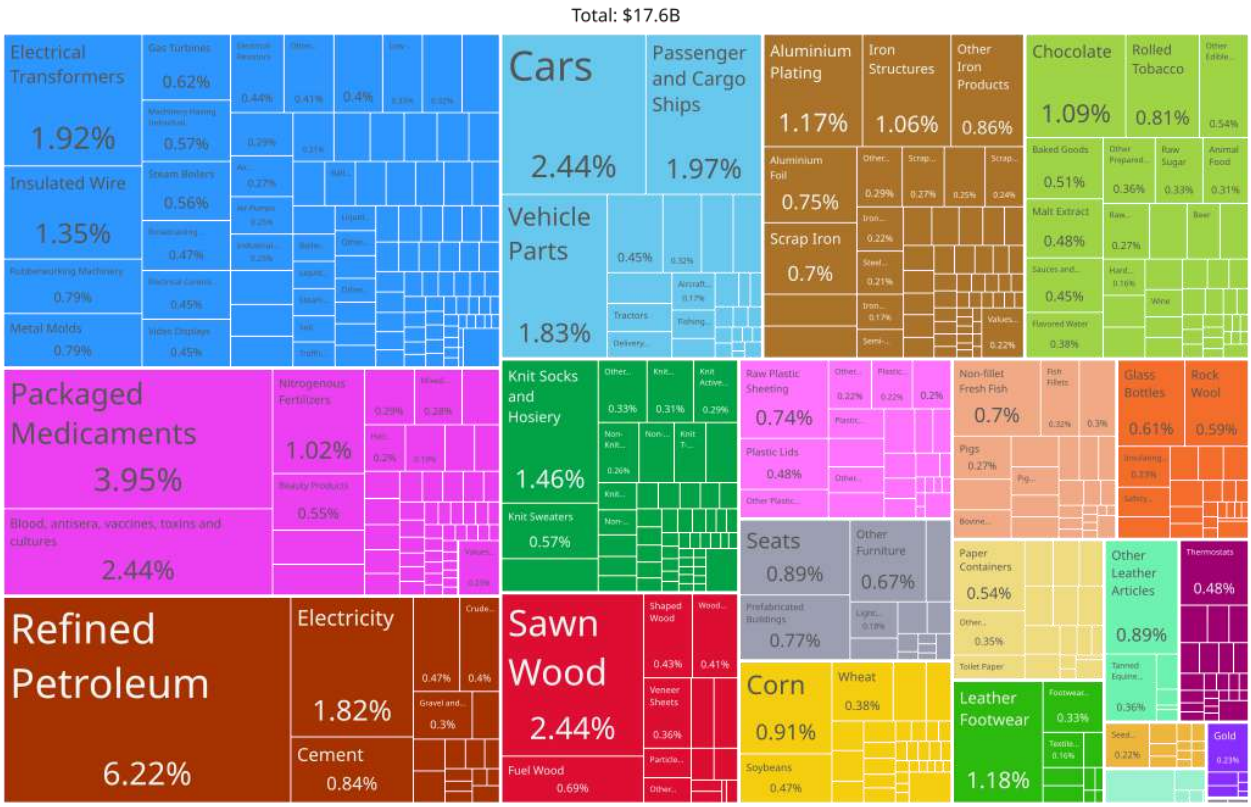

صادرات المنتجات الكرواتية (2019

عام	
الدولة	كرواتيا
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 54.849 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.9 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 13386 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 0.2

	(2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 18.818 (2017)

اقتصاد صربيا

اقتصاد صربيا هو اقتصاد خدمات للطبقة الوسطى ذات الدخل العالي، إذ تمثل نسبة القطاع الثالث (قطاع الخدمات) نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي (جي دي بّي) ويعمل على قواعد السوق الحرة.

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 51.523 مليار دولار عام 2019، أي 7,397 دولار للفرد الواحد، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لتكافؤ القدرة الشرائية إلى 129.298 مليار دولار، أي 18,564 دولار للفرد الواحد.

أقوى قطاعات اقتصاد صربيا هو الطاقة وصناعة المركبات وصناعة الآليات والتعدين والزراعة. الصادرات الصناعية الأساسية هي المركبات والمعادن الأساسية والمفروشات والصناعات الغذائية والآليات والمواد الكيميائية، السكر والإطارات(العجلات) والملابس والمستحضرات الصيدلانية. تلعب التجارة دورًا كبيرًا في المردود الاقتصادي الصربي. الشركاء الرئيسيين في التجارة هم ألمانيا وإيطاليا وروسيا والصين ودول البلقان المجاورة.

بلغراد هي العاصمة والمركز الاقتصادي لصربيا ومكان أكبر وأهم الشركات الصربية والعالمية العاملة في البلاد، بالإضافة إلى مصرف صربيا الوطني وسوق الأوراق المالية الصربي.

نوفي ساد ثاني أكبر مدينة وأهم مركز اقتصادي بعد بلغراد.

لمحة تاريخية

في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وبداية عملية الانتقال الاقتصادي من النظام الاقتصادي المخطط مركزيًا إلى نظام اقتصاد السوق، كان لاقتصاد صربيا وضع إيجابي بالمقارنة مع أغلب دول الكتلة الشرقية، لكنه تأثر بشكل كبير بحروب يوغوسلافيا والعقوبات والحصار التجاري من قِبل الأمم المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين.

في نفس الوقت، عانت البلاد من مشكلة «هجرة العقول» الخطيرة.

بعد إسقاط سلوبودان ميلوسيفيتش عام 2000، مرّت صربيا بعملية انتقال إلى نظام اقتصاد السوق وشهدت نمو اقتصادي سريع. خلال تلك الفترة، نمى اقتصاد صربيا بنسبة 4-5% سنويًا، تضاعف متوسط الأجور بمقدار أربعة أضعاف وتحسّنت الفرص الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير.

خلال الركود الاقتصادي الكبير، سجلت صربيا هبوطًا في اقتصادها بمقدار 3.1% عام 2009، وبعد سنوات من الركود الاقتصادي لم يصل مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما كان عليه قبل الأزمة حتى عام 2016.

منذ عام 2014، كانت البلاد في سلسلة من المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

القطاعات الاقتصادية

الزراعة

تمتلك صربيا شروط طبيعية (الأرض والمناخ) مناسبة جدًا للإنتاج الزراعي المتنوع.

تمتلك 5,056,000 هكتار من الأراضي الزراعية (0.7 هكتار للفرد)، منها 3,294,000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (0.45 هكتار للفرد).

في عام 2016، صدّرت صربيا منتجات زراعية وغذائية بقيمة 3.2 مليار دولار، وكانت نسبة الصادرات على الواردات 178%.

تُشكل الصادرات الزراعية أكثر من خمْس مبيعات صربيا في السوق العالمي. تعد صربيا واحدة من أكبر موردي الفواكه المجمدة إلى الاتحاد الأوروبي (أكبر مورد للسوق الفرنسي، وثاني أكبر مورد للسوق الألماني). يبرز الإنتاج الزراعي أكثر في منطقة فويفودينا في سهل بانونيان الخصب. هناك مناطق زراعية أخرى منها ماتشفا وبومورافلي وتامنافا وراسينا ويابلانيكا.

.يُقسم الإنتاج الزراعي إلى 70% من إنتاج المحاصيل، و30% من إنتاج المواشي

تعد صربيا ثاني أكبر مُنتج في العالم للخوخ (582,485 طن؛ الثانية بعد الصين)، ثاني أكبر مُنتج لتوت العليق (89,602 طن؛ الثانية بعد بولندا)، وهي أيضًا مُنتج مهم للذرة (6.48 مليون طن؛ تحتل المرتبة .الثانية والثلاثين في العالم)

من بين المنتجات الزراعية المهمة الأخرى: عباد الشمس والشمندر السكري وفول الصويا والبطاطا .والتفاح ولحم الخنزير ولحم العجل والدواجن ومشتقات الحليب

هناك 56,000 هكتار من أراضي الكروم في صربيا، تنتج نحو 230 مليون لتر من النبيذ سنويًا. توجد أشهر .مناطق زراعة الكروم في فويفودينا وسوماديا

الطاقة

قطاع الطاقة هو واحد من أكبر وأهم القطاعات في اقتصاد البلاد. تُعد صربيا مُصدّرًا صافيًا للكهرباء .ومستوردًا للمحروقات الرئيسية (مثل النفط والغاز)

.تمتلك صربيا وفرةً من الفحم، ومخزون كبير من النفط والغاز

احتياطي صربيا من الفحم البني (الليغنيت) المثبت هو 5.5 بليون طن ويُعدّ خامس أكبر احتياطي في العالم (الثاني في أوروبا، بعد ألمانيا). يمكن إيجاد الفحم في اثنين من المناجم الكبيرة: كولوبارا (4 مليار طن من .المخزون الاحتياطي) وكوستولاك (1.5 مليار طن)

على الرغم أنها تعتبر قليلة على النطاق العالمي، إلا أن مصادر النفط والغاز في صربيا (77.4 مليون طن من المكافئ النفطي و48.1 مليار متر مكعب، على الترتيب) لها قدر من الأهمية الإقليمية بما أنها الأكبر في منطقة يوغوسلافيا سابقًا ودول البلقان أيضًا (باستثناء رومانيا). يمكن إيجاد نحو 90% من النفط والغاز المُكتشف، في منطقة بانات، وحقول النفط والغاز هذه هي من بين أكبر الحقول من ناحية الحجم في حوض بانونيان لكنها عادية على المستوى النطاق الأوروبي.

كان إنتاج الكهرباء عام 2015 في صربيا 36.5 مليار كيلو واط في الساعة، بينما قُدّر استهلاك الكهرباء الأخير بنحو 35.5 مليار كيلو واط في الساعة. تأتي أغلب الكهرباء المُنتجة من محطات الطاقة الحرارية (72.7% (27.3%) من إجمالي الكهرباء) وبدرجة أقل من محطات الطاقة الكهرومائية.

هناك 6 محطات طاقة كهربائية تعمل عن طريق فحم الليغنيت بقدرة مركبة تقدر بنحو 3,936 ميغا واط؛ أكبرها محطة نيكولا تسلا 1 بقدرة 1,502 ميغا واط و1,160 ميغا واط من محطة نيكولا تسلا 2، كلاهما في أوبرينوفاك. الطاقة الكلية المركبة في تسعة محطات من الطاقة الكهرومائية هي 2,831 ميغا واط، أكبرها ديرداب1 بقدرة 1,026 ميغا واط.

بالإضافة إلى ذلك، هناك محطات طاقة حرارية مُشغلة عن طريق المازوت والغاز وبطاقة مُركبة بنحو 353. ميغا واط. يتركز الإنتاج الكلي من الكهرباء في إليكتروبريفريدا صربي، شركة طاقة كهربائية حكومية.

يُقدر الإنتاج الحالي من النفط في صربيا بأكثر من 1.1 مليون طن من المكافئ النفطي ويغطي نحو 43% من احتياج البلاد بينما يُستورد الباقي. شركة البترول الوطنية، نافنتا انداستريا صربي، حصلت عليها شركة غازبروم نيفت عام 2008. مصفاة الشركة في بانتشيفو (بقدرة 4.8 مليون طن) واحدة من أكثر المصافي حداثة في أوروبا؛ تُغذي أيضًا شبكة من 334 محطة وقود في صربيا (74% من السوق المحلي) و36 محطة إضافية في البوسنة والهرسك و31 في بلغاريا و28 في رومانيا. هناك 155 كيلومتر من أنابيب النفط الخام التي تصل مصافي بانتشيفو ونوفي ساد كجزء من أنابيب آردريا للنفط العابرة للحدود الوطنية.

تعتمد صربيا بشكل كبير على المصادر الأجنبية من الغاز الطبيعي، بإنتاج محلي يُقدر بنحو 17% فقط (بما مجموعه 491 مليون متر مكعب عام 2012) ويُستورد الباقي بشكل أساسي من روسيا (عن طريق أنابيب الغاز التي تمر عبر أوكرانيا وهنغاريا).

صربياغاز، شركة حكومية، تُدير شبكة نقل الغاز الطبيعي التي تتألف من 3,177 كيلومتر من الخطوط وأنابيب الغاز الطبيعي الإقليمية و450 مليون متر مكعب من الغاز الجوفي في منشأة تخزين في قرية بانتاسكي دفور.

الصناعة

الصناعة هي القطاع الاقتصادي الأكثر تضررًا بسبب العقوبات والحصار التجاري من قِبل الأمم المتحدة وبسبب قصف الناتو خلال تسعينيات القرن العشرين إضافة إلى الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق خلال بدايات القرن الواحد والعشرين.

شهد الناتج الصناعي تقلصًا كبيرًا: كان من المتوقع في عام 2013 أن يكون فقط نصف ما كان عليه عام 1989. تشمل القطاعات الصناعية الرئيسية: المركبات والتعدين والمعادن غير الحديدية والصناعات الغذائية والالكترونيات والمستحضرات الصيدلانية والملابس. أصبح في صربيا 14 منطقة اقتصادية حرة في شهر سبتمبر عام 2017، تحققت فيها العديد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

.برج بلغراد، واجهة بلغراد البحرية

عام	
الدولة	صربيا
عملة	دينار صربي
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 41.432 (2017)

نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.8 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 5901 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 1.5 (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 11.906 (2017)

اقتصاد البوسنة والهرسك

اقتصاد البوسنة والهرسك هو اقتصاد انتقالي متوسط الدخل. أعلنت البوسنة والهرسك استقلالها عن يوغوسلافيا الاشتراكية في 1 مارس 1992. الشركاء التجاريون الرئيسيون هم ألمانيا وإيطاليا والنمسا ودول البلقان المجاورة الأخرى.

نظرة عامة

البوسنة والهرسك هي دولة ذات دخل متوسط أعلى. وهي دولة مرشحة لدخزل الاتحاد الأوروبي وهي تشرع الآن في نموذج نمو جديد وسط فترة من النمو البطيء والأزمة المالية العالمية. البوسنة والهرسك ذات اقتصاد صغير ومنفتح، تهيمن عليه الخدمات، والتي شكلت 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، مع قطاع صناعي متطور بشكل معتدل (23% و12% على التوالي)، وقاعدة زراعية محدودة (حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي).

الاقتصاد الكلي

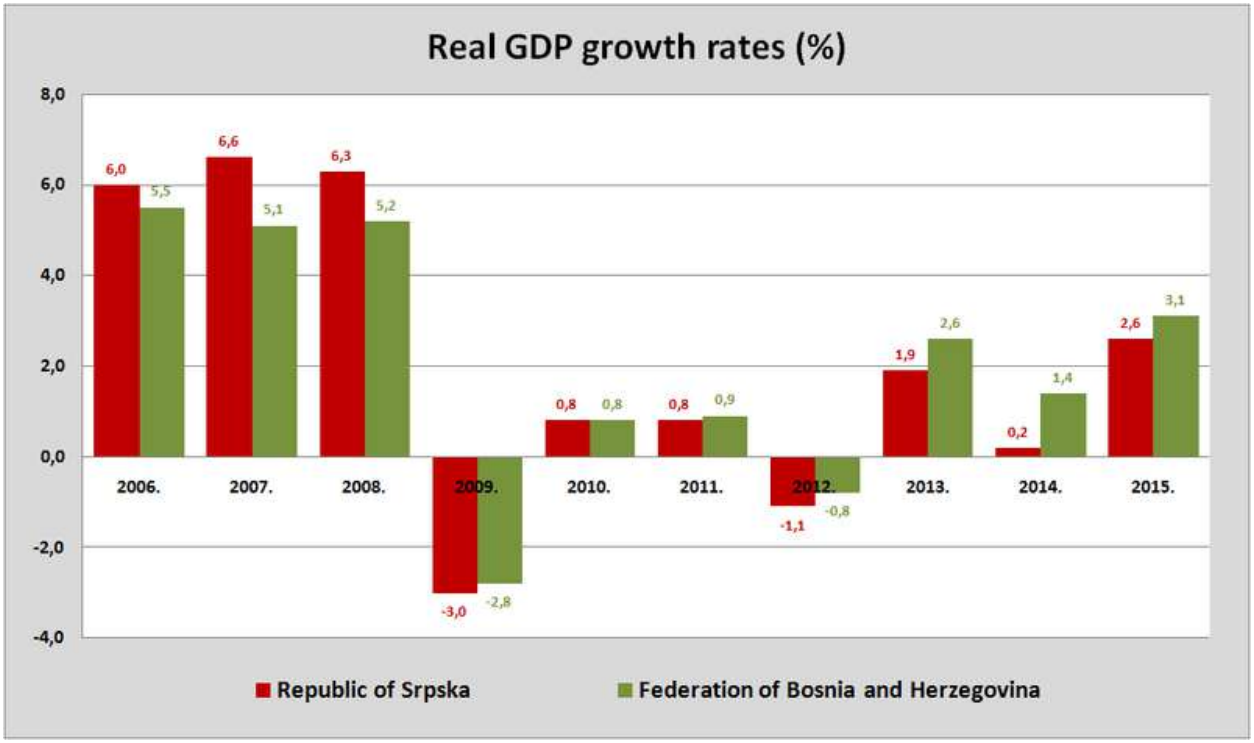

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جمهورية صرب البوسنة واتحاد البوسنة والهرسك

.يبين الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية في 1997-2022

الحاضر

:(1999-2011) القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر

مليون يورو 166 :1999

مليون يورو 159 :2000

مليون يورو 133 :2001

مليون يورو 282 :2002

مليون يورو 338 :2003

مليون يورو 534 :2004

مليون يورو 421 :2005

مليون يورو 556 :2006

مليار يورو 1.628 :2007

مليار يورو 1.083 :2008

مليون يورو 434 :2009

مليون يورو 359 :2010

مليون يورو 313 :2011

.من 1994 إلى 2011، استثمر 6.4 مليار يورو في البلاد

:(1994-2007) أكبر الدول المستثمرة

النمسا (1,294 مليون يورو)

صربيا (773 مليون يورو)

كرواتيا (434 مليون يورو)

سلوفينيا (427 مليون يورو)

سويسرا (337 مليون يورو)

ألمانيا (270 مليون يورو)

إيطاليا (94.29 مليون يورو)

هولندا (63.52 مليون يورو)

الإمارات العربية المتحدة (56.70 مليون يورو)

تركيا (54.81 مليون يورو)

جميع البلدان الأخرى (892.54 مليون يورو)

:(1994-2007) الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع للفترة

%الصناعة 37.7

%البنوك 21

%الخدمات 4.9

%التجارة 9.6

%النقل 0.30

%السياحة 1

.حسب بعض التقديرات، يبلغ اقتصاد غير رسمي 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي

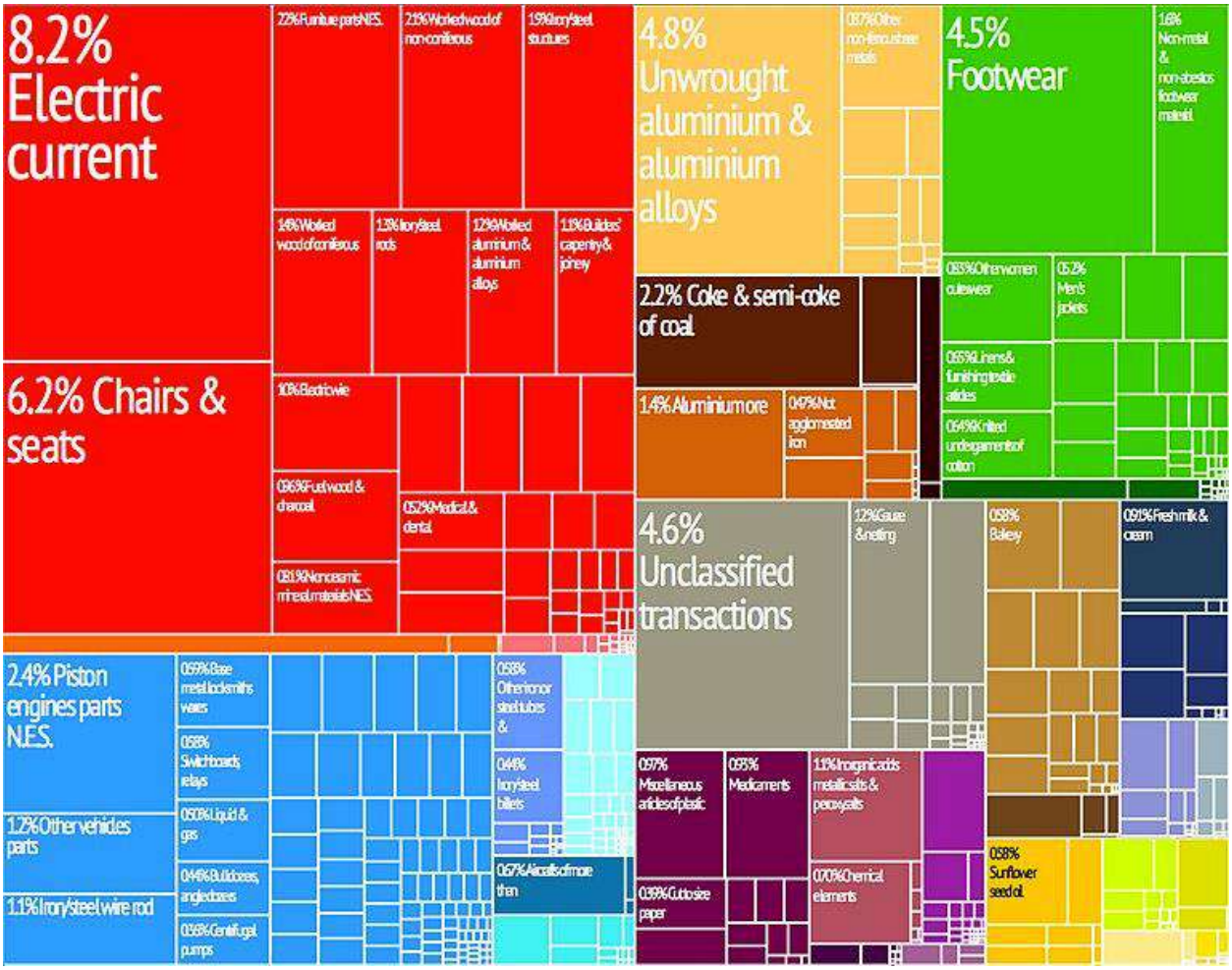

.تصوير رسومي لصادرات البوسنة والهرسك

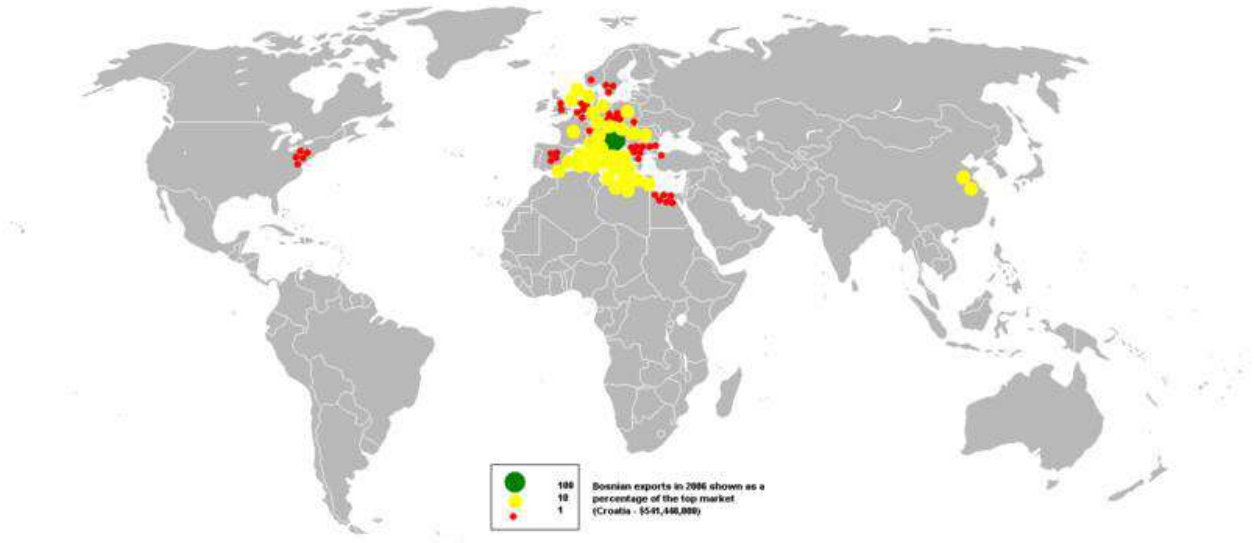

الصادرات البوسنية 2006

البنك المركزي البوسني

عام	
الدولة	البوسنة والهرسك
عملة	مارك بوسني
المنظمات	دولة نامية[1] اقتصاد الدخل المتوسط الأعلى[2]
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	18.169 بليون دولار أمريكي[7] (2017)
نمو الناتج الإجمالي	3.7% (2018) 2.6% (2019e) −4.3% (2020) 2.8% (2021f)[4][nb 1]
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	5148 دولار أمريكي[8] (2017)

التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[9] 0.3- (2016)

الشركاء التجاريين

نوع الصادرات	مقاعد السيارة والكهرباء والخشب المعالج والألمنيوم والأثاث
شركاء التصدير	13.6% ألمانيا 11.8% إيطاليا 11.3% كرواتيا 10.5% صربيا 8.89% النمسا 8.17% سلوفينيا 3.26% الجبل الأسود 2.73% تركيا 2.56% فرنسا 2.32% (2019)[3] المجر
نوع الواردات	النفط الخام والسيارات وزيوت المحركات والفحم
شركاء الاستيراد	14.6% كرواتيا 13.4% صربيا 9.63% ألمانيا 8.69% إيطاليا 7.47% سلوفينيا 5.57% الصين 4.37% تركيا 4.22% النمسا 3.5% المجر 2.68% (2019)[5] بولندا

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[10] بليون 6.474 (2017)
الدين العام	▼ 39.5% من الناتج المحلي الإجمالي (تقدير 2017)[6]
الدين الخارجي الإجمالي	▲ 10.87 مليارد دولار أمريكي (تقدير 31

	ديمبر 2017)[6]
المصروفات	مليار (تقدير 2017) 7.607

اقتصاد سلوفينيا

سلوفينيا هي دولة ذات اقتصاد ناشئ. كانت سلوفينيا من أوائل الدول في الاتحاد الأوروبي التي تستخدم اليورو في عام 2007. وقد كانت عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ العام 2010. تميزت الفترة 1992-2004 من قبل حكم ديمقراطية ليبرالية من سلوفينيا، التي كانت مسؤولة عن الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي. في وقت لاحق انها اجتذبت انتقادات كثيرة من قبل خبراء الاقتصاد الليبرالي الجديد، الذي طالب نهجا أقل تدريجيا. رئيس الحزب جانيز درنوفسك، الذي شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي 1992 و 2002 ، كان واحدا من السياسيين السلوفينية الأكثر تأثيرا في عام 1990. جنبا إلى جنب مع الرئيس السلوفيني ميلان كوكان.

احتلت سلوفينيا المركز 33 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023.

عام	
الدولة	سلوفينيا
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 48.77 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.5 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 23601 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 0.5 (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] مليون 889.788 (2017)

ليوبليانا

اقتصاد لوكسمبورغ

قتصاد لوكسمبورغ يعتمد إلى حد كبير على البنوك، والصلب، والقطاعات الصناعية. لوكسمبورغ تتمتع بتوقيت شرق الولايات CIA 2007) بثاني أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم ، بعد قطر. وينظر للوكسمبورغ كأمة صناعية متنوعة. احتلت لوكسمورغ المرتبة 21 في مؤشر (المتحدة .الابتكار العالمي عام 2023, متراجعة من المركز 18 عام 2020

عام	
الدولة	لوكسمبورغ
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 62.404 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 4 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 104498 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 2.3 (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] مليون 878.081 (2017)

اقتصاد ليخشتنشتاين

يعتمد اقتصاد ليخشتنشتاين بصورة رئيسية على الخدمات (خاصة الخدمات المالية) والصناعة، بالإضافة إلى الاعتماد بعض الشيء على الزراعة. الدولة مشتركة في اتحاد جمركي مع سويسرا، وكذلك تستعمل الفرنك السويسري كعملة رسمية لها. تستورد ليخشتنشتاين أكثر من 85% من احتياجاتها في مجال الطاقة. ليخشتنشتاين هي عضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية منذ 1991. هي أيضا عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية منذ مايو 1995، ومشاركة في اتفاقية شينجن التي تسمح بالسفر بين الدول الأوروبية دون جواز سفر.

نبذة تاريخية

انحل الاتحاد الجمركي التاريخي لليخشتنشتاين مع النمسا في عام 1919. وُقّعت في عام 1923 اتفاقية جمركية ومنذ دخولها حيّز التنفيذ في عام 1924، كانت ليخشتنشتاين وسويسرا في اتحاد جمركي مع بعضهما، لذا فُتحت الحدود بين البلدين. تشكّل أيضًا قرية بوزنغن أم هوخراين الألمانية وقرية كامبيوني ديتاليا الإيطالية جزءًا من هذا الاتحاد الجمركي (وإن كانت الأخيرة بحكم الأمر الواقع)، التي يُشار إليها عادةً باسم منطقة الجمارك السويسرية.

تستخدم ليخشتنشتاين الفرنك السويسري عملةً وطنية. تؤمّن شرطة الحدود السويسرية وضباط الجمارك حدودها مع النمسا. يتمركز حاليًا 21 من حرس الحدود السويسري و20 من حرس الحدود النمساوي في ليخشتنشتاين بغرض تأمين حدودها (وذلك اعتبارًا من عام 2011).

تُعد ليخشتنشتاين عضوًا في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إي إف تي إيه)، وانضمت في عام 1995 إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (إي إي إيه)، للاستفادة من السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي. يجعل

الاقتصاد الرأسمالي ونظام الضرائب من ليخشتنشتاين مكانًا آمنًا وجديرًا بالثقة وناجح التوجه للأهداف التجارية والخاصة، لا سيما بتميزها ببنية تحتية متطورة للغاية منسّقة دوليًا بالترابط الوثيق بسويسرا.

شهدت إمارة ليخشتنشتاين خلال الخمسين عامًا الماضية تطورًا اقتصاديًا وثقافيًا لا مثيل له في أي دولة غربية أخرى. في نصف القرن الماضي، تطورت ليخشتنشتاين من دولة زراعية بشكل رئيس إلى واحدة من أكثر البلدان الصناعية تقدمًا في العالم.

بنك ليخشتنشتاين الوطني

التجارة الخارجية

إلى جانب القطاع الصناعي الفعال، هناك أيضًا قطاع خدمات قوي. يعمل في ليخشتنشتاين أربعة من كل عشرة موظفين في قطاع الخدمات، جزء كبير نسبيًا منهم من الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين يتنقلون عبر الحدود من جاراتها سويسرا، والنمسا وألمانيا. ازدادت الصادرات الصناعية أكثر من الضعف خلال 20 عامًا من 1.21 مليار دولار أمريكي (2.2 مليار فرنك سويسري) في عام 1988 إلى 2.9 مليار دولار أمريكي (4.6 مليار فرنك سويسري) في عام 2008. تُصدّر نحو 15.7% من بضائع ليخشتنشتاين إلى سويسرا، و62.6% إلى دول الاتحاد الأوروبي و21.1% إلى باقي أنحاء العالم.

شكّلت الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة أهم سوق تصدير للخشتنشتاين، بإجمالي 561 مليون دولار أمريكي (876 مليون فرنك سويسري)؛ لتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية، بواردات بلغت قيمتها 479 مليون دولار أمريكي (748 مليون فرنك سويسري)، وسويسرا في المرتبة الثالثة، بنحو 375 مليون دولار أمريكي (587 مليون فرنك سويسري).

تُستثمر نحو 32% من عائدات البلاد في مجال البحث والتطوير، ويندرج هذا الاستثمار ضمن قائمة مسببات النجاح لاقتصاد ليخشتنشتاين. في عام 2000، ارتفع إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 20.7% فوصل تقريبًا إلى 140 مليون دولار أمريكي (213 مليون فرنك).

HILTI
漢宮理髮公司
am 上午 7
pm 下午 7
Except General Holidays 公眾假期例外
Hamilton Street
38-12 咸美頓街 2C
HILTI
門市開放日
8228 8118
www.hilti.com.hk

مكتب شركة هيلتي في هونغ كونغ في الصورة في مارس 2010، وهو مثال على اقتصاد التصدير في ليختنشتاين.

المصرفية والمالية

تُعرف إمارة ليخشتنشتاين أيضًا بأنها مركز مالي مهم، يرجع ذلك في المقام الأول لتخصصها في الخدمات المالية للكيانات الأجنبية. ساهم كل من معدل الضريبة المنخفض في البلاد، والاندماج الواسع ومبادئ حوكمة الشركات، وتقاليد السرية المصرفية الشديدة بشكل كبير في قدرة الوسطاء الماليين في ليخشتنشتاين في جذب الأموال من خارج حدود البلاد. العوامل ذاتها جعلت من ليخشتنشتاين بلادًا جذابة وعُرضة لغسيل الأموال، على الرغم من أن قوانين أواخر عام 2009 قد عززت الرقابة التنظيمية على تحويلات الأموال غير المشروعة.

التيجان يوهان الثاني ملك ليختنشتاين 1904

الموازنة العامة للدولة

.الإيرادات: 420.8 مليون دولار أمريكي

النفقات: 420.1 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية غير المحددة بالدولار الأمريكي .(تقديرات عام 2000)

الصناعات

الصناعات الرئيسة في ليخشتنشتاين هي الإلكترونيات، وتصنيع المعادن، والنسيج، والسيراميك، والأدوية، .والمنتجات الغذائية، والأجهزة الدقيقة، والسياحة

عام	
الدولة	ليختنشتاين
عملة	فرنك سويسري
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	6.289 بليون دولار أمريكي[1] (2015)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	164993 دولار أمريكي[2] (2016)

اقتصاد مالطا

اقتصاد مالطا هو اقتصاد على درجة عالية من التصنيع وقائم على الخدمات. وتصنف مالطا على أنها دولة متقدمة حسب صندوق النقد الدولي وتعتبر جولة ذات دخل مرتفع حسب البنك الدولي والاقتصاد القائم على الابتكار بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي. وهي عضو في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، بعد اعتمادها رسمياً لليورو في 1 يناير 2008.

احتلت مالطا المركز 25 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023.

عام	
مالطا	**الدولة**
يورو	**عملة**
الإحصائيات	
دولار أمريكي[1] بليون 12.538 (2017)	**الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[2] 5 (2016)	**نمو الناتج الإجمالي**
دولار أمريكي[3] 26748 (2017)	**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[4] 1 (2016)	**التضخم الاقتصادي (CPI)**
المالية العامة	
دولار أمريكي[5] مليون 832.992 (2017)	**إجمالي الاحتياطي**

اقتصاد مقدونيا الشمالية

انهيار يوغوسلافيا في عام 1991 جرّف الاقتصاد في جمهورية مقدونيا، ثم أفقر جمهوريتها (فقط 5٪ من إجمالي الناتج الاتحادي من السلع والخدمات)، الأسواق المحمية الرئيسية والمدفوعات التحويلية الكبيرة من المركز. غياب البنية التحتية، جعل الأمم المتحدة توقع عقوبات على أكبر أسواقها صربيا والجبل الأسود، وعرقل حظر اقتصاد اليونان النمو الاقتصادي حتى عام 1996.

احتلت مقدونيا الشمالية المرتبة 54 في مؤشر الابتكار العالمي في عام 2023.

عام	
الدولة	مقدونيا الشمالية
عملة	دينار مقدوني
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 11.338 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2.4 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 5414 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 0.2- (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 2.802 (2017)

اقتصاد قبرص

اقتصاد قبرص، مدرج لدى صندوق النقد الدولي ضمن قائمة الاقتصادات المتقدمة عام 2001. ويصنف البنك الدولي قبرص ضمن الدول ذات الدخل الاقتصادي المرتفع. في 1 يناير 2008، دخلت البلاد في منطقة اليورو واعتمدت اليورو كعملة رسمية، لتحل محل الجنيه القبرصي بسعر صرف ثابت لا رجعة فيه.

الجزء اليوناني من قبرص هو أغنى من الجزء التركي ويتمتع اقتصاده باستقرار أكثر، خاصة بعد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004. بلغ الناتج القومي للبلاد 4.9 مليار دولار أمريكي ومعدل 12,500 دولار أمريكي للفرد. اقتصاد قبرص كان أفضل اقتصاديات الدول العشرة التي انضمت للاتحاد الأوروبي عام 2004. يعمل حوالي ثلاثة أرباع القبرصيين في مجال الخدمات، بينما يشغل القطاع الزراعي فقط ما نسبته 5% من الأيدي العاملة. نسبة البطالة تبلغ حوالي 3,6%، هذه النسبة تقع تحت معدل الاتحاد الأوروبي.

الجزء الشمالي (التركي) يعاني من نسب بطالة وتضخم عالية، يرجع ذلك إلى عدم اعتراف دول العالم بالانفصال ومقاطعتها اقتصاديا. يعتمد في الأساس على قطاع السياحة والزراعة والدعم الآتي من تركيا. يأتي معظم الدعم التركي على شكل قروض، ولكن في غالب الأمر يتم إعفاء الحكومة الشمالية من دفعهم. أهم الصادرات هي المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات والبطاطس. أهم الشركاء التجاريين هم تركيا وبريطانيا.

الزراعة

يتنوع اقتصاد الجزيرة من زراعي إلى صناعي وتعديني وسياحي، وتؤلف الأراضي القابلة للزراعة نسبة 43% من أراضي الجزيرة. ويعمل في الزراعة كأهم نشاط اقتصادي نحو 40% من القوى العاملة، إضافة إلى الزراعات البعلية السائدة في سهول الجزيرة وخاصة السهل الأوسط، ممثلة في الحبوب بمحصوليها الرئيسين القمح والشعير، وخاصة الشعير، وتنتشر الزراعات المروية بكثرة لجفاف الصيف، حيث الأنهار

التي تمد السهول بمياه الري، والتي شيدت فيها السدود، وخاصة في نهري بيدياس وبالياس، ومن الزراعات الصيفية المروية الخضر المتنوعة، والمحاصيل النقدية كالقطن والقنب، كما تزرع الحمضيات بأنواعها، والعنب والتبغ، وتشتهر السهول الساحلية الجنوبية بزراعة البطاطا. وتغطي أشجار العنب والزيتون والتفاح التلال المنخفضة.

وفي المناطق الزراعية حيث تتوافر الأعلاف وبقايا الخضراوات والقطن تربى الأبقار والخنازير. وفي أجزاء عديدة من سهل ميساوريا تربى الأغنام والماعز.

احتلت قبرص المرتبة 28 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023.

أهم الصناعات

أهم الصناعات هي الغذائية، المشروبات، الكيماويات، المنتجات المعدنية، السياحة والمنجات الخشبية. أهم الصادرات هي الحمضيات، العنب، النبيذ، الاسمنت، الملبوسات والأحذية. تشتهر قبرص بإنتاج أنواع خاصة من الجبن تعرف باسم جبنة الحلوم. أهم الشركاء التجاريين هم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، روسيا ولبنان.

التعدين

يؤلف التعدين نحو 35.30% من صادرات الجزيرة، وتتمثل المعادن المستخرجة في بيريت الحديد وبيريت النحاس وخام النحاس التي تستخرج من جبال ترودوس، فالمستخرج من الجنوب الشرقي للجبال يصدر عن طريق ليماسول ولارنكا، والمستخرج من الجزء الشمالي الغربي من الجبال يصدر عن طريق ميناءي بيندیا ومورفو. وبسبب الفقر في مصادر الطاقة، يصدر البيريت خاماً إلى الولايات المتحدة وبريطانيا

بالدرجة الأولى، في حين يعالج خام النحاس ويصدر. كما تستخرج توضعات الإسبستوس (الحرير الصخري) من جبال ترودوس خلف ليماسول، ويعدن القليل من الكروم والحديد من المنطقة نفسها، ويستخرج الرخام من جبال كيرينيا، ويستعمل في البناء، وقليل منه يصدر. ويوجد الجبس بكميات كبيرة في الصخور الثلاثية في سهل ميساوريا وجبال كارباس، ويستخرج بسهولة وبكميات كبيرة للتصدير. ويحصل على ملح الطعام من ملاحات منتشرة على ساحل البحر عند لارنكا وليماسول.

أهم المدن الإقتصادية

عاصمة قبرص نيقوسيا، وعدد سكانها نحو 135ألف نسمة (عام 1999)، وتتوسط سهل ميساوريا. وهي مركز إداري وتجاري وصناعي وثقافي، وترتبط غرباً بخط حديدي مع مدينة بينداياً وشرقاً مع مدينة فاماغوستا على الساحل الشرقي (50 ألف نسمة) وفيها مطار دولي. وثاني المدن سكاناً في قبرص هي مدينة ليماسول (56 ألف نسمة)، وهي أهم مركز تصدير للمعادن، ولارنكا (30 ألف نسمة) الميناء الثالث بعد فاماگوستا وليماسول، وهناك مدن أخرى بمنزلة موانئ صغيرة، كما في مدينة بافوس على الساحل الغربي، ومدينة كيرينيا على الساحل الشمالي.

الطرق والمواصلات

مطار لارنكا الدولي هو أكبر مطار. كما توجد موانئ في كل من لارنكا، فاماگوستا، ليماسول، كيرينيا، بافوس وفاسيليكوس. لا توجد سكك حديدية في البلاد. لدى قبرص شركة طيران وطنية. النظام المروري في قبرص يتبع النظام الانگليزي، أي السواقة إلى جهة اليسار من الشارع.

وإضافة إلى الطريق الحديدي الذي يشق سهل ميساوريا من ساحله الشرقي إلى ساحله الغربي، تغطي مدن الجزيرة وقراها شبكة من الطرق البرية الواصلة بينها.

عام	
قبرص	**الدولة**
يورو	**عملة**

الإحصائيات	
دولار أمريكي[1] بليون 21.652 (2017)	**الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[2] 2.8 (2016)	**نمو الناتج الإجمالي**
دولار أمريكي[3] 25658 (2017)	**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**
نسبة مئوية[4] 0 (2016)	**(CPI) التضخم الاقتصادي**

المالية العامة	
دولار أمريكي[5] مليون 887.692 (2017)	**إجمالي الاحتياطي**

اقتصاد موناكو

يعتمد اقتصاد موناكو على السياحة والأعمال المصرفية. تقع موناكو على الساحل الفرنسي للبحر الأبيض المتوسط وتُعتبر بأنها من المنتجعات الشهيرة التي تجتذب السياح إلى كازينوهاتها ومناخها الجميل. سعت هذه الإمارة بنجاح إلى تنويع الخدمات والصناعات الصغيرة التي تتميز بأنها لا تسبب التلوث بالإضافة إلى كونها ذات قيمة مضافة كبيرة. لا يوجد فيها ضريبة على الدخل وضرائب على الأعمال المنخفضة وتزدهر بكونها ملاذًا ضريبيًا للأفراد المقيمين فيها وللشركات الأجنبية التي أسست أعمالًا تجارية ومكاتبًا خاصة بها. تحتكر الدولة السوق في العديد من القطاعات منها التبغ وشبكات الهواتف والخدمة البريدية.

على الرغم من عدم نشر الإحصائيات الاقتصادية الرسمية، لكن تخمينات عام 2011 تشير إلى أن الناتج المحلي يبلغ 5.748 مليار دولار، أما معدل دخل الفرد فيبلغ 188.409 بينما بلغ معدل البطالة 2% في عام 2012.

تصل مستويات المعيشة إلى حدود مرتفعة يمكن مقارنتها تقريبيًا بالمناطق الحضرية المزدهرة في فرنسا. لا تنشر موناكو أرقام الدخل الوطني؛ وتعتبر التخمينات صعبة للغاية.

الخلفية

ازدهرت التنمية الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر مع افتتاح خط السكك الحديدية إلى فرنسا وكازينو مونت كارلو. يتجه اقتصاد موناكو الآن بشكل رئيسي نحو التمويل والتجارة والسياحة.

العصر الحديث

اجتذبت الضرائب المنخفضة العديد من الشركات الأجنبية إلى موناكو وشكلت 75% من إجمالي دخل الناتج المحلي السنوي لعام 2011 والذي بلغ قدره 5.748 مليار دولار أميركي. وعلى نحو مشابه، تشكل السياحة ما يبلغ نحو 14% من الإيرادات السنوية نظرًا لأن إمارة موناكو تُعتبر مركزًا رئيسًا للسياحة منذ انطلاقة كازينو مونت كارلو الشهير الذي تأسس في عام 1856. أشارت فرقة آبا الموسيقية إلى الكازينو في أغنية تحمل عنوان «المال، المال، المال».

تساهم الأنشطة المالية والتأمينية جنبًا إلى جنب مع الأنشطة التكنولوجية والعلمية بقسم كبير من إجمالي الناتج المحلي لموناكو. يعتبر قطاع المصارف في موناكو بأنه كبير نسبيًا؛ ففي عام 2015، تخطت الأصول البنكية المجمعة إجمالي الناتج المحلي في البلد بمقدار 8.42 ضعف. تختص البنوك التي تعمل في موناكو بالخدمات المصرفية الخاصة والأصول وخدمات إدارة الثروات. يُدير الاتحاد الاقتصادي والجمركي مع فرنسا الجمارك والخدمات البريدية والاتصالات والأعمال المصرفية في موناكو. استخدمت موناكو الفرنك الفرنسي قبل اليورو. تُعتبر موناكو بأنها جزء من منطقة اليورو وليس الاتحاد الأوروبي وتقوم بصك عملتها الخاصة من اليورو.

يدفع كل المواطنون ضريبة على شكل ضريبة قيمة مضافة تبلغ 19.6% على كل البضائع والخدمات. تشتهر موناكو بنشاطها في مجال العلوم البحرية. يُعد مجتمع موناكو لعلوم المحيطات، الذي أداره سابقًا جاك إيف كوستو، من أشهر المنشآت من نوعه في العالم. تتمتع موناكو بحركة صادرات وواردات إلى كل أنحاء العالم ويشمل ذلك البضائع والخدمات. لا توجد أي زراعة تجارية في موناكو بل تعتبر بأنها حضرية بنسبة 100%.

الملاذ الضريبي

لا تفرض موناكو ضريبة دخل على أفرادها. اجتذب غياب ضريبة الدخل الشخصي في الإمارة عددًا كبيرًا من «لاجئي الضرائب» المقيمين الأثرياء من البلدان الأوروبية ممن يكسبون معظم دخلهم من نشاطهم خارج موناكو؛ فالمشاهير أمثال سائقي الفورمولا 1 يجذبون معظم الانتباه، بينما يشكل رجال الأعمال الأقل شهرة الغالبية العظمى منهم.

في عام 2002، ادعى تقرير البرلمانيين الفرنسيين آرنو مونتبورغ وفانسان بيليون أن لموناكو سياسات متساهلة بخصوص غسيل الأموال بما يشمل كازينو مونت كارلو الشهير فيها، وأن حكومة موناكو قد ضغطت سياسيًا على القضاء وبناء على ذلك لم يتم التحقيق بالجرائم المزعومة بالشكل المناسب.

عام	
الدولة	موناكو
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	6.075 بليون دولار أمريكي[1] (2011)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	168010 دولار أمريكي[2] (2016)

السياحة هي المكون الرئيسي للاقتصاد الأندوري، فهي تجذب المتسوقين من إسبانيا وفرنسا كمنطة تجارة حرة، كذلك طورت الدولة منتجعات صيفية وشتوية مع وجود حوالي 270 فندق و 400 مطعم. توظف السياحة عدد متزايد من القوى العاملة لخدمة ما يقرب من 9 ملايين سائح سنويًا. كذلك يعمل حوالي 94.9% (2010) من القوى العاملة في مجال الخدمات.

هناك نشاط نسبي بتجارة السلع الاستهلاكية، بما في ذلك المواد المستوردة المصنعة، وتكون أقل تكلفة داخل أندورا من البلدان المجاورة لها، كونها معفاة من الرسوم الجمركية. الاعفاء من الرسوم الجمركية كان له تأثير كبير على الخلاف بشأن علاقتها مع الاتحاد الأوربي. بدأت المفاوضات بشأن الإعفاء من الرسوم الجمركية والعلاقة مع الاتحاد عام 198، ومن ثم وبعد وقت قصير انضمت إسبانيا للمفاوضات. دخل الاتفاق حيز التنفيذ في يوليو 1991 للحصص المعفاة من الرسوم الجمركية وحدود الأماكن بشأن بنود معينة، بشكل رئيسي منتجات الألبان والتبغ والمشروبات الكحولية. يُسمح للأندورا الحفاظ على فروق الأسعار من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وتمتع زائريها بإعفاءات محددة على الرسوم الجمركية.

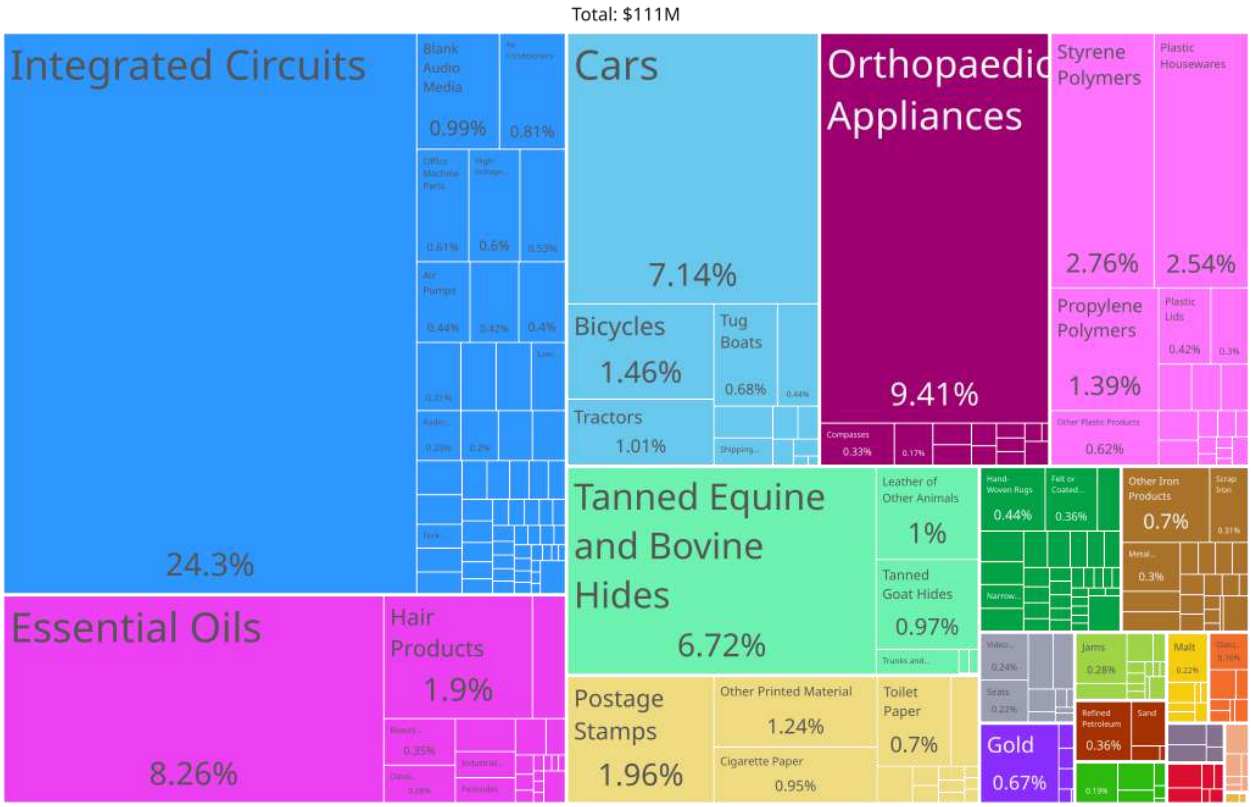

صادرات المنتجات من أندورا 2019

عام	
الدولة	أندورا
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	3.013 بليون دولار أمريكي[1] (2017)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	39146 دولار أمريكي[2] (2017)

اقتصاد روسيا البيضاء

يحتل اقتصاد بيلاروس (روسيا البيضاء) المرتبة 72 على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي .استنادًا إلى تعادل القوة الشرائية، والذي بلغ 195 مليار دولار في عام 2019، أو 20,900 دولار للفرد

كجزء من الاتحاد السوفيتي السابق، كانت روسيا البيضاء تتمتع بقاعدة صناعية متطورة نسبيًا، واحتفظت بهذه القاعدة الصناعية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. تتمتع البلاد أيضًا بقاعدة زراعية واسعة ومستوى تعليم عال. من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، كان لديها أحد أعلى مستويات .المعيشة

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي واجهت كل الجمهوريات السوفيتية السابقة أزمة اقتصادية عميقة. ولكن روسيا البيضاء اختارت طريقها للتغلب على هذه الأزمة. بعد انتخابات عام 1994 من ألكسندر لوكاشينكو كأول رئيس لروسيا البيضاء أطلقت البلاد على طريق «اشتراكية السوق» على عكس ما اعتبر لوكاشينكو «الرأسمالية البرية» الذي اختاره روسيا في ذلك الوقت. وتمشياً مع هذه السياسة أدخلت الضوابط الإدارية على الأسعار والعملة سعر الصرف. أيضا حق الدولة في التدخل في وسعت إدارة المشاريع الخاصة، ولكن على 4 مارس 2008 يصدر الرئيس مرسوماً بإلغاء حكم السهم الذهبي في حركة واضحة لتحسين التصنيف .الدولي إزاء الاستثمار الأجنبي

كانت الشروط الميسورة لشحنات النفط والغاز الروسية هي السبب وراء درجة الاعتماد الاقتصادي على روسيا المجاورة والشريكة مع روسيا البيضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي. طبقًا لبعض التقديرات، كانت الأرباح الناجمة عن انخفاض الأسعار التي تدفعها البلاد مقابل الغاز والنفط الروسيين -إما المستهلَك محليًا أو المعالج ثم يعاد تصديره- تشكل في بعض الأحيان ما يصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

علاوة على ذلك، تقع سوق التصدير الرئيسية للمنتجات الزراعية والصناعية لروسيا البيضاء في جارتها، روسيا.

يستخدم الخُث، أكثر الموارد المعدنية قيمة في البلاد، في الوقود والأسمدة وفي الصناعة الكيميائية. يوجد في روسيا البيضاء أيضًا رواسب من الصلصال، والرمال، والطباشير، والدولوميت، والفوسفوريت، والهاليت (الملح الصخري)، والبوتاسيوم والملح. تغطي الغابات نحو ثلث الأراضي، ويشكل قَطْع الأخشاب وإعدادها للصناعة قطاعًا هامًا.

في عام 2018، احتلت روسيا البيضاء المرتبة 53 من أصل 189 دولة في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وهي في مجموعة الدول ذات «التنمية العالية جدًا». في ظل نظام صحي فعال، تتميز بمعدل منخفض لوفيات الرضع، يبلغ 2.9 (مقارنة بـ6.6 في روسيا أو 3.7 في المملكة المتحدة). يبلغ معدل الأطباء لكل فرد 40.7 لكل 10,000 نسمة (يبلغ هذا المعدل 26.7 في رومانيا، و32 في فنلندا، و41.9 في السويد)، ويقدر معدل محو الأمية بنسبة 99%. وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعد معامل جيني (مؤشر عدم المساواة) واحدًا من أدنى المعدلات في أوروبا.

مينسك

خلفية اقتصادية

تتخذ حكومة روسيا البيضاء سلسلة من التدابير لتنشيط النمو مثل توفير التحفيز النقدي من خلال تعزيز النشاط الائتماني المصرفي وخفض الفائدة، وتوفير التحفيز المالي (رفع معدل أجور الفئة الأولى، وبالتالي جميع معدلات الأجور)، وجذب القروض الأجنبية للحفاظ على استقرار سوق صرف العملات في ظل ارتفاع الطلب على الواردات، وخفض قيمة العملة الوطنية بسلاسة. منذ تفكك الاتحاد السوفيتي تحت رئاسة لوكاشينكو، احتفظت روسيا البيضاء بسيطرتها الحكومية على الصناعات الرئيسية وتجنبت عمليات الخصخصة واسعة النطاق التي شوهدت في جمهوريات سوفيتية سابقة أخرى.

في الفترة من عام 1991 إلى عام 1995، تأثرت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بالأزمة الاقتصادية العميقة التي أحدثها انهيار الاتحاد السوفيتي. في البداية، أدى هذا الحدث إلى إنهاء العمليات الاقتصادية

التقليدية، وانخفاض حاد في القدرة الاقتصادية للمؤسسات، ولسكان جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الذي كانوا من المستهلكين الرئيسيين لمنتجات روسيا البيضاء، ووقف التمويل من القطاع العسكري للاتحاد السوفيتي الذي كان يشكل حصة كبيرة من صناعة روسيا البيضاء، وصدمات تحرير الأسعار، وفوق كل ذلك، تجاوز نمو أسعار المواد الخام وموارد الطاقة. فضلًا عن ذلك، تميزت روسيا البيضاء، شأنها شأن سائر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، بعدم استعداد مؤسسات البلاد ومجتمعها بشكل عام لنظام قائم على علاقات السوق. كشف النمو الحاد في أسعار المواد الخام وموارد الطاقة عن الضعف التكنولوجي الذي يعاني منه الاقتصاد من خلال إنتاجه الذي يتسم بكثافة الموارد وانخفاض الجودة. في الوقت نفسه، فإن ضعف تنافسية المنتجات المحلية، والقيود القانونية بين الحكومات، وغياب مهارات التسويق والإدارة المالية حال دون تعويض الكيانات الاقتصادية في البلاد عن انخفاض الطلب الفعّال في الأسواق التقليدية من خلال فتح أسواق تصدير جديدة.

اتسمت الفترة بين عامي 1996 و2000 أيضًا بضائقة مالية كبيرة، ولا سيما في عامي 1998 و1999 نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية في روسيا. أسفر هذا في المقام الأول عن ارتفاع حاد في الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانحدار التجارة مع روسيا وغيرها من بلدان رابطة الدول المستقلة، وتزايد المتأخرات فيما بين المؤسسات التجارية، والتدهور الإجمالي في ميزان المدفوعات في البلاد. كان التوتر الشديد داخل سوق الصرف الأجنبي العامل الرئيسي الذي زعزع استقرار الاقتصاد في عامي 1998 و1999. في عام 1999، سجلت أسعار المستهلك نموًا بلغ 294%.

بين عامي 2001 و2005، أظهر الاقتصاد الوطني نموًا مطردًا وديناميًا. نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.4 في المئة، ليبلغ ذروته في عام 2005 بنسبة 9.2 في المئة. جاء هذا النمو في المقام الأول نتيجة أداء القطاع الصناعي، الذي سجل نموًا بلغ في المتوسط أكثر من 8.7 في المئة سنويًا، مع ارتفاع بنسبة 10.4 في المئة عام 2005. تعتبر البطاطس، والكتان، والقنب، والشمندر السكري، والشيلم المزروع، والشوفان والقمح من المنتجات الزراعية الرئيسية. تُحصّل منتجات الألبان ولحوم الماشية والخنازير والدجاج. لا تملك روسيا البيضاء سوى احتياطيات صغيرة من النفط والغاز الطبيعي وتستورد معظم نفطها وغازها من

روسيا. تُنتج الفروع الرئيسية للصناعة؛ الجرارات والشاحنات، والجرافات لاستخدامها في البناء والتعدين، وأدوات آلات قطع المعادن، والمعدات الزراعية، والدراجات النارية، والمواد الكيميائية، والأسمدة، والمنسوجات، والسلع الاستهلاكية. تمثل كل من روسيا وأوكرانيا وبولندا وألمانيا الشركاء التجاريين الرئيسيين.

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في روسيا البيضاء 9.9% في عام 2006، و8.2% في الربع الأول من عام 2007%. سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا أكبر في عام 2008 بنسبة 10.

أزمة 2011

قبل فترة وجيزة من الانتخابات الرئاسية لعام 2010، زادت الحكومة متوسط الرواتب في روسيا البيضاء إلى 500 دولار شهريًا. يُعتقد أن ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية وراء الأزمة في عام 2011. كانت الأسباب الأخرى للأزمة هي سيطرة الحكومة القوية على الاقتصاد، وانخفاض معدل الخصم عن التضخم وعجز الميزانية.

في يناير 2011، بدأ البيلاروسيون في تحويل مدخراتهم من الروبل البيلاروسي إلى الدولار واليورو. تأثرت هذه الحالة بشائعات عن احتمال خفض قيمة الروبل. تدار أسعار الصرف في روسيا البيضاء مركزيًا من قبل البنك الوطني لجمهورية بيلاروسيا، الخاضع لسيطرة الحكومة. اضطر البنك الوطني إلى إنفاق مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية لموازنة العرض والطلب على العملة. في الثاني والعشرين من مارس، توقف عن دعم البنوك. لم يغير البنك الوطني أيضًا سعر الصرف بشكل كبير (3000 روبل بيلاروسي للدولار الواحد في 1 يناير و3045 روبل بيلاروسي في 1 أبريل)، لذا استنفد الطلب المتزايد على الدولار واليورو الاحتياطيات النقدية لدى البنوك. في أبريل ومايو 2011، اضطر العديد من الأشخاص إلى الانتظار لعدة أيام في طوابير لشراء الدولارات في كبائن الصرف. في أبريل، حصلت البنوك البيلاروسية على إذن غير رسمي

من الحكومة برفع سعر الصرف إلى 4000 روبل بيلاروسي مقابل دولار واحد (لاحقًا 4500)، ولكن بدأ قلة من الأشخاص ببيع الدولار واليورو. في 24 مايو، انخفضت قيمة الروبل رسميًا بنسبة 36% (من 3,155 إلى 4,931 روبل لكل دولار). لكن نقص العملة لا يزال قائمًا. نتيجة لهذا النقص، نشأت سوق سوداء للعملة. في يوليو 2011، كان سعر صرف السوق السوداء نحو 6350 روبل لكل دولار، وفي أغسطس بلغ 9,000 روبل لكل دولار.

في سبتمبر 2011، طرح البنك الوطني دورة لسوق الصرف الحرة لتحديد القيمة السوقية للروبل. من نوفمبر 2011 إلى مارس 2012، كان سعر الصرف 8000 إلى 8,150 روبل لكل دولار، ولكنها بدأت في الارتفاع في أبريل 2012 وبلغت 8,360 رول لكل دولار في 10 يوليو 2012.

كان من الصعب التعافي من الأزمة بسبب عزل حكومة روسيا البيضاء عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أثرت الأزمة بشدة على الاقتصاد، إذ بلغ التضخم 108.7% عام 2011، وانخفض متوسط الراتب من 530 دولار في ديسمبر 2010 إلى 330 دولار في مايو 2011. في مايو 2012، بلغ متوسط الراتب 436 دولارًا (3,559,600 مع 8,165 لكل دولار). ارتفع معدل إعادة التمويل (النظير لمعدل الخصم) من 10.5% في ديسمبر 2010 إلى 45% في ديسمبر 2011، وهبط إلى 32% في يونيو 2012. في نوفمبر 2011، بلغت أسعار الفائدة في العديد من البنوك 120% بالروبل.

النمو اللاحق

في أبريل 2015، وقّع ألكسندر لوكاشينكو مشروع قانون «منع الممارسات الاستغلالية أو الاتكالية» الذي فرض غرامة على العاطلين عن العمل. يُلزم هذا القانون جميع المواطنين الذين لا يدفعون ضرائب مباشرة

لمدة تقل عن 183 يومًا في كل عام، بدفع رسم ما قدره 20 ضعفًا من المبلغ الأساسي (360 روبل يساوي تقريبًا 250 دولار). قارنت وسائل الإعلام مشروع القانون مع صراع مع «الطفيليات الاجتماعية»، في الاتحاد السوفيتي. تُعفى عدة فئات من المواطنين من دفع الرسوم: الآباء مع ابن دون 7 سنوات، والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، والطلاب، وما إلى ذلك. سيعاقَب على تجنب الدفع بالغرامات والاعتقالات الإدارية والأشغال العامة الإلزامية.

عام	
الدولة	بيلاروس
عملة	روبل بيلاروسي
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	54.442 دولار أمريكي بليون (2017)
نمو الناتج الإجمالي	-3 نسبة مئوية (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	5733 دولار أمريكي (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	5.7 نسبة مئوية (2019)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	7.315 دولار أمريكي بليون (2017)

اقتصاد سان مارينو

يتركز اقتصاد سان مارينو حول صناعات مثل المصرفية، الملابس، بما في ذلك الأقمشة، الإلكترونيات، السيراميك، والبلاط، والأثاث، والدهانات، والمشروبات الروحية/ النبيذ. بالإضافة إلى ذلك تبيع سان مارينو تحصيل طابع بريد إلى الطوابعية. الزراعة الرئيسية هي النبيذ والجبن.

عام	
الدولة	سان مارينو
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 1.659 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 1 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 48888 (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 0.6 (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] مليون 359.23 (2017)

اقتصاد مولدوفا

مولدوفا بلد تابع للاتحاد السوفيتي السابق في أوروبا الشرقية. غير ساحلية، وتحدها أوكرانيا من الشرق ورومانيا إلى الغرب. على الرغم من التحسن في الاقتصاد إلا أن مولدوفا لا تزال أفقر دولة في أوروبا. نصيب الفرد من الدخل في نفس مستوى معظم دول العالم الثالث والدول النامية. احتلت مولدوفا المرتب 60 في مؤشر الابتكار العالمي اعتبارًا من 2023.

عام	
الدولة	مولدوفا
عملة	ليو مولدوفي
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 8.128 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 4 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 2290 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 2.4 (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 2.803 (2017)

اقتصاد لاتفيا

المشتركة. لاتفيا (EU) اقتصاد لاتفيا هو اقتصاد مفتوح في شمال أوروبا وجزء من سوق الاتحاد الأوروبي عضواً في منظمة التجارة العالمية منذ عام 1999، وعضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004، وفي منطقة اليورو منذ 2014. تأتي لاتفيا في المرتبة 21 في العالم وفقاً لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي إعداد، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2011 تنتمي لاتفيا إلى مجموعة عالية جداً من بلدان مؤشر التنمية البشرية . ونظراً لموقعها الجغرافي فقد طورت خدمات العبور بها، جنباً إلى جنب مع الأخشاب وتجهيزها والزراعة والمنتجات الغذائية، وتصنيع الآلات والأجهزة الإلكترونية.

حقق اقتصاد لاتفيا نموًا سريعًا في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز 10% سنويًا خلال الفترة 2006-2007، لكنه دخل في ركود حاد في عام 2009 نتيجة لعجز غير مستدام في الحساب الجاري، وانهيار سوق العقارات، والتعرض الكبير للديون وسط ضعف الاقتصاد العالمي. بعد انهيار بنك باريكس، ثاني أكبر البنوك حجمًا، انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 18% تقريبًا في عام 2009، وقدم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الدولية الأخرى مساعدة مالية كبيرة للاتفيا كجزء من اتفاق للدفاع عن ربط العملة باليورو مقابل التزام الحكومة بإجراءات التقشف الصارمة. في عام 2011، حققت لاتفيا نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5%، وبالتالي كانت لاتفيا مرة أخرى من بين أسرع الاقتصادات نموًا في الاتحاد الأوروبي. اختُتم برنامج صندوق النقد الدولي/الاتحاد الأوروبي بنجاح في ديسمبر 2011.

تكون الخصخصة في الغالب كاملة، باستثناء بعض المرافق العامة الضخمة المملوكة للدولة. ساهم نمو الصادرات في الانتعاش الاقتصادي، ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي للبلاد يكون في قطاع الخدمات.

احتلت لاتفيا المركز 37 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023.

التاريخ الاقتصادي

ظلّت لاتفيا لقرون في فترة تأثير الهانزية والألمانية، ثم خلال استقلالها بين الحربين، تستخدم موقعها الجغرافي كمركز تجاري وتبادلي مهم بين الشرق والغرب. خدمت الصناعة الأسواق المحلية، بينما كانت الأخشاب والورق والمنتجات الزراعية هي صادرات لاتفيا الرئيسية. على عكس ذلك، كانت سنوات وجودها في الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفييتي تميل إلى دمج اقتصاد لاتفيا في أسواقها، وتسعى أيضًا لتلبية الاحتياجات الصناعية الداخلية الضخمة لتلك البلدان.

بعد استعادة استقلالها، شرعت لاتفيا في تنفيذ إصلاحات موجهة نحو السوق، وإن كان ذلك بوتيرة محسوبة. طُرحت عملتها المتداولة بحرية، وهي اللات، في عام 1993 حيث استقرت، أو ارتفعت قيمتها مقابل العملات العالمية الرئيسية. انخفض التضخم من 958.6% في عام 1992 إلى 25% بحلول عام 1995 و1.4% بحلول عام 2002.

بعد الانكماش بشكل كبير بين عامي 1991 و1993، استقر الاقتصاد في أواخر عام 1994، بقيادة انتعاش في الصناعات الخفيفة وازدهار في التجارة والتمويل. انقطع هذا الانتعاش مرتين، أولًا بسبب أزمة مصرفية وإفلاس بنك بالتيجا، أكبر بنك في لاتفيا، في عام 1995، وثانيًا بسبب أزمة حادة في النظام المالي في روسيا المجاورة في عام 1998. بعد عام 2000، نما الناتج المحلي الإجمالي للاتفيا بنسبة 6-8% سنويًا لمدة 4 سنوات متتالية. كانت ميزانية الدولة في لاتفيا متوازنة في عام 1997، ولكن الأزمة المالية الروسية في عام 1998 أسفرت عن عجز ضخم، والذي انخفض من 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 إلى 1.8% في عام 2003. كان هذا العجز أقل من نظيره في أغلب البلدان الأخرى التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004.

حتى منتصف عام 2008، تمتعت لاتفيا بأسرع الاقتصاديات نمواً في أوروبا. في عام 2003، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.5% وكان التضخم 2.9%. استُبدل النظام المخطط مركزيًا في الفترة السوفيتية ببنية تقوم على مبادئ السوق الحرة. في عام 2005، كانت حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي 70%. إن الانتعاش في الصناعات الخفيفة وظهور ريغا كمركز مالي وتجاري إقليمي يعوضان انكماش القطاع الصناعي المملوك للدولة والزراعة. بقي الرقم الرسمي للبطالة ثابتًا في نطاق 7% إلى 10%.

مقر بنك لاتفيا في ريغا

الانكماش الاقتصادي في الفترة 2008-2010

تسببت الأزمة المالية في 2007-2008 في تعطيل اقتصاد لاتفيا بشدة، ويعود ذلك في المقام الأول إلى فقاعة الائتمان السهلة التي بدأت في التزايد خلال عام 2004. انفجرت الفقاعة مما أدى إلى ضعف الاقتصاد بسرعة، مما أدى إلى أزمة في الميزانية والأجور والبطالة. كانت لاتفيا صاحبة أسوأ أداء اقتصادي في عام 2009، مع معدل نمو سنوي بمتوسط -18%.

دخل اقتصاد لاتفيا مرحلة من الانكماش المالي خلال النصف الثاني من عام 2008 بعد فترة طويلة من المضاربة القائمة على الائتمان والتضخم غير الواقعي في قيمة العقارات. على سبيل المثال، كان عجز الحساب الوطني في عام 2007 يمثل أكثر من 22% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، في حين كان معدل التضخم 10%. وبحلول عام 2009 ارتفعت معدلات البطالة إلى 23% وكانت الأعلى في الاتحاد الأوروبي.

كتب بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2008، في مقالته الافتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز في 15 ديسمبر 2008:

« إن أخطر المشاكل تقع على أطراف أوروبا، حيث تعاني العديد من الاقتصادات الأصغر من أزمات تذكرنا بقوة بالأزمات الماضية في أمريكا اللاتينية وآسيا: لاتفيا هي الأرجنتين الجديدة».

بحلول أغسطس 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في لاتفيا بنسبة 20% على أساس سنوي، مع توقع ستاندرد آند بورز حدوث انكماش بنسبة 16% في المستقبل. اقترح صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة عملة لاتفيا، لكن الاتحاد الأوروبي اعترض على ذلك، على أساس أن غالبية ديون لاتفيا مقومة بالعملات الأجنبية. دعا خبير الاقتصاد المالي مايكل هدسون إلى إعادة تخصيص مطلوبات العملات الأجنبية في العملة المحلية للاتفيا (اللات) قبل تخفيض القيمة.

.مع ذلك، بحلول عام 2010 كان هناك مؤشرات على نجاح سياسة لاتفيا لخفض قيمة العملة الداخلية

التعافي الاقتصادي 2010-2012

تحسن الوضع الاقتصادي منذ عام 2010، وبحلول عام 2012، وصفت لاتفيا بأنها حالة نجاح من قِبل كريستين لاغارد المدير العام لصندوق النقد الدولي مُظهرةً توقعات قوية للنمو. حقق اقتصاد لاتفيا نموًا بنسبة 5.5% في عام 2011، وبنسبة 5.6% في عام 2012 ليصل إلى أعلى معدل للنمو في أوروبا. ومع .ذلك، لا تزال البطالة مرتفعة، ولا يزال الناتج المحلي الإجمالي أدنى من مستوى ما قبل الأزمة

الخصخصة

الخصخصة في لاتفيا تكاد تكون كاملة. تقريبًا تمت خصخصة جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للدولة سابقًا، تاركين عددًا قليلًا فقط من الشركات الحكومية الكبيرة الحساسة سياسيًا. على وجه الخصوص، لا تزال شركة الطاقة والمرافق الرئيسية في البلد، لاتفينيرغو، مملوكة للدولة ولا توجد خطط لخصخصتها. تمتلك الحكومة أيضًا أسهم أقلية في شركة فينتسبيلس نافتا لنقل النفط وشركة الاتصالات .الرئيسية في البلاد لاتيليكوم، لكنها تخطط للتخلي عن أسهمها في المستقبل القريب

لا يزال الاستثمار الأجنبي في لاتفيا متواضعًا مقارنة بالمستويات في شمال وسط أوروبا. صدر في عام 1997 قانون يوسع نطاق بيع الأراضي، بما في ذلك بيع الأراضي للأجانب. استثمرت الشركات الأمريكية 127 مليون دولار في عام 1999، ممثلةً 10.2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في لاتفيا. في نفس العام، صدّرت الولايات المتحدة 58.2 مليون دولار من السلع والخدمات إلى لاتفيا واستوردت 87.9 مليون دولار. حرصًا منها على الانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية الغربية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وقعت لاتفيا اتفاقية أوروبا مع الاتحاد الأوروبي في عام

1995 مع فترة انتقالية مدتها 4 سنوات. وقعت لاتفيا والولايات المتحدة على معاهدات بشأن الاستثمار والتجارة وحماية الملكية الفكرية وتجنب الازدواج الضريبي.

التوظيف

متوسط الأجور أعلى في ريغا ومحيطها وفي فينتسبيلس ومحيطها، مع غياب المناطق الحدودية الداخلية، لا سيما منطقة لاتغال.

الطاقة

تُنتج كل كهرباء لاتفيا تقريبًا باستخدام الطاقة الكهرومائية. أكبر محطات الطاقة الكهرومائية هي محطة بلافيناس للطاقة الكهرومائية ومحطة ريغا للطاقة الكهرومائية ومحطة كيغومس للطاقة الكهرومائية.

في عام 2017، تم إنتاج حوالي 4381 غيغاواط في الساعة من الطاقة المائية و150 غيغاواط في الساعة من طاقة الرياح. هناك زيادة مطردة في إنتاج الكهرباء من الرياح، وبحلول عام 2022، من المفترض أن تفتتح أكبر مزرعة للرياح والتي ستنتج 0.7 تيراواط ساعي من الطاقة (10% من إجمالي البلاد).

تستورد لاتفيا 100% من الغاز الطبيعي من روسيا.

Malvina :المالك HVG7 IMO 9200562السفينة كورونادو في ميناء ريغا (لاتفيا) إشارة النداء: 9 أثينا/اليونان الحمولة - Cardiff Marine Inc :أثينا/اليونان مدير السفينة - Shipping Co Ltd الإجمالية: 38818 طن ميناء الأم: فاليتا العلم: مالطا البناء: 2000

عام	
الدولة	لاتفيا
عملة	يورو

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 30.264 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 2 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 15684 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 2.1 (2016)

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 4.613

(2017)

اقتصاد ليتوانيا

ليتوانيا عضو في الاتحاد الأوروبي وأكبر اقتصاد بين دول البلطيق الثلاثة، ويُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى بين دول البلطيق. تنتمي ليتوانيا إلى مجموعة من البلدان ذات التنمية البشرية العالية للغاية وهي أيضًا عضو في منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كانت ليتوانيا أول دولة تعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في عام 1960، وانتقلت بسرعة من الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى اقتصاد السوق، مع تنفيذ العديد من الإصلاحات الليبرالية. تمتعت بمعدلات نمو عالية بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي إلى جانب دول البلطيق الأخرى، والذي أدى بدوره لمفهوم نمر البلطيق. نما الاقتصاد الليتواني الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 500 في المئة منذ استعادة الاستقلال في عام 1990.

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ذروته في عام 2008، واقترب من نفس المستويات مجددًا في عام 2018. عانى الاقتصاد الليتواني من ركود عميق في عام 2009، على غرار دول البلطيق الأخرى، إذ انخفض الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 15 بالمئة. بدأ الاقتصاد الليتواني في الربع الثالث من عام 2009 بإظهار علامات الانتعاش بالفعل بعد ركود حاد، وعاد للنمو مجددًا في عام 2010 بحصيلة إيجابية بلغت 1.3 ونمو بنسبة 6.6 في المئة خلال النصف الأول من عام 2011 ويعد الاقتصاد الليتواني واحدًا من أسرع الاقتصادات نموًا في الاتحاد الأوروبي. في عام 2010، استؤنف نمو الناتج المحلي الإجمالي وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه قبل الأزمة. ويعزى نجاح ترويض الأزمة إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة الليتوانية.

لليتوانيا وضع مالي سليم، إذ أسفرت ميزانية عام 2014 عن فائض بنسبة 0.5 بالمئة، في حين استقر إجمالي الدين بنحو 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ظلت الميزانية في حالة إيجابية في عام 2017 .وكما هو متوقع أن يحصل في عام 2018

احتلت ليتوانيا المرتبة 11 في العالم في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي أعدته مجموعة البنك الدولي والمرتبة 19 من أصل 178 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يتم قياسه عبر مؤسسة التراث. وسطيًا، أكثر من 95% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في ليتوانيا يأتي من دول الاتحاد الأوروبي. تعد السويد تاريخيًا أكبر مستثمر بنسبة 20%-30% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في ليتوانيا. في عام 2017، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليتوانيا حيث وصل إلى أعلى رقم مسجل على الإطلاق لمشاريع الاستثمار في مجالات جديدة، أيضًا في عام 2017، احتلت ليتوانيا البلد الثالث بعد كلًا من أيرلندا وسنغافورة من حيث متوسط القيمة الوظيفية للمشاريع الاستثمارية. تحتل ليتوانيا مرتبة معتدلة في مؤشر الابتكار الدولي،والمرتبة 15 بين دول الاتحاد الأوروبي وفق المفوضية الأوروبية. والمرتبة 34 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023

استنادًا إلى بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن ليتوانيا تندرج ضمن قائمة أفضل خمس دول في العالم من حيث التحصيل العلمي الجامعي. وجود القوى العاملة المتعلمة أدى إلى جذب استثمارات خارجية خصوصًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات الماضية. بدورها قامت الحكومة الليتوانية وبنك ليتوانيا بتسهيل الإجراءات المتبعة للحصول على تراخيص أنشطة النقود الإلكترونية ومؤسسات الدفع. مُصنفةً البلاد كواحدة من أكثر الدول جاذبية لمبادرات التكنولوجيا المالية .في الاتحاد الأوروبي

مناخ الأعمال

في عام 2017، 14.7 مليار يورو، أو 35% من الناتج المحلي (FDI) بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الإجمالي، أي 5215 يورو للفرد الواحد. كان أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في ليتوانيا هو التصنيع (73.7 مليون يورو)، والزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك (27.4 مليون يورو)، والمعلومات والاتصالات (10 مليون يورو). ظلّت السويد وهولندا وألمانيا أكبر المستثمرين.

تسعى ليتوانيا إلى أن تصبح مركزًا للابتكار بحلول عام 2020. ولتحقيق هذا الهدف، فإنها تبذل جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات القيمة المضافة، وخاصة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتطوير البرمجيات، والاستشارات، والتمويل، والخدمات اللوجستية. أسست شركات دولية معروفة مثل مايكروسوفت، آي بي إم، ترانسكوم، باركلايز، سيمنز، سيب، تيليا سونيرا، باروك، ويكس.كوم، فيليب موريس، ثيرمو فيشر سينتيفيك تواجدها في ليتوانيا.

توفر المناطق الاقتصادية الحرة في ليتوانيا بنية تحتية متطورة، ودعم الخدمات، والحوافز الضريبية. تعفى الشركة التي تؤسس في منطقة اقتصادية حرة من الضرائب المفروضة على الشركات خلال أعوامها الست الأولى، كما تعفى من ضريبة الأرباح الموزعة وضريبة العقارات. تعمل 7 مناطق اقتصادية حرة في ليتوانيا - منطقة ماريامبوله الاقتصادية الحرة، منطقة كاوناس الاقتصادية الحرة، منطقة كلايبيدا الاقتصادية الحرة، منطقة بانيفيزيس الاقتصادية الحرة، منطقة أكمين الاقتصادية الحرة، منطقة شياولياي الاقتصادية الحرة، منطقة الاقتصادية الحرة كيداينياي. هناك تسعة مواقع صناعية في ليتوانيا، يمكن أن توفر مزايا إضافية من خلال وجود بنية تحتية مطورة بشكل جيد، مُقدّمةً خدمات استشارية وحوافز ضريبية. تُصنّف ليتوانيا في المرتبة الثالثة بين الاقتصادات المتقدمة من حيث الكمية (16) من بين المناطق الاقتصادية الخاصة - (21) بعد الولايات المتحدة الأمريكية (256) وبولندا.

تقدم البلديات الليتوانية حوافز خاصة للمستثمرين الذين يخلقون وظائف أو يستثمرون في البنية التحتية. قد تربط البلديات معايير التخصيص بعوامل إضافية، مثل عدد الوظائف المُنشأة أو المنافع البيئية. يمكن

أن تشمل مزايا المستثمرين الاستراتيجية حوافز ضريبية مواتية لمدة تصل إلى عشر سنوات. قد تمنح البلديات حوافز خاصة للحث على الاستثمار في البنية التحتية البلدية والتصنيع والخدمات.

أكّد حوالي 40% من المستثمرين الذين شملهم الاستطلاع أنهم يقومون بإجراء البحث والتطوير التجريبي (آر أند دي) أو يخططون للقيام به في فروعهم الليتوانية. في عام 2018، صُنفت ليتوانيا كثاني أكثر المواقع جاذبية للمصنعين في مؤشر مخاطر التصنيع لعام 2018. في عام 2019، احتلت ليتوانيا المرتبة 16 في قائمة أفضل 20 دولة كمقصد للاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي، التي أنشأتها شركة إرنست أند يونغ.

القوى العاملة

بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عامًا فما فوق 1.45 مليون، وبلغ معدل النشاط 60% في عام 2017.

ارتفع متوسط الراتب أكثر من أربع مرات في ليتوانيا، خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2007. بالرغم من ذلك، فإن تكاليف العمالة في ليتوانيا هي من بين أقل التكاليف في الاتحاد الأوروبي. كان متوسط الراتب الشهري الصافي في الربع الرابع 2018، 800 يورو وزاد بنسبة 9.5%. كانت البطالة في ليتوانيا متقلبة. منذ عام 2001، انخفض معدل البطالة من حوالي 20% إلى أقل من 4% في عام 2007 وذلك لسببين رئيسيين. أولًا، خلال فترة التوسع الاقتصادي السريع، أنشئت العديد من أماكن العمل. تسبب هذا بانخفاض في معدل البطالة وارتفاع في نفقات الموظفين. ثانيًا، قللت الهجرة من مشاكل البطالة منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد خفّضت الأزمة الاقتصادية في عام 2008 من الحاجة إلى العمال، وبالتالي ارتفع معدل البطالة إلى 13.8% ثم استقر في الربع الثالث من عام 2009. كان معدل البطالة في الربع الأول من عام 2018، 6.3%.

بناءً على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعد ليتوانيا من بين أفضل خمس دول في العالم من حيث التحصيل العلمي بعد الثانوي (التعليم العالي). اعتبارًا من عام 2016، كان 54.9% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا، و30.7% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عامًا قد أكملوا التعليم العالي. كانت حصة مكملي التعليم العالي الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و64 عامًا في (مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) في ليتوانيا أعلى من المتوسط حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (29% و26% على التوالي)، على غرار قطّاعي الأعمال والإدارة والقانون (25% و23% على التوالي).

مستوى إنتاجية العمل في ليتوانيا اليوم أقل بنحو الثلث من المتوسط حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تحتل ليتوانيا المرتبة 15 في مؤشر مرونة التوظيف.

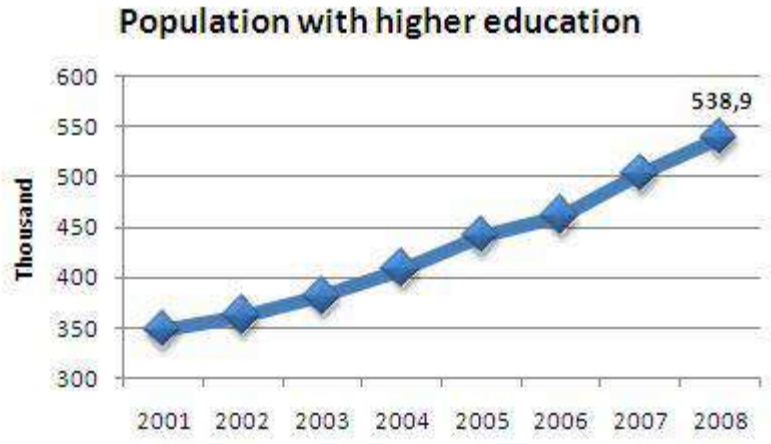

عدد السكان ذوو التعليم المرتفع من 2001 إلى 2008

توزيـع الدخل والثروة

تنتمي ليتوانيا إلى مجموعة الثروة الوسيطة وفقًا لتقرير كريدي سويس للثروة العالمية لعام 2017. اعتبارًا من عام 2017، كان متوسط الثروة للفرد البالغ في ليتوانيا 27,507 دولارًا. يُعد الدين الأسري من بين أدنى المعدلات بين دول الاتحاد الأوروبي -49% من صافي الدخل المتاح للتصرف في 2015.

قطاعات الاقتصاد

الخدمات

يعمل حوالي 37,000 (ICT). واحدة من أهم القطاعات الفرعية هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موظف في أكثر من 2000 شركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 9.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. تستضيف ليتوانيا 13 من أكبر 20 شركة لتكنولوجيا المعلومات في دول البلطيق. صدّرت ليتوانيا خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة 128. مليون يورو في الربع الثاني من عام 2018.

يعد تطوير الخدمات المشتركة والتعهيد في العمليات التجارية هي بعض من المجالات الواعدة. تشمل الشركات التي قامت بتعهيد عملياتها التجارية إلى ليتوانيا، باركليز، بنك دانسكي، سيتكو جروب، ويسترن يونيون، أوبر، ميرور، برايس ووترهاوس كوبرز، أنثيل، أدفورم، بوكينغ هولدينجز (Booking.com ، Kayak.com ، هوم توغو، فيسما، يونيتي، يارا الدولية، ناسداك نورديك، بنتلي سيستمز، إرنست أند يونغ وغيرها الكثير.

الخدمات المالية

يركز القطاع المالي في الغالب على السوق المحلية. هناك تسعة بنوك تجارية حاصلة على ترخيص من بنك ليتوانيا وثمانية فروع للبنوك الأجنبية. معظم البنوك تنتمي إلى شركات دولية، في الغالب الاسكندنافية منها. أظهر القطاع المالي نموًا هائلًا في فترة ما قبل الأزمة (1998-2008). كانت قيمة الأصول المصرفية 3.2

مليار يورو فقط أو 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، نصف ما هو مكون من محفظة قروض.

بحلول بداية عام 2009، نمت الأصول المصرفية إلى 26.0 مليار يورو أو 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وصلت قيمة محفظة القروض إلى 20.7 مليار يورو. كانت نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي 64%. نمو الودائع لم يكن بنفس سرعة نمو القروض. في نهاية عام 2008، كانت محفظة القروض أكبر مرتين من محفظة الودائع. مما شرح الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي. سُجل انكماش في محفظة القروض خلال العام الماضي، وبالتالي فإن نسبة القروض إلى الودائع تعود ببطء إلى مستويات جيدة.

التكنولوجيا المالية

سعت البلاد على نحو متزايد لتنصيب نفسها المركز الرئيسي للتكنولوجيا المالية في الاتحاد الأوروبي، على أمل اجتذاب الشركات الدولية من خلال الوعد بتوفير تراخيص تشغيلية أوروبية في غضون ثلاثة أشهر، مقارنة بفترة انتظار تصل إلى عام في بلدان مثل ألمانيا أو المملكة المتحدة. في عام 2017 فقط، جاءت 35 شركة من شركات التكنولوجيا المالية إلى ليتوانيا -نتيجة الإجراءات المبسطة التي اتخذتها الحكومة الليتوانية وبنك ليتوانيا للحصول على تراخيص لممارسة أنشطة مؤسسات المال والدفع الإلكتروني. أُطلق أول مركز بلوك تشاين دولي في أوروبا في فيلنيوس عام 2018. تهدف حكومة ليتوانيا أيضًا إلى جذب مؤسسات مالية تبحث عن موقع جديد بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. منحت ليتوانيا ما مجموعه 39 رخصة للمال الإلكتروني، بكونها الثانية في الاتحاد الأوروبي فقط بعد المملكة المتحدة برصيد 128 رخصة. في عام 2018 أنشأت غوغل شركة للدفع في ليتوانيا، احتلت فيلنيوس في عام (FDI) المرتبة السابعة في قائمة مدن التكنولوجيا المالية من حيث أداء الاستثمار الأجنبي المباشر 2019.

أنشأ بنك ليتوانيا المركزي مساحةً رقابيةً لاختبار الابتكارات المالية في بيئة حية تحت توجيهات بنك ليتوانيا وإشرافه. طور بنك ليتوانيا أيضًا إل بي تشاين وهو أول مساحة رقابية قائمة على أساس الـ بلوك تشاين في العالم مُطوّرة من قبل مُنظّم للسوق المالية، يجمع بين البنى التحتية التكنولوجية والتنظيمية.

أعلنت شركة موديز عن افتتاح مكتبها في فيلنيوس.

السياحة

أصبحت السياحة في ليتوانيا ذات أهمية متزايدة بالنسبة للاقتصاد المحلي، مُشكّلةً نحو 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. يوجد في ليتوانيا 22000 نهر وحوض، و3000 بحيرة، وشبكة سياحية ريفية متطورة بشكل جيد، ومنطقة ساحلية فريدة من نوعها بمساحة نحو 100 كم وأربعة مواقع للتراث العالمي التابعة لليونسكو. تستقبل ليتوانيا أكثر من 1.4 مليون سائح أجنبي سنويًا. توفر كل من ألمانيا وبولندا وروسيا ولاتفيا وروسيا البيضاء معظم السياح، ويصل عدد كبير من المملكة المتحدة وفنلندا وإيطاليا أيضًا.

منظر لوسط مدينة فيلنيوس. برج أوروبا، والبلدية، ومباني سويدبانك، وفندق ليتوفا في وسط الصورة. كنيسة القديس فيليب والقديس يعقوب على اليمين. المكتبة الوطنية على اليسار. فيكتوريا، م. ج

عام	
الدولة	ليتوانيا
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	47.168 بليون دولار أمريكي[1] (2017)
نمو الناتج الإجمالي	2.3 نسبة مئوية[2]

	(2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 16809 (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 2 (2016)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 4.45 (2017)

اقتصاد إستونيا

قبل الحرب العالمية الثانية استند اقتصاد إستونيا على الزراعة، ولكن كان هناك قطاعاً هاما للمعرفة، مع المدينة الجامعية تارتو المعروف عنها الإسهامات العلمية، والقطاع الصناعي المتنامي، مماثلة لفنلندا النجاورة لها. وكانت منتجات مثل الزبدة والحليب والجبن معروفة على نطاق واسع في أسواق أوروبا الغربية. وكانت الأسواق الرئيسية ألمانيا والمملكة المتحدة، وكانت 3٪ فقط من كل التجارة الاتحاد السوفيتي المجاور.

تملك إستونيا اقتصادًا متطورًا وهي عضو في الاتحاد الأوروبي وفي منطقة اليورو. يتأثر اقتصاد إستونيا بشدة بتطورات الاقتصادين الفنلندي والسويدي.

نظرة عامة

قبل الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد الإستوني قائمًا على الزراعة، لكن كان هناك قطاع معرفة بارز، مع جامعة مدينة تارتو التي اشتهرت بمساهماتها العلمية، وقطاع صناعي متنامي، كنظيره في الجارة فنلندا. كانت المنتجات كالزبدة والحليب والجبن منتشرة على نطاق واسع في أسواق أوروبا الغربية. كانت الأسواق الرئيسية بالنسبة لإستونيا ألمانيا والمملكة المتحدة، في حين لم يتجاوز مجموع التبادل التجاري مع الاتحاد السوفييتي المجاور 3%. تتمتع إستونيا وفنلندا بمستوى معيشة متشابه نسبيًا.

إن ضم الاتحاد السوفييتي لإستونيا والدمار النازي والسوفييتي الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية قد سبب الشلل للاقتصاد الإستوني. واصَل الاحتلال السوفييتي اللاحق وما تبعه من فرضٍ للسيطرة السوفييتية على أشكال الحياة بعد الحرب دمجَ الاقتصاد والصناعة الإستونية في بنية الاتحاد السوفييتي المخططة مركزيًا. في عام 1991، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقط 100 دولار أمريكي.

بعد ابتعادها عن الشيوعية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، واستعادة استقلالها في عام 1991، وتحولها إلى اقتصاد السوق، برزت إستونيا دولةً رائدة في الاقتصاد العالمي. في عام 1992، اعتمدت الدولة الكرون الإستوني عملةً خاصة بها، ما ساهم بدوره في رفع استقرار الاقتصاد إلى حد كبير. في عام 1994، أصبحت إستونيا من أُوَل الدول في العالم التي تعتمد ضريبة ثابتة، بمعدّل موحّد قدره 26% بصرف النظر عن الدخل الشخصي. في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، حصلت إستونيا على استثمارات أجنبية للفرد الواحد أكثر من أي دولة أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية. خُفّضت ضريبة الدخل الشخصي على عدّة خطوات بين عامي 2005 و2008، من 26% إلى 21%.

كانت الدولة تلحق بركب دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة (إي يو-15) بسرعة؛ إذ نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 34.8% من متوسط ناتج دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة في عام 1996 إلى 65% في عام 2007، على غرار نظيره في دول أوروبا الوسطى. صُنفت إستونيا بالفعل دولةً ذات دخل مرتفع من قِبل البنك الدولي. كان نصيب الفرد في البلاد من الناتج المحلي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية)، وهو مؤشر جيد للثروة، 35,974 دولارًا أمريكيًا في عام 2018 وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، وكان ترتيب إستونيا بهذه الحصة بين ليتوانيا وقبرص، إلا أنها كانت أدنى من معظم دول الاتحاد الأوروبي ذات العضوية القديمة كإسبانيا وإيطاليا. بسبب أدائها الاقتصادي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وُصفت إستونيا بأنها أحد نمور البلطيق الثلاثة.

في عام 2008، احتلت إستونيا المرتبة الثانية عشرة من بين 162 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية 2008، وهي الأفضل من أي جمهورية سوفييتية سابقة. في نفس العام، تذيلت إستونيا قائمة الدول الأوروبية لحرية سوق العمل، إلا أن الحكومة تعمل على صياغة التحسينات.

في 1 يناير عام 2011، انضمت إستونيا إلى منطقة اليورو، لتصبح أول جمهورية سوفييتية سابقة تنضم إلى منطقة اليورو.

في عام 2013، صنّفت مجموعة البنك الدولي إستونيا في المرتبة 21 على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

احتلت إستونيا المركز 16 في [[مؤشر الابتكار العالمي عام 2023

عام	
الدولة	إستونيا
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 30.312 (2018)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 1.6 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 28332.6 (2022)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 2.4 (2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] مليون 345.037 (2017)

اقتصاد الفاتيكان

الاقتصاد غير التجاري والفريد من نوعه لمدينة الفاتيكان يدعمه مالياً مساهمات (المعروفة باسم بنس بطرس) من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية من جميع أنحاء العالم، وبيع الطوابع البريدية والتذكارات السياحية، ورسوم القبول للمتاحف، وبيع المطبوعات.

تنظم «الدائرة العادية لأملاك الكرسي الرسولي» الشؤون المالية، وتتمتع بسلطة مطلقة تقريبًا، وهي لجنة كردنالية وتحوي مستشارين ماليين وإداريين. اللجنة الثانية هي «الدائرة الخاصة» والتي تختصّ بإدارة المال الذي دفعته المملكة الإيطالية سنة 1920 إلى الكرسي الرسولي بموجب اتفاقيات لاتران مقابل تنازل البابا عن أراضي ملكه للدولة الإيطالية؛ وهي في قيمة تلك الحقبة كانت مليار ليرة إيطالية سندات و 750 مليون نقدًا؛ حوّلت جميعها إلى ذلك وأودعت في ثلاث مصارف في بريطانيا وسويسرا وأغلبها الولايات المتحدة؛ ولا يتم الصرف من رأس المال ذاته بل من فوائده فقط.

الإدارة الخاصة» لأملاك الفاتيكان استحدثها البابا بيوس الثاني عشر، وكانت قبل ذلك تخضع لإدارة البابا » stituto per le :بالإيطالية) «مباشرة. أما المصرف الفاتيكاني فيدعى «المؤسسة لأجل الأعمال الدينية Opere di Religione – IOR) وقد استحدثه البابا بيوس الثاني عشر أيضًا عام 1942 وهو يقبل الودائع ويقوم بجميع العمليات المصرفية وتشرف عليه لجنة كردنالية أيضًا، غير أنه لا يقبل التعامل إلا مع حملة الجنسية الفاتيكانية، وإكليروس أبرشية روما والرهبانيات. وإلى جوانب عوائد الإدارة الخاصة وأرباح المصرف الفاتيكاني، فإن دخل الدولة يأتي أساسًا من بيع الطوابع ورسوم زيارة المتاحف أو استخدام وثائق المكتبة الفاتيكانية، وبيع التذكارات الدينية، إلى جانب ما يعرف باسم «بنس القديس بطرس» أو «دينار القديس بطرس» وهي أشبه بصدقة اختيارية من كنائس العالم أجمع إلى الفاتيكان، وتعتبر «من الوجهة المالية الضريبة الأغرب في العالم من حيث صعوبة ضبطها وتحديدها».

العمل التجاري والإعلانات ممنوعان في الفاتيكان، أسعار السلع أرخص منها في روما بحكم انتفاء الجمارك عنها، ورواتب الموظفين أعلى بقليل مما هي عليه في روما؛ يبلغ عددهم نحو ثلاث آلاف عامل، ولا تفرض عليهم ضريبة أو بدل إيجار في حال سكنهم داخل المدينة. تتعامل الدولة باليورو، وهناك مصنع صغير لضرب العملات المعدنية أو العملات، وغالبًا ما تحمل صورة البابا. بالنسبة للمصانع، فإن الفاتيكان يدير مصنعًا صغيرًا لإنتاج الفسيفساء ومصنعًا صغيرًا آخر لصناعة التذكارات الدينية والسياحية؛ أما الكهرباء والمياه فهي تقدم من قبل إيطاليا، ولا يوجد في الفاتيكان أي مركز لها.

اقتصاد جمهورية أيرلندا

يعد اقتصاد جمهورية أيرلندا في المقام الأول، اقتصادًا معرفيًا، يركز على الخدمات في التكنولوجيا الحديثة، وعلوم الحياة، والخدمات المالية والأعمال التجارية الزراعية بما في ذلك الأغذية الزراعية. أيرلندا اقتصاد مفتوح (تحتل المرتبة السادسة في مؤشر الحرية الاقتصادية)، وتحتل المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالية القيمة. تحتل أيرلندا في جدول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، المرتبة الخامسة من أصل 187 في جدول صندوق النقد الدولي، والسادسة من أصل 175. في تصنيف البنك الدولي.

بعد فترة من النمو المستمر على المستوى السنوي من عام 1984 إلى عام 2007، أثرت الأزمة المالية الأيرلندية بعد عام 2008 تأثيرًا شديدًا على الاقتصاد، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية المحلية المتعلقة بانهيار فقاعة العقارات الأيرلندية. شهدت أيرلندا أولًا فترة ركود تقني قصيرة المدى، وتحديدًا من الربع الثاني من عام 2007، تلتها فترة ركود من الربع الأول من عام 2008 إلى عام 2009.

بعد عام من ركود النشاط الاقتصادي في عام 2010، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأيرلندي بنسبة 2.2% في عام 2011 و0.2% في عام 2012 -وكان هذا الارتفاع مرتبطًا بالتحسينات في قطاع التصدير. تسببت أزمة الديون السيادية الأوروبية في ركود أيرلندي جديد، بدأ في الربع الثالث من عام 2012، واستمر في الربع الثاني من عام 2013. بحلول منتصف عام 2013، تنبأت التوقعات الاقتصادية للمفوضية الأوروبية لأيرلندا بأن تعود معدلات نموها إلى 1.1% في عام 2013 و 2.2% في عام 2014. بلغت نسب نمو إجمالي الناتج المحلي الوهمي لعام 2015، 26.3% (الناتج القومي الإجمالي بنسبة 18.7%). ونُسب هذا النمو جزئيًا وبشكل رسمي إلى ممارسات الانعكاس الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تغير مقرها الرسمي. ظهر هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الذي أطلق عليه الاقتصادي بول كروغمان لقب «اقتصاديات الجني الخبيث»، مدفوعًا من قبل شركة أبل بإعادة هيكلة فرعها الأيرلندي في يناير 2015. أدى تغيير الإحصاءات الاقتصادية لأيرلندا (بما في ذلك الدخل القومي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي) من خلال الممارسات الضريبية لبعض الشركات متعددة

الجنسيات، إلى اقتراح البنك المركزي الأيرلندي تدبيرًا بديلاً من تلك السنة فصاعدًا (الدخل القومي .الإجمالي المعدل أو الدخل القومي الإجمالي)، لعكس الحالة الاقتصادية الحقيقية بشكل أكثر دقة

تواصل الشركات متعددة الجنسيات، المملوكة للأجانب، في المساهمة كثيرًا في الاقتصاد الأيرلندي، إذ تشكل 14 من أكبر 20 شركة أيرلندية (حسب حجم التداول)، وتوظف 23% من القوى العاملة في القطاع الخاص، وتدفع 80% من ضريبة الشركات المحصلة. اعتبارًا من منتصف عام 2019، من المتوقع أن .يتراجع النمو الاقتصادي في أيرلندا، لا سيما بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي

.احتلت أيرلندا المرتبة 22 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023، متراجعةً من المركز 12 عام 2019

المساهمون الاقتصاديون والإجراءات الاقتصادية

تشكل الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للأجانب، نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لأيرلندا. تساهم «مخططات الضرائب» التي تستخدمها بعض الشركات متعددة الجنسيات، في تشويه الإحصاءات الاقتصادية لأيرلندا؛ بما في ذلك الدخل القومي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، تُظهر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن لأيرلندا نفوذ متوسط على أساس إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (78.8% في عام 2016)، ولكنها ثاني أعلى قوة، بعد اليابان، على إجمالي أساس الدين العام للفرد (62,686 دولار في عام 2016). أدى هذا الانفصال في عام 2017، إلى تطوير البنك المركزي الأيرلندي للدخل القومي الإجمالي الأيرلندي المعدل (أو الدخل القومي الإجمالي) لقياس الاقتصاد الأيرلندي (الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 وهو 143 % من الدخل القومي الأيرلندي لعام 2016، وبلغ إجمالي الدين العام الأيرلندي إلى الدخل القومي الإجمالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 116.5%). وضع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في أيرلندا في مرتبة مشابهة لألمانيا.

وفقًا لتقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ معدل نمو الإنتاجية بين الكيانات الأجنبية 10.9% لعام 2017، وكان أقل بنسبة 2.5% للشركات المحلية.

كان تغيير البيانات الاقتصادية الأيرلندية من خلال مخططات ضرائب الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة مساهماً رئيسيًا في تعزيز الرافعة المالية في «النمر السلتي»، مما زاد من تفاؤل كل من المستهلكين الأيرلنديين (الذين اقترضوا 190% من الدخل المتاح) وتفاؤل أسواق رأس المال العالمية ايضًا بشأن أيرلندا (مكّنت البنوك الأيرلندية من إقراض أكثر من 180% من قاعدة الودائع). شعرت أسواق المال العالمية التي تجاهلت ائتمان القطاع الخاص في أيرلندا، وتحذيرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي، عندما كان الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي يرتفع خلال النمر السلتي، بالقلق من الأزمة المالية. أدى انسحابهم إلى تصحيح عميق للملكية الأيرلندية، ما أدى إلى أزمة في النظام المصرفي الأيرلندي.

صُنف النمو الهائل (ولكن الخادع) في الناتج المحلي الإجمالي لأيرلندا عام 2015 (من 1% في عام 2013، إلى 8% في عام 2014، إلى 25% في عام 2015) بـ«اقتصاديات الجني الخبيث» من البعض. أظهر أن إعادة هيكلة شركة آبل الفرعية الأيرلندية في يناير 2015، هي من تقود هذا النمو. أظهر تقرير تابع للمفوضية الأوروبية في الحسابات القومية لأيرلندا أنه حتى قبل ذلك، كان 23 % من الناتج المحلي الإجمالي لأيرلندا، مدفوعات صافية للشركات متعددة الجنسيات، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي تضخم إلى 130 % من الناتج المحلي الإجمالي «الحقيقي» (قبل نمو شركة أبل).

أدى ذلك إلى اقتراح البنك المركزي الأيرلندي مقياسًا بديلًا جديدًا، وهو الدخل القومي الإجمالي المعدل، لتمثيل الاقتصاد الأيرلندي «الحقيقي» بشكل أفضل. نظرًا لأهمية الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في الاقتصاد الأيرلندي (80% من العمالة الأيرلندية متعددة الجنسيات، و 14 من أكبر 20 شركة أيرلندية)، كان إصدار قانون تخفيض الضرائب وفرص العمل لعام 2017 يمثل تحديًا لأيرلندا. تستهدف أجزاء من

قانون خفض الضرائب والوظائف في الولايات المتحدة لعام 2017، المخططات الضريبية الأيرلندية متعددة الجنسيات (وخاصة الانتقال إلى نظام حديث «للضريبة الإقليمية»، وتطبيق ضريبة دخل أجنبية غير ملموسة في ما يتعلق بالملكية الفكرية، وضد نظام ضريبة الدخل غير الملموس الضريبي الأيرلندي العالمي). بالإضافة إلى ذلك، يُنظر أيضًا إلى ضريبة المبيعات الرقمية المقترحة من الاتحاد الأوروبي (والرغبة المعلنة في إنشاء قاعدة موحدة لضرائب الشركات)، على أنها محاولة لتقييد استخدام مخططات الضرائب الأيرلندية المتعددة الجنسيات من قبل شركات التكنولوجيا الأمريكية.

يتطلب تثبيت فقاعة الائتمان الأيرلندية تحويلاً كبيراً للديون من الميزانية العمومية للقطاع الخاص (أعلى رافعة مالية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، إلى الميزانية العمومية للقطاع العام (غير المستغلة تقريبًا، ما قبل الأزمة)، عن طريق عمليات إنقاذ البنوك الأيرلندية والإنفاق من العجز العام. يعني نقل هذا الدين، أنه كان لأيرلندا، في عام 2017، واحد من أعلى مستويات المديونية في القطاع العام والقطاع الخاص، في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

التاريخ

الدولة الأيرلندية الحرة

كانت لدى أيرلندا في عشرينيات القرن العشرين، حواجز تجارية عالية مثل التعريفات الجمركية المرتفعة، خاصة خلال الحرب الاقتصادية مع بريطانيا في ثلاثينيات القرن الماضي، وسياسة استبدال الواردات. خلال الخمسينيات، هاجر 400,000 شخص من أيرلندا. أصبح من الواضح بشكل متزايد، عدم استدامة القومية الاقتصادية. في حين تمتعت الدول الأوروبية الأخرى بنمو سريع، عانت أيرلندا من ركود اقتصادي.

.مركز مدينة دبلن

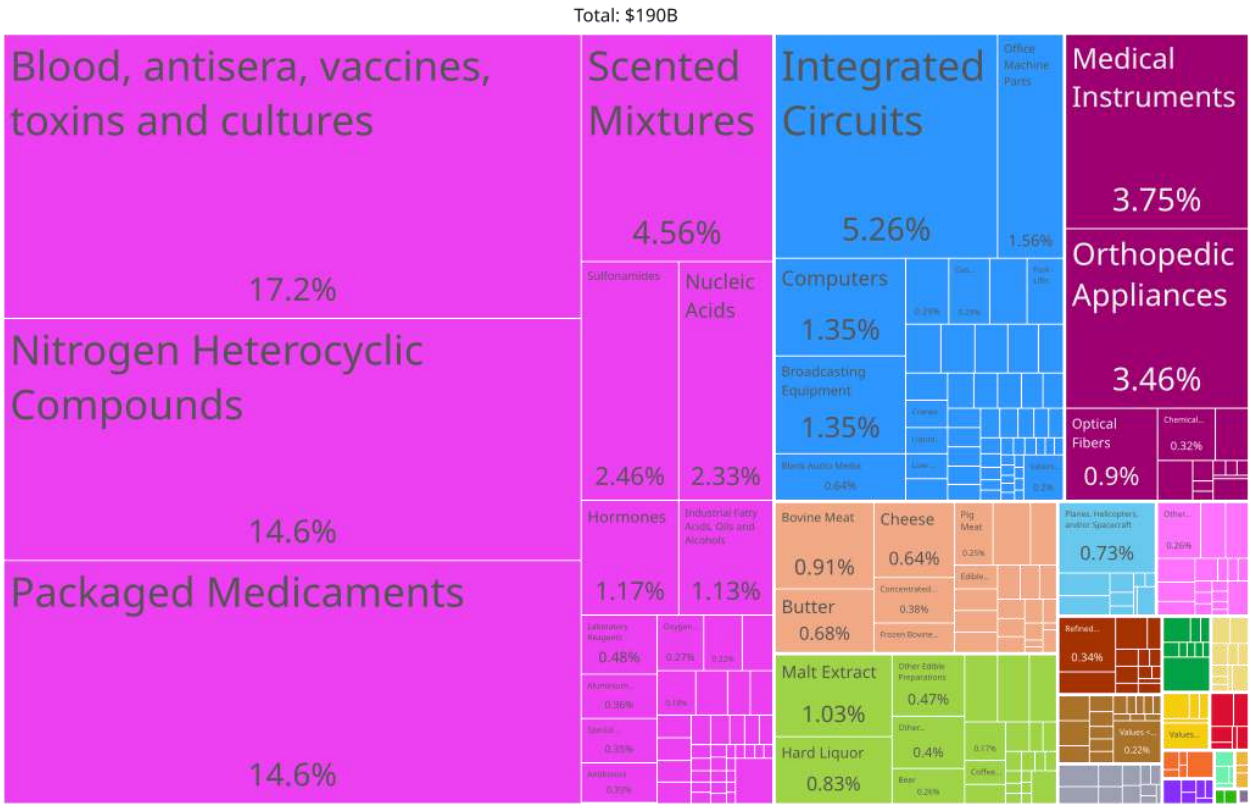

صادرات المنتجات الأيرلندية 2019

عام	
الدولة	جمهورية أيرلندا
عملة	يورو

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 333.731 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 5.2 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 68885 (2017)

(CPI) التضخم الاقتصادي	نسبة مئوية[4] 0.2- (2016)

المالية العامة

إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] بليون 4.413 (2017)

اقتصاد ألبانيا

شهد اقتصاد ألبانيا الانتقال من ماضيها الشيوعي إلى اقتصاد السوق المفتوحة في أوائل 1990. على الرغم من أن البلد غني بالموارد الطبيعية، وعزز بشكل رئيسي الاقتصاد من قبل، والزراعة، وتجهيز الأغذية، والخشب والنفط والاسمنت والكيماويات والتعدين، والمعادن الأساسية، والطاقة الكهرومائية، والسياحة، وصناعة النسيج، وتحويلات المهاجرين،

.احتلت ألبانيا المركز 83 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023

التاريخ

في أعقاب انهيار النظام الشيوعي عام 1990، شهدت ألبانيا نزوحًا جماعيًا للاجئين إلى إيطاليا واليونان. حاولت ألبانيا تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي الذي نجح في نهاية المطاف. بدأت محاولات الإصلاح بجدية في أوائل عام 1993 بعد أن انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 50% من ذروته في عام 1989. يعاني البلد حاليًا من ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة والفساد.

أطلقت الحكومة المُنتَخبة ديمقراطيًا التي تولت السلطة في أبريل عام 1992 برنامجًا طموحًا يدعو إلى البدء بالإصلاح الاقتصادي من أجل وقف التدهور الاقتصادي ووضع البلاد على الطريق الصحيح نحو اقتصاد السوق. شملت العناصر الرئيسية تحرير الأسعار ونظام الصرف وضبط الأوضاع المالية والتقييد النقدي ووضع سياسة ثابتة للدخل. استُكملت هذه الإصلاحات بمجموعة شاملة من الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الخصخصة وإصلاح المشاريع والقطاع المالي وإنشاء الإطار القانوني لاقتصاد السوق ونشاط القطاع الخاص. تم خصخصة معظم الزراعة والإسكان الحكومي والصناعات الصغيرة. استمر هذا الاتجاه بخصخصة النقل والخدمات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

في عام 1995، بدأت الحكومة في خصخصة المؤسسات الحكومية الكبيرة. وبعد أن بلغ الاقتصاد نقطة منخفضة في أوائل التسعينات، توسّع ببطء مرة أخرى ووصل إلى مستويات جيدة في عام 19889 بحلول نهاية العقد.

التحديات والحلول

تعوق الإصلاحات في ألبانيا محدودية القدرة الإدارية وانخفاض مستويات الدخل، ما يجعل السكان عرضة بشكل خاص للبطالة وتقلب الأسعار وغير ذلك من المتغيرات التي تؤثر سلبًا على الدخل. وما يزال الاقتصاد يتعزز بتحويلات بعض القوى العاملة التي تعمل في الخارج. هذه التحويلات تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتساعد على تعويض فائض التجارة الخارجية الكبير. تم خصخصة معظم الأراضي الزراعية في عام 1992، ما أدى إلى تحسّن ملحوظ في دخل الفلاحين. في عام 1998، تراجعت ألبانيا بنسبة 0.8% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 ثم استعادت مستواها بنسبة 79% في عام 1999. ساعدت المعونة الدولية على تحمل التكاليف الباهظة لاستقبال اللاجئين وإعادتهم من الصراع في كوسوفو. وما يزال الاستثمار واسع النطاق من الخارج يعوقه ضعف البنية الأساسية؛ إلى جانب الافتقار إلى نظام مصرفي يعمل بكامل طاقته؛ وقوانين الاستثمار والضرائب والعقود التي لم يتم اختبارها أو لم يتم تطويرها بشكل كامل؛ والعقلية الثابتة التي لا تشجع على المبادرة.

توصيات أخرى

ومع ذلك، أشار فوربس أيضًا إلى بعض التقدم بقوله: «بمساعدة من المانحين الدوليين، تتخذ الحكومة خطوات لتحسين شبكة الطرق والسكك الحديدية الوطنية الفقيرة، والتي تشكل حاجزًا طويلًا أمام النمو الاقتصادي المستدام. وقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة إذ شرعت الحكومة في برنامج طموح لتحسين مناخ الأعمال التجارية من خلال الإصلاحات المالية والتشريعية. تركز الحكومة على تبسيط شروط الترخيص وقوانين الضرائب ودخلت في ترتيب جديد مع صندوق النقد الدولي لتقديم دعم مالي وتقني إضافي».

قدّم تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في الرابع والعشرين من يناير عام 2017 قدرًا من التعزيز الإيجابي: «ما يزال البرنامج الاقتصادي على المسار الصحيح، وما يزال التقدم الجيد في تنفيذ الإصلاحات البنيوية وموقف بنك ألبانيا من السياسة النقدية المواتية مناسبًا». قدم مفتشو صندوق النقد الدولي الذين زاروا تيرانا خطة العمل التالية: «من أجل المضي قدمًا، ينبغي أن تكون الأولويات الرئيسية هي: الاستمرار في توسيع نطاق العائدات لتعزيز المالية العامة وضمان القدرة على تحمل الديون والحد من القروض متعثرة السداد لتعزيز الاستقرار المالي ودعم التعافي الائتماني ودفع الإصلاحات البنيوية إلى الأمام لتحسين مناخ الأعمال التجارية. وقد أُحرز تقدمًا هامًا في هذه المجالات، ويلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذه المكاسب. وفي هذا الصدد، يظل تعزيز الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وإدخال ضريبة على الممتلكات على أساس القيمة أهدافًا هامة. سيساعد تحسين الإدارة المالية العامة على ضمان زيادة كفاءة الإنفاق العام ومراقبة المتأخرات. ثمّة حاجة إلى الإسارع في عملية التنفيذ لاستراتيجية حلّ القروض متعثرة السداد لتعزيز الإقراض للقطاع الخاص. سوف تكون الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال التجارية ومعالجة الفجوات في الهياكل الأساسية وتحسين مهارات العمل، من الأمور الحاسمة لتعزيز القدرة التنافسية».

دخول ألبانيا إلى الاتحاد الأوروبي

تقدمت ألبانيا بطلب العضوية للاتحاد الأوروبي في عام 2009. ومن المتوقع أن تفيد هذه العضوية اقتصاد ألبانيا. حصلت البلاد على مركز المرشح الرسمي في عام 2014، لكن تم حرمان ألبانيا مرتين من العضوية الكاملة. حذّر البرلمان الأوروبي قادة الحكومة الألبانية في أوائل عام 2017، أن الانتخابات البرلمانية الألبانية لعام 2017 يجب أن تكون «حرة ونزيهة» قبل أن تبدأ المفاوضات في قبول البلاد في الاتحاد الأوروبي. أعرب عضو البرلمان الأوروبي أيضًا عن قلقه إزاء «العدالة الانتقائية والفساد وطول الوقت الذي تستغرقه الإجراءات القضائية والتدخل السياسي في التحقيقات وقضايا المحاكم»، لكن البيان الصحفي الصادر عن الاتحاد الأوروبي أعرب عن بعض التفاؤل: «من المهم أن تحافظ ألبانيا على زخم الإصلاح

اليوم ويجب أن نكون مستعدين لدعم هذه الإصلاحات قدر الإمكان في هذه العملية». في مايو عام 2019، أوصى المفوض الأوروبي يوهانس هان بأن يفتح الاتحاد الأوروبي محادثات العضوية مع ألبانيا.

يجب أن تواصل ألبانيا تحسين هياكلها الأساسية ولا سيما في مجال الطرق السريعة داخل حدودها وربط البلد بجيرانه. وبمجرد وجود أدلة على إحراز تقدم كبير على هذه الجبهة، فإن فرص قبول البلاد في الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تتحسن. جرت مناقشات خلال عام 2015 لتأمين التمويل اللازم للقيام بذلك.

بحلول عام 2016، أصبحت الصين واحدة من المستثمرين الرئيسيين في ألبانيا بعد شراء حقوق الحفر لحقول النفط في باتوس مارينز وكوكوفا (من شركة كندية) ومطار تيرانا الدولي (إس إتش بي كيه). ستقوم شركة الصين إيفربرايت وشركة فريدمان في المحيط الهادئ بتشغيل المطار حتى عام 2025. اعتبارًا من مارس 2016، عُدّت الصين الشريك التجاري الرئيسي للبلاد، مع 7.7 ٪ من إجمالي التجارة الدولية للبلاد؛ وهذا أكثر بكثير من التجارة مع اليونان وتركيا، ما يذكرنا بالعلاقة القوية بين ألبانيا والصين في السبعينات.

أشار تحليل أُجري عام 2018 عن ست فئات رئيسية إلى أن ألبانيا ما تزال تعاني من مشاكل في الهياكل الأساسية والتي تمثل تحديات للأعمال التجارية وتزيد من الفرص الاقتصادية.

النفط

في أوائل عام 2008، تم اكتشاف مستودعات واسعة من النفط والغاز في شمال ألبانيا. وتقدر والدائع في اجمالية تصل إلى 2987000000 برميل (474900000 م3) من النفط و3014000000000 قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وجاء هذا الإعلان من قبل شركة ذات مسؤولية محدودة شركة أسوشيتس، وتعمل بواسطة ماناس مؤسسة البترول، والتي لديها عقد مع حكومة ألبانيا لاستكشاف الأجزاء الشمالية من البلاد لمكامن النفط والغاز.

التجارة الخارجية

الاقتصاد الألباني لا يزال مدعوما من بعض التحويلات المالية 20٪ من القوة العاملة التي تعمل في الخارج، معظمهم في اليونان وإيطاليا. هذه التحويلات تكملة الناتج المحلي الإجمالي وتساعد في التعويض عن العجز الكبير في التجارة الخارجية. تمت خصخصة معظم الأراضي الزراعية في عام 1992، وتحسين دخل الفلاحين بشكل كبير. في عام 1998، استعادت ألبانيا انخفاض بنسبة 8٪ في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1997 ودفعت قدما بنسبة 7٪ في عام 1999. وقد ساعدت المعونة الدولية في تحمل التكاليف الباهظة .لاستقبال وإعادة اللاجئين من الصراع في كوسوفو

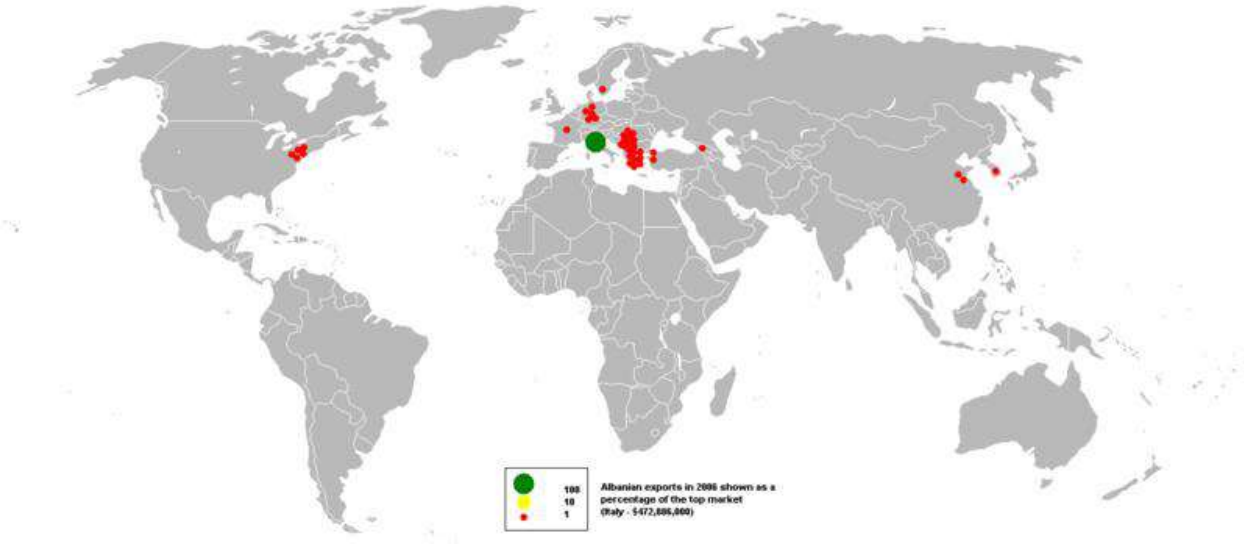

التجارة الخارجية لالبانيا

بنك ألبانيا

عام	
الدولة	ألبانيا
عملة	ليك ألباني
السنة المالية	سنة عادية (01 يناير حتى 31 ديسمبر)

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	مليار دولار (2011، الاسمي)[1] 13.4
نمو الناتج الإجمالي	3.4 ٪ (2011)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	8800 $ (2011)[2]
التضخم الاقتصادي (CPI)	• نسبة مئوية[3] 2.2 (2016)

الشركاء التجاريين	
الصادرات	1886000000 $ 2011
الواردات	5022000000 $ (2011

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	• دولار بليون 3.589 أمريكي[4] (2017)
الدين العام	مليار دولار 5.7

اقتصاد سلوفاكيا

تحتل سلوفاكيا المرتبة 62 بين أكبر الاقتصادات في العالم حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للفرد 18,454 دولار أمريكي في عام 2014. نما الناتج المحلي الإجمالي بشدة من عام 2000 حتى عام 2008 حيث سجل نموا بنسبة 10.4٪ في عام 2007، وسمي الاقتصاد السلوفاكي باسم تاترا تايجر. أصبحت سلوفاكيا دولة عضو في الإتحاد الأوروبي في عام 2004 وأعتمدت اليورو في بداية عام 2009. العاصمة براتيسلافا، هي أكبر مركز مالي في سلوفاكيا. بلغ معدل البطالة 12.1 ٪ اعتبارا من أبريل عام 2015.

واجهت سلوفاكيا العديد من الصعوبات خلال الانتقال من الاقتصاد ذو التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. أطلقت حكومة دزورينديا عام 2002 العديد من عمليات الإصلاح التي شملت القطاع الضريبي وقطاعات الصحة والتعليم والتي عملت على جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية وتقليص الإنفاق العام وتقوية العملة كما ساهمت في خفض نسبة البطالة إلى 15% ونسبة التضخم إلى 3.3%. يبلغ حجم القوة العاملة حوالي 3 ملايين موزعة على القطاع الصناعي (29.3%) والقطاع الزراعي (8.9%) وقطاع البناء (8%) وقطاع النقل والمواصلات (8.2%) والخدمات (45.6%). بلغت الواردات إلى الميزانية حوالي 5.2 مليار دولار والإنفاقات حوالي 5.6 مليار دولار.

عام	
الدولة	سلوفاكيا
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	95.769 بليون دولار أمريكي[1] (2017)
نمو الناتج الإجمالي	3.3 نسبة مئوية[2] (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	• 17579 دولار أمريكي[3] (2017)
(CPI) التضخم الاقتصادي	• 0.2 نسبة مئوية[4]

	(2016)
المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	• دولار بليون 3.621 أمريكي[5] (2017)

اقتصاد كوسوفو

هو اقتصاد انتقالي. وكانت كوسوفو المقاطعة الأكثر فقراً في جمهورية .اقتصاد جمهورية كوسوفو يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة مع اقتصاد حديث لم يتحقق إلا بعد سلسلة من إعانات التنمية الاتحادية في العقد 1960 والعقد 1970.

وخلال إلغاء العقد 1990 للمؤسسات المستقلة المقاطعة تليها السياسات الاقتصادية السيئة والعقوبات الدولية وقلة فرص الحصول على التجارة الخارجية والمالية، والصراع العرقي كل ذلك سبب أضراراً بالغة للاقتصاد الذي كان ضعيفاً أصلاً. ومنذ إعلان الاستقلال عام 2008 نما اقتصاد كوسوفو في كل عام، مع آثار منخفضة نسبياً من الأزمة المالية 2007-2008، في حين أن هناك العديد من نقاط الضعف لقدرته في المستقبل، وكثير منها متعلقة بمكانتها المتنازع عليها دولياً، وهناك أيضا نقاط قوة محتملة، بما في ذلك المستوى المنخفض جداً من الدين الحكومي والالتزامات المستقبلية وقوة نظامها المصرفي (على الرغم من العقبات المتبقية لاستخدام هذا للحصول على قروض إنتاجية). كوسوفو لا تزال واحدة من أفقر المناطق في أوروبا، مع ما يصل إلى 45٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي، و 17٪ في حالة سيئة للغاية وفقاً للبنك الدولي.

عام	
الدولة	كوسوفو
عملة	يورو
الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[1] بليون 7.129 (2017)
نمو الناتج الإجمالي	نسبة مئوية[2] 3.6 (2016)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	دولار أمريكي[3] 3957 (2017)
التضخم الاقتصادي (CPI)	نسبة مئوية[4] 1.3 (2016)

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	دولار أمريكي[5] مليون 769.904 (2016)

يمر اقتصاد الجبل الأسود حالياً بمرحلة انتقالية، حيث تأثر مسبقاً بحروب يوغسلافيا، وتراجع الصناعة بعد تفكك يوغوسلافيا، والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة. انضمت الجمهورية إلى منظمة التجارة العالمية في 29 أبريل 201]]. وانضم الجبل الأسود إلى حلف شمال الأطلسي في 5 يونيو 2017، ومن المخطط له أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي عام 2025.

احتلت جمهورية الجبل الأسود المرتبة 75 في مؤشر الابتكار العالمي عام 2023.

بودغوريتشا، الجبل الأسود: البنك الوطني للجبل الأسود

عام	
الدولة	Montenegro
عملة	يورو (EUR, €)
السنة المالية	Calendar year
المنظمات	اتفاقية التجارة الحرة في أوروبا الوسطى، رابطة التجارة الحرة الأوروبية، منظمة التجارة العالمية

الإحصائيات	
الناتج الإجمالي	▲ $7.660 billion (ناتج محلي إجمالي, 2024 est.)[4] ▲ $18.486 billion (تعادل القدرة الشرائية, 2024 est.)[5]
نمو الناتج الإجمالي	+13.0% (2021)[4] +6.4% (2022)[4] +3.2% (2023)[4]
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	▲ $12,300 (nominal, 2024 est.)[4] ▼ $29,700 (PPP, 2024 est.)[4]
الناتج الإجمالي حسب القطاعات	قطاع أولي: 7.5% قطاع ثانوي: 15.9% القطاع الثالث للاقتصاد: 76.6% (2016 est.)[6]
التضخم الاقتصادي (CPI)	4.3% (2024 est.)[7]

المالية العامة	
إجمالي الاحتياطي	1.077 بليون دولار أمريكي[26] (2017)

..... انتهى الكتاب .....

محتويات الكتاب

اقتصاد أوروبا 3

اقتصاد إيطاليا 28

اقتصاد فرنسا 34

اقتصاد روسيا 47

اقتصاد ألمانيا 94

اقتصاد المملكة المتحدة 99

اقتصاد هولندا 104

اقتصاد سويسرا 108

اقتصاد إسبانيا 116

اقتصاد السويد 145

اقتصاد النرويج 160

اقتصاد النمسا 164

اقتصاد تركيا 167

اقتصاد الدنمارك 177

اقتصاد البرتغال 181

اقتصاد رومانيا 188

اقتصاد فنلندا 194

اقتصاد آيسلندا 201

اقتصاد بولندا 206

اقتصاد اليونان 213

اقتصاد بلجيكا 226

اقتصاد بلغاريا 231

اقتصاد المجر 265

اقتصاد أوكرانيا 273

اقتصاد التشيك 286

اقتصاد كرواتيا 297
اقتصاد صربيا 301
اقتصاد البوسنة والهرسك 308
اقتصاد سلوفينيا 315
اقتصاد لوكسمبورغ 317
اقتصاد ليخشتنشتاين 318
اقتصاد مالطا 324
اقتصاد مقدونيا الشمالية 325
اقتصاد قبرص 326
اقتصاد موناكو 330
اقتصاد أندورا 333
اقتصاد روسيا البيضاء 335
اقتصاد سان مارينو 342
اقتصاد مولدوفا 343
اقتصاد لاتفيا 344
اقتصاد ليتوانيا 352
اقتصاد إستونيا 362
اقتصاد الفاتيكان 365
اقتصاد جمهورية أيرلندا 367
اقتصاد ألبانيا 374
اقتصاد سلوفاكيا 381
اقتصاد كوسوفو 383
اقتصاد الجبل الأسود 385

المؤلف في سطور

الاسم: مروان سمور

تاريخ الولاده: 17 -12 -1971

مكان الولاده: اربد - الاردن.

الجنسية: أردني.

الشهادة العلمية: بكالوريوس علوم سياسية ودراسات دبلوماسية - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عام 1997 , عمان - الاردن.

مؤلف وكاتب وباحث سياسي أردني.

مهتم بدراسة: العلاقات الدبلوماسية - العلاقات الدولية - الشؤون الاستراتيجية - قضايا الشرق الاوسط - السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط - الاقتصاد السياسي - الفكر الاسلامي.

ولديه مؤخرا اهتمام وتركيز بالشؤون الصينية ومنطقة شرق اسيا، ودراسة مسالة صعود الصين وتأثير ذلك على الوضع الدولي القائم.

من خلال دراسته تخصص العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية اكتسب فهمًا قويًا للمفاهيم السياسية الرئيسية، والنظرية السياسية ونظريات العلاقات الدولية، ودراسات الدبلوماسية وقوانينها، بالإضافة إلى الأدوات وأساليب البحث العلمي في هذا التخصص.

يعتبر الكاتب واحدًا من الأصوات المعروفة في الصحافة والكتابة في العالم العربي. يشتهر بمقالات الرأي التي تتناول مجموعة متنوعة من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية.

له مجموعة من المواقف السياسية، وآراءه الشخصية التي تعبرعن توجهاته. ويمكن العثور على مقالاته في عدد كبير من المواقع والصحف العربية المختلفة.

المؤلف له الكثير من المؤلفات في الاقتصاد والسياسة والادب.

المؤلفات:

1- صنع في اليابان (3 أجزاء).

2- صناعة السيارات في اليابان والصين (جزئين).

3- صنع في الصين (جزئين).

4- صناعة السيارات في اليابان.

5- صناعة الأسلحة في اليابان.

6- صناعة السيارات في الصين.

7- صناعة الأسلحة في اليابان والصين.

8- صناعة الكمبيوتر وخدمات الانترنت في الصين.

9- شركات التكنولوجيا في اليابان والصين.

10- صناعة الأسلحة في الصين.

11- أوراق بحثية متناثرة.

12- أغنياء الصين في قائمة فوربس لعام 2021.

13- شركات التكنولوجيا في اليابان.

14- عندما استيقظت الصين.

15- أوراق سياسية متناثرة.

16- شركات التكنولوجيا في الصين.

17- أوراق شعرية ونثرية.

18- تقاليد الشعب الياباني والشعب الصيني - دراسة مقارنة بين تقاليد الشعبين.

19- الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الامريكية.

20- إذا عطست أمريكا أصيب العالم بالزكام.

21- وثائق بندورا.. وثائق مسربة لزعماء العالم

22- ويكيليكس السعودية.... خفايا وأسرار السياسة السعودية

23- ويكيليكس مصر - خفايا وأسرار السياسة المصرية

24- ويكيليكس دول العالم - الجزء الأول

25- ويكيليكس دول العالم - الجزء الثاني

26- ويكيليكس دول العالم - الجزء الثالث

27- ويكيليكس دول العالم - الجزء الرابع

28- ويكيليكس دول العالم.. الجزء الخامس

29- ويكيليكس دول العالم.. الجزء السادس

30- رحلة عبد الله الثاني كملك.. الجانب الآخر من تناقضاته

31- صنع في تركيا.. الدليل التجاري لأبرز الصناعات التركية (5 أجزاء)

32- الصناعات الدفاعية التركية

33- الصواريخ والذخائر التركية ومنظوماتهما

34- الطائرات المسيرة التركية

35- المركبات القتالية التركية

36 - صادرات الزراعة والمواد الغذائية التركية

37 - المنصات الالكترونية التركية

38 - صناعة الملابس في تركيا

39 - الأثاث والسجاد التركي

40 - رواد الأعمال الأتراك

41 - صناعة السيارات والحافلات في تركيا

42 - شركات المشروبات الأمريكية واستثماراتها

43 - ماركات الملابس والاحذية والنظارات الأمريكية

44 - صناعة السيارات والمركبات في الولايات المتحدة.

45 – صناعة النفط في الولايات المتحدة.

46 - خطوط الطيران والشحن الجوي في الولايات المتحدة.

47 - صناعة أجهزة الكمبيوتر والالكترونيات في الولايات المتحدة.

48 - تجارة التجزئةعبر الإنترنت في الولايات المتحدة.

49 - سلسلة المطاعم والمقاهي في الولايات المتحدة

50 - شركات الادوية والرعاية الصحية في الولايات المتحدة

51 - شركات بيع التجزئة في الولايات المتحدة.

52 - شركات الطيران والفضاء الأمريكي.

53 - بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة.

54 - العملات الرقمية في الولايات المتحدة.

55 - بطاقات الائتمان والعملات الرقمية في الولايات المتحدة.

56 - أبرز المصارف في الولايات المتحدة.

57 - أبرز المؤسسات المالية في الولايات المتحدة.

58 - أبرز المصارف والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة.

59 - الصناعة المالية في الولايات المتحدة (جزئين).

60 - صناعة الاسلحة في الولايات المتحدة.

61 - شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة (3 أجزاء).

62 - شركات الغذاء الأمريكية.

63 - شركات الاتصالات والشبكات والفضاء الأمريكية.

64 - شركات الكهرباء والمياه والطاقة النووية الأمريكية.

65 - صنع في أمريكا (13 جزء).

66 – صنع في الاردن (5 أجزاء)

67 – أبرز الفنادق المصنفة في الاردن

68 – البنوك الاردنية ودورها في الاقتصاد الأردني

69 – البنوك والشركات النمويلية في الاردن

70 – التعليم بالقطاع الخاص الاردني

71 – الجامعات الخاصة في الاردن

72 – الشركات الاردنية الرائدة في البناء

73 – الشركات الأردنية الرائدة في قطاع الدواء

74 – الشركات الغذائية في الاردن

75 – الصناعة التمويلية في اللردن

76 – الصناعة الغذائية في الاردن

77 – المستشفيات الخاصة في الاردن

78 – خدمات الرعاية الصحية وصناعة الدواء في الاردن

79 – شركات الاتصالات ووكالات الهواتف الذكية في الاردن

80 – شركات الطيران في الاردن

81 – شركات الطيران ووكلاء السياحة والسفر في الاردن

82 – شركات الكهرباء في الاردن

83 – شركات النفط ومحطات المحروقات قي الأردن

84 – شركات النقل الجوي والبحري في الاردن

85 – صناعة الاسمده والكيماويات في الاردن

86 – قطاع التعدين في الاردن

87 – وكلاء الاجهزة الكهربائية في الأردن

88 – وكلاء الاجهزة الكهربائية والمطابخ في الأردن

89 – وكلاء الاجهزة الكهربائية والهواتف الذكية في الأردن

90 – أبرز رواد الأعمال في الأردن

91 - صنع في المانيا (4 أجزاء).

92 - صناعة الأسلحة في المانيا.

93 - شركات السيارات والحافلات الألمانية.

94 - الصفات الشخصية للمرأة الأوروبية الغربية.. توصيف وإرشادات وحلول.
95 - الصفات الشخصية للمرأة الأوروبية الشرقية.. توصيف وإرشادات وحلول.
96 - رحلتي إلى أوروبا.. سياحة وثقافة وانطباعات.
97 - ملامح شخصية المرأة الأوروبية الغربية
98 - ملامح شخصية المرأة الأوروبية الشرقية
99 - ويكيبيديا دول أوروبا.. رحلة معرفية الى ربوع أوروبا 100 -
موسوعة دول أوروبا... جولة معرفية وثقافية.

101 - مشاهداتي وانطباعاتي في في مدن وشوارع أوروبا.

102 – صنغ في فرنسا (6 أجزاء).

103 - شركات صناعة السيارات الفرنسية - الجزء الاول

104 - شركات صناعة السيارات الفرنسية - الجزء الثاني

105 - شركات صناعة المروحيات في فرنسا

106 - مجموعة ايرباص

107 - صناعة الطيران المدني في فرنسا

108 - صناعة الطيران في فرنسا

109 - شركات صناعة الدفاع الفرنسية

110 - شركات الطائرات العسكرية في فرنسا

111 - شركات الطائرات الحربية في فرنسا

112 - شركات التجميل والعطور والازياء الفرنسية

113 - الصناعات العسكرية البرية في فرنسا

114 - الصناعات العسكرية البحرية في فرنسا

115 - صنع في المملكة المتحدة (4 أجزاء).

116 - صناعة السيارات في المملكة المتحدة (جزئين).

117 – مختصر اقتصاد دول أوروبا

كذلك لديه ابحاث علمية تختص بالاقتصاد والسياسة في مراكز الأبحاث الاردنية والاقليمية المعتبرة.

.